



المرجعيّة

في ضوء السّياسة الشّرعيّة

د. طه أحمد الزبيدي

عضو الهيئة العليا للمجمع الفقهي العراقي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المرجعية
في ضوء السياسة الشرعية

حقوق الطبع محفوظة ©

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

الطبعة الأولى

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

٢٠١٣/١٢/٤١١١

٢٦٢

الزبيدي، طه أحمد
المرجعية في ضوء السياسة الشرعية / طه أحمد الزبيدي - عمان - دار النفائس
للتنشر والتوزيع، ٢٠١٣
() ص.
ر. !: ٤١١١ / ١٢ / ٢٠١٣
الواصفات: / الفقه الإسلامي / الإسلامي /

تنويه هام

يمنع تصوير هذا الكتاب أو استخدامه بكافة أنواع النشر
العادي أو الإلكتروني، تحت طائلة المسؤولية القانونية.



9 789957 801656


دار النفائس

للتنشر والتوزيع - الأردن

العبدلي - مقابل مركز جوهرة القدس

ص.ب ٩٢٧٥١١ عمان ١١١٩٠ الأردن

هاتف: ٠٠٩٦٢٦٥٦٩٣٩٤٠

فاكس: ٠٠٩٦٢٦٥٦٩٣٩٤١

Email: ALNAFAES@HOTMAIL.COM

www.al-nafaes.com


العراقية
مجمع الفقهي

لكبار العلماء الدعوة والفتاوى

العراق - بغداد


للتنشر والتوزيع

العراق - بغداد - الأعظمية

٠٠٩٦٤٧٩٠١٣٨٩٤١٠

٠٠٩٦٤٧٩٠٤٥٣١٤٥٢

email:daralfajir@yahoo.com

tahaazz@yahoo.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول الله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ
وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة: ١٢٢].

ويقول رسولُ الله ﷺ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ
نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَتَكُونُ خُلَفَاءُ فَتَكْتُمُوا، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ:
فُوا بِبَيْعَةِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ وَأَعْطُوهُمْ حَقَّهُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ سَأَلَهُمْ عَمَّا اسْتَرَعَاهُمْ» [رواه
البخاري (٣٤٥٥)، ومسلم (١٨٤٢)].

ويقول ﷺ: «وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورَثُوا دِينَارًا وَلَا
دِرْهَمًا وَرَثُوا الْعِلْمَ فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطِّ وَافِرٍ» [رواه ابو داود (ح ٣٦٤٣) والترمذي (ح ٢٦٨٢) وابن
ماجه (ح ٢٢٣)].

مادة تعريفية

المجمع الفقهي العراقي لكبار العلماء للدعوة والإفتاء

(مرجعية، تجديد، قيادة)

التوصيف: مرجعية شرعية مستقلة لأهل السنة والجماعة، ليست حكومية ، ولا تحتاج إلى تشريع أي قانون لتشكيلها؛ تتفاعل وتتعاون مع المؤسسات العلمية الشرعية داخل العراق وخارجه، لغرض تحقيق الأهداف المنشودة ضمن حدود الشريعة الإسلامية، مع مد جسور التعاون والتواصل وتبادل الخبرات مع الهيئات والمنظمات والمؤسسات كافة.

الرؤية: تحقيق مرجعية شرعية لأهل السنة والجماعة.

الرسالة: بالشرع والشورى والتجديد نحيا حياة طيبة.

الأهداف العامة

- ١- نشر الدعوة الإسلامية عقيدة وشرعية ونظاماً وأخلاقاً.
- ٢- تحذير المجتمع من الأفكار الهدامة وبيان خطرها.
- ٣- دراسة النوازل العامة وبيان موقف الشرع منها وإصدار الفتاوى بخصوصها.
- ٤- دراسة التشريعات الرسمية وبيان الحكم الشرعي فيها.

الأهداف المرحلية

- ١- ترسيخ المرجعية الشرعية لأهل السنة والجماعة.
- ٢- إيصال صوت المجمع الفقهي العراقي إلى الرأي العام العراقي، وإلى المحيطين العربي والعالمي.

- ٣- الحضور الفاعل في المؤتمرات والمجامع العلمية.
- ٤- ترشيد الفتاوى الفقهية لمنع الاختلال الفكري والسلوكي في المجتمع.
- ٥- نشر العلم الشرعي المستند إلى الضوابط والأصول العلمية المعتمدة.
- ٦- الارتقاء بالمستوى العلمي للدعاة وطلبة العلم.
- ٧- الاهتمام بالعلم والعلماء وترسيخ الهبة للفتوى والمفتين.

وسائل تحقيق المهام

- ١- إقامة دروس علمية ودورات تطويرية لطلبة العلم القائمين بالتدريس والإفتاء.
- ٢- عقد المؤتمرات والندوات العلمية التي تعالج قضايا مستجدة تحتاجها الأمة.
- ٣- التنسيق والتعاون بين المجمع وجميع الجهات المماثلة داخل العراق وخارجه.
- ٤- الاستعانة بالعلماء والفقهاء وأهل الاختصاص المشهود لهم بالعلم والورع لبحث العديد من القضايا المستجدة ، ممن هم داخل العراق أم خارجه.

وسائل الاتصال:

www.fc-iq.org

maj_iraq2012@yahoo.com

٠٠٩٦٤٧٥٠٢٠٦٩٣٣٢

تَفْهِيمٌ

الشيخ الدكتور ضياء الدين عبد الله محمد الصالح

عضو الهيئة العليا للمجمع الفقهي العراقي

الحمدُ لله، الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل، بقايا من أهل العلم يدعون من ضلَّ إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله تعالى الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم قتيلٍ لإبليس قد أحيوه، وكم من ضالٍ تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس، وما أقبح أثر الناس عليهم، ينفون بكتاب الله تعالى تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، والصلاة والسلام على معلّم الناس الخير سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ورضي الله عن التابعين لهم بإحسان الى يوم الدين، اما بعد:

فإن مفهوم المرجعية عند اهل السنة والجماعة يختلف عن بقية المذاهب الاسلامية، فالمرجعية عند اهل السنة على نوعين:

الاول: المرجعية الأصولية؛ وهي الكتاب والسنة على فهم سلف الامة الصالح لهما ، فهما المصدران الأساسيان للتشريع الاسلامي، ومن ثم الاجماع والقياس وبقية المصادر الاصولية المعتمدة والتي يُستنبط منها احكام العقيدة والفقهِ والسياسية الشرعية والانظمة الاسلامية المختلفة وغيرها .

الثاني: المرجعية التأصيلية البشرية؛ فهي مرجعية علمية تشمل البشر الذين يحظون بمكانة علمية متميزة لدى المسلمين، وتكون سلطاتهم أدبية ومعرفية تتفاوت بحسب الأشخاص والمذاهب والأزمنة، وهي تشمل علماء القرون الأولى من الصحابة والتابعين وسائر السلف الصالح، ثم يدخل فيها كبار الفقهاء من أئمة

المذاهب المتبوعين ومن بعدهم، وعلماء العقيدة والأصول والحديث وغيرهم من الذين لهم حظ كبير من المعرفة الدينية التي يقدّرها الأتباع.

والإمام المجتهد عند أهل السنة لا يملك ولاية قسرية على الجماهير المتبعة، وغير معصوم من الخطأ وليس له حق فرض الوصاية على العقل البشري، فلا تقليد أعمى فكلُّ يؤخذ منه ويُرد عليه الا رسول الله ﷺ، والمرجعية الإسلامية السنية علمية وسياسية ممتزجة لا تكاد تنفصل في أدوارها وتأثيرها في المحصلة النهائية، وهي مرجعية فكرية شاملة تتولى دور القيادة، وليس مرجعية فقهية فحسب على غرار المرجعية عند بقية المذاهب الاسلامية.

وقد أستمر دور العلماء الربانيين كمرجع في الحياة العلمية والسياسية والاجتماعية، حتى سقطت الخلافة الاسلامية وجاء الاستعمار وحل الانتداب الأجنبي على البلدان الاسلامية، فغيّب دور مرجعية العلماء الربانيين، وهكذا فعلت الحكومات المتعاقبة فأكملت ما بدأ الاستعمار في تغييب الشخصية العلمية الرصينة، واهمال دور العلماء كمرجع سياسي واجتماعي، ومع هذا فقد برز عدد من العلماء الربانيين الذين التف حولهم المسلمون، وكانوا بمثابة المفتي والمرجع الفقهي والسياسي بالرغم من ابعادهم من مركز صنع القرار السياسي، واستمر هذا الحال في العراق ، حتى جاء الاحتلال الامريكى الغاشم للعراق، وبدأ مشروع المقاومة السني له، فظهرت الحاجة الماسة للمرجعية الشرعية والسياسية والاجتماعية لأهل السنة والجماعة بعد سياسة الاقصاء والتهميش والتهجير والقتل وطمس الهوية التي مارسها الاحتلال والحكومات المتعاقبة بعده، ولهذا سعى بعض الفضلاء من العلماء وطلبة العلم الى فكرة تأسيس مرجعية شرعية سياسية رصينة ورشيدة تضم نخبة من أهل العلم الشرعي والسياسي المشهود لهم بالإخلاص والحكمة، ممن يجيدون قراءة المشهد وتشخيص الأمور وعلاجها، والربط الحكيم بين النتائج وأسبابها، وتجمعهم بمختلف اطرافهم ومدارسهم الفكرية دون تمايز واقصاء قدر المستطاع،

وتحمل على عاتقها شؤون أهل السنة، ومنها الافتاء الجماعي القائم على الاجتهاد وعدم الانفراد بالرأي، وكذلك تحمل مهمة الارشاد والحفاظ على كيانهم المهدهد وهويتهم وحفظ الضروريات الخمس، وليكونوا حلقة الوصل مع بقية المراجع والمؤسسات العلمية الاسلامية المختلفة للتعاون والتعايش السلمي والتبادل المعرفي.

وقد قامت عدة محاولات جريئة في الوسط السني لتكوين هذه المرجعية الرشيدة تكلفت بعضها بالنجاح، حتى جاءت فكرة المجمع الفقهي العراقي لكبار العلماء للدعوة والافتاء الذي يضم مختلف مدارس أهل السنة الفكرية، ويعمل كمؤسسة علمية شرعية جماعية، للقيام بهذه المهام الجسام الذي مر ذكرها، وهي فكرة وليدة تتكامل بمرور الوقت، وبتعاون العلماء وطلبة العلم والتفاعل معها، ونسأل الله التوفيق والسداد.

وقد أحسن الباحث الشيخ الدكتور طه الزيدي باختياره لهذا الموضوع المهم لدراسته وتأصيله في ضوء السياسة الشرعية في الاسلام، فقد قرأت البحث فوجدته بحثا علميا رصينا أصيلا مستوعبا لمادة موضوع البحث، وقد أحسن استخدام المصادر وطريقة التأصيل العلمي لموضوع المرجعية وحاجة الامة لها في هذا الوقت العصيب والواقع المؤلم المرير التي تعيشه، لذا انصح باقتناء هذا الكتاب ليكون مرجعا في هذا الموضوع الحيوي المهم، فجزاه الله خيرا وبارك فيه وبجهد الطيب ووفقه الله تعالى لما يحبه ويرضاه.

مُتَلَمِّمًا

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد الصادق الامين، وعلى آله وصحبه اجمعين، ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين... أما بعد:

فما من انسان عاقل الا وله مرجعية يسترشد بها وتصونه، ويصعب على العقل البشري ان يعمل من دون وجود مرجعية، تمنحه شيئاً من المبادئ والثوابت؛ وليس هنالك جماعة أو أمة إلا ولها أصول ومعتقدات وقيم تؤمن بها كمرجعية عليا، وإليها تستند في التشريع والتأصيل الفقهي او القانوني، ومنها تنطلق في البناء والتشكيل الحضاري (تعارفاً وتعايشاً)، ولا تستطيع أمة من الامم - كما يذهب جمع من المفكرين - ان تتمتع بإرادة ذاتية، وقوة معنوية، ورؤية نظرية، وقاعدة معيارية، إلا بقدر ما تنجح في تأسيس «مرجعية» ثابتة، عميقة الجذور، مرتبطة بتأريخها أو بتجربتها التاريخية، ولا تستطيع جماعة ان تبني نشاطها أو تؤسس وجودها على مرجعية خارجية، مستمدة من خارج تأريخها ومستقاة من ثقافة أخرى، أي لا تستطيع ان تجعل من رمز استعبادها وتهميشها مرجعاً لنهضتها الجديدة.

وأمة الإسلام كباقي الأمم في حاجتها لذلك، إلا أنها تميزت بربانية التشريع واتخاذها من الشريعة الإسلامية مرجعية عليا لها، وبذلك يسهل عليها - في كل عصر ومصر وحال - ايجاد مرجعية سواء في مجال السياسة الشرعية او الاجتهادات الفقهية، ومن هنا ندرك أهمية تحديد المرجعية وحاجة الامة اليها لا سيما مع الجدل الاصطلاحي والغبش المفاهيمي الذي احاط بها.

كما تتجلى أهمية معالجة هذا الامر في ضوء السياسة الشرعية لأنه يدخل فيها تدبير الشؤون العامة للأمة الإسلامية ودولتها - بكل ما يتطلب من نظم - بما يكفل

تحقيق المصالح بجلب المنافع ودفع المضار؛ مما لا يتعدى حدود الشريعة وأصولها الكلية، وما يصدر عنها من الأحكام والتصرفات، سواء التي تدبر بها شؤون الأمة في حكومتها، وتنظيياتها، وقضائها، وسلطتها التنفيذية والإدارية (شؤون داخلية)، أو التي تنظم علاقتها بغيرها من الأمم في دار الإسلام وخارجها (العلاقات الدولية).

وهذه الاحكام والتصرفات تكون على وفق الشريعة الإسلامية، سواء أكانت تستند الى نص خاص، أو إجماع أو قياس، أم تستند الى قاعدة شرعية عامة أو مما لم يرد به نص تفصيلي جزئي خاص، أم كان من شأنه التبدل والتغير، تبعاً لتغير مناط الحكم في صور مستجدة دون مخالفة للشريعة، ومن أهمية هذه الاحكام -استنباطا وإجتهدا وتنفيذا- تتجلى عمق العلاقة بين العلماء والحكام ودورهما القوي والمؤثر في المجتمعات الإسلامية كونها مرجعية شرعية لها.

لقد ادرك خصوم الإسلام قوة هذه المرجعية، فعملوا جهد طاقتهم وعظيم مكرهم في الفصل بينهما، فرفعوا شعار «لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة»، انطلق من الغرب فتناقله أهل المشرق، وردده كثير من المفكرين والسياسيين والمنادين بالإصلاح، وهو شعار لا يصلح من دون أدنى شك في المجتمعات التي تدين بالإسلام، فالدولة الإسلامية قامت على أساس هذا الدين بنظامه الشامل لأمر الدنيا والآخرة على السواء، وكان الرسول ﷺ مبلّغاً للوحي ومرشعاً للأحكام، وإماماً في الصلاة والمناسك، وحاكماً للامة وقاضياً بين الناس وقائداً للجيش، والخلفاء من بعده كانوا كذلك أئمة في الدين وقادة في السياسة يجمعون بينها ولا يفرقون، وسار الحكام على هذه السياسة بأنفسهم أو بمن عنهم ينوبون، وقد جاء في كلام أهل العلم السابقين ما يدل على ذلك، جاء في فتح الباري للعسقلاني (١٣/١٩٨): قال ابن جرير الطبري في بيان السبب الذي من أجله جعل عمر رضي الله عنه أمر الخلافة في الستة الذين اختارهم: «لم يكن في أهل الإسلام أحد له من المنزلة في الدين والهجرة والسابقة والعقل والعلم، والمعرفة بالسياسة؛ ما للستة الذين جعل عمر الأمر شورى بينهم»، ويضيف ابن حجر: «والذي يظهر من

سيرة عمر في أمرائه الذين كان يؤمرهم في البلاد أنه كان لا يراعي الأفضل في الدين فقط، بل يضم إليه مزيد المعرفة بالسياسة مع اجتناب ما يخالف الشرع منها».

وهذا التكامل في التشريع والدقة في التطبيق بنيت أعظم دولة عرفتها البشرية، وقبست من علومها وحضارتها ما طورت به حياتها حتى بلغت شأوا بعيدا في القوة والانسانية معا.

وشهد بهذه التكاملية منظرون غربيون، فقد جاء في دائرة معارف العلوم الاجتماعية عن الفيلسوف الالماني شاخت قوله: ليس الإسلام مجرد دين، بل إنه نظام فكري اجتماعي يشمل الدين والدنيا جميعا.

وهكذا سقطت هذه المقولة في بعدها الفكري ومعها سقطت دوافعها وآثارها ومنها: عدم تقيد نظام الحكم بمبادئ الدين، ووجود حصانة للسياسيين من الفتوى الشرعية، وحرمان الملتزمين والمتدينين (افرادا وجماعات) من ممارسة حقوقهم السياسية، واستغلال الدين للوصول إلى الحكم، فإذا تحقق ذلك اقصي من عالمهم لأنه أدى مهمته وانتهى، فهذا نفاق لا يقبله دين ولا ترضاه شريعة، وهي مبادئ مرفوضة إجمالا وتفصيلا.

إلا أن السقوط الفكري لهذه المقولة لا يعني انتهاءها عمليا وانتفاءها واقعا، لاسيما مع الحملة الشعواء التي تشن ضد الصعود السياسي للإسلاميين بعد ثورات الربيع العربي، والمستشرقون الجدد عولوا في تفتيت المرجعية الإسلامية وتفكيك مقوماتها بعد صعود المشروعين الإسلاميين المقاوم والسياسي على الانتشار الافقي للصعود الإسلامي يقول احدهم وهو الفرنسي اوليفيهوا في مقال بصحيفة اللوموند بعنوان «الثورة بعد الإسلامية»: ان ما نشهده حاليا هو تشتت المرجعية الإسلامية وعجز التيارات الرافعة للشعار الإسلامي عن احتكار المشروعية الإسلامية على الرغم من السمة الدينية الغالبة على المجتمع، فالبضاعة الإسلامية نفسها اصبحت شديدة التنوع، والسلطة التأويلية للنص لم تعد قائمة، ومسارات التدين غدت متعددة وغير محصورة في النمط السياسي.

ان هذا النص لمستشرق متخصص بدراسة (الإسلام السياسي) كما يصفون، يوضح اساليبهم في تقويض جميع المحاولات الجادة لعودة المرجعية الإسلامية الشاملة. وعلى ضوء ذلك يمكن اجمال التحديات التي تواجه مشروع المرجعية الإسلامية ببعديه الفقهي والسياسي بالاتي:

- قلة الوعي لدى ابناء الامة وضعف التصور عن المرجعية ودورها في الاصلاح والنهضة المنشودة، والتردد في الاقبال عليها او الشروع في تحقيقها، وتصنيفها ضمن الآمال والمشاريع المؤجلة ان لم نقل المعطلة لدى جمهور ليس بالقليل والاشكالية ان المترددين جلهم من النخبة.

- ازمة قيادة في الامة الإسلامية ليس لعدم وجود القادة وانما لعمق الفجوة الخلافية بينهم، ولغلبة التعصب على مواقفهم، وتحفظ قيادة كل حركة او جماعة او مدرسة فكرية او مذهبية على من ليس منهم، مصحوبة بنظرة استعلاء أو استعداء أو استغناء، وما تفرزه من مصادرة جهود الاخرين وغلبة روح التنافس المذموم واقصاء روح التعاون المحمود.

- معاداة الحركات العلمانية والليبرالية وحركات التغريب بأبعادها كافة -السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية والمسلحة- للمشروع الإسلامي، ومن باب اولى جهض اية محاولة لقيام مرجعية تمهد بقوة لوحدة الامة على الاقل في مواقفها وقضاياها المصيرية ومشاريعها الاصلاحية التجديدية، وتغذي التعاطي الايجابي لمعالجة الاثار السلبية الهدامة لهذه الحركات في المجتمعات الإسلامية، مما يعني انحسارها بشكل اكبر امام الصحوة الإسلامية التي لا يزالون يتجرعون مرارة انجازاتها، فكيف بمشروع النهضة الإسلامية، الذي سيكون قاب قوسين او ادنى من تحقيق المرجعية الإسلامية الشاملة.

- الوجع المشبوب بالحذر من حقيقة المفاهيم المستمدة والمتولدة من مصطلح المرجعية نفسه، انطلاقا من قوله تعالى: لا تقولوا راعنا وقولوا انظرننا، وقوله ﷺ:

«دع ما يريبك الى ما لا يريبك» [رواه الترمذي]، كون مصطلح المرجعية في بعض النحل والمثل له بعد سلمي عند أهل السنة والجماعة، من خلال حصره بشخص واحد ورفض جعله مؤسسة حتى ان صدرت هذه الدعوة من زعماء تلك الملة، أو حصره بفكر حركة او تيار لا سيما ان كان له نشاط سياسي، فهو يبقى نتاج عقول بشرية وان التزمت المنهج الإسلامي، وادعت تمسكها بالكتاب والسنة، فقد نص احد الاحزاب السياسية المنبثق من احدى الحركات الإسلامية الكبرى في برنامجها السياسي على أن: «تطبيق مرجعية الشريعة الإسلامية بالرؤية التي تتوافق عليها الامة، من خلال الاغلبية البرلمانية في السلطة التشريعية المنتخبة انتخابا حرا بنزاهة وشفافية حقة»، فالإشكالية هنا جعل الاغلبية البرلمانية هي الحاكمة على المرجعية، لاسيما أن دعواتها يعانون من التزوير والتلاعب بالعملية الانتخابية نفسها ولا يملكون الا الرضا بها، وقيد حزب سياسي إسلامي آخر المرجعية الإسلامية بحسب تصوره بأنها: «المرجعية الإسلامية العربية الحضارية للامة»، وهذا يقتضي تبرير دمج الاحداث التاريخية ضمن مصادر التشريع المعتمدة لاسيما في جانبها السياسي، مما يتيح الفرصة الى تقييد وتأويل النصوص على ضوءها تحت ذريعة المصالح والمفاسد.

وهذه الاقوال وغيرها مما تعطي لمفهوم المرجعية الإسلامية بعدا فضفاضيا في طرق الاستنباط وآليات الرجوع الى المصادر المعتمدة ويجعل المرجعية الإسلامية المنشودة مرجعيات فكرية تسهم بصورة متجددة في التثنت والتشردم والتمزق، وهذه ثغرة اخرى يمكن ان يلج منها خصوم الإسلام بكل يسر ومن دون جذب انتباه للعمل على زيادة تفكيك المجتمعات الإسلامية.

ولذا جاءت هذه الدراسة لتعالج مسألة المرجعية الإسلامية بشقيها الفقهي والسياسي والتكاملية بينهما ولتؤسس تأصيلا وتشكيلا لبناء مرجعية شاملة لأهل السنة والجماعة، وقد ضمت مقدمة ومدخلا، وقسمين وخاتمة.

تضمن المدخل تحديد مفهوم السياسة الشرعية، وبيان متعلقاتها، مع قراءة مفصلة لارتباطاتها وفروعها.

في حين عالج القسم الاول، بفصوله الثلاثة المرجعية الفقهية في ضوء السياسة الشرعية، مركزا على تأصيل مفهومها، وسبل تشكيلها، ومقومات قيامها. واما القسم الثاني، فبحث بفصوله الثلاثة ايضا مرجعية مؤسسة أهل الحل والعقد في ضوء السياسة الشرعية، مفصلا مفهومها ووظائفها وحقوقها، ومقومات تشكيلها.

وتضمنت الخاتمة اهم النتائج والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة، لتمهد الطريق العلمي في تفعيل ما طرحته من برامج عملية ومشاريع اصلاحية.

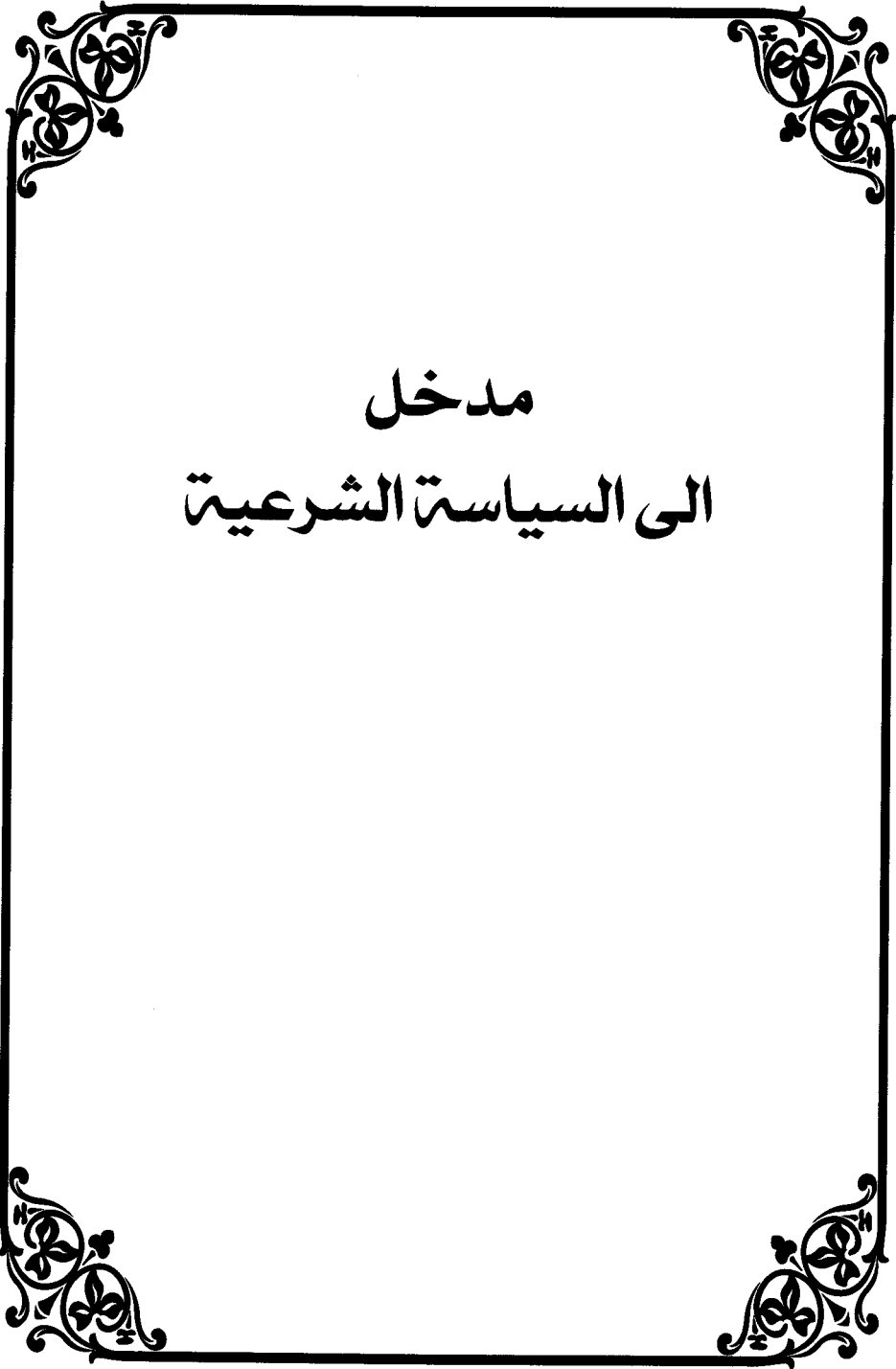
وفي الختام أتقدم بالشكر والإمتنان الى المجمع الفقهي العراقي لكبار العلماء للدعوة والإفتاء، ممثلا بشيخنا العلامة الدكتور احمد حسن الطه واستاذنا الدكتور عبد المنعم الهيتي، وشيخنا الدكتور ضياء الدين عبدالله الصالح لتفضلهم بمراجعة مسودة هذا الكتاب واغنائها بملاحظاتهم العلمية القيمة، ومن ثم التوصية بطبعه ليكون باكورة اصدارات المجمع، والى أخي الاستاذ المساعد الدكتور احمد عليوي وأخي الشيخ عبد الوهاب احمد السامرائي، لما بذلاه من جهود علمية ودعم متواصل في أثناء إعداد مادته، والى شيخ المصححين الاستاذ عمر الحياي لتفضله بالمراجعة اللغوية، وكل ذلك أسهم في الارتقاء بهادة الكتاب ونظمه، والى الاخوة في داري النفائس في عمان ودار الفجر في بغداد لتفضلها بنشر الكتاب وتوزيعه.

نسأل الله تعالى ان يتقبل عملنا خالصا لوجهه، وان يتجاوز برحمته عما يعتره من خلل وقصور، أنه ولي ذلك والقادر عليه وما توفيقنا ولا اعتصامنا الا بالله، عليه توكلنا واليه ننيب، ومن يتوكل على الله فهو حسبه.

طه الزبيدي

كتب ببغداد دار السلام

(١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م)



مدخل
الى السياسة الشرعية

مدخل الى السياسة الشرعية

اولاً: مفهوم السياسة الشرعية

السياسة لغة: مشتقة من مادة (سوس)، يقال سَوَّس أمر بني فلان، أي: كلف سياستهم، وساس الأمر سياسة قام به، وساس الرجل أمور الناس إذا ملك أمرهم وفي الحديث: كان بنو إسرائيل يسوسهم أنبيأؤهم^(١)، أي: يتولى أمورهم كما يفعل الأمراء والولاة بالرعية، فالسياسة القيام على الشيء بما يصلحه^(٢)، وعلى ذلك فإن السياسة بهذا البيان لفظة عربية أصيلة^(٣)، تدل على التدبير، والإصلاح، والترقية.

والسياسة لغة لا تنحصر فيما يتعلق بالدولة وأمور الحكم، وإنما هي القيام على الشيء -على ما يحمله لفظ الشيء من العموم والشمول- بما يصلحه فيجلب له المنافع أو الأمور الملائمة، ويدفع عنه المضار أو الأمور المنافية، ويتحدد لفظ السياسة بما يضاف إليه، فإذا أضفنا السياسة إلى الرعية كان معنى ذلك القيام على شؤون الرعية -من قبَل ولائها- بما يُصلح تلك الشؤون، ووسيلة ذلك الأمر والنهي والإرشاد، فضلاً عن الترتيبات الإدارية والنظامية التي تؤدي إلى تحقيق مصالح الرعية وجلب المنافع لها ودفع المضار عنها.

(١) رواه البخاري ومسلم.

(٢) (لسان العرب باب سوس ١٠٧/٦) (تاج العروس ١/٣٩٧٥).

(٣) خلافاً لما ذكره بعض المؤلفين من أنها لفظة غير عربية في الأصل، انظر: الخطط، للمقريزي، (٢٢٠/٢).

وفي الاصطلاح: تأتي السياسة بمعان عدة وبحسب اختصاص أهل كل فنّ او مرجعيته الفكرية ويمكن ان نصنفها الى صنفين رئيسين:

الاول: عند فقهاء الشريعة

استخدم الفقهاء لفظ (السياسة) في مصنفاتهم وأرادوا منها معاني عدة، بعضها واسع عام، وبعضها محدود يتعلق اما بالنظام السياسي وأحكام الولاية والسلطة او ببعض الجزئيات من اعمال الولايات^(١):

القسم الاول: تعريف السياسة بالمعنى الواسع: فقد حدد ابن تيمية العلم بالسياسة بأنه: علم بما يدفع المضرة عن الدنيا ويجلب منفعتها^(٢).

ويعرفها الكفوي بأنها: استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والآجل^(٣).

ويقول ابن عقيل: السياسة ما كان فعلا يكون معه الناس أقرب الى الصلاح وأبعد عن الفساد وأن لم يضعه الرسول ولا نزل به وحى^(٤).

ويجدها المقرئزي بأنها: القانون الموضوع لرعاية الآداب والمصالح وانتظام الاحوال^(٥).

وأما المعاصرون فقد ذهب الدكتور محمد بن شاكر الشريف في تعريفه للسياسة الشرعية إلى أنها: مجموعة من الأحكام الشرعية، سواء منها ما يثبت بدليل

(١) جاء في بعض التصانيف تصنيف معنى السياسة الى عام وخاص، ينظر الموسوعة الفقهية الكويتية ٢٥/٢٠٢، والموازنة بين المصالح للدكتور احمد عليوي ص ١٩٢.

(٢) مجموع الفتاوى، (٤/٤٩٣).

(٣) الكليات، لابي البقاء الكفوي ص ٥١٠.

(٤) نقلا عن الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لابن قيم الجوزية، بيروت - المكتبة العصرية، ط١/٢٠٠٦، ص ٢٢.

(٥) الخطط، للمقرئزي، (٢/٢٢٠).

خاص أو بإجتهد، يؤدي العمل بها إلى جلب الخير والصلاح لجماعة المسلمين وإلى دفع الشر والفساد عنهم^(١).

وجاء في الموسوعة الفقهية الكويتية تعريفها بأنها: استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والآجل وتدبير أمورهم^(٢).

القسم الثاني: المعنى المحدود للسياسة المتصل بالدولة والسلطة: يعرفها النسفي بأنها: حياة الرعية بما يصلحها لطفًا وعنفاً^(٣).

ويعرف البجيرمي السياسة بأنها: إصلاح أمر الرعية، وتدبير أمورهم^(٤).

ويحددها ابن تيمية: بالأحكام الشرعية المتعلقة بأداء الأمانات في الولايات والأموال، والحكم بالعدل في حدود الله وحقوقه، وفي حقوق الأدميين^(٥).

ومن المعاصرين يعرفها عبد الرحمن التاج بأنها: الأحكام التي تنتظم بها مرافق الدولة وتدار بها شؤون الأمة مع مراعاة أن تكون متفقة مع روح الشريعة نازلة على أصولها الكلية محققة أغراضها الاجتماعية ولو لم يدل عليها شيء من النصوص التفصيلية الجزئية الواردة في الكتاب والسنة^(٦).

(١) في دراسة له بعنوان مقدمة في فقه النظام السياسي الإسلامي، منشورة في التقرير الاستراتيجي ج ٢ ص ٢٠.

(٢) الموسوعة الفقهية الكويتية، ٢٥/٢٠٢.

(٣) طلبه الطلبة لعمر بن محمد النسفي ص ١٦٧.

(٤) نقلا عن رسالة في السياسة الشرعية، للشيخ محمد بن حسين بيرم، تحقيق: محمد الصالح العسلي، دبي، مركز جمعة الماجد، ط ١، ٢٠٠٢، ص ١٢١.

(٥) مجموع الفتاوى لابن تيمية، (٢٤٥-٢٤/٢٨)، ورسالة (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية).

(٦) التعريف لعبد الرحمن التاج، ينظر شرعية العمل الإسلامي، لعبد الله جاب ص ١١٧.

ويحددها عثمان جمعة بأنها: اسم للأحكام والتصرفات التي تدبر بها شؤون الامة في حكومتها وتشريعها وقضائها وفي جميع سلطاتها التنفيذية والادارية وفي علاقاتها الخارجية التي تربطها بغيرها من الامم^(١).

ويعرف د. احمد عليوي السياسة الشرعية بأنها: ما يمكن إصلاح أحوال الدولة الداخلية والخارجية به، (على) وفق ضوابط الشريعة الإسلامية وأحكامها المنصوصة وغير المنصوصة لتحقيق السعادة لعموم الناس في الدنيا والفوز للمسلمين في الآخرة^(٢).

القسم الثالث: معنى السياسة المحدد بجزئيات من اعمال الولايات: فيعرفها ابن القيم: ما يسته ولاة الأمر مجتهدين فيه - من الأمور التي تكون الرعيّة معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يرد بذلك نص ما دام أنه يحقق المقاصد الشرعية، ولا يخالف أدلة الشرع التفصيلية^(٣).

وعرفتها الموسوعة الفقهية الكويتية بأنها: فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها وإن لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي^(٤).

وجاء تعريفها في أحد المعاجم الفقهية بأنها: تغليظ جناية لها حكم شرعي حساً لمادة الفساد^(٥).

او هي: التعزير والزجر والتأديب^(٦).

(١) النظرية السياسية الإسلامية ص ١٩، نقلا عن الموازنة بين المصالح، د. احمد عليوي، ص ١٩٥.

(٢) في كتابه: الموازنة بين المصالح، ص ١٩٧.

(٣) ينظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، لبنان، المكتبة العصرية. (٣٧٢/٤).

(٤) الموسوعة الفقهية الكويتية، ٢٥/٢٠٢.

(٥) معجم المصطلحات والالفاظ الفقهية، د. محمود عبد الرحمن، ٢/٣٠٧.

(٦) معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام، لعلاء الدين الطرابلسي، (ص ١٦٩)، وما بعدها، وانظر: أيضاً حاشية ابن عابدين، (٤/١٥).

مثال الاول قول ابن عابدين: للإمام أن يقتله سياسة، أي: إن سرق بعد القطع مرتين، لا ابتداءً، كذا ذكره بعضهم، ومثال الثاني قول ابن الهمام: فيمن سرق من تابوت في القافلة وفيه الميت: لو اعتاد لصُّ ذلك؛ للإمام أن يقطعه سياسة، لا حدًّا.

الثاني: تعريفها عند علماء السياسة ومنظريها :

السياسة في هذا العصر تعد كعلم ذي مجالات واسعة ومتعددة يصعب حصرها، ذلك انها بلغت ذروة من التخصص الدقيق، إذ يضم على سبيل المثال لا الحصر، تاريخ الفكر السياسي القديم والحديث، ونظام الحكم الداخلي للدولة بمؤسساته المتعددة من الاحزاب السياسية والرأي العام وجماعات الضغط والمؤسسات الدستورية، وكل واحدة منها ذات مجال واسع للبحث والدراسة الميدانية، وهناك السياسة الخارجية بفروعها المتعددة، والتنظيمات الدولية والاستراتيجية والأحلاف العسكرية، وغيرها من الموضوعات التي تتجدد يوماً بعد يوم في مجال العلاقات الدولية، ناهيك عن الارتباط الوثيق بين العلوم السياسية وغيرها من العلوم الاجتماعية، إذ ظهر ما يعرف بالاقتصاد السياسي، والاجتماع السياسي والجغرافيا السياسية والقانون الدستوري وغيرها^(١).

ومن هنا نجد اختلافاً واسعاً في تعريف السياسة في الاصطلاح المعاصر، حتى إنه ليصعب صياغة تعريف واحد يوافق عليه الجميع، «إلا أن هناك قدراً متيقناً متفقاً عليه لتحديد مدلول السياسة، ألا وهو أنها تتعلق بالسلطة في الدولة»^(٢).

(١) ينظر: دراسات في السياسة الشرعية، للدكتور احمد المبارك البغدادي، ص ٤٠.

(٢) النظم السياسية، د. ثروت بدوي، القاهرة، دار النهضة العربية (١٩٨٩م). ص ٤.

كما نجد القواميس الغربية تنحى منحيين في تعريف السياسة احدها عام وحده: « فن ادارة المجتمعات الانسانية»، والآخر خاص يقيدتها بالحكم والادارة في المجتمع المدني، او ادارة الشؤون العامة^(١).

وعلى ضوء ذلك يعرف مارسيل بريلو^(٢) السياسة: بأنها معرفة كل ما يتعلق بفن حكم دولة وإدارة علاقاتها الخارجية.

ويعرفها الدكتور ناظم الجاسور بانها: علم الحكومة، وفن علاقة الحكم، ومجموعة الشؤون التي تهتم الدولة في اطارها الوطني (السياسة الداخلية)، وفي علاقاتها الخارجية (السياسة الخارجية)^(٣).

ويعرفها القاموس السياسي بأنها: علم الدولة، وتشمل دراسة نظام الدولة، وقانونها الأساسي، ونظام الحكم فيها، ونظامها التشريعي، كما تشمل هذه الدراسة النظام الداخلي في الدولة، والأساليب التي تستخدمها التنظيمات الداخلية - كالأحزاب السياسية- في إدارة شؤون البلاد أو للوصول إلى مقاعد الحكم^(٤).

ثانيا: مفهوم النظام السياسي

النظام لغة: الخيط الذي يُنظم به اللؤلؤ، وكل خيط يُنظم به لؤلؤ أو غيره فهو نظام، ونظام كل أمر ملاكه، والنظام: العقد من الجوهر والخرز ونحوهما، والنظام:

(١) ينظر دراسة: السياسة: مفهوم وتطور وعلم، للدكتور كمال المنوفي، مجلة الفكر العربي، العدد ٢٢، ١٩٨١ ص ٨٩، نقلا عن: دراسات في السياسة الشرعية، د. احمد المبارك البغدادي، الكويت - مكتبة الفلاح، ط١- ١٩٨٧، ص ٣٩.

(٢) في كتابه علم السياسة: ترجمة محمد براجوي، من منشورات عويدات، بيروت (ص ١١) ينظر التقرير الاستراتيجي ج٢ ص ١٩.

(٣) موسوعة علم السياسة، د. ناظم الجاسور، عمان، دار المجدلوي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٩، ص ٢١٨.

(٤) القاموس السياسي، أحمد عطية الله، مصر - دار النهضة العربية، ط ٣. ١٩٦٨ م، ص ٦٦١.

الهدى والسيرة، وليس لأمرهم نظام؛ أي ليس لهم هدى ولا متعلق ولا استقامة، وما زال على نظام واحد؛ أي عادة^(١).

فالنظام يُطلق على الأشياء المضموم بعضها إلى بعض، كما يطلق على الشيء الجامع لتلك الأشياء؛ على أن يراعى في ذلك الضم: الترابط الذي ليس فيه تنافر، والاستقامة التي لا يصحبها عوج، والاطراد الذي لا يعتره خُلف، وبذلك يمكننا القول بأن النظام: هو مجموع الأشياء المترابطة المتناسقة المتألفة التي يكون لها ثبات واطراد^(٢).

واصطلاحاً: هو مجموعة التشريعات والقوانين والتنظيمات التي تنظم جميع شؤون الحياة عقدياً وسياسياً واقتصادياً وتعليمياً وغير ذلك.

أو المبادئ والتعاليم التي تسير عليها أمة من الأمم في السياسة وفي الاقتصاد وفي الإدارة والتعليم... الخ.

واما تعريف النظام السياسي:

يقول الدكتور ناظم الجاسور: نادرا ما نجد تعريفا كاملا للنظام السياسي كونه يشكل فرعاً من العلوم السياسية، وذلك لاختلاف وجهات نظر الباحثين في هذا المجال، حيث المفاهيم والاهداف التي يسعون الى تأكيدها فيما يطرحونه من تصورات وافكار لدراسة النظام السياسي ويستعرض بعض التعريفات نقتصر على بعضها وهي^(٣):

(١) لسان العرب، لابن منظور، بيروت، دار صادر (باب الميم فصل النون)، مادة نظم، (١٢/٧٥٨).

(٢) مقدمة في فقه النظام السياسي الإسلامي، محمد الشريف، التقرير الاستراتيجي لمجلة البيان الاصدار الثاني - ١٤٢٥، ص ٢٠.

(٣) موسوعة علم السياسة، د. ناظم الجاسور، ص ٣٦٤ - ٣٦٥.

تعريف ثروت بدوي: هو مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها، تبيّن نظام الحكم ووسائل إسناد السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها، وضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها، والدور الذي تقوم به كل منها^(١).

ويعرفه الدكتور ابراهيم درويش بانه: مجموعة الانماط المتداخلة، والمتشابكة والمتعلقة بعمليات صنع القرارات، والتي تترجم اهداف وخلافات ومنازعات المجتمع الناتجة من خلال الجسم العقائدي الذي اضفى الشرعية على القوة السياسية فحولها الى سلطات مقبولة من الجامعات السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية^(٢).

ويعرفه الاستاذ ابو اليزيد المتيت بانه: القواعد الأساسية التي يتعارف عليها سكان كل دولة، واختيارهم لشكل الحكم فيها، والسلطات المخولة لأجهزتها الإدارية عند مباشرتها لاختصاصها، وسلطات الحاكم في علاقته بهم، ومدى حقوقهم والتزاماتهم قبل الدولة^(٣).

واما تعريفه عند الإسلاميين:

فيقول د. محمد شاكر الشريف: إذا أردنا تعريف النظام السياسي بالنظر إلى لفظه؛ قلنا: هو مجموعة الخطوات أو الإجراءات المتناسقة التي يتم من خلالها تدبير الأمور وتسييرها بطريقة صالحة.

(١) (النظم السياسية)، د. ثروت بدوي، (ص ١١)، نقلا عن موسوعة علم السياسة للجاسور ص ٣٦٥.

(٢) النظام السياسي، للدكتور ابراهيم درويش، نقلا عن موسوعة علم السياسة للجاسور ص ٣٦٥.

(٣) النظم السياسية والحريات العامة، د. أبو اليزيد على المتيت، (ص ٥)، نقلا عن التقرير الاستراتيجي السنوي الثاني لمجلة البيان ص ٢٠.

وإذا أردنا تعريفه بالنظر إلى أنه لقب على كيفية حكم الدولة؛ قلنا: هو مجموعة الأحكام وما ينتج عنها من هيئات أو مؤسسات وتنظيمات متعلقة بالدولة الإسلامية من حيث إقامة الدولة وإدارتها والمحافظة عليها وتحقيق غايتها^(١).

ونرى ان اقرب تعريف يتناسب مع هذه الدراسة هو التعريف الثاني للدكتور محمد شاكر الشريف، لأنه مقيد بالدولة الإسلامية، ويشير الى وجود مؤسسات سياسية داخل النظام، وهذا يتوافق مع رؤيتنا في الدراسة بجعل مرجعية أهل الحل والعقد مؤسسة سياسية، ويلم بمفردات النظام السياسي واهدافه.

ثالثاً: قراءة منهجية لمفهوم السياسة الشرعية:

١- اقسام السياسة والقابها: مما سبق نرى تداخلا عند الإسلاميين بين مفاهيم المصطلحات ذات العلاقة، لذا نجد السياسة في تعريفات القسم الاول واسعة لا تقتصر على الأحكام المتعلقة بالدولة الإسلامية؛ من حيث شكل الدولة أو نوعها أو طبيعة السلطة فيها ومصدرها وكيفية ثبوتها وانتقالها، وشروط القائمين على رأس الدولة والجهة التي لها حق تعيينهم أو عزلهم، والحقوق والواجبات المتبادلة بين الحكام والمحكومين، وغير ذلك من الأحكام المتعلقة بالدولة^(٢)، ويرى كثير من الباحثين ان هذا المفهوم هو الاقرب الى مصطلح السياسة الشرعية.

واما القسم الثاني الذي يتعلق بالحكم وادارة شؤون الدولة، ولما كانت السياسة بهذا المعنى أساس الحكم، لذلك سميت أفعال رؤساء الدول، وما يتصل بالسلطة «سياسة» ومن هذا القبيل تم تعريف الإمامة الكبرى -رئاسة الدولة الإسلامية-

(١) مقدمة في فقه النظام السياسي الإسلامي، مصدر سابق، ص ٢٣.

(٢) ينظر: دراسة بعنوان مقدمة في فقه النظام السياسي الإسلامي، منشورة في التقرير الاستراتيجي ج ٢

بأنها موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين، وسياسة الدنيا به^(١)، ولذا فالمصطلح الأقرب الى مفهوم السياسة بهذا المعنى هو: الاحكام السلطانية او احكام الولايات الشرعية، او نظام الملك، او الخلافة، وقد اعتمده اوائل من كتبوا بتفصيل عنها كالإمام الماوردي والفراء، ومنهم من أطلق عليها مصطلح « السياسة الشرعية »، أو « السياسة المدنية» مع التحفظ على المصطلح الاخير من قبل أكثر الباحثين.

اما المعاصرون فقد اطلقوا على هذا المفهوم مصطلحات عدة منها: السياسة والنظام السياسي ونظام الحكم وادارة الدولة.

واما القسم الثالث فنجده اقرب الى الاحكام الجزئية والتطبيقات العملية للحكام ومن في حكمهم كالقضاة وأهل الحسبة، وقد فطن الى ذلك الامام ابن قيم الجوزية فاطلق على كتابه اسم «الطرق الحكمية في السياسة الشرعية» ومعتمد هذه الاحكام العمل بالمصالح المرسله.

٢- وسطية السياسة الشرعية: يؤكد الفقهاء على ضرورة مراعاة الوسطية في تطبيق السياسة الشرعية، وبينوا خطورة التنطع في اقصائها او الغلو في ادخال ما ليس منها فيها، يقول ابن قيم الجوزية عنها: وهذا موضع مزلة أقدام، ومضلة أفهام، وهو مقام ضنك، ومعتك صعب، فرط فيه طائفة فعطلوا الحدود، وضيعوا الحقوق، وجرؤوا أهل الفجور على الفساد، وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد محتاجة إلى غيرها، وسدوا على نفوسهم طرقاً صحيحة من طرق معرفة الحق والتنفيذ له وعطلوها... وأفرطت فيه طائفة أخرى قابلت هذه الطائفة، فسوغت من ذلك ما ينافي حكم الله ورسوله، وكلتا الطائفتين أتيت من تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله وأنزل به كتابه، فإن الله سبحانه أرسل رسله، وأنزل كتبه ليقوم

(١) كما عند الماوردي في كتابه الاحكام السلطانية، ص ٥، وينظر: (الموسوعة الفقهية الكويتية ٢٦/٢٦٨).

الناس بالقسط - وهو العدل - الذي قامت به الأرض والسموات، فإن ظهرت أمارات العدل، وأسفر وجهه بأي طريق كان، فثم شرع الله ودينه^(١).

ويرى الامام الشاطبي أن الفقيه المفتي البالغ ذروة الدرجة ومنه الناظر في مسائل السياسة الشرعية: هو الذي يحمل الناس على المعهود الوسط فيما يليق بالجمهور، فلا يذهب بهم مذهب الشدة، ولا يميل بهم الى طرف الانحلال، ان الصراط المستقيم الذي جاءت به الشريعة فانه - قد مر - ان مقصد الشارع من المكلف الحمل على التوسط من غير افراط ولا تفريط، فاذا خرج عن ذلك في المستفتين، خرج عن قصد الشارع، ولذلك كان ما خرج عن المذهب الوسط مذموما عند العلماء الراسخين^(٢).

٣- مصطلح الرعية ومدلولاته: لقد اجاد الفقهاء في تعريفاتهم استخدام مصطلح الرعية (او الخلق) الذي يشمل المسلمين وغيرهم وهو ما يميز السياسة الشرعية من غيرها، والذي يمعن النظر في هذا القيد يجده عاما غير قاصر على فئة دون فئة او طائفة دون طائفة... وهذا يجعل السياسة الشرعية الإسلامية تسعى في مصلحة الناس من غير تمييز عرقي او ديني او قومي^(٣)، وفيه دلالة على عالمية الرسالة الإسلامية، والعمق الانساني لهذا الدين، وان الله تعالى ارسل رسوله محمد ﷺ كافة للناس ورحمة للعالمين.

٤- مصطلح الاصلاح ومقصدته: مدار السياسة الشرعية في اقسامها الثلاثة مبني على الاصلاح، وهو المقصد الاسمي لها، وأنه يتم على وفق مقاصد الشريعة الإسلامية، وأحكامها وضوابطها، سواء ورد بذلك نص ام لم يرد.

(١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، مصدر سابق، ص ٢٢ و٢٣.

(٢) الموافقات للشاطبي ٥/٢٧٧.

(٣) الموازنة بين المصالح، د. احمد عليوي، ص ١٩٣ - ١٩٤.

كما ان الاصلاح في السياسة الشرعية يشمل الدنيا والاخرة، إذ يقصد من خلالها تحقيق السعادة للناس في عاجل امورهم الدنيوية، كما يرتجى بتطبيقها إيصال المسلمين للفوز في الآخرة بالجنة والنجاة من النار، وهذا ما يميز السياسة الشرعية من غيرها من السياسات التي تقتصر في نظرها ومشاريعها على الدنيا فقط^(١).

٥- امور الدين والدنيا معا: في السياسة الشرعية لا يمكن الفصل بين ما هو متعلق بالأمور الدينية، وما هو متعلق بالأمور الدنيوية، فالقواعد الدينية كما تقررها مصادر الشريعة من جهة، والسياسة بمفهوم تدبير البلاد والعباد كصورة من صور التعامل الانساني من جهة أخرى، أمران متلازمان الى درجة لا يمكن معها معالجة الثانية بمعزل عن الاولى^(٢)، إذ لا سياسة الا ما وافق الشرع، ولذا نجد فقهاء الشريعة يطلقون عليها اسم السياسة الالهية، يقول ابن الجوزي في تلبس ابليس: الشريعة سياسة إلهية، وكتب ابن تيمية في مقدمة كتابه السياسة الشرعية: فهذه رسالة مختصرة فيها جوامع من السياسة الإلهية، ويقول ابن مفلح في كتابه الفروع: أكثر السلاطين يعملون بأهوائهم وآرائهم لا بالعلم، ويسمون ذلك سياسة، والسياسة هي الشريعة.

ونجد فقهاء آخرين يفرقون بين السياسة الشرعية وغيرها من السياسات الموضوعية.

فالسياسة عند ابن القيم نوعان عادلة وظالمة يقول رحمه الله: ومن له ذوق في الشريعة واطلاع على كمالها وتضمنها لغاية مصالح العباد في المعاش والمعاد ومجيئها بغاية العدل الذي يسع الخلائق وأنه عدل فوق عدلها ولا مصلحة فوق ما تضمنته من المصالح تبين له أن السياسة العادلة جزء من أجزائها وفرع من فروعها وأن من أحاط علماً بمقاصدها ووضعها موضعها وحسن فهمه فيها لم يحتج معها إلى سياسة

(١) ينظر الموازنة بين المصالح، مصدر سابق، ص ١٩٦.

(٢) دراسات في السياسة الشرعية، د. احمد المبارك، ص ٤٦.

غيرها ألبتة، فإن السياسة نوعان: سياسة ظالمة فالشريعة تحرّمها، وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم الفاجر فهي من الشريعة علمها من علمها وجهلها من جهلها^(١).

ثم يفصل أصل السياسة في الشريعة الإسلامية وحقيقتها: فإن الله سبحانه أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذي قامت به الأرض والسموات فإذا ظهرت أمارات العدل وأسفر عن وجهه بأي طريق كان فثم شرع الله ودينه والله سبحانه أعلم وأحكم وأعدل أن يخص طرق العدل وأماراته وأعلامه بشيء ثم ينفي ما هو أظهر منها وأقوى دلالة وأبين أمانة فلا يجعله منها ولا يحكم عند وجودها وقيامها بواجبها، بل بين سبحانه بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة العدل بين عباده وقيام الناس بالقسط فأبي طريق استخراجها العدل والقسط فهي من الدين وليست مخالفة له، فلا يقال إن السياسة العادلة مخالفة لما نطق به الشرع بل هي موافقة لما جاء به بل هي جزء من أجزائه ونحن نسميها سياسة تبعاً لمصطلحهم وإنما هي عدل الله ورسوله ظهر بهذه الأمارات والعلامات^(٢).

والسياسة عند ابن خلدون نوعان أيضاً: عقلية وشرعية، فالسياسة العقلية؛ يكون تدبير مصالح الرعية فيها موكول إلى العقل البشري، وتسمى أيضاً سياسة مدنية؛ والسياسة الشرعية؛ يكون تدبير مصالح العباد فيها بمقتضى النصوص الشرعية، وبما دلت عليه أو أرشدت إليه أو استنبطه العقل البشري مما يحقق مقاصد الشريعة^(٣).

٦- السياسة والمجتمع الإسلامي: السياسة والمجتمع أمران متلازمان، لا قيام لأحدهما بدون الآخر، إذ لا معنى للسياسة إذا لم تكن قواعدها متوفرة في

(١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، مصدر سابق ص ١٣.

(٢) المصدر السابق ص ١٩.

(٣) المقدمة لابن خلدون ص ١٧٠.

المجتمع، ولا مجال من جهة أخرى، لأي مجتمع أن يستمر بشكل طبيعي بدون سياسة واضحة^(١)؛ ولذا فإن السياسة الشرعية بصورتها الشاملة لا تكون الا في مجتمع إسلامي.

فهو مجتمع متميز عن المجتمعات الاخرى القديمة والحديثة، لأنه مجتمع منبثق عن المنهج الالهي الذي يعترف فيه البشر بالمالكية لله، فيكون مفهوم الخير والشر في نظرهم منسجما مع التعاليم الالهية، ومن ثم فإنه في مثل هذا المجتمع نجد ارتباطا وثيقا بين التصور الاعتقادي والنظام الاجتماعي والسياسي نظرا لوجود التلازم بين الفكرة والتطبيق^(٢).

كما انه لا جدال في حقيقة الكيان الروحي للمجتمع الإسلامي الذي لا يمكن أن ينفك عن الطبيعة الالهية، ليس من حيث العقيدة فقط، بل إن هذه الطبيعة تمتد الى الحياة العملية لتشمل نظام حياة المسلم حاكما ومحكوما بأكمله^(٣).

٧- هوية مضمون مدونات السياسة الشرعية: في ضوء ما سبق لا بد من الدقة العلمية في تحديد هوية المؤلفات في السياسة الشرعية او في الفكر السياسي الإسلامي، ورسم ضوابطها، فالذي يغفل عن ذلك نراه يضع الفلسفة السياسية والادب السياسي، والسياسة الشرعية في سلة واحدة، ولا يجدون حرجا في ضم النصوص الشرعية الى اقوال فلاسفة اليونان وغيرهم مهما تباينت، كما لا يجدون حرجا في وضع الفارابي مع ابن تيمية او مع الماوردي، وهذا خلط لا يصح في البحث الاكاديمي، فالكتابة في السياسة الشرعية تتميز عن موضوعات الادب السياسي والفلسفة السياسية في ثلاث نقاط جوهرية^(٤):

-
- (١) دراسات في السياسة الشرعية، مصدر سابق ص ٥٨.
 - (٢) نظام الحكم في الإسلام، د. محمد فاروق النبهان، ص ٥٨.
 - (٣) الإسلام واوضاعنا السياسية، عبد القادر عودة، ص ٧٤.
 - (٤) ينظر، دراسات في السياسة الشرعية عند فقهاء اهل السنة والجماعة، د. احمد المبارك، ص ٤٢.

- أنها تعتمد على المصادر الاصلية المعتمدة للشريعة كالكتاب والسنة والإجماع والقياس.

- أنها لا تمزج بين التراث الإسلامي وغيره من ثقافات غير المسلمين من تراث اليونان والفرس والهند على غرار المؤلفات في الادب السياسي^(١).

- أنها لا تقيم وزنا لعالم ما وراء الطبيعة (الميتافيزيقا)، والدخول في جدل عقيم، وفي قضايا غير قابلة للتحقيق^(٢).

٧- التعريف المعتمد وخصائصه: إن التعريف المقترح للسياسة الشرعية، ونراه مناسباً لطبيعة هذه الدراسة وإجراءاتها هو: الاجتهاد-العلمي والعملي- في الأحكام الشرعية المتعلقة بحراسة الدين وتحقيق مصالح الأمة، وإصلاح الراعي والرعية في العاجل والآجل وتبدير أمورهم، وإدارة شؤون الدولة بالعدل.

فالإجتهاد: له مقصدان يشير احدهما (وهو العملي) الى ان يبذل الامام واصحاب الولايات الاخرى واسع جهدهم في تطبيق وتنفيذ الاحكام الشرعية المتعلقة بسياسة الرعية.

ويدل الآخر (وهو العلمي) على: ان أحكام السياسة الشرعية تستند في استنباطها الى الاجتهاد لأن اغلبها ما لا نص فيه وتعالج المستجدات، وذلك ينسجم مع اشتراط بعض العلماء الاجتهاد في الإمام، لا سيما في العلوم المتعلقة

(١) الامر يتعلق بمضمون كتب الادب السياسي بغض النظر عن مؤلفها، مثل كتاب نصيحة الملوك للماوردي، والتاج في اخلاق الملوك للجاحظ، وسراج الملوك للطرطوشي، فالماوردي مثلاً: نجده في كتبه (أدب الوزير او الوزارة، ونصيحة الملوك، وتسهيل النظر وتعجيل الظفر) يعتمد اعتماداً كبيراً على تراث اليونان والفرس والهنود، ويوجه خطابه فيها الى الملك لا الخليفة، في حين نجده يتجاهل هذا كله في كتابه (الاحكام السلطانية) فيوجه الخطاب فيه الى الخليفة، او الامام، ويركز على الآيات القرآنية والاحاديث النبوية والآثار المروية عن الصحابة وإجماع الائمة والقياس. ينظر: دراسات في السياسة الشرعية ص ٤٣.

(٢) كما في مسألة الفيلسوف - النبي عند الفارابي، في كتابه آراء أهل المدينة الفاضلة.

بالإمامة، وهو شرط على الاجمال في أهل الحل والعقد، كما يستوعب هذا القيد ضرورة الرجوع لأهل العلم الشرعي وانه يجب تصدريهم لإدارة شؤون الامة او الدولة عند خلو الزمان من الامام الشرعي.

ومعلوم ان السياسة الشرعية تواجه نوعين من المسائل:

- الاولى؛ وردت فيها نصوص شرعية.

- والأخرى؛ لم ترد بشأنها نصوص.

واستنباط الاحكام الفقهية فيما جاءت فيها نصوص شرعية يكون عن طريق: فهم النصوص الشرعية فهمًا جيدًا، ومعرفة ما دلت عليه، والتنبه للشروط الواجب توافرها في تطبيق الحكم والموانع التي تمنع من تنفيذه، ثم يلي ذلك تطبيق الحكم وتنفيذه بعد فهم الواقع، والتمييز بين النصوص التي جاءت تشريعًا عامًا يشمل الزمان كله، والمكان كله - وهذا هو الأصل في مجيء النصوص، ويسميه الإمام ابن القيم: (الشرائع الكلية التي لا تتغير بتغير الأزمنة)، وبين النصوص التي جاءت الأحكام فيها معللة بعلّة، أو مقيدة بصفة، أو التي راعت عرفًا موجودًا زمن التشريع، أو نحو ذلك ويطلق عليه: (السياسات الجزئية التابعة للمصالح فتتقيد بها زمانًا ومكانًا)^(١).

واما معرفة الاحكام الفقهية فيما لم يرد نصوص بشأنها فتكون عن طريق: إجتهد منضبط بضوابط الإجتهد الصحيح، الذي يقوم على تحقيق المصالح بجلب منفعة ودرء مفسدة في ضوء مقاصد الشريعة تحقيقًا لها وإبقاء عليها، فالإجتهد الذي يعود على المقاصد الشرعية أو بعضها بالإبطال هو إجتهد فاسد مردود، وإن ظهر أنه يحقق منفعة أو يدرأ مفسدة، ثم عدم مخالفته لدليل جلي من أدلة الشرع التفصيلية، إذ لا مصلحة حقيقية في مخالفة الأدلة الشرعية.

(١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ص ٢٦.

فقد جاءت الشريعة بتحصيل المنافع وتكميلها، وتعطيل المفسد وتقليلها،
وشريعة الإسلام شريعة خالدة عالمية كاملة، جاءت بتحقيق مصالح البشر إلى قيام
الساعة، ومن شمولية هذا الدين وكمال استيعابه لكل المستجدات والحوادث
والنوازل، ورعايته للأحوال مهما اختلف الزمان والمكان.

والاحكام الشرعية: قيد لإخراج ما سواها من الاحكام والقوانين التي لا
تستند الى الشريعة ومقاصدها، ومنه اخراج السياسة الوضعية التي يتبعها الحكام في
بلاد المسلمين.

وحراسة الدين: وهو اصل الامامة وما كانت الابه، وهذا يجعل الانظمة
المتعلقة بتحقيق ذلك ضمن مباحث السياسة، كنظام الحسبة، والدعوة، والجهاد
والقتال في سبيل الله.

وبذلك تخرج كل سياسة تخالف الدين ومن باب اولى التي تحاربه وتحارب
اولياءه.

وتحقيق مصالح الامة: قيد لضم العمل على وحدة الامة وانه اصل عظيم من
اصول السياسة الشرعية، ومنه السعي لعودة الخلافة الى دار المسلمين، على وفق
السنن الالهية والاحكام الشرعية، ليتم من خلاله احياء امة الاجابة.

لإصلاح الراعي: قيد لضم الاحكام المتعلقة بالإمام وشروطه ونصحه
والحسبة عليه، وكذلك السمع له وطاعته ونصرتة في الحق، والاحكام التي تؤدي
الى توليته وعزله، وتوعية الامة بهذه المسائل عبر وسائل الاتصال المنضبطة.

والرعية: لضم الاحكام المتعلقة باستصلاح الرعية، من مسلمين وغيرهم،
وتدبير امورهم.

في العاجل والآجل: قيد لإخراج السياسة التي تسعى لتدبير امور الناس
الدنيوية كالسياسات الوضعية، وكذلك لإخراج الاحكام المتعلقة بالسعي الى
الآخرة فقط المبنية على الزهد وترك الدنيا.

وقد يعترض بعضهم على شمول غير المسلمين بإصلاح آجلهم، وهي التفاتة معتبرة، ولكن اثباتها لغير المسلمين يلفت النظر ان من مباحث السياسة الشرعية ترغيب غير المسلمين بالدين الإسلامي ودعوتهم لاعتناقه من غير اكراه لاسيما في بلاد الإسلام حرصا على تحصيل السعادة للناس كافة بالفوز بالآخرة وذلك لا يكون الا بالإسلام.

وإدارة شؤون الدولة بالعدل: قيد لضم احكام نظام الحكم وادارة الدورة في الشؤون الداخلية والخارجية، وان تقيدها بالعدل لإخراج السياسة الظالمة التي ليست من الشريعة.

٨- مباحث السياسة الشرعية وأنظمتها: على ضوء تعريفنا للسياسة الشرعية وقراءتنا لمفهومها، نرى انها باب من الفقه العام تضم في مباحثها ومجالاتها، عشرة انظمة هي:

- نظام الحكم وادارة الدولة في الشؤون الداخلية والخارجية.
- نظام القضاء الشرعي.
- نظام الافتاء والإجتهااد الجماعي.
- نظام الحسبة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- نظام الاوقاف وادارة المساجد.
- النظام الاتصالي (الاعلامي والدعوي).
- النظام الاقتصادي والمالي العام.
- نظام التربية والتعليم.
- نظام الجهاد وإعداد العدة.
- النظام الاجتماعي (الاغاثي والتكافلي ورد المظالم).

الجزء الأول

المرجعية الفقهية
في ضوء السياسة الشرعية

مُتَلَمَّة

في المرجعية الفقهية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله وصحبه ومن والاه:

اما بعد:

فتشهد الساحة الإسلامية ولا سيما العراقية فوضى في تقديم المعارف الإسلامية وترشيدها، وفي مقدمتها الفتاوى الفقهية، كما تشهد أزمة قيادة، وتمزقا وشتاتا وتفرقا بين أهل العلم وطلابه القت بظلالها القائمة على أهل السنة والجماعة في العراق وفي المنطقة، واتت بشمار مرة تجرع مرارتها الجميع.

ولذا تعالت الأصوات محذرة من تداعيات مشكلة الفوضى المعرفية في المجتمع ولاسيما في وسائل الإعلام الإسلامية، فعقدت حلقات تلفزيونية لمناقشة آثار هذه المشكلة؛ وصدرت مؤلفات تناولت ظهور ما يسمى بـ «فتاوى الحيرة» وما يبدو لجمهور المستفتين أنه تضارب في الفتوى، وفوضى في الساحة الإفتائية، مما خلق الكثير من البلبلة والاضطراب الفكري عند الناس جراء الإفتاءات غير الصحيحة، مما يعني حدوث مشكلات إجتماعية ونفسية قد لا تحمد عقبها^(١)، وتحدث كتّاب عن: «فلتّان» على صعيد الفتاوى والأحكام الشرعية، تنشرها الفضائيات العربية التي تتسابق على البرامج الدينية لإضفاء شيء من المصداقية عليها^(٢).

(١) فوضى الإفتاء، د. أسامة عمر الأشقر ص ١٨.

(٢) فوضى الفتاوى تبحث عن فتوى لوقف الفوضى بقلم مصطفى فرحات، موقع مجلة العصر

٢٣/١١/٢٠٠٧.

وشخصت هذه المشكلة مؤسسات علمية رسمية في بعض الدول العربية والإسلامية، مثل الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء التابعة لهيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، وقامت بمحاولات لمقاومة انتشار ظاهرة فوضى الفتاوى التي تصدر عن عدد من رجال الدين الإسلامي في الفضائيات وغيرها^(١)، كما أوصى مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر في إحدى جلساته بأن تكون دار الإفتاء المصرية هي الجهة المختصة بإصدار الفتوى في الأمور العامة والخاصة، وذلك لمنع الفوضى التي عمت ساحة الفتوى مؤخراً، وتساعد نفوذ شيوخ القنوات الفضائية غير المتخصصين في هذا المجال مما تسبب في حدوث بلبلة وتشكيك للناس في أمور دينهم^(٢).

بل إنَّ خطورة هذه المشكلة دفعت إلى عقد ندوات ومؤتمرات علمية كان من أهم محاورها تحديد أبعاد الفوضى في المعرفة الإسلامية التي تقدمها وسائل الاعلام^(٣).

(١) مقال توحيد الفتوى؛ بين ظاهر الرحمة وباطن الفوضى، بقلم أحمد عطية على موقع محيط الإلكتروني.

(٢) المصدر السابق - وقد جاءت توصية مجمع البحوث الإسلامية ببناءً على طلب رسمي تقدم به الدكتور على جمعة مفتي الجمهورية المصرية. هذا في بلدان لديها مجامع فقهية كالسعودية ومصر فكيف الحال ببلدنا الذي يفتقر الى مجمع فقهي متكامل.

(٣) ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- أعمال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الفقه الإسلامي التي عقدت في العاصمة الأردنية عمان في المدة ٢٨ جمادى الأولى - ٢ جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ الموافق ٢٤-٢٨ يونيو / حزيران ٢٠٠٦م. وتحدث فيها احد اعضائه قائلاً: «لا بد من الاعتراف أن مثل هذه الفتاوى الشاذة هي جزء من حالة الفوضى التي نعيشها اليوم بسبب الفتاوى والتجرؤ عليها، مبيناً أنه لا بد من الاعتراف أولاً بأن الساحة الإسلامية تعيش في مثل هذه الحالة من الفوضى في الفتاوى»، وعده الشيخ خليل الميس أمراً في غاية الخطورة، وفيها تطاول على الإفتاء وإرباك للمسلمين؛ ينظر مقال مشاركون في مؤتمر الفقه يجذرون من الفتوى المنفردة؛ بقلم: عبد الجبار أبو غربية، الثلاثاء ١٤٢٧/٦/١هـ / ٢٧ يونيو ٢٠٠٦ العدد: ١٨٣٦ موقع صحيفة عكاظ. =

وجاء في مقررات أعمال مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي: ضرورة إيجاد مرجعية
جماعية إما من خلال المجمع الفقهي، أو المؤتمرات والندوات الفقهية، بحيث يلتزم
المفتون بالقرارات والفتاوى الصادرة منها، أو في الأقل على نطاق الفتاوى
المباشرة^(١).

وهذا التشخيص والمعالجة ليسا وليدي هذه الأيام وإنما وقف عندهما علماء
معاصرون منذ منتصف القرن الماضي، وأطلقوا عليها الفوضى التشريعية، يقول
الشيخ عبد الوهاب خلاف: «إنَّ التاريخ أثبت أنَّ الفوضى التشريعية في الفقه
الإسلامي كان من أكبر أسبابها: الإجتهد الفردي، ولا يسوغ الإجتهد بالرأي
لجماعة، إلا إذا توافرت في كل فرد من أفرادها شرائط الإجتهد ومؤهلاته، ولا
يسوغ الإجتهد بالرأي لجماعة توافرت في كل فرد من أفرادها شرائط الإجتهد
ومؤهلاته إلا بالطرق والوسائل التي مهدها الشرع الإسلامي للإجتهد الإسلامي
بالرأي والاستنباط فيما لا نص فيه، فبإجتهد الجماعة التشريعية المتوافرة في أفرادها
شرائط الإجتهد تُنفى الفوضى التشريعية وتشعب الاختلافات، وباستخدام الطرق
والوسائل التي مهدها الشرع الإسلامي للإجتهد بالرأي يؤمن الشطط، ويسار على
سنن الشارع في تشريعه وتقنينه^(٢).

إنَّ الحاجة إلى المرجعية الفقهية الجماعية تأتي من كونها ضرورة شرعية لها
مبررات واقعية ومنطقية، يقول الدكتور يوسف القرضاوي: مما لاشك فيه أنَّ رأي

= - والمؤتمر العالمي الذي أقامه المركز العالمي للوسطية تحت عنوان «منهجية الإفتاء في عالم
مفتوح.. الواقع المائل والأمل المرتجى» الذي عقد في الكويت في المدة من ٢٦/٥/٢٠٠٧ إلى
٢٨/٥/٢٠٠٧؛ فقد خصص فيه محور كامل لمناقشة مشكلة الفوضى في الإفتاء، ينظر مشروع
البيان الختامي والتوصيات للمؤتمر العالمي الذي أقامه المركز العالمي للوسطية منشور على
موقع الاتحاد.

(١) دراسة الفتاوى المباشرة في وسائل الإعلام، د. علي محيي الدين القره داغي، موقع الاتحاد
٢٠٠٧/٧/١٢.

(٢) مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه ص ١٣.

الجماعة أقرب إلى الصواب من رأي الفرد، مهما علا كعبه في العلم، فقد يلمح جانباً من الموضوع لا يتنبه له آخر، وقد يحفظ شخص ما يغيب عن غيره، وقد تبرز المناقشة نقاطاً كانت خافية، أو تجلي أموراً كانت غامضة، أو تذكر بأشياء كانت منسية، وهذه من بركات الشورى، ومن ثمار العمل الجماعي دائماً، عمل الفريق أو عمل المؤسسة، بدل عمل الأفراد^(١).

وعد بعض الباحثين من الضرورة وجود مرجعية لجميع المسلمين في مواجهة القضايا الجوهرية التي يحتاج فيها المسلمون لفتوى جامعة، تنير لهم الطريق، وتبين لهم الموقف الشرعي الصحيح، وتمنع تضارب الآراء والاجتهادات^(٢).

كما أن الشورى الفقهية التي تستند إليها المرجعية الجماعية هي طريق إلى وحدة الأمة، ووحدة المشاعر الجماعية من خلال عرض المشكلات العامة، وتبادل الرأي والحوار^(٣)، كما أنها عصمة لولي الأمر من الإقدام على أمور تضر الأمة ولا يشعر هو بضررها، ولا سبيل إلى إصلاح هذا الضرر بعد وقوعه، وفيها تذكير للأمة بأنها صاحبة السلطان، وأن ولي الأمر وكيل عنها في مباشرة السلطات، وفي هذا وذاك عصمة من الطغيان الذي هو من صفات الإنسان^(٤).

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في معالجة المرجعية الفقهية ودورها في ضبط تقديم المعارف إلى الناس.

-
- (١) الإجتهد في الشريعة الإسلامية، د. يوسف القرضاوي ص ١٨٢.
 - (٢) فوضى الإفتاء، د. أسامة الأشقر ص ١٠٣.
 - (٣) الإجتهد الجماعي، د. شعبان محمد إسماعيل ص ٢٧.
 - (٤) الشورى وأثرها في الديمقراطية للدكتور عبد الحميد الأنصاري ص ٧.

الفصل الأول

مفهوم المرجعية الفقهية

نظراً لكون مصطلح المرجعية محدثاً واستعمالاته ضيقة لذا ستوسع في إيراد المعاني اللغوية لمفرداته واشتقاقاته وقوفاً عند أكثر المعاجم العربية المعتمدة.

المبحث الأول

تعريف المرجعية الفقهية

أولاً: تعريف المرجعية:

لغة من (رَجَعَ) الرءء والجيم والعين أصل كبير مطرد منقاس يدل على رد وتكرار^(١).

تقول: رجع يرجع رجعاً ورجوعاً ورجعى ورجعاناً ومرجعاً ومرجعة:
انصرف؛ وفي التنزيل: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ١٠٥] المائدة:
[١٠٥] أي: رجوعكم، حكاه سيبويه^(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الرُّجُوعَ﴾ [العلق: ٨] أي: الرجوع، رَجَعَ الشيء عن الشيء ورجع إليه، وقال الراغب في المفردات: الرجوع العود إلى ما كان منه

(١) معجم مقاييس اللغة ٢/٤٩٠.

(٢) لسان العرب ٨/١١٤.

البدء، أو تقديرُ البدءِ مكاناً أو فعلاً أو قولاً، وبدايته كان رُجوعه أو بجزءٍ من أجزائه أو يفعلٍ من أفعاله، فالرُّجوع: العود، والرَّجْعُ الإعادة^(١).

والمرجوع: ما يرجع إليه من الشيء^(٢).

والمراجعةُ: المعاودةُ.

(راجع) فلاناً في أمره مراجعة ورجاعاً: رَجَعَ إليه وشاوره، وراجع الكتاب: رجع إليه، وراجع الكتاب أو الحساب: أعاد النظر فيه.

(تراجع) القوم: رجعوا إلى محلهم، وتراجع القومُ الكلامَ بينهم: تداولوه.

(الرجعية) البقاء على القديم في الأفكار والعادات من دون مسابرة التطور (محدثة)

(المرجوعة) المرجوع، أي: المردود (ج) مراجيع.

(المرجع): الرجوع، ومحل الرجوع، والأصل، وأسفل الكتف، وما يرجع إليه في علم أو أدب من عالم أو كتاب (محدثة) (ج) مَرَجِع^(٣).

والمرجع التقليدي: هو عالم معروف بتمسكه بالقيم الأصولية (قيم الأسلاف)... يقتدى به^(٤).

(والمراجع): المظانُّ التي ينشد فيها الباحث طلبته (مولدة)^(٥).

(والمراجع): المعاد والحياة الآخرة والمصير^(٦).

(١) تاج العروس ٦٥/٢١.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٤٩٠/٢.

(٣) المعجم الوسيط ٣٣١/١.

(٤) معجم الرموز الإسلامية: مالك شبل ص ٢٩٨.

(٥) المعجم الوسيط ٥٧٨/٢.

(٦) المعجم الوسيط ٦٣٥/٢.

وهكذا نجد أن المعاجم العربية قديماً وحديثاً لم تذكر لفظة المرجعية^(١)، وأقرب الألفاظ إليها هي المرجع، وذهب أهل اللغة إلى أنه بمعنى ما يرجع إليه محدث كما مر بنا في المعجم الوسيط.

كما أن صيغة مرجع يمكن أن تكون اسم مكان، أي: الموضع الذي يرجع إليه أو من يرجع إليه، أو مصدراً ميمياً يعني عملية الرجوع، يقول الدكتور حسام الخطيب عن المرجعية: إنها تعني في الوقت نفسه المرجع ويبرر استعمالها في هذا المعنى أنها منسوبة إلى المرجع، ومشتقة مباشرة من مرجع، أي: من الصيغة المتداولة لمفهوم الرجوع؛ وهي صيغة متبلورة في دلالاتها المعنوية الثقافية، وفي بعدها عن الأصل الاشتقاقي الحسي للفعل رجع، وتظل كلمة المرجع ومنها المرجعية هي الأكثر وروداً في الكتابات النقدية العربية^(٢).

تعريف المرجعية اصطلاحاً

عرف الدكتور طارق البشري المرجعية بأنها: التي تؤمن بها الجماعة، وتشكل إطارها المرجعي وثوابتها الحضارية، وتصدر عنها معاييرها في الأحكام، والإطار المرجعي عنده: الذي تنبعث منه أسس الشرعية للنظم والمعاملات والقيم^(٣).

وحددها الدكتور عبد الوهاب المسيري في موسوعته بأنها: مجموعة من القيم والمفاهيم النهائية والكلية التي تستند إليها رؤية ما^(٤).

(١) المرجعية مصدر صناعي، مثل: الجاهلية، وهو اسم تلحقه ياء النسبة مردفة بالتاء للدلالة على صفة. والحقيقة إلى المرجع. انظر «جامع الدروس العربية» ١/ ١٧٧-١٧٨.

(٢) ينظر آفاق الإبداع ومرجعياته في عصر المعلوماتية ص ١٢.

(٣) ماهية المعاصرة، د. طارق البشري، القاهرة- دار الشروق، ط ١/ ٢٠٠٥، ص ١٠١-١٠٢.

(٤) موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ١/ ٢٥.

والمرجعية في بعدها الديني عند الدكتور أحمد مختار هي: سلطة جهة أو شخص ترجع اليه طائفة دينية معينة فيما يخصها، أو يُشكل عليها من أمرها^(١).

وفي بعدها الاجتماعي هي: الجماعات التي يرجع اليها الفرد في تقويم سلوكه الاجتماعي، ويربط نفسه بها، أو يأمل أن يرتبط بها نفسياً، ويتأثر سلوكه بسلوك الآخرين فيها، أي أنه يتأثر بمعاييرها السائدة فيها، ويؤدي فيها أحب الادوار الاجتماعية الى نفسه، وهي أكثر إشباعاً لحاجاته، ويشارك أعضائها، الآخرين دوافعهم وميولهم واتجاهاتهم وقيمهم ومثلهم، ويتوحد بها ويعدها جماعته^(٢).

وفي بعدها المنهجي: يقصد بها المصادر التي تحكمت في انتاج المفاهيم وتوظيف الأدوات المنهجية^(٣).

ومما سبق يمكن أن نضع تعريفاً اصطلاحياً للمرجعية بأنها: « ما يرجع إليه من أصول وقيم ومفاهيم كلية سواء في عقل أو كتاب أو من عالم أو مجمع علمي في معرفة حكم ما او تبنيه، وتكتسب صفة الالتزام بحسب البعد او الاطار الذي يحدها (ديني - اجتماعي - اخلاقي - منهج علمي أو عقلي مجرد)».

واختصاراً يمكن تعريف المرجعية بأنها: «الأصول أو الجهة التي يرجع إليها في امر ما».

ثانياً: تعريف الفقه

الفقه لغة: الفهم، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَشْعَبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا نَقُولُ وَإِنَّا لَنَرُّكَ فِينَا ضَعِيفًا﴾ [هود: ٩١].

(١) معجم اللغة العربية المعاصرة، د. احمد مختار، القاهرة عالم الكتب، ط ١/ ٢٠٠٨، ٢/ ٨٦٣.

(٢) علم النفس الاجتماعي، حلمي ساري ومحمد حسن، القاهرة، الشركة العربية المتحدة، ط ١/ ٢٠١٠، ص ٦٤.

(٣) الإسلاميون المسترقلون، القاهرة، مكتبة الاسرة، ط ١/ ٢٠٠٥، ص ١٧١.

واصطلاحاً: «العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من ادلتها التفصيلية،
او هو مجموعة الاحكام الشرعية»^(١).

ثالثاً: تعريف المرجعية الفقهية

يمكن تعريف المرجعية الفقهية بحسب العلمية بأنها:

«الأصول الكلية أو الجهة التي يرجع إليها في معرفة واستنباط الاحكام
الفقهية في النوازل والحوادث، بقصد الالتزام أو الاستفهام».

التعريف الإجرائي للمرجعية الفقهية

سنعتمد تعريفاً إجرائياً للمرجعية الفقهية خاصاً بطبيعة هذه الدراسة بأنها:

مؤسسة علمية شرعية تضم نخبة من علماء الشريعة وغيرهم في
الاختصاصات ذات العلاقة يتم فيها التشاور لبحث ودراسة المسائل النازلة
والمستجدة التي يراد معرفة أحكامها الشرعية، وبذل ما في الوسع من أجل التعرف
على أحكامها، وقرارها مع مراعاة السياسة الشرعية، ويرجع إليها في إجابة
المستفتين وتهيئة المفتين).

(المؤسسة) كل تنظيم يرمي إلى الإنتاج، أو للنهوض باللغة أو العلوم أو
الفنون ونحوها^(٢)، وهنا نقصد بها مؤسسة علمية للنهوض بالفقه الإسلامي
وقضاياه المعاصرة في ضوء المستجدات.

(١) اصول الفقه الإسلامي، د. وهبة الزحيلي، ٢٩/١.

(٢) المعجم الوسيط ١-١٣٦

وهذا القيد لإخراج المؤلفات في الفقه والفتاوى فهذه مراجع ومصادر^(١) يؤخذ منها ويرد، وإخراج العلماء والأساتذة الذين تخصصوا في الفقه، فهؤلاء شخصيات علمية وجزء من المرجعية، وليس كل واحد منهم مرجعية فقهية.

(علماء الشريعة) ويراد بهم:

- من جمع بين دراسة العلوم الإسلامية الأكاديمية في مراتبها العليا، والاجازة العلمية العامة، أو أحدهما، وزاول الافتاء أو التدريس أو البحث العلمي حتى أتقنه أو عُرِفَ به.

- من جمع بين دراسة العلوم الإسلامية على يد أهل العلم (من شيوخ أو اساتذة)، ودراسة المجتمع في ضوء العلوم المعاصرة المتصلة بإصلاح المجتمع وقيادته.

الاختصاصات ذات العلاقة: وهم العلماء في فنون تحتاجها الفتوى لتعلق الحادثة بها في جانب منها، وهم يعتمدون في التوصيف دون الحكم الشرعي، إلا من جمع الفقه الشرعي مع تخصصه.

النازلة والحادثة والمستجدة :

النَّازِلَةُ لُغَةً: الشَّدِيدَةُ مِنْ شِدَائِدِ الدَّهْرِ تَنْزَلُ^(٢).

وفي الاصطلاح؛ النازلة هي: الحادثة المستجدة التي تحتاج إلى حكم شرعي^(٣).

(١) يرى بعض الباحثين أنها بمعنى واحد أي الكتب التي تحتوي على مادة من أخبار أو نصوص تحتاج إليها في البحث، ويفرق بعضهم: فالمصادر هي الكتب القديمة التي يعود إليها الباحث ليأخذ منها مادته الخام أو التي يعود تأليفها للعصر الذي نكتب فيه، والمراجع هي الدراسات المتأخرة عن موضوع قديم، ينظر منهج البحث الأدبي، د. علي جواد الطاهر ص ٧٩ - ٨٠.

(٢) (معجم مقاييس اللغة ٥/ ٣٣٤).

(٣) (فقه النوازل في العبادات، الدكتور: خالد بن علي المشيقح، النسخة الإلكترونية ص ٢).

او هي: الوقائع الجديدة التي لم يسبق فيها نص او اجتهاد^(١).

فهي اذن الامور المستجدة الحادثة تنزل بالامة وليس فيها نص من كتاب أو سنة او إجماع او حكم سابق، مثل المعاملات المالية الحادثة أو المستجدات الطبية أو الفتن التي تنزل بالامة او بعض امصارها ولا تستبين في ظاهرها المنافع والمفاسد، ولها مرادفات منها الحوادث وهو شائع في استعمال الفقهاء والاصوليين، والوقائع والقضايا المستجدة.

وأكد بعض الفقهاء على تقييد اطلاق النازلة على الفتوى الفقهية، اذا كانت جوابا عن قضية واقعة، وليس على قضية مفترضة يطرحها الطلبة على الفقيه لاقتناص الفائدة... كان السلف لشدة ورعهم يتخرجون من الفتوى، ويسألون: هل نزلت؟ فهي وقائع حقيقية تنزل بالناس، فيتجهون الى الفقهاء بحثا عن الفتوى، فهي تمثل جانبا من الفقه متفاعلا مع الحياة المحلية لمختلف المجتمعات... واعطت الفقيه حيوية وتجردا وتفاعلا مع الحوادث والازمنة والبيئات^(٢).

وللبخاري في صحيحه باب الرحلة في المسألة النازلة، كما بوب ابن عبد البر الأندلسي لها بابا سماه: اجتهاد الرأي على الأصول عند عُدْم النصوص في حين نزول النازلة^(٣)، أكد فيه: إن العامة لا بد لها من تقليد علمائها عند النازلة تنزل بها^(٤).

واستدل الإمام ابن القيم على النظر فيها بفعل الصحابة قائلا: ان أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَجْتَهِدُونَ فِي التَّوَازِلِ، وَيَقْيِسُونَ بَعْضَ الْأَحْكَامِ عَلَى بَعْضٍ، وَيَعْتَبِرُونَ النَّظِيرَ بِنَظِيرِهِ^(٥).

(١) (منهج استنباط احكام النوازل الفقهية المعاصرة، د. مسفر بن علي القحطاني، دار الاندلس الخضراء، ط ١/٢٠٠٣، ص ٩٠).

(٢) صناعة الفتوى وفقه الاقليات، عبد الله بن بيه، دار المنهاج، بيروت، ط ١، ٢٠٠٧، ص ١٦ و ٢١.

(٣) جامع بيان العلم وفضله ٦٨/٣.

(٤) المصدر السابق (٣/٢٣٠).

(٥) (اعلام الموقعين ١/٢٠٣).

يرجع إليها، أي: لها مقومات تحظى من خلالها بثقتهم واحترامهم واستجابتهم لها وقبولها والرضا بقراراتها واحكامها، وأخيراً الالتزام بها.

مراعاة السياسة الشرعية:

أنّ التأكيد على مراعاة المرجعية الفقهية لمسائل السياسة الشرعية كونها تعالج قضايا الامة والجماعة الإسلامية والنوازل التي تنزل بها، في اغلب مباحثها وقراراتها، ومنه نتوصل الى ضرورة المام اعضاء المجمع بمسائلها، فان كثيرا من الفتاوى التي تحتاج الى جهد جماعي تكون من باب تحقيق المصلحة؛ بجلب منفعة ودرء مفسدة، وهذا منوط بالسياسة الشرعية، وقد اشارت الموسوعة الكويتية الى أن بعض المسائل الفقهية الخاصة تتعلق بالسياسة الشرعية ومنها:

• وَتَدُلُّ النُّقُولُ عَنِ الْفُقَهَاءِ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَرْجِعُهَا مُرَاعَاةُ الْمَصْلَحَةِ، وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ^(١).

• وَإِنْ أَفْتَى كُلُّ أَحَدٍ بِمَا يَشْتَهِي انْخَرَمَ قَانُونُ السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ، الَّذِي يَقُومُ عَلَى الْعَدَالَةِ وَالتَّسْوِيَةِ، وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى الْفَوْضَى وَالْمَظَالِمِ وَتَضْيِيعِ الْحُقُوقِ بَيْنَ النَّاسِ^(٢).

وجاء في موسوعة الفقه الإسلامي وادلته ما يؤكد ذلك:

• ومستند هذا الحكم (وهو يتعلق بمدة الانفاق على المرأة): هو العمل بمبدأ السياسة الشرعية العادلة التي تمنع ظلم المرأة وتعريضها للفاقة والحرمان بسبب تعنت الزوج^(٣).

(١) (الموسوعة الفقهية الكويتية ٢/٩٥).

(٢) (الموسوعة الفقهية الكويتية ٣٢/٣٥).

(٣) (الفقه الإسلامي وادلته، د. وهبة الزحيلي، ٩/٤٩٩).

• وقال عن مدة قبول الوصية: أن يكون رد الوصية خلال ثلاثين يوماً من وفاة الموصي، أو من حين علم الموصى له بالوصية إن لم يكن عالماً حين الوفاة، وهذا من قبيل السياسة الشرعية، منعاً للإضرار بالورثة أو بالتركة^(١).

وبذلك يمكن وضع قاعدة ان الفتوى لا سيما الجماعية تتأثر أو تتغير بحسب السياسة الشرعية.

اجابة المستفتين: من مهامها الاجابة عن اسئلة المستفتين، ولاسيما في المسائل الدقيقة كالجنايات والاحوال الشخصية والمعاملات.

تهيئة المفتين: من مهامها اعداد أهل العلم الشرعي وتدريبهم على اداء وظيفة الافتاء وتحرير المسائل الحادثة، لا سيما اننا ندرك ان الكليات الإسلامية في زماننا لم تعن بتأهيل هؤلاء لممارسة هذا الدور.

(١) (الفقه الإسلامي وأدلته، مصدر سابق، ١٠/١٦٩).

المبحث الثاني المرجعية في الإسلام^(١)

بعد حقبة الصحوة الإسلامية التي مرت بها المجتمعات الإسلامية، وما أفرزته من ظواهر ايجابية اعادت تشكيل هويتها على المستوى الجماهيري ضمن الاطار الإسلامي العام، اطل مشروع النهضة الإسلامية بفجره على الامة، ولعل من ابرز ما صاحبه الدعوة الى اعتماد المرجعية الإسلامية في كل تعاملاتنا افرادا وحركات، فهي السبيل الامثل لتجاوز الانقسامات وبخاصة عند الحركات إذ «نجحت المرجعية الإسلامية في جذب جمهور واسع: لأنها قادرة كعقيدة دينية على تجاوز التقسيمات التقليدية التي كانت تفرزها العقائديات الحديثة الطبقية والفكرية»^(٢)، بل عدها بعض المفكرين فيصلا بين التيار الإسلامي وغيره من التيارات في المجتمعات المسلمة، «الذي يؤمن بالقرآن والسنة كمرجعية لكل التعاملات هو التيار الإسلامي، والذي لا يؤمن بالمرجعية الإسلامية فهو خارج الفكر السياسي الإسلامي، وخارج التيار الإسلامي»، ويراها اخرون سبيلا لإدارة الدولة « فالإسلام يشكل المرجعية الدينية لتدبير الدولة»^(٣).

الا ان هذه الدعوات بشأن المرجعية الإسلامية قد يشوبها شيء من الابعاد الفكرية التي انطلقت منها، لذا اقتضت منهجية دراستنا الوقوف عند التحليل

(١) هذا المطلب اعتمدهنا من كتابنا المرجعية الاعلامية في الإسلام، مع تعديل في بعض عباراته وشيء من التصرف فضلا عن الحذف مراعاة لطبيعة الدراسة كونها فقهية مختصة.

(٢) نقد السياسة: الدولة والدين، د. برهان غليون، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط٣/٢٠٠٤، ص٢٨١.

(٣) روح الدين، د. طه عبد الرحمن، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط١/٢٠١٢، ص٣٤٩.

الدلالي لمفهوم المرجعية الإسلامية لاستجلائه على وفق المصادر المعتمدة في الاستنباط والاستدلال، ومن ثم تحديد ابعاده لصياغة مقوماته.

اولاً: المرجعية في القرآن والسنة

من خلال الرجوع إلى المؤلفات في ألفاظ القرآن الكريم والسنة النبوية (سواء المطبوعة أو الالكترونية)، توصلنا إلى الآتي:

١ - وردت لفظة رجوع ومشتقاتها وتصاريفها في القرآن الكريم (١٠٤) مرة،

وب (٢٨) صيغة وهي بحسب الجدول الآتي:

الجدول (١): جرد لألفاظ رجع ومشتقاتها في القرآن الكريم

ت	اللفظة	التكرار
١	رَجَعَ	٢
٢	رَجَعْتُمْ	٢
٣	رجعك	١
٤	رجعنا	١
٥	رجعناك	١
٦	رجعوا	٣
٧	ارجع	١
٨	ترجعونها	١
٩	ترجعوهن	١
١٠	يرجع	٤
١١	يرجعون	١٦
١٢	ارجع	٤
١٣	فأرجعنا	١
١٤	ارجعوا	٦
١٥	ارجعون	١
١٦	ارجعي	١
١٧	رُجِعْتُ	١
١٨	تُرْجَعُ	٦
١٩	تُرْجَعُونَ	١٩
٢٠	يُرْجَعُ	١
٢١	يُرْجَعُونَ	٦
٢٢	يتراجعا	١
٢٣	رَجِعَ	٢
٢٤	رَجِعِهِ	١
٢٥	الرُّجْعَى	١
٢٦	راجعون	٤
٢٧	مرجعكم	١١
٢٨	مرجعهم	٥
	المجموع	١٠٤

٢- إن أقرب الألفاظ التي لها علاقة بالبحث هي، مرجعكم ومرجعهم، وجاءت في الآيات الآتية:

﴿ ثُمَّ إِنْ مَرَجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فَمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْلِفُونَ ﴾ [آل عمران: ٥٥].

﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِنَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَيْنَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْلِفُونَ ﴾ [المائدة: ٤٨].

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة: ١٠٥].

﴿ وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام: ٦٠].

﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَلَيْهِمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

﴿ قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ آبِيَّ رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا نُزِرُ وَأَنْزَرُ وَرَزَّ أُخْرَىٰ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْلِفُونَ ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴾ [يونس: ٤].

﴿ فَلَمَّا أَنْجَبَهُمْ إِذَا هُمْ يَبْعُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ بِأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغَيْتُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [يونس: ٢٣].

﴿ وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتُوفِّئَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ ﴾

[يونس: ٤٦].

﴿ مَتَّعَ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ نَذِقُهُمُ الْعَذَابَ الشَّدِيدَ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴾ [٧٠]

[يونس: ٧٠].

﴿ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [٤]

[هود: ٤].

﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّتُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [٨]

[العنكبوت: ٨].

﴿ وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيْنَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّتُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [١٥]

[لقمان: ١٥].

﴿ وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْزَنكَ كُفْرُهُ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ فَنُنَبِّتُهُمْ بِمَا عَمِلُوا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ [٢٣]

[لقمان: ٢٣].

﴿ ثُمَّ إِنَّ مَرْجِعَهُمْ لَإِلَى الْجَحِيمِ ﴾ [٦٨]

[الصافات: ٦٨].

﴿ إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا وَرِضَةُ لَكُمْ وَلَا تَنْزُرُوا وَازِيَّةٌ وَزَرَأُ أُخْرَىٰ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّتُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾

[الزمر: ٧].

وأفاد الراغب الأصفهاني أنَّ معنى هذه الألفاظ يصح أن يكون من الرجوع (أي عملية الرجوع) كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٨]، ويصح أن

يكون من الرجوع (أي الذي يرجع إليه أو منتهى الرجوع إليه) كقوله: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تَرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٨] (١).

٣- هنالك آيات تدل على الرجوع إلى أهل العلم من قبل الناس ومنها:

• قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [١٣٣] ﴿التوبة: ١٢٢﴾.

جاء في تفسير الجلالين: هلا نفر من كل فرقة طائفة ليتفقهوا في الدين ويستمعوا ما أنزل بعدهم ولينذروا قومهم، يعني: الناس كلهم إذا رجعوا إليهم ويدعوهم إلى الله، لعلهم يحذرون بأس الله ونقمته (٢)، ونقل الطبري في تفسيره عن قتادة قوله: هذا إذا بعث نبي الله الجيوش أمرهم أن لا يُعَرِّوا نبيه، وتقيم طائفة مع رسول الله ﷺ تتفقه في الدين، وتنطلق طائفة تدعو قومها وتحذِّرهم وقائع الله فيمن خلا قبلهم (٣).

ونستنبط من الآية مسائل منها:

أ- أنه يجب على طائفة من المسلمين أن يتفرغوا لطلب العلم والتفقه في الدين ليلبغ بعضهم درجة الاجتهاد.

(١) مفردات ألفاظ القرآن، العلامة الراغب الأصفهاني ص ٣٤٣. فالمعنى الأول يفيد عملية الرجوع من قبل العباد إلى ربهم، والثاني أفاد منتهى الرجوع وهو الله سبحانه. وقوله تعالى ﴿تَرْجَعُونَ﴾ هي قراءة يعقوب الحضرمي، و﴿تَرْجَعُونَ﴾ هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وعاصم وأبي جعفر انظر «الميسر في القراءات الأربع عشرة» ص ٥.

(٢) تفسير الجلالين ٢٠٦.

(٣) تفسير الطبري ٨٠/١١. وقوله: أمرهم أن لا يُعَرِّوا نبيه، يعني أن لا يتركوه وحده.

ب - ويجب على هذه طائفة من أبناء الأمة أن تنذر قومها وأن تدعوهم لدين الله الحق وتبين لهم ما يتعلق به من مسائل، لتجنبهم الوقوع في كل ما يخالف الشريعة الإسلامية وذلك بعد تفقهها في الدين، وإن هؤلاء هم مرجع الناس في ذلك.

ج - على أبناء الأمة الإسلامية الرجوع إلى هذه الطائفة لمعرفة حقائق دينهم وحكم المستجدات والنوازل في حياتهم.

• وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣].

وقد حددت هذه الآية المرجعية التي يجب على المسلمين إتخاذها ورد مسائلهم إليها، وهي كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، ومن ثم اولى الامر من المسلمين^(١).

٤ - وأما في الحديث النبوي فإنه لم يرد لفظ المرجع في متن الحديث على لسان رسول الله ﷺ، ووردت فقط في أثناء الروايات، وتدل على معنى رجوعهم من أسفارهم وغزواتهم، فقد جاء في صحيح البخاري باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب وخرجه إلى بني قريظة ومحاصرته إياهم^(٢). وروى الإمام مسلم عن قتادة أن أنس بن مالك حدثهم قال لما نزلت: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾^(١) لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا^(٢) وَيُنْصِرَكَ اللَّهُ تَصْرًا عَظِيمًا^(٣) هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ وَاللَّهُ جُنُودَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا^(٤) لِيَدْخُلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرُ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا^(٥) [الفتح: ١-٥] مرجعه من الحديبية وهم

(١) سيتم تفصيل الاستنباطات من هذه الآية الكريمة لاحقا.

(٢) باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب قبل الحديث (٤١١٧).

يُحَالِطُهُمُ الْحُزْنُ وَالْكَآبَةُ وَقَدْ نَحَرَ الْهُدَى بِالْحُدَيْيَةِ فَقَالَ: لَقَدْ أَنْزَلَتْ عَلَيَّ آيَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعاً^(١).

ثانياً: المرجعية عند أهل السنة والجماعة

من خلال الرجوع إلى المصادر المعتبرة في دراسة أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، نجد أن لفظ المرجعية لم يتطرق إليه الفقهاء أو الأصوليون، بل لم يدرجها أهل المعاجم ضمن مشتقات رجوع.

وأما مفهوم المرجعية بمعنى ما يرجع إليه، فقد تداوله أهل اللغة وكذلك الفقهاء والأصوليون تحت لفظ مرجع^(٢)، إلا أن شخصيات إسلامية بدأت مؤخراً بتداول مصطلح المرجعية، وبدأ يأخذ حيزاً لا بأس به^(٣)، وسنحاول في هذا المبحث التعرف على مدلولات هذا اللفظ عند العلماء والمفكرين من أهل السنة والجماعة وهي:

(١) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، ٣/١٤١٣، حديث رقم ١٧٨٦.

(٢) ومن عباراتهم:

- وأهل المدينة جعلوا المرجع في العقود إلى عرف الناس وعاداتهم، فما عدّه الناس بيعاً فهو بيع وما عدوه إجارة فهو إجارة وما عدوه هبة فهو هبة وهذا أشبه بالكتاب والسنة، فتاوى ابن تيمية ج ٢٠/٣٤٥.

- وكذلك المرجع إلى سنته في كيفية السجود، مجموع الفتاوى ٥٦٧/٢٢.

- والأصل بقاء اللغة وتقريرها لا نقلها وتغييرها فإذا لم يكن له حد في الشرع ولا في اللغة كان المرجع فيه إلى عرف الناس وعاداتهم، مجموع الفتاوى ج ٢٩/١٦.

وينظر أيضاً المهذب ج ١/٣٣٤، بدائع الصنائع ٣/٢٢، مواهب الجليل ٤/٣٤٨.

(٣) في لقاء مع الدكتور عبد الكريم زيدان تحدثت معه حول رؤيته لمفهوم المرجعية، فلم ير حرجاً في استخدام لفظة المرجعية مؤكداً على مرجعية الكتاب والسنة، وأقر أيضاً المرجعية العلمية للمجامع الفقهية، ولم ير حصر المرجعية (بالمفهوم المعاصر) في شخص، وذلك أثناء زيارتي له في مسكنه بالعاصمة صنعاء يوم ٢٣/١١/٢٠٠٨.

١ - الشريعة أو الدين:

وقد شاع استعمال المرجعية بمعنى الشريعة أو الدين بسبب الانحراف الذي دبَّ إلى المجتمعات الإسلامية، وظهور مفاهيم فكرية بعيدة عن المفهوم الإسلامي مثل العلمانية، وأصبحت مستنداً لكثير من الحركات والتيارات السياسية والفكرية والثقافية، فتنادى الإسلاميون بالدعوة إلى تبني مرجعية الشريعة والتحذير من إنكارها أو الابتعاد عنها.

يقول الدكتور صلاح الصاوي: العلمانية عزل الدين، وعدم الإقرار بمرجعيته في شأن من الشؤون، وقد يكون ذلك مطلقاً فيراد به الفصل بين الدين والحياة، أو مقيداً فيراد به الفصل بين الدين وبين شأن بعينه من شؤون الحياة، كالسياسة، أو الاقتصاد، أو التشريع، أو الإعلام، أو الأدب، ونحوه^(١).

ويضيف: إنَّ الفرق بين العلمانية وبين ما وقع من انحراف في بعض العصور الإسلامية هو الفرق بين الكفر والمعصية، فالعلمانية ترفض ابتداء مرجعية القرآن والسنة في شأن من الشؤون، وهو كفر بالإجماع، أما انحرافات الحكم بغير ما أنزل الله فيما مضى في بعض العصور الإسلامية فقد كانت مع الإقرار بالشريعة، والتسليم بمرجعيتها، وخروج المخالف لها على مبدأ المشروعية؛ والخلط بين المناطين، وتنزيل أحكام أحدهما على الآخر من الأغلاط الشائعة في كثير من الأوساط الدعوية والعلمية المعاصرة^(٢).

وحول حكم دخول المسلمين في برلمان الدول غير الإسلامية فإنه يقيده بالمرجعية التي يستند إليها هذا المسلم يقول: الأصل أنَّ انتساب الآحاد إلى هذه المؤسسات لا يخرجهم عن أصل إيمانهم بالله ورسوله، إلا من أعلن منهم عن

(١) الجامع في أصول العمل الإسلامي د. صلاح الصاوي ص ١٣.

(٢) المصدر السابق ص ١٤.

انحيازها العقدي إلى العلمانية، وتبنيه لمقرراتها، أو مشايعته لدعاتها على ما هم عليه من رفض الشريعة وإسقاط مرجعيتها ونزع القداسة عن أحكامها، أما من بقي على عهده مع الله ورسوله، فلم يعلن عن انحيازها إلى الباطل، ولم يأت من الأفعال ما يقطع بذلك فلا يزال على أصل هويته الإسلامية، وإن ظل منتسباً إلى هذه المؤسسات، وذلك اعتباراً لشبهة الإكراه العام^(١).

وبيّن أن أحد أهم أسباب ضعف الدول الإسلامية هو تنكرها لمرجعية الشريعة وهو يتحدث عن خطبة الوداع: فقد أكد المعصوم عليه السلام في نهاية خطبته على مرجعية خطاب الوحي عند التنازع وأنه المخرج من الفتن والضلالات وذلك في قوله عليه السلام: (وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده أن اعتصمتم به كتاب الله)^(٢)، وما أصاب الأمة ما أصابها من وهن وضعف إلا بهجرها لكتاب ربها وإعراضها عنه وما تداعت عليها الأمم وكشرت لها عن أنيابها إلا عندما تراجعت الشريعة عن المرجعية والحاكمية في بلاد الإسلام، وأعلنت العلمانية وحكمت القوانين الوضعية^(٣).

٢- الكتاب والسنة:

يقول الله تعالى مبيّناً مرجعية المسلمين: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء: ٥٩].

(١) المصدر السابق ص ١٨.

(٢) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الحج ٢/ ٨٩٠ حديث رقم ١٢١٨.

(٣) الحرمات والحقوق الإنسانية في خطبة الوداع ص ٣٩.

قال مجاهد: فإن رده إلى الله رد إلى كتابه، ورده إلى النبي ﷺ رده إلى سنته^(١)، ويقول الألويسي^(٢) في تفسيره: فردوه: فراجعوا فيه إلى الله: إلى كتابه، وإلى الرسول، أي: إلى سنته^(٣).

وقد أكدت السنة النبوية على الالتزام بالكتاب والسنة ومنها وصيته ﷺ في حجة الوداع يقول ﷺ: «تركت فيكم ما إن اعتصمتم به لن تضلوا أبدا كتاب الله وسنة نبيه^(٤)».

وقوله ﷺ: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل يثنى شعباناً على أريكته يقول: عليكم بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه^(٥)». وقد أكدت الصحيفة التي كتبها النبي ﷺ عند وصوله إلى المدينة على هذه المرجعية إذ جاء فيها^(٦): «وأنه مهما اختلفتم فيه من شيء، فإن مرده إلى الله، وإلى محمد ﷺ^(٧)»، أي: مرجعه إلى الله ورسوله ﷺ.

وعلى ضوء ذلك فإنه مما لا خلاف فيه بين علماء الإسلام قاطبة، أن الكتاب والسنة هما مصدرا التشريع والمرجعية العليا للأمة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: فأوجب الله طاعة أولي الأمر مع طاعة الرسول، وأوجب على الأمة إذا تنازعوا أن

(١) زاد المسير ٧١/١.

(٢) شهاب الدين محمود بن عبد الله الألويسي (١٨٠٢-١٨٥٤) مفسر، محدث، أديب، من المجلدين مولده ووفاته في بغداد، كان سلفي الاعتقاد، مجتهداً، تقلد الإفتاء ببلده سنة ١٢٤٨، وعزل فانقطع للعلم وله أسفار، من مصنفاته: روح المعاني في التفسير ودقائق التفسير والأجوبة العراقية. ينظر الإعلام ١٧٦/٧.

(٣) تفسير الألويسي ٩٧/٥.

(٤) رواه الحاكم في «المستدرک» ١٧٢/١ برقم (٣١٩)، والدارقطني في «السنن» (٤٦٠٦) من حديث أبي هريرة، رواه مالك في «الموطأ» (١٧٠٨) مراسلاً، وأخرجه الحاكم ١٧٢/١ برقم (١٧١) من حديث ابن عباس.

(٥) رواه الإمام أحمد في مسنده ١٢٠/٤ حديث رقم ١٧٢١٣. ورواه الطبراني في مسند الشاميين ١٣٧/٢ حديث ١٠٦١.

(٦) مجموعة الوثائق السياسية ص ٤٢.

(٧) وقد عنون لها الصلاحي بالمرجعية العليا لله ورسوله، السيرة النبوية ١/٥٧١.

يردوا ما تنازعوا إلى الله ورسوله، إلى الكتاب وسنة رسوله... فالحكم لله وحده، ورسله يبلغون عنه؛ فحكمهم حكمه، وأمرهم أمره، وطاعتهم طاعته، فما حكم به الرسول وأمرهم به وشره من الدين، وجب على جميع الخلائق اتباعه وطاعته؛ فإنَّ ذلك هو حكم الله على خلقه^(١).

ويقول العلامة عبد العزيز بن باز: ومعلوم من القاعدة الشرعية أنَّ المرجع في التحليل والتحريم، ورد ما تنازع فيه الناس إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، كما قال عز وجل: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٦١﴾﴾ [النساء: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿١٠﴾﴾ [الشورى: ١٠٠]^(٢)، ويقول العلامة محمد صالح بن عثيمين: وإذا اختلف العلماء فالمرجع الكتاب والسنة^(٣).

ويقول الأستاذ سيد قطب^(٤) في الظلال: إنَّ المرجع فيما تختلف فيه وجهات النظر في المسائل الطارئة المتجددة، والأقضية التي لم ترد فيها أحكام نصية، إنَّ المرجع هو الله ورسوله، أي: شريعة الله وسنة رسوله ﷺ^(٥).

(١) مجموع الفتاوى (٣٥ / ٣٦١).

(٢) مجموع فتاوى اللجنة الدائمة.

(٣) مجموع فتاوى اللجنة الدائمة ٧٢٣.

(٤) سيد بن قطب بن إبراهيم (١٩٠٦-١٩٦٦) مفكر إسلامي ولد في قرية موشا بأسبوط، تخرج في كلية دار العلوم واشتغل بالصحافة في جريدة الأهرام ومجلتي الرسالة والثقافة، عين مدرسا للعبية وأوفد الى أمريكا لدراسة برامج التعليم، ولما عاد طالب ببرامج تنهش مع الفكر الإسلامي، انتمى إلى الإخوان المسلمين فسجن ثم أفرج عنه ثم سجن، فكان يؤلف من داخل سجنه إلى أن صدر الحكم بإعدامه، له كتب كثيرة أشهرها في ظلال القرآن ومعالم في الطريق والعدالة الاجتماعية في الإسلام والتصوير الفني في القرآن وغيرها. ينظر الإعلام ٣ / ١٤٨.

(٥) في ظلال القرآن ٢ / ٦٨٧.

ويقول الدكتور محمد الخضري^(١): القرآن هو أصل الشريعة ومرجعها الأول وأساسها الذي تعود إليه كل الأدلة الأخرى، والسنة ثم كلام السلف طريق لبيانها^(٢).

ويقول الدكتور يوسف القرضاوي: تحددت المرجعية العليا في الإسلام للمصدرين الإلهيين المعصومين؛ القرآن والسنة اللذين أمرنا باتباعهما، وأن نرد إليهما ما تنازعنا فيه، وإن شئت قلت هو مصدر واحد، أو مرجع واحد هو الوحي الإلهي، سواء أكان وحياً جلياً متلوّاً وهو القرآن، أم وحياً غير جلي ولا متلو وهو السنة^(٣).

ومرجعية الكتاب والسنة مقررة من قبل قادة الأمة الإسلامية كافة، ولم نجد مجالاً من مجالات الحياة إلا وقد التزم قاداته بهذه المرجعية قولاً وعملاً.

٣- مصادر التشريع الإسلامي:

مصادر التشريع هي الأدلة الشرعية التي يستنبط منها الأحكام الشرعية^(٤)، ويقسم علماء الأصول الأدلة إلى أقسام متعددة على وفق اعتبارات عدة، منها من حيث الاتفاق والاختلاف عليها إلى: الأدلة الأصيلة أو المتفق عليها والأدلة التبعية أو المختلف فيها^(٥).

(١) محمد بن عفيفي الخضري (١٨٧٢-١٩٢٤) باحث ومن العلماء بالشريعة والأدب وتاريخ الإسلام ولد وتوفي بالقاهرة، تخرج في دار العلوم وعين قاضياً شرعياً بالخرطوم ثم مدرساً في مدرسة القضاء الشرعي وأستاذاً للتاريخ الإسلامي في الجامعة المصرية ومفتشاً بوزارة المعارف، من كتبه أصول الفقه، وتاريخ التشريع الإسلامي ومحاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية ونور اليقين في سيرة سيد المرسلين. ينظر الإعلام ٦/٢٦٩.

(٢) أصول الفقه للخضري ص ٢١٥.

(٣) المرجعية العليا ص ٨.

(٤) أصول الفقه الإسلامي للزحيلي (١/٤٠١).

(٥) المصدر السابق (١/٤٠١).

فأما المتفق عليها عند جمهور العلماء فهي أربعة: الكتاب^(١) والسنة^(٢) والإجماع^(٣) والقياس^(٤).

يقول الإمام الشافعي في رسالته: وجهة العلم الخبر في الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس^(٥).

ويقول ابن اللحام: الأدلة الشرعية الكتاب والسنة والإجماع والقياس؛ فالأصل الكتاب، والسنة مخبرة عن حكم الله، والإجماع مستند إليهما، والقياس مستنبط منهما^(٦).

ويقرر ابن أمير الحاج: إن أدلة الأحكام الشرعية: الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وذلك بحكم الاستقراء وقد يوجه بأن الدليل الشرعي إما وحي أو غيره، والوحي إما متلو فهو الكتاب، أو غير متلو فهو السنة، وغير الوحي إما قول كل الأمة في عصر فهو الإجماع وإلا فالقياس؛ أو أن الدليل إما واصل إلينا عن النبي ﷺ أو عن غيره، والأول إما متلو وهو الكتاب، أو غير متلو وهو السنة، ويندرج فيها قوله ﷺ وفعله وتقريره، والثاني إما واصل عن معصوم من خطأ وهو الإجماع أو عن غير معصوم وهو القياس^(٧).

(١) يعرف الكتاب هو كلام الله المنزل على محمد ﷺ المعجز بنفسه، المتعبد بتلاوته (مختصر ابن اللحام ص ٧٠).

(٢) والسنة هي ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن وهي إما قول أو فعل أو تقرير، (قواعد الأصول ص ٣٨).

(٣) والإجماع هو اتفاق مجتهدي عصر من العصور من أمة محمد ﷺ بعد وفاته على أمر ديني (مختصر ابن اللحام ص ٧٤).

(٤) والقياس هو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه الشرعي بأمر منصوص على حكمه لاشتراكهما في علة الحكم (روضة الناظر ٢/ ٢٢٧ وأصول الفقه لركي الدين شعبان ٥٩).

(٥) الرسالة ص ٣٩.

(٦) المختصر في أصول الفقه ابن اللحام ٧٠.

(٧) التقرير والتحجير ٢/ ٢٨٢.

وأما الأدلة التبعية المختلف فيها فهي:

الاستحسان والمصالح المرسلة والاستصحاب وقول الصحابي وشرع من قبلنا والعرف وسد الذرائع^(١).

ولهذا أكد بعض العلماء على كون هذه المصادر تمثل مرجعية لعلماء الشريعة، يقول الإمام عبد القادر بن بدران: مرجع أدلة الشرع إلى نص أو إجماع أو استنباط^(٢).

وجميع الأدلة السابقة تقع ضمن دائرة الاستنباط والنظر والاستدلال، كما أنّ سعة هذه المصادر التشريعية تفتح آفاقاً أمام الفقهاء المعاصرين ليستنبطوا ما يعينهم في التأميل للمستجدات والنوازل وما أكثر ورودها وتجدها.

(١) يعرف الاستحسان: بأنه ترجيح العمل بدليل الحكم الاستثنائي على العمل بدليل الحكم الأصلي في واقعة معينة إذا وجده المجتهد أحسن بمعيار شرعي.

والمصلحة: عبارة عن جلب منفعة مادية أو معنوية، ذنوبية أو أخروية يجنيها المكلف من عمله بما هو واجب، أو مندوب أو مباح، ودرء مفسدة مستدفة بالامتناع عن العمل بما هو محرم أو مكروه.

والاستصحاب: هو استدامة حكم سابق في زمان لاحق على أساس عدم ثبوت مزيله. وقول الصحابي أو مذهب الصحابي: وهو ما ثبت عن أحد الصحابة، وهو حجة شرعية عند جمهور الأصوليين.

وشرع من قبلنا: وهو ما ثبت في الكتاب والسنة من شرع الأمم السابقة لأمة الإسلام، وكان موافقاً لشريعتنا أو غير مخالف لها، ولذا يرى بعض الأصوليين أنه ليس دليلاً مستقلاً. والعرف أو العادة: هو ما اعتاده الناس، وساروا عليه من كل فعل شاع بينهم، أو لفظ تعارفوا على إطلاقه على معنى خاص لا تألفه اللغة، ولا يتبادر غيره عند سماعه.

وسد الذرائع: الذرائع ما يتوصل به إلى الشيء أو إعطاء الوسيلة حكم غايتها، وسدها هو الحيلولة دون الوصول إلى المفسدة، ينظر لهذه التعريفات، أصول الفقه في نسيجه الجديد للدكتور مصطفى الزلمي ص ١٤٠-٢٠٢، و أصول الفقه الإسلامي للزحيلي ١٧/٢-٢١١، و الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان.

(٢) المدخل ١-٣٢٠.

٤ - المرجعية هم أولو الأمر:

إنَّ الآية ٥٩ من سورة النساء هي الأصل في تحديد هذه المرجعية، وإذا كان هنالك اتفاق على مرجعية أولي الأمر فإن هنالك إختلافاً في تحديد المراد بأولي الأمر، فقد اختلف المفسرون بالمقصود من أولي الأمر في هذه الآية على أقوال أشهرها^(١):

أ- إنهم الأمراء والولاة: قاله أبو هريرة وابن عباس في رواية وزيد بن أسلم، والسدي، ومقاتل؛ ويقول الزمخشري في تفسيره: المراد بأولي الأمر منكم، أمراء الحق، لأن أمراء الجور، الله ورسوله بريثان منهم، فلا يعطفون على الله ورسوله في وجوب الطاعة لهم، وإنما يجمع بين الله ورسوله والأمراء الموافقين لهما في إثبات العدل واختيار الحق والأمر بهما والنهي عن أضدادهما كالخلفاء الراشدين ومن تبعهم بإحسان وكان الخلفاء يقولون (أطيعوني ما عدلت فيكم، فإن خالفت فلا طاعة لي عليكم)^(٢).

وقد أكد العلماء على مرجعية الخلفاء والولاة في الأمة الإسلامية، يقول الدكتور يوسف القرضاوي في المؤتمر التأسيسي للاتحاد العالمي لعلماء العالم الإسلامي سنة ٢٠٠٤: إن سقوط الخلافة الإسلامية أدى إلى فراغ ذهب بمرجعية المسلمين الموحدة^(٣)، فجعل الخليفة هو مرجع الأمة الإسلامية.

وهذا يأتي منسجماً مع ما قرره علماء الأصول وهم يبحثون مسألة تنصيب الإمام يقول الإيجي: إن في نصب الإمام دفع ضرر مظنون، وإن دفع هذا الضرر واجب شرعاً، وبيان ذلك أننا نعلم علماً يقارب الضرورة أن مقصود الشارع فيما

(١) (ينظر زاد المسير في علم التفسير ١/٧٠، الدر المنثور في التفسير المأثور ٢/٥٧٤ و٥٧٥، وهناك أقوال بأنهم أمراء السرايا أو أبو بكر وعمر وكل داخل ضمن الأمراء).

(٢) تفسير الزمخشري ١/٥١٣-٥١٤.

(٣) مقال الاتحاد العالمي لعلماء العالم الإسلامي الدور والمرجعية والمستقبل، لمعتز الخطيب، موقع الاتحاد ٢٠٠٧/٦/١٨.

شرع من المعاملات والمناكحات والجهاد والحدود والمقاصات وإظهار شعائر الشرع في الأعياد والجماعات، إنها هو مصالح عائدة إلى الخلق معاشاً ومعاداً، وذلك المقصود لا يتم إلا بإمام يكون من قبل الشارع يرجعون إليه فيما يعن لهم^(١).

وجاء في نهج البلاغة: إنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما استشار الصحابة في الخروج لغزو الروم قال له علي بن أبي طالب رضي الله عنه: إنك متى سرت إلى هذا العدو بنفسك فتلقهم فتنبك، لا تكن للمسلمين كائفة دون أقصى بلادهم، ليس بعدك مرجع يرجعون إليه، فابعث إليهم رجلاً مجرباً، واخفر معه أهل البلاء والنصيحة، فإن أظهر الله فذاك ما تحب، وإن تكن الأخرى كنت رداءً للناس ومثابة للمسلمين^(٢).

ب- إنهم العلماء والفقهاء: رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس وهو قول جابر بن عبد الله، والحسن، وأبي العالية، وعطاء والنخعي والضحاك ورواه خصيف عن مجاهد^(٣).

وقد أكد العلماء قديماً وحديثاً على كون العلماء هم المرجع للناس في معرفة أمور دينهم ويؤصل ذلك الإمام الغزالي بقوله: إذا لم يكن في البلدة إلا مفتٍ واحد وجب على العامي مراجعته، وإن كانوا جماعة فله أن يسأل من شاء ولا يلزمه مراجعة الأعم، كما فعل في زمان الصحابة إذ سأل العوام الفاضل والمفضول ولم يحجر على الخلق في سؤال غير أبي بكر وعمر وغير الخلفاء، وقال قوم تجب مراجعة الأفضل، فإن استؤوا تخير بينهم وهذا يخالف إجماع الصحابة إذ لم يحجر الفاضل على

(١) شرح العقائد النسفية ص ١٤٢.

(٢) نهج البلاغة شرح الشيخ محمد عبده ص ١٩٣.

(٣) ينظر زاد المسير في علم التفسير ١/ ٧٠، الدر المنثور في التفسير المأثور ٢/ ٥٧٤ و ٥٧٥.

المفضول الفتوى، بل لا تجب إلا مراجعة من عرف بالعلم والعدالة وقد عرف كلهم بذلك^(١).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: وأئمة المالكية الذين إليهم المرجع في الدين كابن القاسم وابن وهب وأشهب وسحنون وابنه وعبد الملك بن حبيب وابن وضاح^(٢).

ويذهب العلامة صديق خان^(٣) إلى وجوب مراجعة الفقهاء والأخذ بقولهم إذ يقول: وإيثار ما ثبت عن رسول الله ﷺ عند أئمة الفن (يقصد الفقهاء) الذين هم المرجع لغيرهم واجب^(٤).

ج- إنهم الولاة والعلماء معاً: يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: وقد أمر الله تعالى في كتابه بطاعته وطاعة رسوله وطاعة أولي الأمر من المؤمنين. وأولو الأمر أصحاب الأمر وذووه وهم الذين يأمرون الناس، وذلك يشترك فيه أهل اليد والقدرة وأهل العلم والكلام، فلهذا كان أولو الأمر صنفين: العلماء والأمراء... ويدخل فيهم الملوك والمشايخ وأهل الديوان، وكل من كان متبوعاً فإنه من أولي الأمر^(٥).

(١) المستصفى ١/ ٣٧٣-٣٧٤.

(٢) الفتاوى الكبرى ٥/ ٢٦.

(٣) محمد صديق خان بن سعد خان القنوجي (١٨٣٢-١٨٩٠) من رجال النهضة الإسلامية المجددين ولد في قنوج بالهند وتزوج بملكة بهوبال وله نيف وستون مصنفاً بالعربية والفارسية والهندية أشهرها: فتح البيان في مقاصد القرآن ١٠ مج، وأبجد العلوم وحسن الأسوة والروضة الندية وحصول المأمول في علم الأصول. ينظر الأعلام ٦/ ١٦٨.

(٤) الروضة الندية ١/ ٤٤٠.

(٥) الحسبة في الإسلام ص ١٥.

ويقول الألوسي في تفسير هذه الآية^(١): وحمله كثير على ما يعم الجميع لتناول الاسم لهم؛ لأنَّ للأمراء تدبير أمر الجيش والقتال، وللعلماء حفظ الشريعة وما يجوز مما لا يجوز.

وبيَّن القاسمي^(٢) في تفسيره: أنها عامة في كل أولي الأمر من الأمراء والعلماء وإن نزلت على سبب خاص^(٣).

وقال السعدي^(٤) في تفسيره: وأمر بطاعة أولي الأمر وهم الولاة على الناس، من الأمراء والحكام والمفتين، فإنه لا يستقيم للناس أمر دينهم وديناهم إلا بطاعتهم والانقياد لهم، طاعة لله ورغبة فيما عنده^(٥).

وهذا القول يتناسب مع نصوص الشريعة والواقع العملي وهنا لدينا مسائل:

(١) روح المعاني ٥ / ٩٦.

(٢) جمال الدين بن محمد القاسمي (١٨٦٦-١٩١٤) إمام أهل الشام في عصره علماً في الدين وتضلُعاً في فنون الأدب، مولده ووفاته بدمشق، كان سلفي الاعتقاد لا يقول بالتقليد، فكثرت خصومه وحساده ووشى به إلى والي دمشق ثم اعتذر إليه، انقطع للتصنيف وإلقاء الدروس العامة والخاصة، له مؤلفات تجاوزت السبعين أشهرها: محاسن التأويل في ١٧ مج في تفسير القرآن، وقواعد التحديث، وإصلاح المساجد، وموعظة المؤمنين. ينظر الإعلام ٢ / ١٣٥.

(٣) محاسن التأويل ٥ / ٣٦١.

(٤) عبد الرحمن بن ناصر السعدي (١٨٩٠-١٩٥٦) مفسر من علماء الحنابلة، من أهل نجد مولده ووفاته في عنيزة بالقصيم، له نحو ٣٠ كتاباً أشهرها: تيسير الكريم المنان في تفسير القرآن، والأدلة القواطع والبراهين في إبطال أصول الملحدين، والقواعد والأصول الجامعة، والقواعد الحسان في تفسير القرآن. ينظر الإعلام ٣ / ٣٤٠.

(٥) يضيف: ولكن بشرط ألا يأمروا بمعصية، فإن أمروا بذلك فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ولعل هذا السر في حذف الفعل عند الأمر بطاعتهم، وكره مع طاعة الرسول فإن الرسول لا يأمر إلا بطاعة الله ومن يطعه فقد أطاع الله، وأما أولي الأمر فشرط الأمر بطاعتهم ألا يكون معصية. تيسير الكريم الرحمن ص ١٨٣-١٨٤.

الأولى: إنَّ أصل هذه المرجعية هو العلم الشرعي المستند إلى الكتاب والسنة، يقول الإمام ابن قيم الجوزية: وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْأَمْرَاءَ إِنَّمَا يُطَاعُونَ إِذَا أَمَرُوا بِمُقْتَضَى الْعِلْمِ فَطَاعَتُهُمْ تَبِعَ لِبَطَانَةِ الْعُلَمَاءِ فَإِنَّ الطَّاعَةَ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْمَعْرُوفِ وَمَا أَوْجَبَهُ الْعِلْمُ فَكَمَا أَنَّ طَاعَةَ الْعُلَمَاءِ تَبِعَ لِبَطَانَةِ الرَّسُولِ فَطَاعَةُ الْأَمْرَاءِ تَبِعَ لِبَطَانَةِ الْعُلَمَاءِ، وَلَمَّا كَانَ قِيَامُ الْإِسْلَامِ بِطَائِفَتَيْ الْعُلَمَاءِ وَالْأَمْرَاءِ، وَكَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ لَهُمْ تَبَعًا، كَانَ صَلَاحُ الْعَالَمِ بِصَلَاحِ هَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ، وَفَسَادُهُ بِفَسَادِهِمَا كَمَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرُهُ مِنَ السَّلَفِ: صِنْفَانِ مِنَ النَّاسِ إِذَا صَلَحَا صَلَحَ النَّاسُ، وَإِذَا فَسَدَا فَسَدَ النَّاسُ، قِيلَ: مَنْ هُم؟ قَالَ: الْمُلُوكُ وَالْعُلَمَاءُ^(١).

يقول الدكتور عبد الله الطريقي: فالعلماء هم الذين ينبغي ان تنتهي عندهم المرجعية^(٢).

والثانية: في حقيقة المرجعية عند أهل السنة والجماعة: لقد أطلق بعض الفقهاء المعاصرين مصطلح المرجعية العليا وقصد بها الكتاب والسنة مبيناً عدم إطلاقها على ما سوى ذلك، يقول الدكتور يوسف القرضاوي وهو يتحدث عن المرجعية العليا: فليست هي لمجمع من المجامع الدينية أو العلمية، كما عرف ذلك عند النصارى ومجامعهم المسكونية المقدسة، وليست هذه المرجعية لرئيس ديني، مهما علا كعبه في العلم والتقوى، فليس لدى المسلمين «بابا» يوصف بالقداسة والعصمة، كما عند غيرهم. وليست هذه المرجعية لمدرسة أو مذهب، أو طريقة، قلدها مقلدون في مجال الاعتقاد والفكر، أو في مجال الفقه والتشريع، أو في مجال التربية والسلوك؛ فما وجد من ذلك في تاريخ الإسلام وتراثه إنما هو إجتهدات بشر غير معصومين، في فهم الإسلام والعمل به، يؤخذ منهم، ويرد عليهم، من أصاب

(١) إعلام الموقعين ١/ ٤٩.

(٢) أهل الحل والعقد.. صفاتهم ووظائفهم، د عبد الله الطريقي، إصدارات رابطة العالم الإسلامي

١٨٥، ١٤١٩، ص ٣٨.

منهم فله أجران، ومن أخطأ فله أجر، ما دام هذا الإجتهد صادراً من أهله في محله، مصحوباً بالنية الصالحة^(١).

ونستنبط من النصوص السابقة أموراً عدة:

١- إنَّ المرجعية العليا في الإسلام التي يرد إليها كل أمر، لا تكون إلا لمصدري التشريع الكتاب والسنة.

٢- ما دامت هنالك مرجعية عليا فدونها مرجعيات تسهل على الناس التعرف على دينهم وما يستجد في حياتهم، وتعينهم على القيام بذلك، ولذا نجد الدكتور القرضاوي يشير إلى مرجعية اتحاد علماء العالم الإسلامي معللاً قيامه وهدفه هو من أجل: إيجاد مرجعية عالمية إسلامية بديلة عن الخلافة يلتقي حولها المسلمون في قضاياهم ومواقفهم من الأحداث عالمياً، وتعلو فوق كل التجمعات الفقهية الإقليمية^(٢).

٣- تجنب علماء أهل السنة والجماعة بعد عصر الخلافة حصر المرجعية بشكل عام في شخص مهما بلغ علمه ومكانته ولا لمذهب أو فرقة أو طائفة بعينها.

٤- هنالك نوعان من المرجعية:

• مرجعية أصولية: وتمثل الاحتكام والرجوع المعياري في معرفة واستنباط الأحكام الشرعية الى مصادر التشريع الإسلامي (الأصول)، مع التأكيد على ان الاصول النصية ليست على مستو واحد، فهناك النص الاصيل القطعي من الكتاب والسنة، والنصوص الكاشفة والمبينة وهي تبعية مستنبطة أو مستندة على النص الاصيل.

(١) المرجعية العليا في الإسلام ص ٨.

(٢) ينظر مقال: اتحاد العلماء... الدور والمرجعية والمستقبل.

• مرجعية تأصيلية: وتمثل الاحتكام والرجوع المعياري في التأصيل وتبيين الأحكام الشرعية للحوادث والنوازل وتنفيذها، الى العلماء والولاة وأهل الحل والعقد، ونؤكد مرة اخرى ان قوة هذه المرجعية تتفاوت بحسب انطباق مقومات المرجعية عليهم.

الفضائل الثمانية

المرجعية الفقهية... تأصيل وتشكيل

بعد أن وطئ التتار أرض المسلمين تولدت لدى علماء الأمة ومفكريها الرغبة بضرورة إجتماع المسلمين وتوحدتهم، فقد أصل لذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه السياسة الشرعية قائلاً: لا بد للناس من الإجتماع والتعاون والتناصر لجلب المنافع ودفع المضار^(١)، فقد أحس ابن تيمية بالخطر المحقق على الخلافة الإسلامية والدولة الإسلامية من الخارج من التتار الذين دمروا الكثير من البلاد الإسلامية أواخر القرن الرابع عشر الميلادي، كذلك أحس الفساد الذي استشرى في البلاد الإسلامية بعد أن اغتصب الجنود المماليك السلطة الدنيوية من الخلفاء العباسيين، وعاثوا في الأرض فساداً، لهذا ينادي شيخ الإسلام ابن تيمية بالاجتماع والوحدة الإسلامية الصحيحة في ظل الخلافة العباسية القائمة، وينادي بتطهير الدولة من المفسدين ومن الفساد، أي إنَّ ابن تيمية ينادي بتحويل الوحدة الإسلامية الظاهرية تحت إمرة الخليفة العباسي إلى وحدة إسلامية حقيقية، يقوم فيها خليفة المسلمين بواجباته وسلطاته السياسية والروحية^(٢).

ويأتي في مقدمة من هم اولى بالاجتماع الفقهاء وعلماء الشريعة، فالعالم الإسلامي تحكمه الشريعة الإسلامية ولو على مستوى التزام أبناء الأمة بها، كما أنَّ

(١) السياسة الشرعية ص ٣٥.

(٢) جغرافية العالم الإسلامي ص ٤٦٢.

الدول الإسلامية حتى العلمانية منها لم تتجاوز فقرة في دستورها كونها دولة إسلامية وأن الشريعة الإسلامية هي إحد مصادر التشريع في أقل تقدير؛ ولذا فإن من المسائل التي أولتها الدول والمنظمات الإسلامية العالمية اهتماماً من أجل تقوية البناء الداخلي للعالم الإسلامي هو تأسيس مرجعية فقهية، وتعد هذه الخطوة استحقاقاً لدعوات وتطلعات صدرت عن عدد من العلماء والفقهاء.

المبحث الاول الإجتهد الجماعي

لم يدرك علماء الأمة الإسلامية ومفكروها ضرورة الإجتهد الجماعي مثلما أدركوه في العصور المتأخرة ولاسيما بعد سقوط الدولة العثمانية، وإذا كان الإمام مالك رحمه الله تعالى حدد أحد أهم أسباب نهوض الأمة وصلاحتها بقوله: إنه لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما أصلح أولها، والدولة الإسلامية عرفت منهجية الإجتهد الجماعي منذ بواكيرها، ومنه يكون صلاحها المنشود.

وعلى ضوء ذلك جاءت دعوات العلماء الى تفعيل الإجتهد الجماعي وتنظيمه، ومنها:

ما قاله الشيخ احمد شاكرا: ان الإجتهد الفردي غير منتج في وضع القوانين، بل يكاد يكون محالا أن يقوم به فرد أو افراد، والعمل الصحيح المنتج هو الإجتهد الجماعي فإذا تبودلت الافكار وتداولت الآراء ظهر وجه الصواب إن شاء الله^(١).

ويراه الدكتور مصطفى الزرقا خير تواصل مع عصر الخلافة الراشدة بقوله: فإذا اردنا أن نعيد للشريعة وفقهها روحها وحيويتها بالإجتهد الواجب استمراره في الامة شرعا، والذي هو السبيل الوحيد لمواجهة المشكلات الزمنية الكثيرة بحلول شرعية جريئة عميقة في البحث متينة الدليل بعيدة عن الشبهات والريب والمطاعن قادرة على ان تهزم الآراء والعقول الجامدة والجاحدة على السواء فإن الوسيلة الوحيدة الى ذلك أن نؤسس أسلوبا جديدا للإجتهد وهو إجتهد الجماعة

(١) الشرع واللغة، القاهرة، مكتبة المعارف، ط١، ص ٩٥.

بدلاً من الإجتهد الفردي وبذلك نرجع بالإجتهد الى سيرته الاولى في عصر ابي بكر وعمر رضي الله عنهما (١).

وقد سبق ان عرضنا دعوة الشيخ عبد الوهاب خلاف في مطلع الفصل.

ويرى فيه الدكتور محمد الدسوقي أمثل وسيلة لمعالجة المشكلات المعاصرة التي تواجهنا يقول: إن ما جد من مشكلات في عصرنا الحاضر يحتاج الى تخصصات علمية مختلفة كي يدرس دراسة علمية وافية، ومن ثم كان الإجتهد الجماعي الذي يهتم فيه الى جانب الفقهاء كل العلماء الذين لتخصصاتهم علاقة وثيقة بالمشكلات المطروحة، امثل وسيلة لدراسة هذه المشكلات دراسة علمية تنتهي الى نتيجة عملية (٢).

وفي المعنى نفسه يتحدث الدكتور يوسف القرضاوي قائلاً: ينبغي في القضايا الجديدة أن تنتقل من الإجتهد الفردي الى الإجتهد الجماعي الذي يتشاور فيه أهل العلم في القضايا المطروحة وخصوصاً فيما يكون له طابع العموم وبهم جمهور الناس فرأى الجماعة أقرب الى الصواب من رأي الفرد (٣).

اولاً: تعريف الإجتهد الجماعي

لا يخلو كتاب في اصول الفقه او التشريع عادة من تعريف للإجتهد، فمن المتقدمين يعرفه ابو اسحاق الشيرازي بانه: استفراغ الوسع وبذل المجهود في طلب حكم شرعي (٤)، ويعرفه القاضي البيضاوي بانه: استفراغ الجهد -الوسع- في درك الاحكام الشرعية (٥)، ويعرفه ابن الحاجب: استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن

(١) الإجتهد، مجموعة من الباحثين ص ١١٧.

(٢) الإجتهد والتقليد في الإسلام، د. محمد الدسوقي، ص ٣٣.

(٣) الإجتهد في الشريعة الإسلامية، د. يوسف القرضاوي، ص ١٨٢.

(٤) (اللمع ص ٧٥).

(٥) (شرح الاسنوي على المنهاج للبيضاوي، ٣/ ١٦٩).

بحكم شرعي^(١)، ويعرفه ابن الهمام بأنه: بذل الطاقة من الفقيه في تحصيل حكم شرعي، عقلياً كان أو نقلياً، قطعياً كان أو ظنياً^(٢).

ومن العلماء من عرفه بالمعنى الاسمي، أي كونه وصفاً للمجتهد نفسه فقالوا في تعريفه: ملكة يقتدر بها على استنباط الاحكام الشرعية (الفرعية) من ادلتها التفصيلية^(٣).

ونرى ان تعريفي الشيرازي والبيضاوي ومن تابعهما يحتملان معنى الإجتهد الفردي والجماعي معاً.

ومع أن مصطلح الإجتهد الجماعي ليس له وجود لفظي في المدونات الأصولية السابقة، ولكن له وجود معنوي غير مباشر في تلك المدونات، فكل حديث عن الإجماع يعد حديثاً ضمناً عن الإجتهد الجماعي إذ يعرف الإجماع بأنه «اتفاق جميع -أو أغلب- مجتهدي الأمة في عصر من العصور بعد وفاة الرسول ﷺ على حكم إجتهداي له مستند شرعي»^(٤)، وذلك لأنه من المتعذر كل التعذر انعقاد إجماع من دون إجتهد جماعي، انطلاقاً من أن الناتج عن الإجتهد الجماعي الذي يحظى بموافقة غالبية المجتمعين هو الذي يعرف بالإجماع في حقيقة الأمر، وهذا يعني أنه لا يمكن أن ينعقد إجماع من دون إجتهد جماعي، فالإجتهد الجماعي مقدمة ضرورية لفكرة الإجماع ولا وجود له من دونه مطلقاً^(٥).

(١) (في كتابه منتهى الوصول والامل الى علمي الاصول والجدل، دار الكتب العلمية ١٩٨٥، ص ٤٣).

(٢) (التقرير والتجوير ٢٩١/٣، وقد اعتمده كل من د. نادية العمري في كتابها الإجتهد والتقليد في الإسلام، ونص عليه د. شعبان محمد اسماعيل في كتابه الإجتهد الجماعي ص ١١).

(٣) (ينظر الاحكام في اصول الاحكام للامدي ٢٠٤/٣، وابن الهمام في كتابه تيسير التحرير ١٧٨/٤).

(٤) معجم مصطلحات أصول الفقه (قطب سانو، دمشق، دار الفكر ط ١، ٢٠٠٠م).

(٥) الإجتهد الجماعي المنشود، د. قطب مصطفى سانو ص ٢٧-٢٨. ومما ينبغي التنويه عنه، ان اغلب العلماء المعاصرين يميزون بين الإجتهد الجماعي والإجماع، فالاول من قبيل التشاور بين الفقهاء =

أما تعريفات المعاصرين للإجتihad الجماعي، فقد عرفه الدكتور توفيق الشاوي هو: أن يقوم مجلس أو هيئة مكونة من جماعة من العلماء بمهمة الإجتihad، ويستحقون الإمامة كمجموعة بدلاً من وجود إمام واحد^(١).

وعرفه الدكتور خليل ابو عبد: اتفاق أغلب المجتهدين من أمة محمد في عصر من العصور على حكم شرعي في مسألة، وقد تدارك مطابقة هذا التعريف بالإجماع، فقال: ويتوصل إليه هؤلاء المجتهدون بعد تشاور بينهم ليكون هو الحكم الشرعي^(٢).

وقررت ندوة «الإجتihad الجماعي في العالم الإسلامي» أن الإجتihad الجماعي هو: اتفاق أغلبية المجتهدين في نطاق مجمع أو هيئة أو مؤسسة شرعية ينظمها ولي الأمر في دولة إسلامية على حكم شرعي عملي لم يرد فيه نص قطعي الثبوت والدلالة بعد بذل غاية الجهد فيما بينهم في البحث والتشاور؛ وسبق أن ذكره مختصراً الدكتور عبد الناصر العطار بانه: اتفاق أكثر من مجتهد، بعد تشاور بينهم، على حكم شرعي، مع بذلهم غاية وسعهم في استنباطه من أدلته^(٣).

= بشأن حكم مسألة معينة، واتفاقهم على نتيجة هذا الحكم ولا يعدونه إجماعاً بل اتفاقاً أغليبي، في حين عدّ بعضهم الإجتihad الجماعي من قبيل الإجماع الاصولي، لاسيما من يرى الإجماع اتفاقاً أغلب المجتهدين، ينظر منهج استنباط احكام النوازل الفقهية المعاصر، د. مسفر القحطاني ص ٢٣١-٢٣٢، وقد مال الى القول الاول.

(١) فقه الشورى والاستشارة د. توفيق الشاوي ص ٢٣٥-٢٣٦.

(٢) ينظر بحثه (الإجتihad الجماعي وأهميته في العصر الحديث) في مجلة دراسات التي تصدرها الجامعة الاردنية، العدد العاشر لسنة ١٩٨٧، ص ٢١٥، نقلاً عن الإجتihad الجماعي في الفقه الإسلامي، للدكتور خالد حسين الخالد، دبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ط ١/٢٠٠٩، ص ٨٤.

(٣) عدد خاص بأبحاث ندوة الإجتihad الجماعي في العالم الإسلامي (كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة عام ١٤١٧ الموافق ١٩٩٦، ج ٢ ص ١٠٧٩، وتعريف العطار في ج ٣١/١.

ويعرفه د. عبد المجيد الشوسوه الشرفي: هو استفراغ اغلب الفقهاء الجهد لتحصيل ظن بحكم شرعي بطريق الاستنباط، واتفاقهم جميعا او اغلبهم على الحكم بعد التشاور^(١).

وهو عند د. خالد حسين الخالد: بذل فئة من الفقهاء جهودهم، في البحث والتشاور، لاستنباط حكم شرعي، لمسألة ظنية^(٢).

وأما د. يوسف القرضاوي فيعرفه: هو الذي يتشاور فيه أهل العلم في القضايا المطروحة، وخصوصا فيما يكون له طابع العموم بهم جمهور الناس^(٣).

في حين يعرفه د. مسفر القحطاني بأنه: استفراغ جمهور أهل العلم وسعهم في درك الحكم الشرعي واتفاقهم عليه بعد التشاور فيه^(٤).

ثانيا: حجية الإجتهد الجماعي

ان كل نص شرعي دل على الإجتهد هو حجة في الإجتهد الجماعي لكونه إجتهدا، وهو اولى به لأنه اقرب الى المراد، فضلا عن ان مصادر التشريع تضمنت نصوصها ما يفيد حجية الإجتهد الجماعي ايضا، ومنها:

١ - القرآن الكريم

• قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانُ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة: ١٢٢].

(١) الإجتهد الجماعي في التشريع الإسلامي، وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، ص ٤٣.

(٢) الإجتهد الجماعي في الفقه الإسلامي، مصدر سابق، ص ١٠٠.

(٣) الإجتهد في الشريعة الإسلامية ص ١٨٢، واعتمده د. شعبان محمد اسماعيل في كتابه الإجتهد الجماعي ص ٢١، وهم الدكتور مسفر القحطاني بنسبته الى الدكتور شعبان في ص ٢٣٣، مع انه عاد فذكره منسوبا الى الدكتور القرضاوي في معرض حديثه عن الإجتهد الجماعي في النوازل ص ٢٥٤.

(٤) منهج استنباط احكام النوازل الفقهية المعاصر، د. مسفر القحطاني ص ٢٣٤.

يقول الالوسي: لولا خرج بعض وقعد بعض يبتغون الخير ليتفقهوا في الدين
وليسمعوا ما أنزل ولينذروا الناس إذا رجعوا إليهم^(١).

ويقول السعدي: ليتعلموا العلم الشرعي، ويعلموا معانيه، ويفقهوا أسراره،
وليعلموا غيرهم، ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم، ويضيف رحمه الله: وفي هذه
الآية أيضا دليل وإرشاد وتنبيه لطيف، لفائدة مهمة، وهي: أن المسلمين ينبغي لهم
أن يعدوا لكل مصلحة من مصالحهم العامة من يقوم بها، ويوفر وقته عليها، ويجتهد
فيها، ولا يلتفت إلى غيرها، لتقوم مصالحهم، وتتم منافعهم، ولتكون وجهة
جميعهم، ونهاية ما يقصدون قصدا واحدا، وهو قيام مصلحة دينهم ودنياهم، ولو
تفرقت الطرق وتعددت المشارب، فالأعمال متباينة، والقصد واحد، وهذه من
الحكمة العامة النافعة في جميع الأمور^(٢).

• قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحَىٰ إِلَيْهِمْ فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن
كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿٧﴾ [الانبياء: ٧].

• قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحَىٰ إِلَيْهِمْ فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن
كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿٤٣﴾ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ
وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكِرُونَ﴾ ﴿٤٤﴾ [النحل: ٤٣-٤٤].

يقول البيضاوي: و(تدل) على وجوب المراجعة إلى العلماء فيما لا يعلم^(٣).

ويقول الشنقيطي: ويفهم من قوله: ﴿فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ الآية - أن من
جهل الحكم: يجب عليه سؤال العلماء والعمل بما أفتوه به^(٤).

(١) تفسير الالوسي (روح المعاني): (٧/٤٠٤).

(٢) تفسير السعدي: (٣٥٥).

(٣) تفسير البيضاوي: (٣/٣٤٣).

(٤) اضواء البيان: (٩/٣).

ويقول الالوسي: واستدل بها أيضاً على وجوب المراجعة للعلماء فيما لا يعلم^(١).

يقول السعدي عن آية سورة الانبياء: وهذه الآية وإن كان سببها خاصا بالسؤال عن حالة الرسل المتقدمين لأهل الذكر وهم أهل العلم فإنها عامة في كل مسألة من مسائل الدين أصوله وفروعه إذا لم يكن عند الإنسان علم منها أن يسأل من يعلمها فيه الأمر بالتعلم والسؤال لأهل العلم ولم يؤمر بسؤالهم إلا لأنه يجب عليهم التعليم والإجابة عما علموه وفي تخصيص السؤال بأهل الذكر والعلم نهي عن سؤال المعروف بالجهل وعدم العلم ونهي له أن يتصدى لذلك^(٢).

ويقول عن اية سورة النحل: وعموم هذه الآية فيها مدح أهل العلم، وأن أعلى أنواعه العلم بكتاب الله المنزل. فإن الله أمر من لا يعلم بالرجوع إليهم في جميع الحوادث، وفي ضمنه تعديل لأهل العلم وتزكية لهم حيث أمر بسؤالهم، وأن بذلك يخرج الجاهل من التبعة، فدل على أن الله ائتمنهم على وحيه وتنزيله، وأنهم مأمورون بتزكية أنفسهم، والاتصاف بصفات الكمال^(٣).

• قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَذُودُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وقد مر بنا سابقا تفصيل اقوال المفسرين في دلالة الآية على مرجعية العلماء والفقهاء، ومنها قول السعدي في تفسيره: وأمر بطاعة أولي الأمر وهم الولاة على

(١) تفسير الالوسي: (١٧٢/١٠).

(٢) تفسير السعدي: (٥١٩).

(٣) تفسير السعدي: (٤٤١).

الناس، من الأمراء والحكام والمفتين، فإنه لا يستقيم للناس أمر دينهم وديناهم إلا بطاعتهم والانقياد لهم، طاعة الله ورغبة فيما عنده^(١).

• قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهٖ ۗ وَلَو رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ۗ ﴾ [النساء: ٨٣].

يقول البيضاوي: ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم حتى يسمعه منهم وتعرفوا أنه هل يذاع لعلم ذلك من هؤلاء الذين يستنبطونه من الرسول وأولي الأمر أي: يستخرجون علمه من جهتهم^(٢).

يقول الالوسي: لو ردوه إلى الرسول ﷺ وإلى كبار أصحابه رضي الله عنهم وقالوا نسكت حتى نسمعه منهم ونعلمه هل مما يذاع أو لا يذاع لعلم صحته، وهل هو مما يذاع أو لا هؤلاء المذيعون وهم الذين يستنبطونه من الرسول وأولي الأمر أي يتلقونه منهم ويستخرجون علمه من جهتهم^(٣).

يقول السعدي: وأنه ينبغي لهم إذا جاءهم أمر من الأمور المهمة والمصالح العامة ما يتعلق بالأمن وسرور المؤمنين، أو بالخوف الذي فيه مصيبة عليهم أن يتثبتوا ولا يستعجلوا بإشاعة ذلك الخبر، بل يردونه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم، أهل الرأي والعلم والنصح والعقل والرزانة، الذين يعرفون الأمور ويعرفون المصالح وضدها. فإن رأوا في إذاعته مصلحة ونشاط للمؤمنين وسرورا لهم وتحرزا

(١) يضيف: ولكن بشرط ألا يأمروا بمعصية، فإن أمروا بذلك فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ولعل هذا السر في حذف الفعل عند الأمر بطاعتهم، وكرره مع طاعة الرسول فإن الرسول لا يأمر إلا بطاعة الله ومن يطعه فقد أطاع الله، وأما أولي الأمر فشرط الأمر بطاعتهم ألا يكون معصية.

تيسير الكريم الرحمن ص ١٨٣-١٨٤.

(٢) تفسير البيضاوي (١/٤٧٩).

(٣) تفسير الالوسي (٤/١٥٣).

من أعدائهم فعلوا ذلك. وإن رأوا أنه ليس فيه مصلحة، أو فيه مصلحة ولكن مضرته تزيد على مصلحته، لم يذيعوه، ولهذا قال: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ أي: يستخرجونه بفكرهم وآرائهم السديدة وعلومهم الرشيدة.

وفي هذا دليل لقاعدة أدبية وهي أنه إذا حصل بحث في أمر من الأمور ينبغي أن يؤولَ مَنْ هو أهل لذلك ويجعل إلى أهله، ولا يتقدم بين أيديهم، فإنه أقرب إلى الصواب وأحرى للسلامة من الخطأ^(١).

• قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾

[آل عمران: ١٥٩].

• وقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨].

يقول البيضاوي: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ أي في أمر الحرب إذ الكلام فيه، أو فيما يصح أن يشاور فيه استظهاراً برأيهم وتطبيقاً لنفوسهم وتمهيداً لسنة المشاورة للأمة، ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ﴾ فإذا وطنت نفسك على شيء بعد الشورى، ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ في إمضاء أمرك على ما هو أصلح لك، فإنه لا يعلمه سواه^(٢).

يقول الالوسي: أي في الحرب أخرج ابن أبي حاتم من طريق ابن سيرين عن عبيدة وهو المناسب للمقام، أو فيه وفي أمثاله مما تجري فيه المشاورة عادة، وإليه ذهب جماعة، واختلف في مشاورته ﷺ لأصحابه ﷺ في أمر الدين إذا لم يكن هناك وحى فمن أبى الإجتهد له ﷺ ذهب إلى عدم جوازها ومن لا ياباه وهو الأصح ذهب إلى جوازها، وفائدتها الاستظهار برأيهم، ويؤيد ذلك ما أخرج الإمام أحمد عن عبد الرحمن بن غنم أن رسول الله ﷺ قال لأبي بكر وعمر: «لو

(١) تفسير السعدي. (١٩٠).

(٢) تفسير البيضاوي (١/٤٠٥).

اجتمعتما في مشورة ما خالفكما» أو التطيب لأنفسهم وإليه ذهب قتادة، فقد أخرج ابن جرير عنه أنه قال: أمر الله تعالى نبيه ﷺ أن يشاور أصحابه في الأمور وهو يأتيه وحى السماء لأنه أطيب لأنفس القوم، أو أن تكون سنة بعده لأمته وإليه ذهب الحسن، فقد أخرج البيهقي عنه أنه قال في الآية: قد علم الله تعالى ما به إليهم حاجة ولكن أراد أن يستن به من بعده^(١)، ونقل عن الجصاص: وفيه إرشاد للإجتهد وجوازه بحضرة ﷺ^(٢).

يقول السعدي: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ أي: الأمور التي تحتاج إلى استشارة ونظر وفكر، فإن في الاستشارة من الفوائد والمصالح الدينية والدنيوية ما لا يمكن حصره:

منها: أن المشاورة من العبادات المتقرب بها إلى الله.

ومنها: أن فيها تسميحا لخواطرهم، وإزالة لما يصير في القلوب عند الحوادث، فإن من له الأمر على الناس - إذا جمع أهل الرأي: والفضل وشاورهم في حادثة من الحوادث - اطمأنت نفوسهم وأحبوه، وعلموا أنه ليس بمستبد عليهم، وإنما ينظر إلى المصلحة الكلية العامة للجميع، فبدلوا جهدهم ومقدورهم في طاعته، لعلمهم بسعيه في مصالح العموم، بخلاف من ليس كذلك، فإنهم لا يكادون يحبونه محبة صادقة، ولا يطيعونه وإن أطاعوه فطاعة غير تامة.

ومنها: أن في الاستشارة تنور الأفكار، بسبب إعمالها فيما وضعت له، فصار في ذلك زيادة للعقول.

(١) تفسير الالوسي (٣/٢٨٨).

(٢) تفسير الالوسي (٣/٢٨٩).

ومنها: ما تنتجه الاستشارة من الرأي: المصيب، فإن المشاور لا يكاد يخطئ في فعله، وإن أخطأ أو لم يتم له مطلوب، فليس بملوم^(١).

• قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۖ جَهَنَّمَ سَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥].

يقول البيضاوي: والآية تدل على حرمة مخالفة الإجماع، لأنه سبحانه وتعالى رتب الوعيد الشديد على المشاققة واتباع غير سبيل المؤمنين^(٢).

يقول الالوسي: واستدل الإمام الشافعي رحمه الله على حجية الإجماع بهذه الآية، فعن المزني أنه قال: كنت عند الشافعي يوماً فجاءه شيخ عليه لباس صوف ويده عصا فلما رآه ذا مهابة استوى جالساً وكان مستنداً لأسطوانة وسوى ثيابه فقال له: ما الحجة في دين الله تعالى؟ قال: كتابه، قال: وماذا؟ قال: سنة نبيه صلى الله عليه وسلم قال: وماذا؟ قال: اتفاق الأمة، قال: من أين هذا الأخير أهو في كتاب الله تعالى؟ فتدبر ساعة ساكناً، فقال له الشيخ: أجلتك ثلاثة أيام لبليهين فإن جئت بأية وإلا فاعتزل الناس فمكث ثلاثة أيام لا يخرج ويخرج في اليوم الثالث بين الظهر والعصر وقد تغير لونه فجاءه الشيخ وسلم عليه وجلس، وقال: حاجتي، فقال: نعم أعوذ بالله تعالى من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم قال الله عز وجل: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۖ جَهَنَّمَ سَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥] لم يصله جهنم على خلاف المؤمنين إلا واتباعهم فرض، قال: صدقت وقام وذهب، وروي عنه أنه قال: قرأت القرآن في كل يوم وفي كل ليلة ثلاث مرات حتى ظفرت بها^(٣).

(١) (تفسير السعدي ص ٢٠٢).

(٢) (تفسير البيضاوي ٤٩٨/١).

(٣) (تفسير الالوسي (روح المعاني) ٤ / ٢٣٠).

ويقول السعدي: وقد استدل بهذه الآية الكريمة على أن إجماع هذه الأمة حجة وأنها معصومة من الخطأ^(١).

ومعلوم ان الإجماع هو نتيجة الإجتهد الجماعي بعد اتفاقهم على امر من الامور كما سيأتي لاحقا.

والشاهد في الآيات السابقة ان الجهة التي حددت للرجوع اليها في السؤال والاستنباط جاءت بصيغة الجمع وفيه دلالة على مراعاة العمل الجماعي في هذا الامر وبمعنى ادق مراعاة الإجتهد الجماعي في الاستنباط واصدار الاحكام.

٢ - السنة النبوية^(٢)

(١) (تفسير السعدي ص ٢٠٢).

(٢) يستدل اغلب من تكلم بحجية الإجتهد الجماعي من السنة بما اخرج الدارمي عن ابراهيم بن أبي الفياض البرقي أنا سليمان بن بزيع عن مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سعيد بن المسيب عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه أنه قال: قلت يا رسول الله، الامر لم ينزل به قرآن، ولم تمض فيه منك سنة؟ قال: أجمعوا له العالمين - أو قال العابدين - من المؤمنين، فاجعلوه شورى بينكم ولا تفضلوا فيه برأي واحد (سنن الدارمي ح ١١٥) ورواه الطبراني في الاوسط (ح ١٦١٨): عن نوح ابن قيس عن الوليد بن صالح عن محمد بن الحنفية عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه، قلت: يا رسول الله إن نزل بنا أمر ليس فيه بيان أمر ولا نهي فما تأمرنا قال تشاوروا الفقهاء والعابدين ولا تمضوا فيه رأي خاصة، قال السيوطي في جامع الاحاديث (٣١ / ٢٧٤): قال ابن عبد البر في العلم: هذا حديث لا يعرف من حديث مالك عندهم ولا في حديث غيره وإبراهيم البرقي وسليمان بن بزيع ليسا بالقويين، والخطيب في رواة مالك وقال: لا يثبت هذا عن مالك، والدارقطني في غرائب مالك وقال: لا يصح، تفرد به إبراهيم عن سليمان ومن دون مالك ضعيف، وقال في الميزان: سليمان بن بزيع عن مالك قال أبو سعيد بن يونس منكر الحديث، وقال الشيخ الالباني في السلسلة الضعيفة (٤٨٥٤) حديث ضعيف منكر، وبين ذلك في السند ونكارتة في المتن بقوله: لا تقضوا فيه برأي واحد؛ أنه منكر لمخالفته للإجماع العملي الذي سار عليه العلماء والقضاة من الإفتاء والقضاء برأي العالم الواحد في القرون الأولى المشهود لها بالخيرية! والآثار في ذلك كثيرة شهيرة. وقال عن سند الطبراني: ردا لما أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد»؛ قال (١ / ١٧٩): «رواه الطبراني في «الأوسط»، ورجاله موثقون من أهل (الصحيح)»! قلت: وفيه نظر من وجهين: =

ذهب بعض الباحثين إلى أنه في عصر النبوة وضع النبي ﷺ أصولاً ونماذج تطبيقية للإجتihad الجماعي^(١)، لاسيما مع وجود النصوص القرآنية السابقة الدالة عليه، كما أن الله عز وجل حض نبيه الكريم على مشاوره أصحابه، وقد فعل النبي ﷺ ذلك وأكثر منه، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا كَانَ أَكْثَرَ مُشَاوَرَةً لِأَصْحَابِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢).

وبطبيعة الحال أن تكون المسائل التي تتعلق بالسياسة الشرعية وإدارة الدولة والمسائل الفقهية العملية التي لم ينزل فيها وحى هي من أوسع ما وقع فيها المشاورة الإجتihadية، ومن ذلك على سبيل الاجمال: الإجتihad والمشاورة في الخروج الى موقعة بدر، وفي أسرى بدر، وفي الغنائم، وفي الخروج لملاقاة قريش في موقعة احد، وفي اعطاء غطفان شيئاً من ثمار المدينة في غزوة الاحزاب وفي حادثة الافك، وغيرها:

= الأول: أن الوليد بن صالح؛ توهم الهيثمي أنه الوليد بن صالح النخاس الضبي أبو محمد الجزري، وهو ثقة من رجال الشيخين! وليس به؛ وإنما هو الوليد بن صالح الذي روى عنه نوح بن قيس؛ كما ذكر ذلك ابن حبان نفسه في «الثقات» كما تقدم؛ وكذلك فعل قبله الإمام البخاري في «التاريخ»، وابن أبي حاتم في «الجرح».

والآخر: أنه مجهول لا يعرف؛ كما تقدم. وتوثيق ابن حبان إياه مما لا يعتد به في مثل الوليد بن صالح هذا.

(١) إن مسألة وقوع الإجتihad الجماعي من قبل النبي ﷺ ترتبط بمسألة أخرى وهي صدور الإجتihad من النبي ﷺ وقد انقسم الأصوليون والفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

الأول: جواز الإجتihad في حق رسول الله وأنه وقع فعلاً، وبه قال الجمهور، واليه نميل. الثاني: أنه غير جائز ولم يقع منه أصلاً، وقال به بعض الأصوليين من الأشاعرة وبعض الحنابلة والشافعية، وابن حزم، وجمهور المعتزلة.

الثالث: يجوز عقلاً ولكنهم توقفوا في الوقوع، وقال به الغزالي، وأبو الحسين البصري، والقاضي عبد الجبار، ولكل قول أدلته التي يستند إليها، ولسنا هنا في موضع التوسع، ينظر الإجتihad الجماعي، للدكتور شعبان محمد إسماعيل ص ٦٧، والإجتihad والتقليد في الإسلام للدكتورة نادية شريف ص ١٤٦-١٥٢، ولها كتاب بعنوان إجتihad الرسول ﷺ عاجلت فيه هذه المسألة باسهاب وعلمية.

(٢) رواه احمد (١٨٩٢٨) والترمذي (١٧١٤)، ورواه البيهقي في الكبرى (٢٠٧٩٧).

وعلى التفصيل: فإنه لما كان يوم بدر وهزم المشركون، وقتل منهم سبعون رجلاً، وأسر منهم سبعون، استشار رسول الله ﷺ، أصحابه في شأن هؤلاء الأسرى: فقال أبو بكر رضي الله عنه: يا رسول الله هؤلاء بنو العم والعشيرة والإخوان، وأرى أن نأخذ منهم الفدية، فيكون ما أخذناه قوة لنا على الكفار، وعسى الله أن يهديهم فيكونوا لنا عضداً.

فقال النبي ﷺ: لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: ما ترى يا ابن الخطاب؟

فقال عمر: إنهم كذبوك وأخرجوك، هؤلاء أئمة الكفر، وقادة المشركين، فأرى أن تمكنني من فلان (قريب لعمر) وتمكن علياً من عقيل فلنضرب أعناقهم، حتى يعلم الله أنه ليس في قلوبنا مودة للمشركين، وقال عبد الله بن رواحة: بل نجعلهم في واد كثير الحطب ثم نضرمه عليهم ناراً، وقد كان سعد بن معاذ قال وهو مع رسول الله في العريش -وقد رأى الأسرى-: لقد كان الإثخان في القتل أحب إلي من استبقاء الرجال.

فقال النبي ﷺ إلى ما قاله أبو بكر فأخذ منهم الفداء فنزل في شأن ذلك قول الله تعالى: ﴿ مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُتَخَذَ فِي الْأَرْضِ تَرْيُوتٌ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال: ٦٧] (١).

خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ فِي بَضْعِ عَشْرَةِ مِائَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فَلَمَّا أَتَى ذَا الْحُلَيْفَةِ قَلَّدَ الْهَدْيَ وَأَشْعَرَهُ وَأَحْرَمَ مِنْهَا بِعُمْرَةٍ وَبَعَثَ عَيْنًا لَهُ مِنْ خُرَاعَةٍ وَسَارَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى كَانَ بِغَدِيرِ الْأَشْطَاطِ أَتَاهُ عَيْنُهُ قَالَ إِنَّ قُرَيْشًا جَمَعُوا لَكَ جُوعًا وَقَدْ جَمَعُوا لَكَ الْأَحَابِيشَ وَهُمْ مُقَاتِلُوكَ وَصَادُوكَ عَنِ الْبَيْتِ وَمَانِعُوكَ فَقَالَ أَشِيرُوا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيَّ أْتَرُونَ أَنْ أَمِيلَ إِلَى عِيَالِهِمْ وَذُرَارِيِّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَصُدُّونَا عَنِ الْبَيْتِ فَإِنْ يَأْتُونَا كَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ قَطَعَ عَيْنًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَإِلَّا تَرَكْنَاهُمْ مَحْرُوبِينَ قَالَ أَبُو

(١) رواه مسلم في صحيحه، كتاب التفسير ٣/ ١٣٨٥.

بَكَرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ حَرَجْتَ عَامِدًا هَذَا الْبَيْتِ لَا تُرِيدُ قَتْلَ أَحَدٍ وَلَا حَرْبَ أَحَدٍ فَتَوَجَّهْ لَهُ فَمَنْ صَدَّنَا عَنْهُ قَاتَلْنَاهُ قَالَ امْضُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ^(١). وفي رواية أبي داود (ح ٢٤٠٣): وإلا تركناهم محروبين مسلوين محزونين.

٣- فعل الخلفاء الراشدين ومن بعدهم

لقد حدث النبي ﷺ على التمسك بسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده، عن العِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَوَعظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ وَوَجَلَّتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ فَقَالَ قَائِلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَأَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةٌ مُودِعٌ فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا فَقَالَ: أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنَّ عَبْدًا حَبَسِيًّا فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَبْرِي اخْتِلَافًا كَثِيرًا فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمُهَيِّدِينَ الرَّاشِدِينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ^(٢).

وبين عليه الصلاة خيرية القرون الثلاثة بقوله: خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم.

يقول ابن القيم: كان أبو بكر ﷺ إذا ورد عليه حكم نظر في كتاب الله تعالى فإن وجد فيه ما يقضى به، قضى به، وإن لم يجد في كتاب الله نظر في سنة رسول الله ﷺ فإن وجد فيها ما يقضى به، قضى به، فإن أعياه ذلك سأل الناس: هل علمتم أن رسول الله ﷺ، قضى فيه بقضاء؟ فربما قام إليه القوم، فيقولون: قضى فيه بكذا وكذا، فإن لم يجد سنة سننها النبي ﷺ جمع رؤساء الناس فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به؛ وكان عمر ﷺ يفعل ذلك، فإذا أعياه أن يجد ذلك في الكتاب والسنة، سأل: هل كان أبو بكر قضى فيه بقضاء؟ فإن كان لأبي بكر قضاء،

(١) رواه البخاري (٣٩٤٤).

(٢) رواه أبو داود (ح ٤٦٠٩)، والترمذي (٢٦٧٦) وقال حديث صحيح، وابن ماجه (ح ٤٢) وقال الالباني صحيح.

قضى به، وإلا جمع علماء الناس واستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على شيء، قضى به. وكان اذا رفعت اليه قضية قال: ادعولي عليا، وادعوالي زيدا، وكان يستشيرهم ثم يفصل بما اتفقوا عليه^(١).

وروى الدارمي عن المسيب بن رافع قال: كانوا اذا نزلت بهم قضية ليس فيها من رسول الله ﷺ امر اجتمعوا لها واجمعوا، فالحق فيها رأوا^(٢).

عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: توفي عبد الرحمن بن حاطب وأعتق من صلي من رقيقه وصام، وكانت له نوبية قد صلت وصامت وهي أعجمية لم تفقه ولم يرعه إلا حبلها وكانت ثيبا فذهب إلى عمر فزعا فحدثه، فقال له عمر: لأنت الرجل لا يأتي بخير فأفزه ذلك، فأرسل إليها عمر، فسألها، فقال: حبلت فقالت: نعم من مرعوش بدرهين، وإذا هي تستهل بذلك ولا تكتمه، فصادف عنده عليا وعثمان وعبد الرحمن بن عوف، فقال: أشيروا عليّ، فقال علي وعبد الرحمن: قد وقع عليها الحد، فقال: أشر عليّ يا عثمان فقال: قد أشار عليك أخواك، فقال: أشر عليّ أنت، فقال عثمان: أراها تستهل به كأنها لا تعلمه ولا ترى به بأسا، وليس الحد إلا على من علمه، قال: صدقت والذي نفسى بيده ما الحد إلا على من علمه^(٣).

ويقول ابو الحسن الملقبي: روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أنه لم يكن ينفذ الاحكام في الغالب إلا بمجمع من الصحابة، وحضورهم ومشاورتهم، مع علمه وفضله وفقهه، وحسن بصيرته بماأخذ الأحكام وطرق القياس ومعرفة الآثار، ويضيف: ونقل عن عثمان بن عفان أنه كان إذا جلس أحضر أربعة من الصحابة، ثم استشارهم، فإذا رأوا ما رآه أمضاه^(٤).

(١) إعلام الموقعين ١/ ٦٢.

(٢) رواه الدارمي (١١٥)، وقال حسين سليم أسد: إسناده ضعيف هشيم مدلس وقد عنعن وباقى رجاله ثقات.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٧/ ٤٠٣، رقم ١٣٦٤٤)، والبيهقي (٨/ ٢٣٨، رقم ١٦٨٤٢).

(٤) تاريخ قضاة الاندلس، للمالقي، بيروت - دار الآفاق الجديدة، ط ٤/ ١٩٨١، ص ١٩٢.

وعلى هذا المنهج كان العصر الاموي، مع ملاحظة ضيق الاجتهاد الجماعي العام وظهور الاجتهاد الجماعي الاقليمي بسبب توسع الدولة، وظهور الاضطراب السياسي وتأثر بعض الفقهاء به، ويمكن ان نلاحظ تطورا في الاجتهاد الجماعي، فحينما ولي عمر بن العزيز رحمه الله أمر المدينة، نزل دار مروان، فلما صلى الظهر دعا عشرة من فقهاء المدينة^(١)، وهم إذ ذاك سادة الفقهاء، فلما دخلوا عليه أجلسهم، ثم حمد الله وأثنى عليه، وقال: إني إنما دعوتكم لأمر تؤجرون عليه، وتكونون فيه أعواناً على الحق، ما أريد أن أقطع أمراً إلا برأيكم، أو برأي من حضر منكم^(٢).

وفي العصر العباسي يرى بعض المعاصرين ان الاجتهاد الجماعي له حضوره في مجالس الائمة المجتهدين وتلامذتهم المقربين، جاء في مقدمة جامع الاسانيد لأبي حنيفة: وكان ابوحنيفة رحمه الله إذا وقعت واقعة، شاورهم وناظرهم وحاورهم وسألهم، فيسمع ما عندهم من الأخبار والآثار، ويقول ما عنده، ويناظرهم شهراً أو أكثر حتى يستقر أحد الاقوال، فيثبته أبو يوسف -رحمه الله- حتى أثبت الأصول على هذا المنهج^(٣).

ويعقب الدكتور محمد الدسوقي على هذا المنهج: ومن أجل ذلك كان من خصائص المذهب الحنفي أن مسأله دونت بعد أن مرت بمناقشات ومناظرات طويلة، وأن هذه المسائل لا يمكن عزوها كلها الى شخص واحد بعينه، لأنها

(١) وهم عروة بن الزبير وأبو بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن زيد وخارجة بن زيد وعبدالله ابن عبد الله بن عمر وسالم بن عبد الله بن عمر وسليمان بن يسار والقاسم بن محمد وأبو بكر بن سليمان وعبد الله بن عامر. ينظر الاجتهاد الجماعي د. شعبان ص ٢٥.

(٢) نقلاً عن الاجتهاد الجماعي المنشود ص ١٠١.

(٣) جامع المسانيد لأبي حنيفة، الهند، ط ١/ج ١ ص ٣٣.

صدرت عن جماعة، كانوا يتشاورون ويتناقشون في ظل أستاذ حريص كل الحرص على أن تدون المسألة بعد ان يستقر الجميع على رأي فيها^(١).

ويقر الشيخ محمد أبو زهرة هذا المنهج في الإجتهد الجماعي في دروس الامام أبي حنيفة رحمه الله بقوله: وطريقة أبي حنيفة في درسه تشبه أن يكون دراسة له، لا إلقاء للدروس على تلاميذه، فالمسألة من المسائل تعرض له فيلقبها على تلاميذه، ويتجادل معهم في حكمها، وكلّ يدلي برأيه، وقد يتصفون منه في المقاييس، كما روي عن الامام محمد، ويعارضونه في إجتهداه، وقد يتصايحون حتى يعلو ضجيجهم كما نقل عن مسعر بن كدام، وبعد أن يقلبوا النظر من كل نواحيه، يدلي هو برأيه الذي تنتج هذه الدراسة ويكون صفوها، فيقرُّ الجميع به ويرضونه^(٢).

يقول الدكتور قطب مصطفى سانو: إن فكرة الإجتهد الجماعي بعد أن كانت واضحة المعالم والأسس في العصر الراشدي وقبله في العصر الرسالي، كان نصيبها في معظم حقبة الحكم الأموي والحكم العباسي، إبعادها وإقصاءها من أن تكون وسيلة يلاذ بها لحل جميع صنوف الأزمات والنوازل التي كانت تنزل بالساحة الإسلامية، ونتيجة لذلك، لم يكن من عجب أن تنتقل فكرة الإجتهد الجماعي من دائرة توجيه المسائل والنوازل السياسية والاجتماعية العامة إلى دائرة أضيق منها، وهي المسائل والنوازل غير السياسية في معظم الأحيان^(٣).

واليوم في ظل غياب الخلافة الإسلامية، فلا مناص على فقهاء الشريعة، وعلماء السياسة الشرعية، ان يعودوا بدائرة الإجتهد الجماعي الى المسائل والنوازل

(١) الامام محمد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه الإسلامي، للدكتور محمد الدسوقي، قطر، دار الثقافة، ط ١/١٩٨٧، ص ٤٣.

(٢) الامام أبي حنيفة، لمحمد أبي زهرة، القاهرة، دار الفكر العربي، ط ٥، ص ٧٠.

(٣) الإجتهد الجماعي المنشود، د. قطب سانو ص ١٠٢-١٠٣.

السياسية والاجتماعية العامة، وليس على المستوى القطري وإنما على مستوى العالم الإسلامي اجمع.

٤- الإجماع

ان اقرار الامة بحجية الإجماع ووقوعه عمليا، هو اقرار ضمنى بحجية الإجتهد الجماعي، لان الإجماع نتيجة طبيعية لإجتهد جماعي يقوم به مجتهدو الامة الإسلامية في مسألة ما، يقول د. يوسف القرضاوي: وكثير من الإجماعات المحكية في الفقه مصدرها هذا الإجتهد الجماعي الشوري^(١).

وينقل الدكتور خالد حسين، عن بعض العلماء اقرارهم أنّ الإجتهد الجماعي هو الإجماع، وأن ما يسمى إجماعا هو إجتهد جماعي، ويضيف: ومهما يكن الاختلاف في هذه المسألة كبيرا، فإن العلماء المعاصرين، يكادون يجمعون على أنّ الإجتهد الجماعي يسد مسدّ الإجماع من الناحية العملية في المسائل الظنية، وأكثر المسائل ظني، ولا سيما في مجال المعاملات، والمعاملات هي القسم الاكبر من الفقه الإسلامي؛ ومن جهة أخرى، فإنّ الإجتهد الجماعي هو أيسر السبل واسرعها، وأوضحها، لبلوغ الإجماع التام القطعي في المسائل الطارئة، وهذا ما يُرَجَّح بأنه الذي حدث فعلا في عهد الصحابة، إذ تُعرض المسألة فيقع فيها الاختلاف في بادئ الأمر، عندما تكون قيد النظر والدراسة، ثم يكون الإجتهد الجماعي من جميع الحاضرين في مركز الخلافة من فقهاء الصحابة، ثم يتحول الى إجماع، بانقراض عصرهم من دون ظهور مخالف أو رجوع أحد منهم عن رأيه^(٢).

ويرى الدكتور جمال الدين سلامة: أنّ صيغة الإجتهد الجماعي تكون أفضل الصيغ للجمع بين دليل الإجماع، وبين الإجتهد ومصادر الأحكام الإجتهدية، التي

(١) (الإجتهد في الشريعة الإسلامية ص ١٣٨).

(٢) الإجتهد الجماعي في الفقه الإسلامي، مصدر سابق، ص ٢٥٣.

تلي الكتاب العزيز والسنة النبوية، بل يرى الاستغناء بالاجتهاد الجماعي، ليكون بديلاً عملياً عن الإجماع الأصولي^(١).

٥- العقل والواقع

إنَّ الحاجة إلى المرجعية الفقهية الجماعية تأتي من كونها ضرورة شرعية لها مبررات واقعية وعقلية منطقية، فمما لاشك فيه أنَّ رأي الجماعة أقرب إلى الصواب من رأي الفرد، مهما علا كعبه في العلم، فقد يلمح جانباً في الموضوع لا يتنبه له آخر، وقد يحفظ شخص ما يغيب عن غيره، لاسيما مع التوسع الكبير في المعارف والعلوم، وقد تبرز المناقشة نقاطاً كانت خافية، أو تجلي أموراً كانت غامضة، أو تذكر بأشياء كانت منسية، وهذه من بركات الشورى، ومن ثمار العمل الجماعي دائماً، كما يقول الشيخ القرضاوي وقد أوردناه في مطلع الدراسة.

ويرى الدكتور خالد حسين إنَّ الاجتهاد الجماعي يحقق أغراضاً عدة، أهمها^(٢):

- الإجتهد الجماعي أقرب إلى الإصابة.
- وهو بديل عملي عن الإجماع وسبيل إليه.
- ويقطع الطريق على ادعاء الاجتهاد وينظمه.
- ويوجد الحلول المناسبة للطوارئ والمستجدات.
- وقبل ذلك تحقيق مبدأ الشورى في الإجتهد.

ويذكر الدكتور مسفر القحطاني مبررات الاحتياج إلى الإجتهد الجماعي في عصرنا الحاضر ومنها^(٣):

(١) ينظر بحثه: الإجتهد الجماعي في المملكة العربية السعودية، المنشور في إبحاث ندوة الامارات، مصدر سابق، ١/٣٩٦.

(٢) الإجتهد الجماعي في الفقه الإسلامي، للخالد، ص ٢٥٠-٢٥٦.

(٣) منهج استنباط احكام النوازل الفقهية المعاصر، د. مسفر القحطاني ص ٢٣٥-٢٣٨.

- الإجتهد الجماعي اكثر دقة وإصابة من الإجتهد الفردي.
- الإجتهد الجماعي يسهم في سد الفراغ الحاصل بسبب توقف الإجماع.
- الإجتهد الجماعي ينظم الإجتهد ويمنع توقفه.
- الإجتهد الجماعي علاج لمستجدات الفقه الحديثة.
- الإجتهد الجماعي سبيل الى توحيد الامة.

المبحث الثاني تشكيل المرجعية الفقهية

قبل ان تنتقل الى الحديث عن الدعوة الى انشاء مجامع فقهية تتبنى الاجتهاد الجماعي، وتشكيلها، فإننا للإنصاف سنذكر صورا اولية تصلح ان تكون نماذج متقدمة لتشكيل مجامع فقهية ولو في صورة مبسطة من حيث التنظيم الاداري ومنها، ويمكن ان نحددها في ثلاث صور:

• مجالس شورى العلماء والفقهاء: فقد أنشأ كبير علماء الأندلس في عصر الدولة الأموية يحيى بن يحيى الليثي، مجلساً للشورى ينظر في المشاكل الفقهية، ووصل عدد أعضاء هذا المجلس ١٦ عضواً من العلماء الأكفاء^(١).

• مجالس شورى القضاة: قبل ان نتحدث عن هذه المجالس، نخرج بحديث مقتضب عن مكانة القاضي وصفاته، فهناك قاض وقاضي الجماعة (والمقصود بها جماعة القضاة) عند المغاربة وهو بمعنى قاضي القضاة عند المشاركة، ومنذ اوائل القرن الخامس الهجري أصبح يطلق على قاضي الجماعة في الاندلس أيضا قاضي القضاة، وكان قاضي القضاة في بغداد وقاضي الجماعة في الاندلس يتميزان بسلطة اوسع من أي قاضٍ آخر في مدينة أخرى، لقربهما من مقر الخليفة أو الامير، إذ كانا يستشيران القاضي في كثير من شؤونهما، وكان القاضي يستطيع أن يفرض رأيه أحيانا على الخليفة والامير نفسها، وكان قاضي القضاة أو الجماعة يحكم في الأحكام الشرعية جميعها، ويوقع شهادات توثيق الشهود العدول، ويقيم الحدود، ويشرف على إدارة بيت المال، وكان من مهمه أيضا أن يؤم المصلين في الجمع والاعياد والاستسقاء وغيرها، وكان مقر خطة القضاء في المسجد الجامع، أو في مسجد آخر

(١) فوضى الإفتاء ص ٩٧.

بالقرب من دار القاضي نفسه، ولهذا المكانة كانت وظيفة القضاء من أجل الوظائف بعد الخلافة والامارة قدرا وأجلها خطرا، عند الخاصة والعامة، وكان الخليفة والامير لا يسندا إلا لمن يثق بعلمه ودينه وحسن رأيه، ويتصف بصفات خاصة من الهيبة والتواضع والنزاهة والتجرد، وغيرها^(١).

وكان يحيط بقاضي القضاة أو الجماعة، مجلس للحكم، هم الفقهاء المشاورون، الذين يعينهم الخليفة أو الامير، ويفتون القاضي فيما يعرضه عليهم، ويبحثون إليه بفتاويهم كتابية، وكان كثيرا ما يدعوهم الى الاجتماع به في مجلس خاص، كان يسمى مجلس الشورى، وكان لعضوية هذا المجلس اعتماده، ولذا ورد في تراجم عدد من العلماء والفقهاء: (أنه كان مشاورا، أو من المشاورين)، أي من أهل الشورى في مجالس القضاء^(٢)، وعلى الرغم من البعد الرسمي لمثل هذه المجالس الا اننا نجد بعض القضاة يلجأون إليها تلقائيا للإستئناس بأراء غيرهم والاستعانة بذوي الدربة على الفتوى، وإحتياطا لحقوق المتقاضين، ومنهم القاضي حماس بن مروان الهمداني (ت ٣٣٠هـ)، من أهل افريقيا، الذي كان يجلس معه أربعة من الفقهاء، لينظروا فيما يدور في مجلسه، ولا يحكم بين خصمين حتى يناظرهم في قضيتهم، وذلك على الرغم من علمه وفضله وعدله وفطنته، كما جاء في ترجمته. بل نجد بعض قاضي القضاة من يراسل ويشاور قضاة من أقطار أخرى، كما فعل القاضي

(١) ينظر: تاريخ قضاة الاندلس، للمالقي، مصدر سابق، ص ٢١، ونفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب، للمقري، المكتبة التجارية الكبرى، ١/٢١٧، قرطبة في العصر الإسلامي، تاريخ وحضارة، أحمد فكري، بيروت، مؤسسة شباب الجامعة ط ١/١٩٨٣، ص ٣٠٣-٣٠٦، نقلا عن الإجتهد الجماعي في الفقه الإسلامي، للخالد، ص ١٥٤-١٥٥.

(٢) ينظر على سبيل المثال: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة اعلام مذهب مالك، للقاضي عياض، طبعة وزارة الاوقاف المغربية ج ٥/١٦٣ و ١٧١ و ١٨٠، وج ٦/١٤٥، وج ٧/١٤٢، وج ٨/١٦ و ١٩١. وتاريخ علماء الاندلس، لابن الفرّضي، تح: د. ابراهيم الايباري، بيروت- دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، ط ١، ج ١/٣٤.

ابو عبد الله محمد الباجي (ت ٤٣٣هـ) الذي كان يستفتي في كثير من مسائله فقيهي القيروان؛ ابا بكر بن عبد الرحمن، وأبا عمران الفاسي^(١).

• مجالس الحكام والولاة: ان الشورى فريضة ومبدأ أصيل في نظام الحكم الإسلامي، وتمثل في أغلب حالاتها إجتهدا جماعيا، وتأخذ شورى العلماء والفقهاء في مجالس الخلفاء صورا، اكثرها شيوعا تواجدهم في المجلس الذي يضم شخصيات اخرى، واعظمها ان يتخذ الخليفة والامير مجلس شورى مؤلف من كبار العلماء والفقهاء يشاورهم في القضايا العامة والنوازل الفقهاء، وقد يعقد الخليفة أو الأمير مجلسا خاصا لبعض الفقهاء لبيان رأيهم الشرعي في تصرف أو مسألة شخصية او امر يتعلق بتصرفات احد افراد اسرته او حاشيته.

ومر بنا سابقا ان الخلفاء الراشدين كانت مجالسهم تضم فقهاء الصحابة يشاورهم في استذكار النصوص او بيان رأيهم في مسائل فقهية وفي قضايا السياسة الشرعية، وحينما ولي عمر بن العزيز رحمه الله أمر المدينة، نزل دار مروان، فلما صلى الظهر دعا عشرة من فقهاء المدينة، وهم إذ ذاك سادة الفقهاء، فلما دخلوا عليه أجلسهم، ثم حمد الله وأثنى عليه، وقال: إني إنما دعوتكم لأمر تؤجرون عليه، وتكونون فيه أعواناً على الحق، ما أريد أن أقطع أمراً إلا برأيكم، أو برأي من حضر منكم^(٢).

وفي المغرب الإسلامي امتاز المذهب المالكي بعد انتشاره واستقراره وسيادته في المغرب بكثرة التشاور بين علمائه، من خلال مجالس استشارية رسمية ينظمها الخليفة او الامير بصورة دورية متواصلة، ففي تونس كان السلطان في العهد الحفصي، يعقد مجالس التشاور اسبوعيا، ويدعو لها كبار الفقهاء من قضاة ومفتين،

(١) ينظر: ابحاث ندوة الامارات، مصدر سابق، ١/ ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٦، وتنظر ترجمة الهمداني في ترتيب المدارك، ٥/ ٧٠.

(٢) نقلاً عن الإجتهد الجماعي المنشود لقطب سانو، ص ١٠١.

يبحثون المسائل المعضلة التي يعرضها السلطان، مثل مسألة وقف الفقيه الامام محمد بن عرفة على الحرمين، فقد عرضها الامير أبو فارس على مجالس العلماء، فاقترحوا حلولاً مختلفة، اختار منها الامير ارسال محاصيل بيع ثلثي الوقف الى الحرمين، وفي المغرب اشتهرت المجالس التشاورية، ومنها مجالس الامير ابي الحسن (ت ٧٥١هـ)، وكانت تضم نخبة من فقهاء المغرب، وكان ابو الحسن عالماً، ميالاً الى أهل هذه المجالس يذاكرهم ويألف لهم، وعندما انتقل الى تونس صحب مجلسه، فأتاح الفرصة لعلماء تونس ان يستفيدوا من أعضاء مجلسه، كما اشتهرت في المغرب ايضاً المجالس العلمية التي ينظمها المولى إسماعيل في العهد العلوي، وفيها يتم استفتاء الفقهاء فيبدون الآراء ويعرفون بالأحكام الشرعية التي قد تعارض بعض قوانين الدولة، وفيها يتحدث النقاش أحياناً، ومن القضايا التي تم فيها الاجتهاد الجماعي لأعضاء تلك المجالس، نذكر:

• هدم سارية منسوبة إلى الولي عبد القادر الكيلاني رحمه الله، بالقرويين في إطار مقاومة البدع، لأن الناس يعتبرونها خلوة ويتبركون بها، وقد أجمع المجلس على هدمها وصدرت فتوى بذلك وطبق الحكم سنة (١١٠٤ هـ)، وفي عهد السلطان الحسن الاول، وبالتحديد في سنة (١٣٠٣ هـ)، استشار السلطان المجلس العلمي، في الترخيص لتجار دول أجنبية في إستيراد مواد من المغرب، كان تصديرها إليهم محظوراً، استدعى الأمر عقد جلسات عدة، دُوّنَ فيها الجواب بالموافقة، وفي عهده أيضاً، عرضت قضية أخرى على الإجتهد الجماعي المغربي، وهي قضية التجارة في الاعشاب المخدرة، وبعد انعقاد جلسات تناولت الموضوع، صدرت فتوى المنع بالإجماع مدعومة بالأدلة الشرعية، فأصدر الأمير أمره بمنع المتاجرة، وإحراق ما جمع لديه منها، وحدد الكمية التي يسمح للأجانب بجلبها منها لأنفسهم خاصة^(١).

(١) ينظر بحث «الإجتهد الجماعي في تونس والمغرب والاندلس» من ابحاث ندوة الإجتهد الجماعي في الامارات، ١/٥١٧-٥١٩.

وأما في الحالات الاستثنائية كما دعا الأمير الحكم بن هشام الأموي (ت ٢٠٦هـ) الفقهاء ليشاورهم في مسألة نزلت به، وهي أنه وطئ زوجة له في نهار رمضان، فأفتوه بالإطعام، إل اسحق بن ابراهيم، فإنه أفتاه بصيام شهرين، مبرراً ذلك بأنه لا مال له، وإنما يتصرف في مال بيت المسلمين، فأخذ الأمير بقوله، وشكر له؛ وحدث الأمر نفسه مع الأمير عبد الرحمن بن الحكم (ت ٢٣٨هـ) مع جارية له في نهار رمضان، ثم ندم، فأرسل إلى الفقيه الشهير يحيى بن يحيى الليثي وأصحابه وسألهم، فبادر يحيى بالإفتاء بالصيام شهرين متتابعين، وتعجب أصحابه لعدم فتواه بمذهب مالك، وهو التخيير بين العتق والإطعام، والصيام، فقال لهم، لو فتحنا له باب سهل عليه أن يطاء كل يوم ويعتق رقبة، ولكن حمل على الأصعب عليه لئلا يعود^(١).

والآن إذا انتقلنا إلى العصر الحديث فإن الدعوة إلى الإجتهد الجماعي أعقبتها مباشرة الدعوة إلى تشكيل مرجعيات علمية على شكل مجامع فقهية عالمية، يتم من خلالها مناقشة المسائل المستجدة، والحوادث النازلة، والقضايا العامة التي تعم بها البلوى.

ومن أولى الدعوات إلى ذلك دعوة الإمام بديع الزمان النورسي إذ يقول: الوزارة تمثل السلطنة، أما المشيخة الإسلامية فهي تمثل الخلافة، فبينما نرى الوزارة تستند أصلاً إلى ثلاثة مجالس شورى - وقد لا توفي هذه المجالس حاجتها الكثيرة - نجد أن المشيخة أودعت إلى إجتهد شخص واحد، في وقت تعقدت فيه العلاقات وتشابكت حتى في أدق الأمور، إضافة إلى الفوضى الرهيبة في الآراء الإجتهدية، وعلاوة على تشتت الأفكار وتدني الأخلاق المريع الناشئ من تسرب المدنية الزائفة. وبينما كانت الأمور بسيطة والتسليم للعلماء وتقليدهم جارياً، كانت المشيخة مودعة

(١) أبحاث ندوة الإجتهد الجماعي، الامارات، ١/٥١٩، وقد اعترض بعضهم على هذا الحكم، ولسنا في موضع بسطه فقهياً، ولكن يهنا انها تدل على التشاور الفقهي، وهو مبنى الإجتهد الجماعي، نقلاً عن الإجتهد الجماعي في الفقه الإسلامي للخالد، ص ١٥٧.

إلى مجلس شورى - ولو بصورة غير منتظمة - ويتركب من شخصيات مرموقة، أما الآن وقد تعقدت الأمور وارتختى عنان تقليد العلماء وأتباعهم.. أقول: كيف يا ترى يكون بمقدور شخص واحد القيام بكل تلك الأعباء، لسنا في الزمان الغابر، إذ كان الحاكم شخصاً واحداً، ومفتيه ربما شخص واحد أيضاً، يصحح رأيه ويصوبه، فالزمان الآن زمان الجماعة، والحاكم شخص معنوي ينبثق من روح الجماعة. فمجالس الشورى تملك تلك الشخصية... فالحاجة شديدة لمثل هذا المجلس الشورى الشرعي، فإن لم يؤسس في مركز الخلافة، فيؤسس بالضرورة في مكان آخر^(١).

ثم كانت دعوة شيخ الزيتونة الإمام محمد الطاهر بن عاشور التونسي^(٢) إلى قيام مؤسسة علمية على شكل مجمع فقهي، يقول في تفسيره لآية تحريم الربا: وتحريم الربا في الآية صريح، وليس لما حرمه الله مبيح، ولا مخلص من هذا المضيق إلا أن تجعل الدولة الإسلامية قوانين مالية تبنى على أصول الشريعة في المصارف والبيع وعقود المعاملات، المركبة من رؤوس الأموال وعمل العمال وحوالات الديون ومقاصتها وبيعها، وهذا يقضي بإعمال أنظار علماء الشريعة والتدارس بينهم، في مجمع يحوي طائفة من كل فرقة كما أمر الله تعالى^(٣).

وقوله في واجب الإجتهد في كتابه المقاصد: وإن أقل ما يجب على العلماء في هذا العصر أن يبتدئوا به من هذا الغرض العلمي أن يسعوا إلى جمع مجمع علمي، يحضره أكبر العلماء بالعلوم الشرعية في كل قطر إسلامي على إختلاف مذاهب

(١) صيقل الإسلام أو آثار سعيد القديم لبديع الزمان النورسي ص ٣٥٢، نقلاً عن الإجتهد الجماعي المنشود ص ١١٠.

(٢) محمد الطاهر بن عاشور (١٨٧٩-١٩٧٣)، رئيس المفتين المالكيين بتونس وشيخ جامع الزيتونة، عين عام ١٩٣٢ شيخاً للإسلام مالكيًا، وهو من أعضاء المجمعين العربيين في دمشق والقاهرة، له مصنفات مطبوعة أشهرها: مقاصد الشريعة الإسلامية، والتحرير والتنوير في تفسير القرآن الكريم. ينظر الإعلام ٦ / ١٧٤.

(٣) تفسير التحرير والتنوير، لابن عاشور، ٨٧ / ٤.

المسلمين في الأقطار، ويبسطوا بينهم حاجات الأمة، ويصدروا فيها عن وفاق في ما يتعين عمل الأمة عليه، ويعلموا أقطار الإسلام بمقرراتهم، فلا أحسب أحداً ينصرف عن اتباعهم، ويعينوا يومئذ أسماء العلماء الذين يجدونهم قد بلغوا مرتبة الإجتهد أو قاربوا^(١).

في حين دعا الشيخ مصطفى الزرقا إلى: تأسيس مجمع للفقهاء الإسلاميين عالمي التكوين، على طريقة المجمع العلمية واللغوية (الأكاديميات) ويضم هذا المجمع من كل قطر إسلامي أشهر فقهاء الراسخين ممن جمعوا بين العلم الشرعي والاستنارة الزمنية، وصلاح السيرة والتقوى، ويضم إلى هؤلاء علماء مسلمون موثوقون في دينهم من مختلف الاختصاصات الزمنية اللازمة في شؤون الإقتصاد والإجتماع والقانون والطب، ليكونوا بمثابة خبراء يعتمد الفقهاء رأيهم في الاختصاصات العلمية غير الفقهية^(٢).

ويقول الدكتور محمد يوسف موسى (ت ١٩٦٣م): يجب ان يكون لنا مجمع للفقهاء والتشريع الإسلامي بجانب مجمع اللغة العربية، فإن مجمع اللغة يؤدي للعروبة خدمات جليلة حقاً، ولكنّ حاجتنا لمجمع الفقه أشد، بلا ريب، وذلك لأنّ المسائل التي يجب بيان حكم الله ورسوله فيها أكثر تنوعاً، وأدق بلا شك، من مسائل اللغة، ولن يستطيع فرد واحد، أو أفراد كل منهم يعمل مستقلاً، أن يقوم بالعبء كله، في هذه الناحية..، وحينئذ يكون على مكتب هذا المجمع الذي دعوت إليه قبل أكثر من عامين - أن يُعَدَّ كلّ عام المسائل التي يجب بحثها، وبيان حكم الشريعة فيها، وبعد ذلك يُعْمَلُ كلّ عضو من أعضائه عقله فيها، وهو في بلده، ثم يجتمعون كل عام مرة للمناقشة، وإستعراض ما رآه كل منهم، تمهيداً لإصدار قرار

(١) مقاصد الشريعة الإسلامية، لابن عاشور، تح: محمد الطاهر الميساري، عمان - دار النفائس، ط ٢٠٠١/٢، ص ٤٠٩.

(٢) الإجتهد ودور الفقه في حل المشكلات، مصطفى الزرقا، ص ٤٩، نقلاً عن الإجتهد الجماعي المنشود ص ١١٣.

جماعي بما يجمعون عليه، وحينئذ تكون هذه الأحكام التي اجمعوا عليها أحكاماً
تشريعية ملزمة للمسلمين جميعاً، ما دامت تستند الى هذا الاصل الخصب من
أصول الفقه، وهو الإجماع^(١).

وفصل الدكتور يوسف القرضاوي هذا الأمر بقوله: وهذا الإجتهد الجماعي
المنشود يتمثل في صورة مجمع علمي إسلامي عالمي، يضم الكفاءات العليا من
فقهاء المسلمين في العالم، من دون نظر إلى إقليمية أو مذهبية، أو جنسية، فإنها يرشح
الشخص لعضوية هذا المجمع فقعه وورعه، لا ولاء لهذه الحكومة، أو ذاك النظام،
أو قربه من الحاكم أو الزعيم^(٢).

خطط لتنظيم الإجتهد الجماعي أو عمل المجامع الفقهية:

بعض الشخصيات العلمية لم تكتف بطرح دعاوى مجردة لتشكيل مجامع
فقهية، وإنما اردفتها بتقديم خطة وبرنامج عملي منظم ومتكامل لتشكيل المجمع
الفقهي، ويلاحظ ان بعض الخطط قدمت بعد انشاء عدد من المجامع الفقهية، وهو
عضو فيها أو في بعضها، وكأنه بذلك يرى قصورا في أدائها، أو لم تحقق الاهداف
المرجوة منها، وهذه الخطط انما يرمي اصحابها الى تطوير عمل المجامع وتجاوز
المعوقات التي تعترض عملها أو تفاعل المسلمين معها سواء من العلماء أو الدعاة أو
غيرهم.

ومن ابرز الخطط والبرامج لتنظيم الإجتهد الجماعي وعمل المجامع الفقهية
بحسب التسلسل التاريخي لتقديمها:

(١) الإسلام والحياة، د. محمد يوسف، القاهرة، مكتبة وهبة، ط١/ ١٩٦١، ص ١٨٧، وأشارته الى
دعوته له قبل عامين، وذلك في كتابه القيم «تاريخ الفقه الإسلامي» الذي طبع بالقاهرة في دار
الكتب الحديثة في ١٩٥٨، ص ١٨، ويلاحظ انه يرى الإجتهد الجماعي هو الإجماع.

(٢) الإجتهد في الشريعة الإسلامية د. يوسف القرضاوي ص ١٨٤.

- خطة العلامة الشيخ مصطفى أحمد الزرقاء، (١٩٦٤م).
- خطة الأستاذ الدكتور زكريا البري (١٩٧٦م)^(١).
- خطة الاستاذ الدكتور يوسف القرضاوي (١٩٨٣م).
- خطة الأستاذ الدكتور العبد خليل أبو عبد (١٩٨٧م).
- خطة الاستاذ الدكتور عبد المجيد السوسوه (١٩٨٨م).
- خطة الاستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو (٢٠٠٠م).
- خطة الاستاذ الدكتور خالد حسن الخالد (٢٠٠٩م).

المجامع الفقهية

ومن أبرز المجامع الفقهية^(٢):

أ- مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر^(٣)

في عام ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م صدر في مصر القانون رقم ١٠٣ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، جاء في المادة ١٥ منه: مجمع البحوث الإسلامية هو الهيئة العليا للبحوث الإسلامية، وتقوم بالدراسة في كل ما يتصل

(١) عرضها في بحثه الموسوم «الإجتهد في الشريعة الإسلامية» الذي قدمه الى جامعة الامام محمد بن سعود، وقد نشرته مع ابحاث اخرى سنة ١٣٩٦ هـ، واما بقية الخطط فيه منشورة ضمن كتبهم المعتمدة في دراستنا.

(٢) وللأمانة العلمية فإننا نشير الى تحفظ بعض الفقهاء على بعض هذه المجامع: «فالدكتور مصطفى الزرقاء يقول في بعضها: «لا تدل قرائن الحال على جديته في تنفيذ الفكرة على الصورة الصحيحة المنشودة»، ويعيب الدكتور توفيق الشاوي على بعضها موضحا: أن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي احتفظت لها بسلطات كبرى على المجمع وتعيين أعضائه، وحصرت حق المجمع في أن لا يعين أو يختار من أعضائه إلا فيما لا يزيد عن ربع عدد الأعضاء الذين يمثلون دولهم، وهذا جعل المراقبين يعتقدون أن الدول الأعضاء تحرص على فرض سيطرتها على المجمع، وتوجيه قراراته لصالح سياساتها، من خلال جعل الأعضاء المعينين من قبلها يصدرن ما تملي عليهم تلك الدول... وكان ينبغي أن يتم اختيار الأعضاء عبر لجنة تحضيرية من العلماء يمثلون كل الدول، ولا يخضعون لأي نظام سياسي» !! ينظر الإجتهد الجماعي للدكتور عبد المجيد السوسوه ص ١٤٠.

(٣) اعتمدنا في التعريف بهذا المجمع على كتاب الإجتهد الجماعي للدكتور شعبان محمد إساعيل ص ١٣٨-١٧٣.

بهذه البحوث، وتعمل على تجديد الثقافة الإسلامية، وتجريدها من الفضول والشوائب وآثار التعصب السياسي والمذهبي، وتجليتها في جوهرها الأصيل الخالص، وتوسيع نطاق العلم بها لكل مستوى وفي كل بيئة، وبيان الرأي فيما يجد من مشكلات مذهبية أو إجتماعية تتعلق بالعقيدة، وحمل تبعة الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة.

وأما المادة ١٦ ف جاء فيها: يتألف مجمع البحوث الإسلامية من خمسين عضواً من كبار علماء الإسلام، يمثلون جميع المذاهب الإسلامية، ويكون من بينهم عدد لا يزيد على العشرين من غير مواطني الجمهورية العربية المتحدة.

ويضم هذا المجمع لجاناً عدة: لجنة القرآن والسنة، ولجنة البحوث الفقهية، ولجنة إحياء التراث الإسلامي، ولجنة الدراسات الإجتماعية.

ويعقد المجمع مؤتمراً عاماً يدعى إليه علماء العالم الإسلامي كل عام لمناقشة البحوث، وقد عقد المجمع المؤتمر الأول له في القاهرة في شوال ١٣٨٣ / آذار ١٩٦٤، وكان من مقرراته دعوة الدول العربية والإسلامية إلى مقاومة الاستعمار عموماً والصهيونية بشكل خاص، كما أكد على كون الكتاب والسنة هما المصدران الأساسيان للأحكام الشرعية، والدعوة إلى الإجتهد الجماعي، وضرورة الاهتمام بموضوع الزكاة والموارد المالية في الإسلام، وطرق الاستثمار وعلاقتها بالأفراد والحقوق العامة والخاصة، وصدرت قرارات بشأن موضوع الملكية وحق التملك، وأخيراً دعا إلى توثيق الصلة بين المسلمين في شتى بلادهم.

ثم توالى المؤتمرات التي عقدها المجمع وفي كل دورة تعالج أهم القضايا المطروحة على الساحة الإسلامية.

ولقد كان الأمل أن يغدو هذا المجمع: نواة صالحة تنبت الكيان الكامل للمجمع العالمي المطلوب، لولا وقوعه منذ تأسيسه تحت نفوذ النظام الحاكم وتوجيهه^(١).

(١) بحث الإجتهد ودور الفقه في حل المشكلات ص ٥٢.

ب- المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي:

قررت الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي بتوجيه من المجلس التأسيسي للرابطة تأسيس مجمع فقهي يضم عدداً من العلماء والفقهاء يدرسون واقع الأمة الإسلامية والمشكلات التي تواجهها، وتقديم الحلول على أساس القرآن والسنة والإجماع وغير ذلك من المصادر المقررة، وقد تم تشكيله في مكة المكرمة عام ١٣٩٨هـ / ١٩٧٧ م.

ويعمل المجمع على إحياء التراث الفقهي ونشره، وإبراز تميز الفقه الإسلامي عن القوانين الوضعية، وبيان حكم الشريعة في المسائل المستجدة التي تواجه العالم الإسلامي.

ويعقد المجلس دورة في السنة، كما يعقد الأعضاء المقيمون في السعودية دورات حسب الحاجة، وقد أصدر المجمع كتاباً يضم مقررات المؤتمرات الفقهية التي عقدها.

ومما يؤخذ على هذا المجمع أن أعضاءه غير متفرغين، بل يجتمعون في دورة انعقاد مدتها عشرة أيام في كل عام، ويهيئون بحثاً في موضوعات فقهية وبعض قضايا الساعة، مما يحتاج إلى معالجته ومعرفة حكمه في الشريعة، ويتبنى المجمع رأي أكثرية أعضائه الحاضرين في القضايا والبحوث التي تعرض في دورته، فيتخذ فيها قرارات^(١).

ج- مجمع الفقه الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي:

في مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد في مكة المكرمة للمدة من ١٩ إلى ٢٢ ربيع الأول ١٤٠١ هـ الموافق من ٢٥ إلى ٢٨ / ١ / ١٩٨١ م، قرر المجتمعون: إنشاء مجمع يسمى (مجمع الفقه الإسلامي) يكون أعضاؤه من الفقهاء والعلماء والمفكرين

(١) المصدر السابق ص ١١٦.

في شتى مجالات المعرفة: من فقهية وثقافية وعلمية وإقتصادية، من أنحاء العالم الإسلامي، لدراسة مشكلات الحياة المعاصرة والإجتهد فيها إجتهداً أصيلاً فاعلاً بهدف تقديم الحلول النابعة من التراث الإسلامي والمنفتحة على تطور الفكر الإسلامي لتلك المشكلات.

وقد أقيم المؤتمر التأسيسي لهذا المجمع بمكة المكرمة ٢٦-٢٨ شعبان ١٤٠٣ هـ الموافق ٧-٩ / ٧ / ١٩٨٣ م وتم إقرار نظامه الداخلي، وقد حدد أهدافه في المادة الرابعة إذ يعمل على:

- ١- تحقيق الوحدة الإسلامية نظرياً وعملياً عن طريق السلوك الإنساني ذاتياً وإجتماعياً ودولياً وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- ٢- شد الأمة الإسلامية لعقيدها ودراسة مشكلات الحياة المعاصرة فيها، إجتهداً أصيلاً لتقديم الحلول النابعة من الشريعة الإسلامية.

ومنذ إنشاء المجمع وهو يؤدي دوره من عقد المؤتمرات ومناقشة البحوث المتعلقة بأمر المسلمين على المستوى الفردي والجماعي، وإصدار القرارات التي يتوصل إليها المؤتمرون، ونشر ذلك في مجلة علمية تحوي كل ما يدور في هذه المؤتمرات^(١). ومما يحسب لهذا المجمع انتظام انعقاد دوراته، وأهمية الموضوعات التي تناوّلها بالبحث واتخاذ القرارات والتوصيات الجماعية، وقد تميزت هذه الموضوعات بالتنوع والسعة فلم تحصرها في القضايا الفقهية البحتة بل تناولت قضايا عقديّة وسياسية ومنها إقامة محكمة العدل الإسلامية^(٢).

(١) الإجتهد الجماعي، د. شعبان محمد إسماعيل ص ٢٠٧.

(٢) نرى أن الدكتور قطب سانولم يوفق في إطلاقه حكماً على هذا المجمع والذي سبقه بالاكْتفاء بفصل القول في المسائل والنوازل الفقهية من دون سواها من المسائل العقديّة والإجتماعية والتربوية والسياسية والإقتصادية التي تهم العالم الإسلامي في مختلف أنحاء العالم، فمن يطالع القرارات المتخذة في هذين المجمعين يجد أنها تناولت القضايا التي أدرجها في دائرة الإغفال، ولو أنه اقتصر القول على عدم التوسع لكان أوفق. ينظر الإجتهد الجماعي المنشود ص ١١٧.

كما سبق نرى أن الأمة الإسلامية قطعت شوطاً طيباً في إرساء قواعد المرجعية في العالم الإسلامي ولاسيما المرجعية الفقهية، وهذا مما ساعد على تقليص أثر الفوضى التي كانت تعاني منها الأمة كما أنها هذبت الشتات الذي كانت تعاني منه شعوبها.

د- مجمع الفقه الإسلامي بالهند

دوافع وخلفية تأسيس المجمع^(١): إن مسيرة الحياة الإنسانية غير متوقفة ولو للحظة قليلة، وفي كل عشية وضحاها تتقدم عجلة الحياة، ويتم الانتقال من القديم إلى الحديث، ومن الحسن إلى الأحسن، تديلاً لصعوباتها، وكشفاً لمكنوناتها، وتوفيراً لمراقبتها، فالحياة الإنسانية - وشأنها كما ذكر - لا يتظمها قانون، ولا يساير ركبها فقه، ما لم يزود بقابليات الاستجابة لمقتضياتها، وتقديم توجيهاته إلى صغيرها وكبيرها، وشموليته لثوابتها ومستجداتها، وتلك هي خصيصة الفقه الإسلامي التي تؤهله للخلود ما دامت السماوات والأرض، ويتمتع الفقه الإسلامي بأصول وقواعد فقهية استنبطها الفقهاء من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ يمكن في ضوئها استنباط الأحكام الشرعية وتطبيقها على مستجدات كل عصر، ووقائع كل مكان، ولقد حمل هذا الواجب العلماء المسلمون على كواهلهم في كل العصور.

إن تطبيق الحكم الشرعي على قضية لا بد من أن تسبقه دراسة شتى أبعاد هذه القضية ومراعاة ظروف عصرها واعتبارات أخرى تحقيقاً لهدف الشريعة منه، الأمر الذي يجعل ذلك في غاية الأهمية والخطورة، ويتطلب حشد الكفاءات الفائقة التي تتوفر فيها الشروط التي تجعلهم قادرين على استنباط الحكم الشرعي. لقد كان من السهل توافر هذه الشروط في شخصيات منفردة في غابر الأزمان، ويخبرنا التاريخ عن فقهاء أفذاذ كانوا عارفين وذوي أيادٍ طويلة في كتاب الله تعالى وأحاديث رسوله ﷺ وطرق الاستنباط وضوابط القياس، مطلعين على أهداف الشريعة ومقاصد

(١) اعتمدنا في التعريف به على موقعه الإلكتروني الرسمي.

التشريع الإسلامي، إلى جانب معرفة أحوال العصر ومقتضيات الزمان، عالجوا بانفرادهم مشكلات عصرهم وقدموا حلولها التي كانت موضع قبول عام بين جماهير المسلمين.

ومنذ أن حدث الانفجار العلمي وتسارعت تطوراتها، وتكدست اكتشافاته، تراكمت قضايا وتزاحمت مشكلات، وكان العالم قد ظهر في ثوبه الجديد، تغيرت العادات وتبدلت الأعراف، وظهرت مخترعات، واستحدثت عقود، ووجدت أحوال في مجالات الاجتماع والاقتصاد والطب والسياسة والتجارة وما إلى ذلك، واشتدت الحاجة إلى معالجة القضايا المستحدثة وتقديم الأحكام الشرعية لها، هذا في جانب، وفي جانب آخر بدأت المعلومات تتجمع، والعلوم تتشعب، وفروعها تتفاوت، وأصبح من الصعب لفردي واحد أن يبرع في جميع العلوم اللازم معرفتها لعملية الاجتهاد، لتنال فتواه الفردية قبولاً عاماً لدى المسلمين.

وعند ذلك ألحت الحاجة إلى تأسيس منهجية التفكير الجماعي لمناقشة القضية والتوصل إلى حكمها الشرعي في ضوء الأصول والقواعد الشرعية، باجتماع وتعاون العلماء والفقهاء والخبراء وأهل الاختصاص في علوم ومعارف العصر.

كل هذا كان حافزاً لإنشاء «مجمع الفقه الإسلامي بالهند» في نهاية سنة ١٩٨٨م لسدّ هذه الحاجة، وتم اختيار أعضاء هذا المجمع من كبار العلماء والفقهاء البارزين مع أصحاب الاختصاص والكوادر في الطب الحديث وعلوم الاجتماع والقانون وعلم النفس والاقتصاد، بغية تحقيق الأهداف المنشودة والمقررة له، وبغرض إيجاد الحلول والأحكام الشرعية للمشكلات والقضايا المطروحة، إسهاماً في المسيرة الإسلامية العامة داخل الهند وخارجه.

ويهدف مجمع الفقه الإسلامي بالهند إلى تحقيق ما يأتي:

١- التوصل إلى حلول للمشكلات الناجمة عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصناعية، والتطورات الحديثة، على وفق الأطر الإسلامية اهتداءً بالكتاب والسنة وآراء الصحابة وأقوال علماء السلف.

- ٢- البحث عن الحلول لمستجدات العصر الحديث، ولما دعت تغيرات الظروف إلى استئناف البحث والدراسة فيه من القضايا القديمة في ضوء أصول الفقه الإسلامي عن طريق التحقيق الاجتماعي.
- ٣- إجراء الدراسة لمصادر الفقه الإسلامي وقواعده وكتيباته والنظريات الفقهية شرحاً وتأويلاً وتطبيقاً في العصر الحاضر.
- ٤- عرض الفقه الإسلامي وشرحه في أسلوب حديث ومعاصر.
- ٥- دراسة وتحقيق الموضوعات الفقهية في ضوء المقتضيات العصرية.
- ٦- الحصول على فتاوى وآراء العلماء المحققين المعاصرين والمؤسسات الدينية الموثوق بها في القضايا المستجدة ثم نشرها في أوساط جماهير المسلمين.
- ٧- إيجاد الصلات مع جميع المؤسسات الفقهية والبحثية الأخرى داخل الهند وخارجها، وتبادل المعلومات عن الإنجازات العلمية، واختيار الفتاوى الصادرة من العلماء والمؤسسات الموثوق بها، المطبوعة منها وغير المطبوعة التي هي بمثابة تراث فقهي وعلمي مهم، وتهذيبها وعرضها بأسلوب عصري، حفاظاً على التراث وإعماًماً وتوصيلاً للفائدة إلى الأجيال القادمة.
- ٨- إطلاع الناس على المشكلات الناجمة في مجالات الاقتصاد والاجتماع والطب وأعراف البلدان المختلفة والبيئة والطبيعة السكانية في الهند وخارجها، وإطلاعهم على نتائج الدراسات والتحقيقات التي تتم بشأنها.
- ٩- استعراض الأحكام الصادرة عن محاكم داخل الهند وخارجها بشأن شرح وتطبيق القوانين الإسلامية ونشر نتائجها.
- ١٠- استعراض ما يثار من الشبهات ويورد من الإشكالات بشأن قوانين الإسلام من قبل المستشرقين والآخرين، وتقديم الرؤية الصحيحة عنها.

١١- إعداد الكتب بشأن الأسئلة الجديدة والتحديات المواجهة للإسلام بأسلوب يوافق العصر.

١٢- تشجيع العلماء الشبان المتفوقين وإعدادهم ليكونوا باحثين محققين، والاتصال بالعلماء ليساهموا في إعدادهم عن طريق ربطهم بمركز بحث موحد.

١٣- إعداد الفهارس في شتى الموضوعات الفقهية.

١٤- بذل الاهتمام اللازم بتزويد المتفوقين من خريجي المعاهد الدينية بمبادئ ضرورية للعلوم العصرية، وكذلك بتثقيف أذكياء متخرجي الجامعات العصرية بمبادئ العلوم الفقهية والدينية، وكل هذا يهدف إلى تكوين الشخصيات العلمية المتخصصة في العلوم الشرعية والواعية بمقتضيات العصر.

١٥- وتحقيقاً للأهداف المذكورة يهتم المجمع بعقد المؤتمرات والندوات، وتشكيل لجان الدراسة، وإنشاء المؤسسات العلمية والبحثية، واستخدام كل ما يحقق الأهداف حسب الإمكانيات المتوفرة.

منهجية المجمع: اتخذ المجمع -انطلاقاً من وجهة نظره في وحدة الأمة الإسلامية- منهجاً قوياً وامتزناً بخصوص توحيد صفوف العلماء وجمعهم على رصيف واحد مع اختلاف المذاهب الفقهية والمدارس الفكرية، واتجه المجمع منذ أول يوم من تأسيسه اتجاهاً إيجابياً جاداً إذ كان يوجه قائمة الموضوعات وورقة الأسئلة المستحدثة والقضايا المستجدة بشأن تلك الموضوعات والدعوة إلى جميع العلماء من دون تمييز أو تعصب أو تحزب، كما أنه كان على اتصال دائم بجهات الاختصاص في الجامعات العصرية والخبراء للاستفادة العلمية، والمجمع يسترشد ويستهدي بالوحيين (الكتاب والسنة) في جميع أموره.

إن منهج المجمع في التدبر بشأن القضايا والإشكاليات إنما هو منهج معروضي علمي يشتمل على عديد من المراحل:

- أولها: الحصول على آراء العلماء والخبراء بشأن انتخاب الموضوعات الجديدة.
- وثانيها: ترتيب الأسئلة وإعدادها بشكل تفضيلي.
- وثالثها: إعداد قائمة المستكثبين من علماء الشريعة وخبراء العلوم بحد ثلاثمائة فرد.
- ورابعها: إرسال الأسئلة إلى العلماء لإعداد البحوث المفصلة مع تزويد المواد العلمية اللازمة.
- وخامسها: جمع البحوث الواردة وإعداد الملخصات أو المستخلصات بحسب المحاور ثم توزيعها بين العلماء وتركيزاً على الدلائل والآراء.
- وسادسها: الحصول على آراء الخبراء والإختصاصيين بصدد الحقائق العلمية المتعلقة بالموضوعات ثم إرسالها إلى العلماء.
- وسابعها: انتخاب أبرز العلماء لإعداد العرض وهو نوع من الملخص لسائر البحوث ثم إرسال جميع البحوث بشأن موضوع واحد إلى شخص واحد لإعداد ورقة العرض.
- وثامنها: تقديم العارض عرضه في الندوة ثم إثارة النقاش بشأن الموضوع بحضور من العلماء.
- وتاسعها: الاستماع إلى آراء المناقشين والمعقبين بكل اهتمام واحترام.
- وعاشرها: بعد النقاش في الندوة يتم تشكيل اللجان لإعداد التوصيات.
- وحادي عشرها: مناقشة التوصيات بكل تفصيل ثم اتخاذ القرارات الفقهية باشتراك العلماء مع ذكر وتصريح الخلاف إذا يوجد.

هـ - المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث^(١)

عقد اللقاء التأسيسي للمجلس في لندن / المملكة المتحدة ٢٢ / ١١ / ١٤١٧ هـ -
٢١ / ٧ / ١٩٩٧ م وجاء في مقدمة نظامه الاساسي دوافع قيامه وهي: لقد بات
المسلمون اليوم في أوروبا أمراً واقعاً بسبب الكثافة البشرية التي تزيد على خمسين
مليوناً، نصفها من أهل البلاد الأصليين، والنصف الآخر من المهاجرين الذين
قدموا إلى أوروبا طلباً للرزق، أو طمعاً في الدراسة، أو رغبةً في بلاد تتمتع
بالاستقرار.

تحوّلت هذه الأعداد الكبيرة من مجموعة مهاجرة إلى (جالية) مستقرة،
ارتبطت مصالحها وظروف حياتها ونشأة أبنائها بهذه البلاد، بحيث أصبحت جزءاً
من مجتمعاتها، خاصة بعد حصول كثير منها على جنسية الدولة التي يقيمون فيها.

وأمام هذا الواقع الذي لا مفرّ منه، وقفت (الجالية) المسلمة أمام قضايا
كثيرة، وإشكاليات متعددة كانت وليدة مجتمعات غير إسلامية، ألقت بثقلها على
(الجالية) بحيث لا يسعُ العاملين في الحقل الإسلامي والمتخصصين منهم في العلوم
الشرعية على وجه الخصوص تجاهلها والسكوت عنها:

لهذا باتت (الجالية) في أمسّ الحاجة إلى مجمّع يضمُّ أصحاب الكفاءات
الشرعية، ويلبي متطلبات (الجالية) الإسلامية على الساحة الأوروبية بما يُصدِرُ من
فتاوى وبحوثٍ ودراسات تعالج قضاياها، وتحلُّ مشاكلها، وتخفف من معاناتها،
وجاء هذا المجلس ونظامه ليكون إطاراً يفي بالحاجة، ويلبي المتطلبات.

يتوخى المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث تحقيق الأهداف الآتية:

١ - إيجاد التقارب بين علماء الساحة الأوروبية، والعمل على توحيد الآراء
الفقهية فيما بينهم، بشأن القضايا الفقهية المهمة.

(١) اعتمدنا في التعريف به على موقعه الرسمي وعلى موسوعة ويكيبيديا الالكترونية.

٢ - إصدار فتاوى جماعية تسد حاجة المسلمين في أوروبا وتحلُّ مشكلاتهم، وتنظم تفاعلهم مع المجتمعات الأوروبية، في ضوء أحكام الشريعة ومقاصدها.

٣ - إصدار البحوث والدراسات الشرعية، التي تعالج الأمور المستجدة على الساحة الأوروبية بما يحقق مقاصد الشرع ومصالح الخلق.

٤ - إرشاد المسلمين في أوروبا عامَّةً وشباب الصحوة الإسلامية خاصةً، وذلك عن طريق نشر المفاهيم الإسلامية الأصيلة والفتاوى الشرعية القويمة.

وحدد المجلس وسائل تحقيق أهدافه بالآتي:

• الاعتماد على المراجع الفقهية الموثوق بها، وخصوصاً تلك التي تستند إلى الأدلة الصحيحة.

• الاستفادة من الفتاوى والبحوث الصادرة عن الجامعات الفقهية والمؤسسات العلمية الأخرى.

• بذل المساعي الحثيثة لدى الجهات الرسمية في الدول الأوروبية للاعتراف بالمجلس رسمياً، والرجوع إليه لمعرفة أحكام الشريعة الإسلامية.

• إقامة دورات شرعية لتأهيل العلماء والدعاة.

• عقد ندوات لدراسة بعض الموضوعات الفقهية.

• إصدار نشرات وفتاوى دورية وغير دورية، وترجمة الفتاوى والبحوث والدراسات إلى اللغات الأوروبية.

• إصدار مجلة باسم المجلس تُنشر فيها مختارات من الفتاوى والبحوث والدراسات التي يناقشها المجلس أو التي تحقق أهدافه.

ومنذ تأسيس المجلس إلى تاريخ إعداد هذه الدراسة عقد المجلس أكثر من ٢٢ دورة، تصدر الفتاوى والقرارات باسم المجلس في الدورات العادية أو الطارئة

بإجماع الحاضرين إن أمكن، أو بـ (أغليبيتهم المطلقة)، ويحق للمخالف أو المتوقف من الأعضاء إثبات مخالفته، حسب الأصول المعمول بها في المجامع الفقهية. وينص (النظام الأساسي) على أنه لا يحق لرئيس المجلس ولا لعضو من أعضائه إصدار الفتاوى باسم المجلس ما لم يكن موافقاً عليها من قبل المجلس نفسه، ولكل منهم أن يفتي بصفته الشخصية، من غير أن يذيل فتواه بصفة عضويته في المجلس، أو أن يكتبها على أوراق المجلس الرسمية.

و- مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا^(١)

عقد الاجتماع التأسيسي له في العاصمة الفدرالية الأمريكية واشنطن في منتصف الشهر العاشر لعام ٢٠٠٢، و ذكر البيان الصادر عن الاجتماع التأسيسي بأن إنشاء المجمع جاء استجابة لـ «حاجة الجاليات الإسلامية المقيمة في الغرب إلى مرجعية شرعية عامة، تتسم بالاعتدال والوسطية، وتتميز بالتخصص العلمي في مجال الدراسات الفقهية، وتتفاعل مع هموم الجاليات وإشكالياتها العملية، وتنتصب لبيان الحق فيما ينزل بها من النوازل، وفيما يعرض لها من الحوادث، بعد أن كثرت وتضاربت الفتاوى في هذه البلاد، والتي تأثر معظمها بواقع هذه المجتمعات.

وجاء في تعريفه انه: مؤسسة علمية غير ربحية معفاة من الضرائب تتكون من مجموعة مختارة من فقهاء الأمة الإسلامية وعلمائها، تسعى إلى بيان أحكام الشريعة فيما يعرض للمقيمين في أمريكا من النوازل والأقضية.

وحددت أهدافه بالآتي:

- إصدار الفتاوى فيما يعرض عليه من قضايا ونوازل لبيان حكم الشريعة

فيها.

(١) اعتمدنا في التعريف به على موقعه الرسمي وعلى موسوعة ويكيبيديا الالكترونية.

- وضع خطة لإعداد البحوث والدراسات الشرعية التي تتعلق بأوضاع المسلمين في المجتمع الأمريكي وما يجد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية التي تواجههم في هذا المجتمع، وبيان الحلول الفقهية المناسبة لها، والإشراف على تنفيذها.

- دراسة وتحليل ما ينشر عن الإسلام والتراث الإسلامي في وسائل الإعلام، وتقييمه للانتفاع مما فيه من رأي صحيح، أو تعقب ما فيه من أخطاء بالتصحيح والرد.

- معاونة المؤسسات المالية الإسلامية بإعداد البحوث والدراسات، وابتكار صيغ التمويل وعقود الاستثمار وتقديم ما تطلبه من الفتاوى والاستشارات، وتدريب ملاكاتها على ذلك.

- إقامة دورات تدريبية لأئمة ومديري المراكز الإسلامية في مختلف المجالات الفقهية كقضايا الأسرة والقضايا المالية وقضايا التحكيم الشرعي وغيرها.

- دعم التعاون بين المجمع والهيئات والجامع الفقهية الأخرى للوصول إلى ما يشبه الإجماع الكوني على الملزم من قضايا الأمة وثوابتها.

- معالجة قضية المواطنة، وما تفرضه من حقوق وواجبات على المسلمين الذين يتمتعون بحق المواطنة في الغرب.

- دعم نشاطات لجان التحكيم الشرعية التي تقيمها الجاليات الإسلامية في البلاد الغربية، ومراجعة ما ترفعه إليه من قرارات وتوصيات، وإعداد تقنين ميسر للأحكام الفقهية في أبواب الأسرة والمعاملات المالية يكون مرجعا لجهات التحكيم الناشئة في الغرب.

- إنشاء صندوق المجمع للزكاة والتكافل الاجتماعي في حدود ما تسمح به القوانين والنظم، والحصول على موافقة الجهات المختصة على ذلك.

وعن وسائله وطبيعة عمله لتحقيق تلك الاهداف حدد الآتي:

- وجود لجنة دائمة للإفتاء بالمجمع تتكون من سبعة من الأعضاء من حملة الدكتوراه في الشريعة وهي مقيمة داخل الولايات المتحدة وتتولى الرد على القضايا اليومية التي ترد إلى المجمع وتصدر قرارها في ذلك بالأغلبية.

- وجود لجنة لمستشاري الإفتاء تتكون من ثمانية من كبار أهل الفتوى في الأمة ترجع إليها اللجنة الدائمة عند الاقتضاء مستخدمة في ذلك أحدث تقنيات الاتصالات العالمية بما في ذلك البريد الإلكتروني وموقع المجمع على الأنترنت الذي يجعل التواصل مع من هو في طوكيو يتحقق بنفس السرعة التي تتم مع من هو في واشنطن مثلاً.

- وجود صلة وثيقة بين هذا المجمع وبين ما سبقه من المجمع، فالأصل هو التنسيق والتكامل وليس المنافسة أو التنافر أو التضاد، ولهذا فإن عضوية هذا المجمع مبدولة لمن شاء من أعضاء المجمع الأخرى ممن تنطبق عليهم شروط العضوية كما فصلها النظام الأساسي للمجمع، فالمجمع يقدم قوة إضافية للجهود القائمة: تنسيقاً بينها، وجمعاً لشتاتها، وتجسيراً للصلة بينها وبين فقهاء الأمة عبر العالم.

ز - المجمع الفقهي العراقي لكبار العلماء للدعوة والافتاء^(١)

اسس هذا المجمع في عام ٢٠١٢، وجاء في بيان الأسباب الموجبة لانشائه ودوافع قيامه، أنها لأجل توحيد الجهود العلمية في القضايا الشرعية في جانب الفتوى والتعليم والوعظ والإرشاد تنادى ذوو العلم والفضل من جميع المحافظات

(١) اعتمدنا في التعريف بهذا المجمع على مادته التعريفية ونظامه الداخلي المطبوعان في عام ٢٠١٣، وعلى موقعه الرسمي على الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) www.fc-iq.org.

وإقليم كردستان^(١) لتشكيل مرجعية شرعية باسم (المجمع الفقهي العراقي لكبار العلماء للدعوة والإفتاء) الذي سيأخذ على عاتقه جميع هذه المهام عن طريق:

أ- أعضائه واللجان المساندة له لكي يكون الناس على بصيرة من أمرهم في شؤونهم كلها.

ب- مساهمة الرموز الأجلاء في داخل العراق وخارجه من علمائنا الذين عُرفوا بالتحقق وسعة الإطلاع.

وحرصاً على توحيد الكلمة ورصّ الصف في هذه الظروف الحالكة التي يعيشها عراقنا الحبيب والتي يؤمل تجاوزها بعون من الله تعالى ثم بتكاتف الشعب بمختلف مكوناته (عرباً وكرداً وتركماناً وغيرهم) لما لهذه المكونات من مواقف مضيئة مشرفة وبطولية مخلصنة خدمت الدين والوطن أظهرها التلاحم في المجالات الدينية والوطنية، لم تقتصر على صلاح الدين الأيوبي بل هناك نماذج من هذا الطراز قبله وبعده وإلى اليوم خُلدت مفاخرها في كتب التراجم عبر تاريخ العراق.

لأجل هذا تشكل هذا المجمع والذي هو في حد ذاته مجمع مستقل لا يُمثّل حزباً أو حركة سياسية بل هو لجميع المسلمين ويتمتع بشخصية معنوية، مستمداً منهجيته العلمية والأخلاقية من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وأقوال الفقهاء المجتهدين في الدين من السلف الصالح من آل بيت النبي ﷺ الأطهار وصحابته الأبرار والتابعين لهم بإحسان.

واما النظام الداخلي للمجمع الفقهي العراقي فتضمن الاتي:

(١) وقد اعلن رئيس اتحاد علماء كردستان العراق الشيخ عبد الله كوران، ان المجمع الفقهي العراقي هو مرجعية شرعية لأهل السنة والجماعة العرب والاكرد والتركماني، وذلك في المؤتمر العلمي الاول الذي عقده المجمع في محافظة اربيل في يوم ٢٠١٣/٦/٣٠.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما

بعد:

فقد قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَفْقَهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة: ١٢٢].

مصادقاً لهذا القول المبارك؛ ومن أجل أن لا ينحرف فهم الناس للإسلام عن جادة الوسط التي وصف الله عز وجل الأمة بها نحو سبل الغلو أو التكفير أو الانحراف العقدي عن منهج السلف وسواد جماعتهم.

ومن أجل أن لا تغيب الفتوى الرشيدة والرأي الرصين في النوازل والمستجدات؛ فتشيع الآراء الظلامية على أيدي أنصاف المتعلمين وأرباعهم والتي تمزق الأمة وتدمرها.

ومن أجل أن يكون للشرع الإسلامي الحنيف حكمه فيما يصدر عن السلطات التشريعية والرقابية والتنفيذية والقضائية في بلدنا المسلم من تشريعات ونظم.

ومن أجل تكوين مرجعية شرعية رصينة لأهل السنة والجماعة في العراق يستظلون برؤاها وإجتهاداتها في ترتيب عملهم في الميدان العراقي.

ومن أجل التواصل مع الجديد؛ والتأصيل له على أسس العلم القديم المستمد من نور الكتاب العزيز والسنة الحكيمة بعيداً عن كل هوى شخصي أو ميل حزبي أو فتوي أو طائفي.

لهذا كله.. نفر مجموعة من العاملين في حقل العلوم الشرعية فشكلوا هذا الصرح المبارك (المجمع الفقهي العراقي لكبار العلماء للدعوة والإفتاء) يحدوهم

قول رسولنا الأكرم ﷺ (يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ وَإِنْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ)^(١) طمعاً في أن لا يبقى مكانٌ لغالٍ يحرف على هواه ولا مبطلٍ ينتحل ما يراه ولا جاهلٍ يؤول لمشتهاه.. من أجل ذلك.. كان هذا المجمع.

ومن غير المستبعد أن ينشأ هذا المجمع ليمثل الامتداد الطبيعي لمدرسة الفقه العراقي الذي كان على رأسها علي بن أبي طالب و عبد الله بن مسعود؛ ثم جعفر الصادق وأبو حنيفة والشافعي وأحمد والطبري رضي الله عنهم وغيرهم من العلماء العاملين.

المادة (١) اسم المؤسسة وعنوانها

يُشكّل في العاصمة العراقية (بغداد) مؤسسة تُسمى (المجمع الفقهي العراقي لكبار العلماء للدعوة والإفتاء) يتمتع هذا المجمع بالاستقلالية، وله الحق في فتح فروع في المحافظات والمدن العراقية حسب ما تقتضيه الحاجة.

المادة (٢) ماهية المجمع وطبيعة عمله

أ- المجمع مرجعية شرعية مستقلة لأهل السنة والجماعة، شأنها شأن المرجعيات الدينية في العراق ليست حكومية ولا من منظمات المجتمع المدني، وليست بحاجة إلى تشريع أي قانون لتشكيلها.

ب- تتفاعل هذه المرجعية وتتعاون مع المؤسسات العلمية الشرعية داخل العراق وخارجه لغرض تحقيق الأهداف المنشودة ضمن حدود الشريعة الإسلامية، مع مدّ جسور التعاون والتواصل وتبادل الخبرات مع الهيئات والمنظمات والمؤسسات المعنية بهذا التخصص كافة.

المادة (٣) أهم أهداف المجمع

أ- نشر الدعوة الإسلامية عقيدة وشرعية ونظاماً وأخلاقاً.

(١) (رواه البيهقي في الكبرى ٢١٤٣٩).

ب- تحذير المجتمع من الأفكار الهدامة وبيان خطرها.
ج- دراسة النوازل العامة وبيان موقف الشرع منها وإصدار الفتاوى بخصوصها.

د- دراسة التشريعات الرسمية وبيان الحكم الشرعي فيها.

المادة (٤) هيكلية المجمع

يتكون المجمع مما يأتي:

أ- الهيئة العليا للمجمع ببغداد.

ب- الهيئات الفرعية للمجمع في المحافظات العراقية.

ج- المكتب المركزي لإدارة شؤون الهيئة العليا في المحافظات العراقية.

د- مكتب اللجان التخصصية.

هـ- الهيئة العامة وتضم الهيئات والمكاتب في الفقرات (أ، ب، ج) أعلاه.

المادة (٥) الهيئة العامة للمجمع

أ- تتكون الهيئة العامة للمجمع من الهيئة العليا ورؤساء مجالس الإفتاء في المحافظات وأعضائها.

ب- يعقد المؤتمر العام مؤتمراً كل سنتين بصورة دورية، أو بصورة استثنائية بدعوة من ثلثي أعضاء الهيئة العليا للمجمع.

المادة (٦) شروط العضوية للمجمع

أ- أن يكون عراقي الجنسية وكامل الأهلية.

ب- أن يكون حاصلاً على الإجازة العلمية من عالم متمكن معروف بالاستقامة والتحقق، أو حاصلاً على الشهادة العليا (الماجستير والدكتوراه) في العلوم الشرعية وله دور فعال في الإفتاء وتدريس العلوم الشرعية.

ج- أن يكون مشهوداً له بالتقوى والورع.

د- أن لا يقل عمره عن أربعين سنة بالنسبة لأعضاء الهيئة العليا، وعن ثلاثين لأعضاء الهيئة العامة للمجمع.

هـ- أن يلتزم بالنظام الداخلي للمجمع.

و- للمجمع حق اختيار العضو أو ترشيحه وفق شروط العضوية.

المادة (٧) صلاحيات الهيئة العامة

أ- مناقشة التقرير السنوي لشؤون المجمع، المقدم من الهيئة العليا والمكتب المركزي لإدارة شؤون الهيئة العليا وفروع الهيئة في المحافظات، وتثبيت التوصيات والقرارات لتنفيذها من الجهات المختصة.

ب- النظر في اقتراحات الهيئة العليا للمجمع.

المادة (٨) الهيئة العليا للمجمع

أ- تتكون الهيئة العليا من عدد من الأعضاء يتم اختيارهم من اللجنة التحضيرية على أن لا يزيد عددهم عن خمسة وعشرين عضواً.

ب- تنعقد جلسات الهيئة العليا للمجمع شهرياً أو حسب متطلبات الظرف بحضور ثلثي الأعضاء وبرئاسة أكبر الحاضرين سنأ في الجلسة الأولى وينتخبون فيها من يرأسها في الشؤون الإدارية والتنظيمية وتكون قراراتها نافذة باتفاق ثلثي الحاضرين، مع المحافظة على صوت المخالف أو الممتنع عن التصويت.

المادة (٩) مهام الهيئة العليا للمجمع

أ- المصادقة على اختيار رؤساء الفروع واللجان المركزية.

ب- ترشيح رئيس ديوان الوقف السني.

ج- ترشيح الأعضاء من العلماء لعضوية مجلس الأوقاف الأعلى ومجلس هيئة
استثمار أموال الوقف السني.

د- إصدار الفتاوى في القضايا العامة.

هـ- استطلاع أوائل الشهور القمرية بالتنسيق مع الجهات الرسمية.

و- إقامة وسائل للاتصال بمجالس الإفتاء لأجل الدعم العلمي والاستشارات
الشرعية.

ز- إصدار مجلة علمية محكمة لنشر البحوث العلمية.

ح- السعي لإنشاء وقفيات خاصة بالمجمع والمؤسسات التابعة له.

ط- اعتماد محاضر الاجتماعات والتوقيع عليها.

المادة (١٠) وسائل تحقيق المهام

أ- إقامة دروس علمية ودورات تطويرية لطلبة العلم القائمين بالتدريس
والإفتاء.

ب- عقد الندوات العلمية التي تعالج قضايا مستجدة تحتاجها الأمة.

ج- التنسيق والتعاون بين المجمع وجميع الجهات الماثلة داخل العراق وخارجه.

د- الاستعانة بالعلماء والفقهاء وأهل الاختصاص المشهود لهم بالعلم
والورع لبحث العديد من القضايا المستجدة، ممن هم داخل العراق أم خارجه.

المادة (١١) صلاحيات الهيئة العليا للمجمع

أ- البت في فصل أعضاء الهيئة العليا للمجمع أو قبول استقالتهم بموافقة
ثلثي العدد الكلي لأعضاء المجمع.

ب- تعيين المنتسبين وتحديد أجورهم وفقاً للضوابط والقوانين المعمول بها.

- ج- اختيار ممثلين للمجمع في المهام الرسمية وغير الرسمية.
د- الموافقة على المشاريع المقدمة للمجمع من قِبَل الأعضاء أو رفضها.

المادة (١٢) مكتب الفروع

للمجمع مكتب خاص لإدارة شؤون فروع المحافظات.

المادة (١٣) مهام مكتب الفروع

أ- الإشراف على اختيار الملاك الإداري في الفروع.

ب- متابعة العمل في هذه الفروع.

ج- حضور الاجتماعات الدورية لممثلي الفروع والتنسيق مع الهيئة العليا للمجمع.

المادة (١٤) مكتب اللجان التخصصية ويتكون من:

أ- لجنة الأبحاث العلمية: يتولى هذه اللجنة العلماء المتخصصون من المنتظمين في المجمع ومن غيرهم ممن يختارهم المجمع، حيث يقومون بكتابة الأبحاث العلمية بأسلوب أكاديمي متخصص كل حسب اختصاصه، وبناءً على طلب من الهيئة العليا للمجمع للبتِّ في ما يستجد من قضايا تحتاج إلى بيان الحكم الشرعي.

ب- لجنة التدريب والتطوير: تتكون هذه اللجنة من مجموعة من العلماء الحائزين على الإجازات العلمية، وتكون مهمة هذه اللجنة فتح دورات لخريجي المعاهد والكليات الشرعية من محافظات العراق وأقصيته ونواحيه، ومن العاملين في مجال الإفتاء في مناطقهم الراغبين في تطوير الذات علمياً وريادياً، وفقاً لنظام الحلقات والإجازات العلمية المعمول بها في معظم دول العالم الإسلامي.

ج- لجنة العلاقات العامة: تقوم بتنظيم علاقات المجمع مع غيره من المؤسسات والشخصيات والدوائر والمنظمات العامة، لاسيما المماثلة له.

د- لجنة شؤون الفتوى: تقوم باستقبال الأسئلة والاستفتاءات والإجابة عليها أو إحالتها إلى الهيئة العليا.

هـ- اللجنة الإعلامية: تقوم بنشر الفتاوى ونشر البحوث في مجلة علمية محكمة وطباعة الكتب المتخصصة في هذا المجال.

و- لجنة الدعوة والإرشاد: تتولى مهام الدعوة إلى الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة وإرشاد المجتمع لما فيه سعادة الدارين.

ز- اللجنة الإدارية والمالية: تتولى ترتيب شؤون المجمع ومتابعته إدارياً ومالياً في الفروع واللجان وفق النظام الداخلي للمجمع.

المادة (١٥) الموارد المالية للمجمع

يعتمد المجمع موارده المالية من الأموال الوقفية العامة والهبات والتبرعات، علاوة على ريع الوقفية الخاصة بالمجمع، على أن لا تؤثر تلك الهبات والتبرعات سلباً على منهج المجمع وأهدافه.

المادة (١٦) شروط الإقالة والفصل

يفقد العضو صفة العضوية بقرار من الهيئة العليا في إحدى الحالات الآتية:

أ- الاستقالة بعد قبولها، أو الوفاة.

ب- الانقطاع عن الحضور لثلاثة اجتماعات متتالية دون عذر.

ج- استغلال عضويته لغرض شخصي أو فتوي أو الإساءة لعمل المجمع أو إلحاق الضرر به، بعد توفر قناعة ثلثي الأعضاء.

د- الإخلال بالنظام الداخلي أو القيام بنشاط يتعارض مع أهداف المجمع ومبادئه المتفق عليها مما يخل بالمروءة ويفقد الثقة به بعد قناعة ثلثي الأعضاء.

الفصل الثالث

مقومات المرجعية الفقهية

المبحث الاول

مقومات اعضاء المرجعية الفقهية

يرى جلّ من كتب في الإجتهد الجماعي وجوب توافر شروط الإجتهد لمن يتصدر له^(١)، ومع قولنا به نرى ضرورة اعتماد شروط وصفات من يشاورهم الولاية والقضاة من أهل الإجتهد والعلم أيضا، لان الإجتهد الجماعي صنعة ويقوم على مبدأ التشاور، يقول ابو عبد الله بن عتاب: الفتيا صنعة، وقد قال ابو صالح ايوب بن سليمان بن صالح: الفتيا دربة، وحضور الشورى في مجالس الحكام منفعة وتجربة، وقد ابتليت بالفتيا، فما دريت ما اقول في اول مجلس شاورني فيه سليمان بن اسود وانا احفظ المدونة والمستخرجة، الحفظ المتقن، والتجربة اصل في كل فن ومعنى مفتقر اليه^(٢).

(١) واستنكر الدكتور عبد المجيد السوسوة الرأي الذي ذهب القائل به إلى عدم اشتراط شروط الإجتهد في أعضاء الإجتهد الجماعي؛ فقال: «إذ كيف يجتهد وينظر في الأدلة ويستنبط الأحكام من ليس مجتهداً؟! وقد أشار الشيخ عبد الوهاب خلاف إلى هذا؛ فقال: ولا يسوغ الإجتهد بالرأي لجماعة؛ إلا إذا توفرت في كل فرد من أفرادها شرائط الإجتهد ومؤهلاته»، ينظر الإجتهد الجماعي للسوسوة ص ٧٣.

(٢) المعيار للونشريسي ٧٩/١٠ نشر وزارة الاوقاف المغربية، نقلا عن صناعة الفتوى لابن يبه ص ١٣-١٤.

وعلى القولين فالمجتهد هو الفقيه الذي استفرغ وسعه لتحصيل حكم شرعي^(١)، وقد ذكر الاصوليون شروطا للمجتهد تدور بين التفصيل والاجمال.

فالغزالي اشترط في المجتهد شرطين هما:

- ان يكون محيطا بمدارك الشرع، متمكنا من استثارة الظن بالنظر فيها، وتقديم ما يجب تقديمه، وتأخير ما يجب تأخيره.

- وأن يكون عدلا مجتنباً للمعاصي القادحة في العدالة^(٢).

في حين يرى الشاطبي أن درجة الاجتهاد إنما تحصل لمن اتصف بوصفين^(٣):

أحدهما: فهم مقاصد الشريعة على كمالها.

والثاني: الممكن من الاستنباط على فهمه فيها.

وأما على التفصيل فالشروط هي: ان يعرف آيات الاحكام واحاديثها لغة وشرعية، والناسخ والمنسوخ منهما، وان يعلم علوم اللغة العربية بفروعها، وله معرفة بمسائل الإجماع، ووجوه القياس وعلل الاحكام وطرق استنباطها، علماً بأصول الفقه، مدركاً لأسرار الشريعة ومقاصدها العامة في استنباط الاحكام^(٤).

واما شروط من يشاورهم الحاكم او القاضي، فكل ما يشترط في المفتي من مؤهلات علمية لأنه لا يشذ في إبداء رأيه عن صنعة الإفتاء، يقول الشافعي: ولا يشاور اذا نزل به المشكل الا عالماً بالكتاب والسنة والآثار واقاويل الناس والقياس

(١) ارشاد الفحول للشوكاني ص ٢٢٠.

(٢) المستصفى، للغزالي، ٢/٣٥٠.

(٣) الموافقات للشاطبي ٥/٤١.

(٤) ينظر المستصفى للغزالي ٢/٣٥٣-٣٥٠، والاحكام للآمدي ٤/١٧٠-١٧١، التقرير والتحجير لابن همام ٣/٢٩٢، وروضة الناظر لابن قدامة، واعلام الموقعين لابن القيم ١/٣٥، والموافقات ٥/٤١، واصول الفقه للزحيلي ٢، والوجيز لعبد الكريم زيدان.

ولسان العرب، ويفصل الماوردي: وهذا صحيح وهذه شروط من يشاوره القاضي في الاحكام ومجموعها ان كل من صح ان يفتي في الشرع صح ان يشاوره القاضي في الاحكام فتعتبر فيه شروط المفتي ولا تعتبر فيه شروط القاضي فيجوز ان يشاور الاعمى والعبد والمرأة وان لم يجوز ان يكون كل واحد قاضيا لان كل واحد منهم يجوز ان يستفتي ويفتي؛ والمعتبر في المفتي شرطان:

احدهما: العدالة المعتبرة في المخبر دون الشاهد لأن الحرية وسلامة البصر يعتبران في الشاهد ولا يعتبران في المفتي والمخبر.

والثاني: ان يكون من أهل الإجتهد في النوازل والاحكام؛ ويكون من أهل الإجتهد اذا احاط بخمسة اصول:

الاول: علمه بكتاب الله تعالى في معرفة ناسخه ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه ومفسره ومجمله وعمومه وخصوصه وان لم يقم بتلاوته

الثاني: علمه بسنة رسول الله في معرفة اخبار المتواتر والآحاد وصحة الطرق والاسناد وما تقدم منها وما تأخر وما كان على سبب وغير سبب وان لم يسمعها مسندة اذا عرفها من وجوه الصحة.

الثالث: علمه بالإجماع والاختلاف وأقاويل الناس لاتباع الإجماع ويجتهد في المختلف.

الرابع: علمه بالقياس وما كان منه جليا أو خفياً وقياس المعنى وقياس الشبه وصحة العلل وفسادها.

الخامس: علمه بالعربية فيما تدعو الحاجة اليه من اللغة والاعراب لأن لسان الكتاب والسنة عربي فيعرف لسان العرب من صيغة الفاظهم وموضوع خطابهم ليفرق بين الفاعل والمفعول وحكم الاوامر والنواهي والندب والارشاد والعموم والخصوص.

فان احاط علماً بهذه الاصول الخمسة واشرف عليها وان لم يصير اعلم الناس بها جاز ان يفتي ويستفتي وجاز ان يشاوره القاضي في الاحكام النازلة وسواء وافق القاضي على مذهبه او خالفه لأنه لا يقتنع منه الجواب حتى يسأله عن الدليل والتعليل^(١).

وعلى الحاكم والقاضي أن يراعي في اصطفاء المشاورين التخصصات العلمية المتباينة كالتفسير والحديث والفقه والأصول والخلاف والعلوم الإنسانية المعاصرة، لأن المسائل المستجدة لا يُهتدى فيها إلى الحكم الشرعي الصائب إلا بتضافر هذه التخصصات المعينة على الفهم وحسن التنزيل في آن واحد، وليست المشاورة للتقليد، وإنما لأمرين: أحدهما: ليتوصل بها إلى معرفة ما لم يصل إليه من الأدلة، وربما خفيت عليه سنة علم بها المستشار، ولم يعلم بها المستشار. والثاني: ليستوضح بمناظرتهم طرق الإجتهد، والتوصل إلى غوامض المعاني، فإن باجتماع الخواطر في المناظرة يكمل الاستيضاح والكشف^(٢)، ونضيف ليحيط بها عندهم من فقه للواقع وعلومه التي تعين في معالجة المسألة التي يشاور فيها.

وعلى ضوء تصورنا للمرجعية الفقهية ودورها في احياء الامة واصلاحها، والتأثير الايجابي في الناس لا فتنتهم في دينهم، فنرى ان استحقاق الانتماء لعضوية المرجعية الفقهية تكون لمن تتوافر فيه اربع صفات، وهي:

الاولى: جامع لمعاني العدالة.

وهذه الصفة من أجل اعتماد فتواه، فمن ليس عدلاً فلا تقبل فتواه، لان المقصد من وجود المرجعية الفقهية ثقة الناس بها من خلال ثقتهم بأعضائها، فالعدالة اصل لقبول الفتوى لا شرط صحة الإجتهد، ومن مقتضيات العدالة الا

(١) الحاوي الكبير، للهاوردي ١٦ / ٥٠.

(٢) ينظر الحاوي الكبير، مصدر سابق ٢٠ / ١٠٤.

يجابي أحدا في إجهاده وفتواه اتباعا لهواه يقول الشاطبي: وقد أدى إغفال هذا الأصل الى أن صار كثير من مقلدة الفقهاء يفتي قريبه أو صديقه بما لا يفتي به غيره من الأقوال اتباعا لغرضه وشهوته، أو لغرض ذلك القريب وذلك الصديق^(١).

الثانية: مجتهد في فقه النصوص.

قادر على الاستنباط من الكتاب والسنة وملم بالفقه واصوله لاسيما مواضع الإجماع ومباحث القياس، متقن لعلوم اللغة وفروعها.

الثالثة: مدرك لمقاصد الشريعة واسرار التشريع^(٢).

يقول ابن قدامة: لا بد من ادراك دقائق المقاصد في الكتاب والسنة^(٣)، وعلق السبكي كمال رتبة الإجهاد على ثلاثة أشياء، آخرها: «أن يكون له من الممارسة والتتبع لمقاصد الشريعة، ما يكسبه قوة يفهم منها موارد الشرع من ذلك، ومن يناسب أن يكون حكما لها في ذلك المحل وإن لم يصرح به»، وقال ابن السبكي: أن العالم إذا تحققت له رتبة الإجهاد جاز تقليده، وذكر من شروط ذلك «الاطلاع على مقاصد الشريعة، والخوض في بحارها»^(٤).

(١) ينظر الموافقات ٤/١٠٤.

(٢) تعرف مقاصد الشريعة أنها: علم يُعنى بالغايات التي رعاها المشرع في التشريع، او هي الغايات والأهداف والنتائج والمعاني التي أتت بها الشريعة وأثبتتها في الأحكام وسعت إلى تحقيقها وإيجادها والوصول إليها في كل زمان ومكان، ولهذا العلم فوائد جمة، يمكن إجمالها بالاتي: إن العلم بها يشير إلى الكمال في التشريع والأحكام، ومعرفة مراتب المصالح والمفاسد، ودرجات الأعمال في الشرع والواقع، وهذا مهم عند الموازنة بين الأحكام، وأنه نافع في تغذية الأحكام، من الأصول إلى الفروع، ومن الكليات إلى الجزئيات، ومن القواعد إلى التفريعات، وأنه يزيد النفس طمأنينة بالشريعة وأحكامها، والنفس مجبولة على التسليم للحكم الذي عرفت علته، ينظر: قراءة في علم مقاصد الشريعة الإسلامية، علاء الدين زعتري.

(٣) روضة الناظر ٢/٧٤.

(٤) «الابهاج شرح المنهاج» ٨/١ و ٢٠٦/٣؛ وجمع الجوامع، ٢/٣٨٣.

وقدمه الشاطبي على التمكن من الاستنباط، كما مر سابقا.

الرابعة: محيط بفقهِ الواقع حريص على مراعاته

يقول ابن القيم: ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم؛ أحدهما: فهم الواقع والفقهِ فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع؛ بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علما، والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع؛ وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر فمن بذل جهده واستفرغ وسعه في ذلك لم يعدم أجرين أو أجرا، فالعالم من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقهِ فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله، كما توصل شاهد يوسف بشق القميص من دبر إلى معرفة براءته وصدقه، وكما توصل سليمان عليه السلام بقوله ائتوني بالسكين حتى أشق الولد بينكما إلى معرفة عين الأم^(١).

ويضيف: لأن الأحكام المترتبة على القرائن تدور معها كيفما دارت، وتبطل معها إذا بطلت، كالعقود في المعاملات والعيوب في الأعواض في المبيعات ونحو ذلك، فلو تغيرت العادة في النقد والسكة إلى سكة أخرى لحمل الثمن من المبيع عند الإطلاق على السكة والنقد المتجدد دون ما قبله، وكذلك إذا كان الشيء عيبا في العادة رد به المبيع، فإن تغيرت العادة بحيث لم يعد عيبا لم يرد به المبيع، قالوا: وبهذا تعدّ جميع الأحكام المترتبة على العوائد، وهذا مجمع عليه بين العلماء لا خلاف فيه، وإن وقع الخلاف في تحقيقه: هل وجد أم لا؟

ثم تطرق إلى قول المالكية في العرف وما ينبني عليه: ونقل قولهم: وعلى هذا أبدا تجيء الفتاوى في طول الأيام، فمهما تجدد في العرف فاعتبره، ومهما سقط فألغاه، ولا تجمد على المنقول في الكتب طول عمرك، بل إذا جاءك رجل من غير

(١) إعلام الموقعين لابن القيم، ١/٨٧-٨٨.

إقليمك يستفتيك فلا تجره على عرف بلدك، وسله عن عرف بلده فأجره عليه وأفته به، دون عرف بلدك والمذكور في كتبك، قالوا: فهذا هو الحق الواضح، والجمود على المنقولات أبدا ضلال في الدين وجهل بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضين، قالوا: وعلى هذه القاعدة تخرج أيهان الطلاق والعتاق وصيغ الصرائح والكنيات؛ فقد يصير الصريح كناية يفتقر إلى النية، وقد تصير الكناية صريحا تستغني عن النية، قال: وهذا محض الفقه، ومن أفتى الناس بمجرد المنقول في الكتب على اختلاف عرفهم وعوائدهم وأزمنتهم وأمكنتهم وأحوالهم وقرائن أحوالهم فقد ضل وأضل، وكانت جنائته على الدين أعظم من جناية من طبب الناس كلهم على اختلاف بلادهم وعوائدهم وأزمنتهم وطبائهم بما في كتاب من كتب الطب على أبدانهم، بل هذا الطبيب الجاهل وهذا المفتي الجاهل أضر على أديان الناس وأبدانهم والله المستعان^(١).

ويقول الغامدي: إن هناك بعض المسائل قد يقبل فيها الخلاف بسبب اختلاف أحوال الناس وتنوع أوضاعهم فإن قُدر له أن يُستفتى فيها فعليه أن يراعي الظروف والأحوال^(٢).

ولا نقصد بفقه الواقع مجاراته وإقرار ما فيه من مظاهر الانحراف والفساد، وإنما نعني به مراعاته للارتقاء بالمجتمع من خلال التعامل الموضوعي مع الواقع الإنساني في أبعاده الفطرية الثابتة، وما يطرأ عليها من أوضاع وملابسات لتكييفه تدريجياً مع سنن الله في الآفاق والأنفس، وترقيته إلى المستوى الاستخلافي الممكن، فالفقيه في دائرة السياسة الشرعية لا بد أن يكون واقعياً في كل خطواته، لا يهمل الواقع الإنساني، ولا يتعالى عليه، ولا يسقطه من حسابه، اتكالاً على المامه بالنصوص فحسب، بل يكون شديد العناية بمعرفته، والإحاطة بأوضاعه وملابساته التي كثيراً

(١) إعلام الموقعين: ٣/ ٢٥٣-٢٥٥.

(٢) الضوابط الفقهية: ٤٨.

ما يكيّف على ضوئها تحرير مسائله ولا سيما الحادثة منها، ففقه الواقع ومراعاته يتجلى في أمور منها: فقه الأولويات، وسنة التدرج، والعمل في دائرة الاستطاعة؛ ولذا يرى الفقهاء أن الإجتهد الجماعي والافتاء على ضوء السياسة الشرعية متعلق بأنواع من الفقه^(١) وهي^(٢):

أ- فقه الأولويات والتدرج وتقديم ما هو أولى على ما يمكن تأجيله أو تأخيره لعموم الحاجة الملحة إليه، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَأَدْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فترُدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ»^(٣)، قال السندي في حاشيته على ابن ماجه: أي فادعهم بالتدريج إلى ديننا شيئاً فشيئاً ولا تلجئهم إلى كُله دفعة لئلا يمتنعهم من دُخولهم فيه ما يجدون فيه من كثرة مخالفته لدينهم فإن مثله قد يمتنع من الدُخول ويورث التفرُّق لمن أخذ قبل على دين آخر بخلاف من لم يأخذ على آخر.... وهذا الحديث ليس مسوقاً لتفاصيل الشرائع بل لكيفية الدعوة إلى الشرائع إجمالاً^(٤).

(١) مع التأكيد على أن فقه النصوص يأتي في المرتبة الأولى، وقد أخطأ في هذه المسألة اثنان: من تمسك بفقه النصوص وأهمل ما سواها، ومن أغفل فقه النصوص متمسكاً أو متوسعاً بها سواه، ومن هنا يأتي تحفظ بعض الباحثين على هذه الأنواع.

(٢) هنالك عدة كتب ودراسات تناولت هذه الأنواع من الفقه منفردة ومجمعة، وقد اعتمدناها في هذا البحث، وهذا يدل على أهميتها ودورها في الإصلاح.

(٣) رواه البخاري (ح ٦٩٣٧) ومسلم (ح ١٣٠).

(٤) حاشية السندي على سنن ابن ماجه (٤/٤٣).

ب- فقه الموازنات وتقديم المصلحة الراجحة على المصلحة المرجوحة، وتقديم درء المفسدة الراجحة على المفسدة الضئيلة المرجوحة، وتقديم درء المفسد على جلب المصالح إذا كان في المفسدة ضرر أعظم من المصلحة المرجوحة، ولذا ترك النبي ﷺ قتل المنافقين حتى لا يقال أن محمداً يقتل أصحابه؛ عن جابر بن عبد الله قال: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ فَكَسَعَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ يَا لَأَنْصَارٍ وَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ يَا لَلْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا بَالُ دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَسَعَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: دَعْوَاهَا فَإِنَّهَا مُنْتَنَةٌ؛ فَسَمِعَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُبَيٍّ فَقَالَ قَدْ فَعَلُوهَا وَاللَّهِ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ، قَالَ عُمَرُ دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ فَقَالَ: دَعُهُ لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ^(١).

قال النووي في شرحه: فيه ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الحلم وفيه ترك بعض الأمور المختارة والصبر على بعض المفسدات خوفاً من أن تترتب على ذلك مفسدة أعظم منه وكان ﷺ يتألف الناس ويصبر على جفاء الأعراب والمنافقين وغيرهم لتقوى شوكة المسلمين وتتم دعوة الإسلام ويتمكن الأيمان من قلوب المؤلفلة ويرغب غيرهم في الإسلام وكان يعطيهم الأموال الجزيلة لذلك ولم يقتل المنافقين لهذا المعنى ولإظهارهم الإسلام وقد أمر بالحكم بالظاهر والله يتولى السرائر ولأنهم كانوا معدودين في أصحابه ﷺ ويجاهدون معه إما حمية وإما لطلب دنيا أو عصبية لمن معه من عشائريهم^(٢).

ج- فقه الأحوال والمدارك: الذي يراعي أحوال الناس وعقولهم وعاداتهم وأعرافهم وتقاليدهم وقناعاتهم ومفاهيمهم ومخاطبة الناس على قدر عقولهم

(١) رواه البخاري (ح ٣٣٣٠) ومسلم (ح ٦٧٤٨).

(٢) شرح النووي على مسلم ١٦/١٣٩.

واستيعابهم، وعدم الخوض في أية مسألة لا تدركها عقول المخاطبين فإن في ذلك فتنة لهم، وعدم تكليفهم إلا ما يطيقون وما يستطيعون.

فعلی العالم والمفتي والداعية والخطيب وكل متكلم معرفة أحوال الناس والواقع الذي يعيشونه وبيئتهم لا بد منه قبل دعوتهم أو الحكم عليهم أو الفتيا لهم، ولذا فإن الفتوى تتغير زمانا ومكانا وحالا، وأن يراعي أفهام الناس ومداركهم، ولا يذكر لهم ما يحدث لهم فتنة لعدم فهمهم، ولا يذكر لهم إلا ما يترجح عند حاجتهم إليه، وأن يذكر الكليات والمقاصد الجامعة والقضايا التي ينتفع منها الناس ويتجنب المسائل الدقيقة إلا لأهلها، والتفاصيل العلمية التي لا يحتاجها الناس، وبخاصة في الأمور المتشابهة فقد لا تدركها عقولهم فتأتي بمرود سيئ، وليس من هذا الباب بيان ما لا بد للناس منه، أو ما يمكن أن يسمعه الناس منك ومن غيرك، فلئن سمعوه منك على وجهه الصحيح خير من أن يسمعه من غيرك على وجهه^(١).

والأدلة على هذا الفقه كثيرة منها:

يقول الله تعالى: ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا بُرَّهِيَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٧].

﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

- عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَلَمْ تَرَى أَنَّ قَوْمَكَ حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَتْ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْلَا حِدْثَانُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَفَعَلْتُ،

(١) اتحاف الغربان بالخلاف شر، د. امين المصلح، بغداد، دار الفجر، ط ١، ٢٠١٠، ص ١٥٧.

وفي رواية ولو لا أن قومك حديث عهدهم بالجاهلية، فأخاف أن تنكر قلوبهم، أن أدخل الجدر في البيت، وأن ألصق بابه بالأرض^(١).

- ويقول علي بن ابي طالب عليه السلام: حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَهْجَبُونَ أَنْ يُكَذِّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ^(٢).

قال العيني في شرحه: أي كلموا الناس بما يعرفون أي بما يفهمون والمراد كلموهم على قدر عقولهم، ودعوا ما ينكرون أي ما يشبهه عليهم فهمه وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة^(٣).

ويقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ^(٤).

قال ابن بطال في شرحه: وفي هذا من الفقه أنه يجب اجتناب ما يسرع الناس إلى إنكاره وإن كان صواباً^(٥).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية (فإذا حصل من يقوم بالدين من العلماء أو الأمراء أو مجموعهما، كان بيانه لما جاء به الرسول شيئاً فشيئاً بمنزلة بيان الرسول لما بعث به شيئاً فشيئاً، ومعلوم أن الرسول لا يبلغ إلا ما أمكن علمه والعمل به، ولم تأت الشريعة جملة، كما يقال: إذا أردت أن تطاع فأمر بما يستطاع، فكذلك المجدد لدينه والمحيي لستته: لا يبلغ إلا ما أمكن علمه والعمل به...)^(٦).

د- فقه مقاصد النصوص وعدم اعتبار ظاهر النص في كل الأحوال فإن لكل نص مقصداً وغاية، وإن كل ناظر إلى ظاهر النصوص دون مراعاة المقاصد منها

(١) رواه البخاري (ح ١٥٠٦ و ١٥٠٧) ومسلم (٣٣٠٦ و ٣٣٠٧).

(٢) رواه البخاري معلقاً (١٢٧).

(٣) عمدة القاري لبدر الدين العيني ٤١٧/٣.

(٤) رواه مسلم (ح ١٤).

(٥) شرح ابن بطال لصحيح البخاري ٣٠٦/٧.

(٦) مجموع الفتاوى، ج ٢٠ ص ٥٩، ٦٠.

سوف يَضل ويُضل وهذا ما عابه أهل العلم على مذهب الظاهرية الذين عطلوا المقاصد واعتبروا الظواهر، وهذا من الإفراط في التعامل مع الظواهر، قابله تفریط المفرطين الذين عطلوا الظواهر واعتبروا المقاصد، فالعدل والإنصاف يقتضيان اعتبار الظاهر إذا أريد الظاهر، واعتبار المقاصد إذا أريد ذلك، وكل ذلك معلوم من خلال النصوص وفهم السلف الصالح مثل فهم بعض الصحابة لقوله تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسِكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ ﴾ [المائدة: ١٠٥] قَامَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ تَقْرُونَ هَذِهِ الْآيَةَ:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسِكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ ﴾ وَإِنَّا سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْمُنْكَرَ لَا يَغَيِّرُونَهُ أَوْشَكَ اللَّهُ أَنْ يَعْصِمَهُمْ بِعِقَابِهِ ^(١)، فالشاهد هو أن بعض الصحابة أخذوا الآية على ظاهرها دون النظر إلى المقصد منها فينبأ أبو بكر رضي الله عنه المقصد منها وهو أن ضلالة الضال بعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا تضر إلا صاحبها فزال الاشتباه، ومثل هذا كثير في الكتاب والسنة.

هـ- فقه المرحلة أو العصر: وهو فقه مهم للغاية لأن المسلم يجب أن يحيا مرحلته وعصره ووقته، مستنداً إلى تجارب الماضي ونتائج المعاصرين ومتطلعاً إلى طموح المستقبل، معتنياً بواجب الوقت الذي يفرضه الشرع الحنيف عليه فلا يلتفت إلى واجب مضى، ولا ينشغل بواجب لم يأت أو انه بعد إنما المهم الذي يجب أن ينشغل المسلم به ما أوجبه الله تعالى عليه في وقته، ومن هذا الفقه يأتي (فقهاء المرحلة) الذين يشيدون للأمة أركانها ويعلمون بنيانها.

ومن فقه المرحلة مراعاة السياسة الشرعية، لا سيما ان الإجتهد الجماعي ضمن المرجعية الفقهية يتناول في اغلب الاحوال القضايا المصيرية التي ترتبط بمصالح الامة، والنوازل العامة التي تتعلق بأمور الرعية.

(١) رواه الترمذي (٣٠٥٨) وابن ماجه (٤٠٠٥).

ومن فقه العصر الامام بمبادئ العلوم الإنسانية المعاصرة والمؤثرة في زمانه كالاقتصاد والطب وعلم النفس والاجتماع والسياسة، والاحاطة بتأثيراتها على الفرد والمجتمع والامة، ولهذا المعنى يشير الإمام الشافعي مبينا أهمية احاطة المجتهد والمفتي بعلوم عصره واعتماد الحكم الشرعي عليها بقوله: «لا يحل لفقيه أن يقول في ثمن درهم ولا خبرة له بسوقه»^(١).

فهذه العلوم أدوات مؤثرة وفاعلة للإحاطة بفقه المرحلة التي يعيشها الإنسان -محط الفتوى-، واستبيان لدوافعه ومنازعه تفكيره، وتفسير الأزمات والظواهر والبيئة التي تكتنفه وتحيط به تفسيراً علمياً منطقياً مستساغاً، مما يؤدي بالفقيه المجتهد -مفرداً او جماعياً- إلى بصيرة بخصوصيات الواقع الذي يعيش فيه ودرجة تطوره، فيكون إجهاده اقرب الى الصواب، وحكمه ادنى الى الحق، وتأصيله أدق في تحقيق مقاصد الشريعة، وبخلافه فان الجهل بهذه العلوم أو القصور في إدراك مبادئها يؤدي غالباً الى أخطاء في الإجهاد وزلل في الافتاء وانحراف في التأصيل الشرعي.

وفي هذا المعنى يتحدث الدكتور قطب الريسوني مستشهداً بالقضاء الشرعي إذ يقول^(٢): وفي تصورنا أن التوثيق المرجو بين القضاء -الشرعي- وفقه الواقع مهيج متسع، وتسلك فيه ثلاثة مسالك:

الأول: فهم الواقع الاجتماعي بتركيبته المعقدة وسماته المتداخلة، ولعل من أهم مكونات هذا الواقع الأعراف الشائعة والعادات المستحكمة، فهي تميظ اللثام عن البنية الفكرية لأبناء المجتمع، وخصائص الأوضاع اللغوية المتداولة، مما يجعل

(١) الرسالة، للشافعي ص ٥١١.

(٢) ينظر دراسة بعنوان: الإجهاد القضائي المعاصر ضرورته ووسائل النهوض به، للدكتور قطب الريسوني ضمن ندوة القضاء الشرعي في العصر الحاضر: الواقع والآمال، اصدار جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، ٤٠/٦.

رعيها في التصرفات الشرعية كالأوقاف والنذور والأيمان وغيرها ضرورة لا محيص عنها. ومن هنا عدّ القاضي الذي لا يراعي العرف الجاري بين الناس مع سلامته من المعارضة الشرعية، جائراً في قضائه، ومتعنتاً في حكمه، ومتنكباً مقاصد الشريعة وموجبات التيسير في الدين، وقد كان المالكية على حظ وافر من سداد النظر وشفوف الرأي حين اشترطوا فيمن ينتصب للقضاء أن يكون محيطاً بعادات القوم وأعراف البلد، حتى إذا قضى في الناس بحكم كان عن حجة ناهضة، وبرهان منير.

الثاني: الإمام بمبادئ العلوم الإنسانية المعاصرة كالطب والاقتصاد والكيمياء، بوصفها مفاتيح لتحقيق المناط الخاص في المسائل المستجدة، وأدوات لسبر فقه الواقع على نحو يتيح الفهم العميق لكُنّه الوقائع، والتفسير المعقول للظواهر الاجتماعية والاقتصادية والعلمية التي يجبل بها العصر، وهذا كله مؤدّب إلى استيعاب كل جديد وافد على الساحة، وتأصيله على المستوى الشرعي تأصيلاً سديداً يتآزر فيه الفقهاء: فقه النص وفقه الواقع.

الثالث: إن الاطلاع على القدر المطلوب من مبادئ العلوم الإنسانية المعاصرة ليس مرغوباً فيه لذاته، وإنما لما يتيح من القدرة على استيعاب معطيات العلم الحديث في شتى حلائبه، ذلك أن قضايا شرعية كثيرة يتوقف معرفة الحكم فيها على تبين صورة المعطى العلمي الحديث، فينظر إلى مفردات هذه الصورة مفردة مفردة، ثم النظر فيها بمجموعها وباعتبار ما تؤول إليه من نتائج ومآلات، حتى إذا صدر الحكم الشرعي على الواقع / الإشكال، كان على حظ وافر من التكييف الصحيح والتنزيل المسدّد.

وأرى من اللائق هنا أن أضرب المثل بمسألة من مسائل فقه القضاء وهي إثبات النسب، فإن الكشوف العلمية تمخّضت عن وسائل جديدة في الإثبات لا بد للقاضي أن يحيط به خبراً، ويستفتي رأي الشرع فيها بعد استفتاء رأي العلم في قطعية نتائجها، ومنها على سبيل المثال -البصمة الوراثية-.

المبحث الثاني مقومات المرجعية الفقهية

من خلال النقد الذي وجه الى بعض المجامع والى التجارب العلمية في بعض الدول العربية والإسلامية ومنها العراق، يمكن ان نحدد بعض الصفات التي اذا توفرت في أية مؤسسة فقهية او مجمع قام بدوره بما يرضي الله تعالى، وادى رسالته على اكمل وجه، ومنها:

١- الاستقلالية:

من أهم أسباب ضعف المرجعية الفقهية المعاصرة ولاسيما القطرية، هو خضوعها للهيمنة السياسية من قبل بعض الأنظمة الحاكمة، مما يؤثر على استقلالية هذه المرجعية ونفور الناس عنها وعدم الالتزام او قبول احكامها وفتاويها.

ولتجاوز ذلك لا بد أن تكون المؤسسة الفقهية -المرجعية او المجمع الفقهي- علمية مهنية مستقلة، ترتبط مع الجهات المعنية بعلاقة تنسيقية.

ومن العوامل التي تعزز استقلالية المؤسسة الفقهية:

١- تأمين الجانب المالي من خلال تنوع الموارد المالية وعدم حصرها بالمنح الرسمية، ومن الموارد المقترحة:

- الهبات غير المشروطة من قبل ذوي المال.
- السعي الى تفعيل الأوقاف على المؤسسة او المجمع.
- تبني المشاريع الاستثمارية.

٢- اعتماد العلمية والمهنية والتخصص وقوة التأثير في شخصيات المرجعية.

لأنّ الجامعات في اختيار الاعضاء والشخصيات العاملة في هذه المؤسسات والمجامع يؤثر على استقلاليتها وعلى مكانتها، فإن كانوا غير مؤهلين أو من

الانتهازيين الذين يجيدون التملق والرياء والمداهنة غلب على الشخصيات المختارة الضعف -سواء العلمي أو ضعف الشخصية في القيادة أو الإدارة أو الأمانة- والضعيف لا يمكن أن يصنع إدارة ناجحة، كل ذلك لا يؤدي الى عدم استقلالية المجمع وانهاؤه فحسب، انما يصبح خنجرا يطعن الامة في اهم مؤسساتها واركان قيامها.

ومما يؤثر على استقلالية المؤسسة او المجمع خضوع اعضائه لجهات خارجية قد لا تتوافق مع أهداف المجمع وبرامجه، على اننا لا نقصد ابعاد العلماء والفقهاء الذين يتسبون الى اتجاه او حركة إسلامية منضبطة، وانما لا بد من مراعاة تنوع الاتجاهات التي تتصدر العمل الإسلامي المعاصر في اعتماد الاعضاء، ما دامت تنطبق عليه المواصفات المعتمدة في المجمع وقبل ذلك في المدونات الاصولية.

لذا فإنَّ اختيار الشخصيات الإسلامية العلمية والمهنية المتمكنة في اختصاصها والناجحة في مجال عملها، والمؤثرة والقيادية بين أقرانها، تقوي استقلالية المؤسسة الفقهية، وتنزهها من الخضوع في نشاطها وحصرها بالأصول والضوابط المقررة عند علماء الاصول وفقهاء المقاصد، وتساعد على قوة تأثيرها وتقبل قراراتها من قبل ابناء الامة.

٢- التكاملية:

مما أثر على أداء بعض المؤسسات والمجامع الفقهية هو افتقارها إلى التوازن، والى غياب التكاملية فيها بين اسس عدة تتكون منها أو تتعامل معها، ولذا على المرجعية الفقهية إن أرادت تجاوز ذلك أن تحقق التكاملية في أبعاد عدة منها:

- التكاملية في اعتماد المذاهب الفقهية المعتمدة، والجهود الإجتهدية لبعض علماء الامة من المتقدمين والمعاصرين.
- التكاملية في اعتماد فقه النصوص وفقه الواقع وقد اشار بعض المجامع الى هذه المسألة ولاسيما في اوروبا وامريكا.

- التكاملية بين التأصيل والاعداد: فأكثر المجامع الفقهية تهتم ببحث المسائل الفقهية، وتغفل عن تهيئة واعداد من يتولى مهمة الافتاء وتحرير المسائل، ليتم ملء الفراغات في الخارطة التشريعية في المدن النائية عن المقر العام للمجمع (سواء على مستوى البلد او العالم الإسلامي).
- التكاملية بين استئناف البحث والدراسة في القضايا القديمة في ضوء المتغيرات المعاصرة لاسيما التي تعتبر الظروف الزمانية والمكانية والاحوال، والبحث في النوازل والمستجدات.
- التكاملية بين البحث في القضايا الشخصية وقضايا الامة المصرية ونوازلها، أي مراعاة الرؤية الفقهية والسياسة الشرعية في تناول القضايا المستجدة.

٣- المؤسساتية:

إنَّ العمل المؤسسي ترجمة عملية لمبادئ وقيم إسلامية تحث على الجماعة والعمل الجماعي، وتتجلى أهميته بنقل العمل من الفردية إلى الجماعية، ومن العفوية إلى التخطيط، ومن الغموض إلى الوضوح، ومن محدودية العمل إلى تعدديته، ومن التأثير المحدود إلى التأثير الأوسع، ويضمن العمل المؤسسي ثبات العمل واستقراره، ويحافظ على تراكم الخبرات والتجارب والمعلومات، ويجنب المؤسسة فوضى الارتجالية وأزمات القيادة والإدارة^(١).

وبناء المؤسسات والمنظمات له أركان وقواعد يستند إليها ليكون هذا البنيان قوياً ومتماسكاً، ومن أركان العمل المؤسسي وقواعده^(٢):

(١) العمل المؤسسي ص ٢١-٢٢ بتصرف.

(٢) وقد حدد (ماكينزي) أحد علماء الإدارة، سبع قواعد أو أركان أساسية لا تستغني عنها أي مؤسسة، وقد عرفت أفكاره بمنظومة (V-S,s)، وهي ما تم اعتماده، ينظر: العمل المؤسسي، د.محمد أكرم العدلوني ص ٣٥ وما بعدها.

- تبني منظومة القيم والمبادئ التي يتمحور حولها عمل المؤسسة.
 - وجود استراتيجية واضحة ومحددة للمؤسسة، وتستند الاستراتيجية إلى أربعة مقومات أساسية تتكامل مع بعضها وهي: (الرؤية والفكر الاستراتيجي - التخطيط الاستراتيجي - والخطة الاستراتيجية - والإدارة الاستراتيجية)
 - بناء هيكل تنظيمي متين يتناسب مع طبيعة المؤسسة واستراتيجيتها.
 - تبني نمط أو أسلوب إداري يتناسب مع رؤية المؤسسة، ويقصد بأسلوب الإدارة، كيفية توجيه العملية الإدارية داخل المؤسسة وإدارتها الفرعية التابعة لها وكيفية ممارسة السلطة.
 - وضع أنظمة عمل دقيقة ومرنة تتناسب مع عمل المؤسسة؛ وهي مجموعة السياسات والقواعد والأساليب والإجراءات التي تحكم نشاطات المؤسسة لتحقيق أهداف محددة.
 - استقطاب ملاكات بشرية ذات نوعية متميزة تتناسب مع مهمة المؤسسة.
 - تنمية مستمرة للمهارات اللازمة لأداء عمل المؤسسة.
- ويتجلى اعتماد هذه الاسس في الجانب الاداري الذي يقوم عليه المجمع الفقهي.

٤- الإلزامية:

ان قوة أي حكم او قرار تقاس بمدى التزام الافراد به، ولتفعيل ذلك فإن المرجعية الفقهية لا بد أن يكون لها حضور متميز في الساحة الإسلامية، وأن يكون لها تأثير جلي على ابناء الامة، ومن السبل الممهدة للالتزام:

- ١- مراعاة الواقع ومتطلبات الامة في نشاط المرجعية.
- ٢- مراعاة السياسة الشرعية وعدم اغفالها في اثناء البحث الفقهي واصدار القرارات.
- ٣- تفعيل العملي لقرارات المرجعية الفقهية.

٤- التواصل الفعال مع الشخصيات العلمية ولاسيما غير المنضوية فيه،
واشراكها في بحث المسائل او مناقشتها ولاسيما في الندوات والمؤتمرات العلمية.

٥- الترويج الاعلامي لما يصدر عن المرجعية من قرارات، واقامة الندوات
لترسيخها في اذهان الناس حتى تبلغ مرحلة ان تكون قراراتها حديث الشارع.

٥- الإجرائية:

رائعة هي المشاريع والمؤسسات الإسلامية في أهدافها ونشاطاتها المقترحة،
ومؤلة في الوقت نفسه في إجراءاتها، وخطوات تنفيذها وفي متابعتها وتقييمها.

وهذا من أكثر نقاط الضعف تأثيراً في عمل وديمومة المجاميع الفقهية
ولتجاوز ذلك فلا بد أن يراعى في عمل المرجعية الفقهية:

- وضع الخطوات الإجرائية لأعمال المرجعية (وخططها) على وفق المدة الزمنية
وجهة التنفيذ والمتابعة (ولاسيما في معالجة القضايا المطروحة على المرجعية
ونشر مقرراتها وتهيئة المفتين).

- وضع اجراءات عملية مدروسة ومخطط لها لتفعيل نشاط المرجعية وقراراتها
اعلاميا، فالإعلام اوسع النوافذ التي من خلالها يطل العالم على عمل
المرجعية الفقهية، وهو يسهم بشكل فاعل ومؤثر لتأخذ دورها في معالجة
مشاكل الناس واصلاح المجتمعات، واحياء امة الدعوة.

- وضع إجراءات الرصد والتقييم سواء للمؤسسات الاعلامية التي تضم
برامج الافتاء او لمن يقوم بالإفتاء، والعمل على اصدار تقرير سنوي يتضمن
نتائج الرصد.

- مثلما للنجاح استحقاقاته لمن قام به أو أدى إليه، فإن للفشل آثاره وتداعياته
على من كان وراءه، فاستشعار المسؤولية وتقييم الاداء ومحاسبة المقصر
ومعالجة التقصير مقومات نجاح عمل المرجعية الفقهية.

- كما نلاحظ أنّ المجامع الفقهية حرصت على إصدار القرارات الفقهية وغفلت عن دورها في التنسيق بين علماء الأمة، ولذا سعى بعض العلماء والمفكرين الى إنشاء تجمعات تنسيقية بين العلماء والمفكرين في العالم الإسلامي ومنها الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين ورابطة علماء المسلمين، مما رسخ المفاصلة بين الفقه والسياسة الشرعية، ولذا على المرجعية الفقهية المنشودة معالجة ذلك.
- الاهتمام بتفرغ العاملين، إذ تعاني المؤسسات الدولية من مشكلة تفرغ العاملين فيها، فالتفرغ الجزئي أو التفرغ في بعض المناصب لن يستقيم معه عمل هذه المؤسسات، فلا بد إذن من التفرغ الكلي وبنسبة عالية في هيكلية المرجعية لتحقيق أهدافها وتؤدي مهماتها على أكمل وجه، ففضلة الوقت لا تأتي إلا بصغائر الأمور كما هو معلوم.
- الاهتمام بالإدارات والاقسام الملحقة بالمرجعية الفقهية، وضرورة اناطتها بالمختصين، فبعض المؤاخذات على المجامع الفقهية مصدرها ضعف هذه الإدارات أو انحرافها عن مقاصد المجمع ورسالته ودوره.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة التي تمت بفضل الله نحط الرحل عند اهم النتائج والاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليه الدراسة ومنها:

١- ان العالم الإسلامي يشهد فوضى في تقديم المعارف الإسلامية ومنها الفتاوى، وهذا مما دفع الى المطالبة بترشيد المعرفة وضبط الفتوى.

٢- والتوجيه الإسلامي من خلال النصوص الشرعية أكد على ضرورة مراعاة الترشيد في عرض وتقديم المعارف دعوة وتبليغاً وتعليماً، فليس كل ما يعلم مما هو حق يطلب نشره وإن كان من علم الشريعة ومما يفيد علماً بالأحكام، بل ذلك

ينقسم فمناه ما هو مطلوب النشر وهو غالب علم الشريعة، ومنه ما لا يطلب نشره بإطلاق، أو لا يطلب نشره بالنسبة إلى حال أو وقت أو شخص.

٣- من بين الحلول المقترحة لمعالجة هذه الظاهرة ضرورة إيجاد مرجعية فقهية جماعية إما من خلال المجامع الفقهية، أو المؤتمرات والندوات الفقهية، بحيث يلتزم المفتون بالقرارات والفتاوى الصادرة منها، سواء على المستوى البلد الواحد أو العالم الإسلامي.

٤- ان المقصود بالمرجعية الفقهية هي الأصول الكلية أو الجهة التي يرجع إليها في معرفة واستنباط الاحكام الفقهية في النوازل والحوادث، واجرائيا يقصد بها: «مؤسسة علمية شرعية تضم نخبة من علماء الشريعة وغيرهم في الاختصاصات ذات العلاقة يتم فيها التشاور لبحث ودراسة المسائل النازلة والمستجدة التي يراد معرفة أحكامها الشرعية، وبذل ما في الوسع من أجل التعرف على أحكامها، وقرارها مع مراعاة السياسة الشرعية، ويرجع إليها في إجابة المستفتين وتتولى تهيئة المفتين».

٥- ان المرجعية العليا عند المسلمين هي الكتاب والسنة، وتجنب علماء الإسلام بعد عصر الخلافة حصر المرجعية بشكل عام في شخص مهما بلغ علمه ومكانته ولا لمذهب أو فرقة أو طائفة بعينها.

٦- ان اصل المرجعية الفقهية عمليا هو الإجتهد الجماعي الذي يتحصل باستفراغ جمع من الفقهاء والعلماء الجهد لتحصيل ظن بحكم شرعي بطريق الاستنباط، واتفاقهم جميعا او اغلبهم على الحكم بعد التشاور.

٧- والإجتهد الجماعي له ادلته من الكتاب والسنة وفعل الخلفاء والإجماع والعقل والواقع، وهو يمثل ضرورة شرعية وله مبررات منطقية وعقلية وواقعية، فمما لاشك فيه أن رأي الجماعة أقرب إلى الصواب من رأي الفرد، مهما علا كعبه في العلم، فقد يلمح جانبا في الموضوع لا يتنبه له آخر، وقد يحفظ شخص ما يغيب عن

غيره، وقد تبرز المناقشة نقاطاً كانت خافية، أو تجلي أموراً كانت غامضة، أو تذكر بأشياء كانت منسية، وهذه من بركات الشورى، ومن ثمار العمل الجماعي دائماً.

٨- ومن أشهر صور المرجعية الفقهية في الواقع المعاصر هي المجامع الفقهية سواء التي اقيمت على مستوى البلد الواحد او رقعة جغرافية معينة او العالم الإسلامي، مثل مجمع البحوث الإسلامية والمجمع الفقهي ومجمع الفقه الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي بالهند والمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث ومجمع فقهاء الشريعة بأمريكا ومؤخراً المجمع الفقهي العراقي.

٩- من اجل ان تحظى المرجعية بالقبول وتقوم بدورها على اكمل وجه لا بد ان تجمع مقومات الكمال سواء على مستوى اعضائها او نفسها كمؤسسة، فأما مقومات عضو المرجعية وصفاته جامع لمعاني العدالة، ومجتهد في فقه النصوص، ومدرك لمقاصد الشريعة واسرار التشريع، ومحيط بفقه الواقع حريصاً على مراعاته؛ واما صفات المرجعية الفقهية فهي: الاستقلالية والتكاملية والمؤسسية والالزامية والاجرائية.

١٠- نوصي القائمين على المجامع الفقهية بتفعيل الدور الاعلامي للمرجعية الفقهية، فالإعلام اليوم يعد من اوسع النوافذ التي من خلالها يطل العالم على عمل المجمع، وهو يسهم بشكل فعال ومؤثر لتأخذ المرجعية الفقهية دورها في معالجة مشاكل الناس واستقطابهم، واصلاح المجتمعات، واحياء امة الدعوة.

١١- ونوصيهم بالتفكير الجاد والعملي بتهيئة المفتين، من خلال انشاء معاهد عالية في اعداد المفتين، ويمكن التنسيق في هذا الشأن مع الجامعات والكليات المختصة.

١٢- نوصي كل من يتصدر في الافئاء والجواب على المسائل الشرعية ولاسيما عبر وسائل الاعلام بالرجوع الى قرارات المجامع الفقهية، للأخذ بها، واعتمادها، او في الاقل الاحاطة بها استكمالاً لأدوات النظر والاستدلال.

١٣- واخيرا نوصي الجامعات الإسلامية وكلليات العلوم الشرعية بتضمين
مناهجها الدراسية مادة المرجعية الفقهية، كما نرى ضرورة التواصل العلمي بين هذه
المؤسسات والجامع الفقهية خدمة للإسلام وللأمة الإسلامية.

واتم الصلاة والتسليم على رسولنا وحبينا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين.

وأخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

الجزء الثاني

مرجعيتة أهل الحل والعقد
في ضوء السياسة الشرعية

مُقَدِّمَةٌ

في مؤسسة أهل الحل والعقد^(١)

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه... اما

بعد:

فتشهد الساحة السياسية العربية والإسلامية ظاهرة استبداد تغطي انظمتها السياسية على اختلاف نوع النظام الحاكم وطبيعته، واذا كان بعض الباحثين يعزون ذلك الى رأس السلطة عادة، فإننا نرى من خلال مطالعاتنا وقراءتنا وبحثنا سواء في المدونات السياسية او الواقع، ان من اهم اسباب الاستبداد السياسي ومن ثم الفوضى السياسية التي تعاني منها البلدان العربية والإسلامية هو غياب مؤسسة أهل الحل والعقد، وان وجدت نظائرها فهي تفتقر الى المقومات الشرعية التي وضعت اصولها الشريعة الإسلامية، وأصل فروعها وجلى حوادثها فقهاء الامة على مدار العصور.

ولعل من ابرز الادلة العملية على عناية الشريعة الإسلامية بمسألة تنظيم الحكم هو الوثيقة التي كتبها النبي ﷺ عند وصوله الى المدينة^(٢)، وقد تضمنت

(١) (كان من المقرر ان يلحق مختصر هذه الدراسة بالطبعة الثانية من كتابنا المرجعية الاعلامية في الإسلام، ثم ارتأيت بمشورة من بعض الفضلاء عدم الحاقها وضمها للدراسة الاولى في كتاب مستقل، بعدها اشرفت على رسالة علمية موسعة عن المؤسسة السياسية في الإسلام وبخاصة أهل الحل والعقد للباحث علي نجم، الذي اتمنى ان ينشرها قريبا لأهميتها، نتجت عنه افكار وعبارات مشتركة لذلك اقتضى التنويه مراعاة للأمانة العلمية).

(٢) ينظر نص الوثيقة في كتاب: الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، د. محمد حميد الله ص ٤١-٤٧.

جملة من الأحكام السياسية والدستورية والقضائية المتعلقة بنظام الحكم في المدينة التي كانت تضم آنذاك أطبافاً متنوعة من مهاجرين وانصار، وبعض المشركين، فضلاً عن يهود يمثلون أقلية دينية تعيش في المدينة وموالين لبعض القبائل العربية فيها.

لقد جعلت هذه الوثيقة من المدينة كما يقول الدكتور منير البياتي: وحدة سياسية إسلامية، بل مدينة موحدة توحد هؤلاء السكان جميعاً على اختلاف دياناتهم، وخصائصهم واعرافهم، حول إعلان دستوري مركزي يخضع له الجميع، وحكومة مركزية تملك السلطة العليا في المدينة، للحاكم فيها حقوقه ومسؤولياته، وللمواطنين حقوقهم ومسؤولياتهم، وللقانون كلمته وسيادته^(١).

وحكم من بعده الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم بلاداً مترامية الأطراف؛ وهكذا ندرك أن الإسلام قد أرسى دعائم نظام سياسي متكامل.

إلا أن الغزو الفكري الذي ابتليت به الأمة في القرون الأخيرة قد أدخل في فكر المسلمين الفصل بين الدين والسياسة، وأخذت الأصوات تنادي بأن على علماء الدين الإسلامي الابتعاد عن مجال السياسة أو لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة حتى أصبحت السياسة حكراً على طبقة من السياسيين المحترفين، وفهمت السياسة على أنها فن الخداع والمكر ولا أخلاق فيها، والدين لا يسمح بذلك وأن العلماء لا يصلحون للحديث في السياسة بله العمل فيها وترعها.

وللرد على هذه الدعاوى الباطلة والمغرضة، ومن أجل التأكيد على أن الإسلام لم يفرق بين السياسة والدين يتوجب علينا الرجوع إلى سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وسننه، لنرى كيف أنه صلى الله عليه وسلم قد مارس جميع الأعمال السياسية، وكذلك فعل الخلفاء الراشدون.

(١) الانظمة الإسلامية، مصدر سابق، ص ٢٢٧.

وأما نفي الفصل بين العلماء والعمل السياسي فقد كان الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم أجمعين على مكانتهم في اعلى هرم السلطة علماء بالإسلام -بل أعلم الناس به-، وعرف التاريخ الإسلامي كثيراً من الحكام الذين كانوا على درجة عالية من العلم بالإسلام، وكان العلماء شركاء في الحكم على مر العصور حتى إن صلاح الدين الأيوبي خاطب جمعاً من قاداته العسكريين قائلاً: «لا تظنوا أنني بسيفكم وحدت البلاد، إنما وحدتها بقلم القاضي الفاضل».

ان هذه الدراسة جاءت لتعالج مرجعية أهل الحل والعقد استنباطاً من النصوص الشرعية، واستلهاماً من النظام السياسي في عصور الخلافة الإسلامية الزاهرة، ومواكبة للتطور في الانظمة السياسية المعاصرة، وقبل ذلك لتكون خطوة في جمع الامة ولو في بعض امصارها، وتمهيدا وتوطئة لعصر الخلافة التي ستكون على منهج النبوة كما اخبرنا بذلك الصادق المصدوق عليه السلام.

نسأل الله تعالى ان يوفقنا للسداد والرشاد، فالأمر يمثل تحدياً حضارياً كبيراً، وما توفيقنا الا بالله.

الفصل الأول

مفهوم أهل الحل والعقد

الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولذا لا بد من دراسة علمية تأصيلية وتاريخية لمفهوم أهل الحل والعقد، فالمفهوم محاط بمصطلحات سبقت ظهوره، وباستحقاقات تقدمت على بروزه في دائرة فقهاء السياسة بل سبقهم اليه علماء اصول الدين وفقهاء العقيدة، وعندما ابتعد الولاية قليلا عن اصول الحكم الإسلامي، واضعفوا دور أهل الشورى والاختيار الى حد التهميش، مما دفع بعض مرضى النفوس وأهل الاهواء الى الخط من هذا المفهوم، والنيل من دوره ومكانته في الخلافة والامامة، والادعاء بانه وهمي او فضفاض اصطنعه الولاية على مقاس ملكهم وسلطانهم، ومبتغى هؤلاء النيل من الشريعة ومن الحكم الإسلامي، لاسيما بعد تصدر الإسلاميين المشهد السياسي عقب ثورات التحرر من الانظمة الجائرة، فاستلزم الامر بيان حده وعلاقته بالمصطلحات ذات الصلة، متبوعا بنبذة عن تطوره التاريخي من عصر النبوة وحتى انتهاء عصر الدولة العباسية.

المبحث الاول التعريف بأهل الحل والعقد مع المقاربة الاصطلاحية

إذا كان الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على وضع الشيء فإنّ هذا اللفظ (أهل الحل والعقد) هو احد الألفاظ التي تواضع عليها بعض أهل العلم من أصحاب الفقه السياسي وغيرهم.

وهو اصطلاح ظهر متقدما، وإن لم يرد في النصوص الشرعية بهذا اللفظ كالألفاظ: الإسلام والإيمان، والصلاة، والعلماء، وأولي الأمر ونحو ذلك؛ ولكنه اصطلاح نشأ من قبل العلماء شأنه شأن كثير من المصطلحات مثل: أصول الفقه، والأصوليين، والنحو، والنحاة، والاحتساب وأهل الاجتهاد، وأهل الإجماع... وهكذا

وقد استعملته طائفتان من أهل العلم: الأصوليون وأهل الفقه السياسي، وعنهم أخذه كثير من أهل الاختصاصات في العلوم الأخرى^(١)، الا أن هناك مصطلحات لها صلة بمصطلح (أهل الحل والعقد) يجدر أن نشير إليها هنا بإيجاز قبل التعريف ومن أهم هذه المصطلحات:

١ - أولو الأمر: وقد اختلف في المراد بهم الى عدة اقوال من أشهرها: انهم الامراء، او العلماء، أو كلاهما معا، او انهم العلماء والامراء والزعماء وكل من كان متبوعاً، وهو مصطلح ورد في القرآن والسنة^(٢).

(١) أهل الحل والعقد، صفاتهم ووظائفهم، د. عبد الله بن إبراهيم الطريقي، مصدر سابق، ص ١٧.

(٢) ينظر قسم المرجعية الفقهية من هذا الكتاب فقد توسعنا بالحديث عن هذا المصطلح.

٢- أهل الشورى: وهم الذين يتشاورون في امر المسلمين ويغلب على عملهم التشاور مع السلطة التنفيذية قبل اتخاذها القرارات السياسية، وهو مصطلح له اصوله في القرآن والسنة واستعمل في عهد النبي ﷺ.

٣- أهل الاختيار: وهم الذين يوكل اليهم اختيار الامام ومبايعته وكذلك عزله واستعمل في عصر الخلافة الراشدة، وقد اكثر فقهاء السياسة من استعماله، حتى اصبح رديفاً وقريناً لمصطلح أهل الحل والعقد ولاسيما عند الماوردي والفراء والجويني.

٤- أهل الإجتهد: وهم الفقهاء الذين بلغوا درجة الإجتهد في الشريعة الإسلامية، يؤهلهم تخصصهم في الشريعة، أن يكونوا مراجع فقهية لأهل الحكم في التعرف على الاحكام الشرعية الإجتهدية، كما انهم المراجع الشرعية لجمهير الامة ايضاً، ومنهم يتم اختيار القضاة والمفتين، وفي القرآن دلالة عليه وكذلك في السنة واستعمل في عصر الخلافة الراشدة، واكثر من استعماله قريناً لأهل الحل والعقد هم علماء الكلام ولاسيما عبد القاهر البغدادي.

٥- أهل الشوكة: وهم اصحاب القدرة والسلطان، لتوفر القدرة والبأس لديهم، وقد ورد في القرآن الكريم، واستعمله الفقهاء لاسيما في مسألة نبذ الامان للإمام وفي البغاة، وكان استعماله في أهل الحل والعقد متأخراً، ومن استعمال هذا المصطلح الجويني والغزالي وابن تيمية.

٦- أهل الرأي والتدبير: وهم من يتسمون بالعقل والفكر الناضج من القدرة على تصريف الامور وتسييرها وهو من المصطلحات المتأخرة، واكثر من استعماله رديفاً لأهل الحل والعقد هم الفقهاء لاسيما ابن الهمام وابن عابدين.

٧- أهل العصية: استخدم ابن خلدون مفهوم العصية أداة تحليلية لفهم الاجتماع العربي الإسلامي، إذ إن الإنتماء للقرابة والعشائرية، كان سبباً للتعاوض والتلاحم الذي يؤدي الى القوة والشوكة ومن ثم التحكم والسيطرة وبهذا المعنى

فأن العصبية عند ابن خلدون قريبة من مصطلح النخبة إذ أن العصبية تشير الى الاقلية الحاكمة المستندة الى قوة النسب.

وعلى الرغم من شيوع وسبق بعض المصطلحات آنفة الذكر، الا ان مصطلح «أهل الحل والعقد» أخذ حيزا واسعا لا سيما في مدونات السياسة الشرعية منذ القرن الرابع الهجري وحتى يومنا هذا^(١)، والذي بدأ يرادف المفهوم القرآني «أولي الامر» عند بعض الباحثين، او التعبير الاشمل له عند آخرين، غير إن (أولي الأمر) عند جمهور العلماء وصف يشتمل أصحاب الولاية السياسية، وأهل الولاية العلمية، أي: العلماء والأمراء، إلا انه يبقى أهل الحل والعقد هم شطر (أولي الأمر) في الأقل، بل هم الشطر الأعم والاهم.

(١) يقول الدكتور الطريقي في كتابه اهل الحل والعقد: إن أول من استعمل مصطلح (أهل الحل والعقد) هو الإمام أبو الحسن الأشعري المتوفى سنة ٣٢٤هـ وذلك في سياق كلامه عن اختلاف الفرق في الإمامة في كتابه مقالات الإسلاميين (١٤٨/٢) واستعمل فيه مصطلح اهل العقد، واستعمله كاملا في كتابه الإبانة، ص ٢٥٨. ثم استعمله القاضي أبو بكر الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣هـ في كتابه تمهيد الاوائل وتلخيص الدلائل ص ٤٦٧-٤٦٩، ثم شاع المصطلح عند علماء الفقه والأصول والعقائد والتاريخ والسياسة الشرعية، ولكن أكثر من استعمله هما الإمامان المقدمان في السياسة الشرعية: أبو الحسن الماوردي الشافعي المتوفى ٤٥٠هـ وأبو يعلى الفراء الحنبلي المتوفى سنة ٤٥٨هـ في كتابيهما المنفردين «الإحكام السلطانية»، ويستدرك عليه د. بلال صفي الدين ويرجع استعمال المصطلح الى عهد الصحابة اذ ينقل اثرا عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: هلك أهل العُقَد -ثلاثاً- ورب الكعبة.. قال: { الراوي } قلت: من تعني بهذا؟! قال: الأمراء، كما انه وقف على استعمال الامام الحسن البصري له بقوله: إن اقواماً غدوا يطلبون الامارات، يتعرضون للبلاء وهم منه في عافية، حتى اذا اصابوها خافوا من فوقهم من اهل العقد، وظلموا بها من تحتهم من اهل العهد، ينظر كتابه «أهل الحل والعقد في نظام الحكم الإسلامي»، ط ١، ٢٠٠٨، ص ٥٣، وللإنصاف فإن اول من استعمل هذا المصطلح تاما وفي مجاله السياسي هو الامام احمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) في اصول الاعتقاد في باب اختيار الإمام كما سيأتي لاحقا.

وقد اختلفت عبارات أهل العلم بشأن ما يدل عليه هذا المفهوم^(١)، إلا ان كلا منها يضيف وصفاً أو وظيفة لهذه الهيئة أو المؤسسة المهمة^(٢).

تعريف أهل الحل والعقد:

وإذا جئنا إلى تحديد مفهوم (أهل الحل والعقد) فمفتاح ذلك هو مفردتا (الحل) و(العقد)، فحل العقدة يجلها حلاً نقضها وفكها وفتحها فانحلت، وكل جامد اذيب فقد حل^(٣)، وحل العقدة فكها ومنها يقال حل المشكلة ونحوها^(٤).

وأما العقد، فمن عقد الحبل والبيع والعهد يعقده عقداً فانعقد: شده، وهو نقيض الحل، ثم استعمل في التصميم والاعتقاد الجازم^(٥)، كما تحصل في معنى العقد الذي هو اسم: أنه العهد أو بتعبير ادق: اوثق العهود واوكدها^(٦).

(١) تنوعت الاطلاقات التي استعملها العلماء للتعبير عن (أهل الحل والعقد)، فهم عند الماوردي والفراء (أهل الاختيار) انظر الأحكام السلطانية للماوردي، ص (٥). والإحكام السلطانية للفراء، ص ٢٦، ٢٦. وساهم عبد القاهر البغدادي (أهل الاختيار والعدالة) في كتابه «الفرق بين الفرق»، ص ٢١١، و(أهل الإجتهد) في كتابه «أصول الدين»، ١/ ٢٧٩. وأطلق عليهم الإمام ابن تيمية وصف (أهل الشوكة) انظر: منهاج السنة النبوية (١/ ١٤١)، ويصفهم الإمام القرطبي بـ(أهل الإجماع)، ينظر: تفسيره للآية (٥٩) من سورة النساء، وكانت التسمية المستعملة والمتداولة في عصر الصحابة رضي الله عنهم (أهل الشورى).

(٢) من الدراسات المعاصرة التي اولت اهتماماً متزايداً بمفهوم أهل الحل والعقد هو ما كتبه الدكتور عبد العزيز كامل في مقالين علميين له الاول: مؤسسة أهل الحل والعقد من أضعافها؟ ومن يعيدها، مجلة البيان، العدد: ٢٥١ ومقال أهل الحل والعقد خير قيادة لخير أمة، مجلة البيان، العدد: ٢٥٤، وقد اعتمدنا عليها في تحرير هذه المسألة فضلاً عن الدراسات الاكاديمية السابقة.

(٣) القاموس المحيط باب اللام فصل الحاء مادة حل، لسان العرب مادة حلل، ٣/ ٢٩٥، وتاج العروس ٢٨/ ٢٣١.

(٤) (المعجم الوسيط ١/ ١٩٣).

(٥) تاج العروس باب الدال فصل العين مادة عقد ٨/ ٣٩٤.

(٦) أهل الحل والعقد، د. بلال صفي الدين، ص ٥٠.

يقول الدكتور الطريقي: فالمراد بالحل والعقد: هو عقد نظام الجماعة الإسلامية في شؤونهم العامة، السياسية والادارية والتشريعية والقضائية، ونحوها، ثم حل هذا النظام لأسباب معينة ليعاد ترتيب هذا النظام وعقده من جديد^(١)، وكأنه يقصد ان أهل الحل والعقد هم المجموعة التي تقوم بهذا الامر من الحل والعقد.

التعريف الاصطلاحي: اكتفى أكثر العلماء السابقين في تفسير المراد بأهل الحل والعقد بالوصف الذي أطلقوه عليهم، ولم يخوضوا كثيرا في شرح ذلك المصطلح المستحدث في مبناه، والقديم في معناه، ومنهم:

١- احمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) قال: الامامة لا تجوز الا بشروطها، فان شهد بذلك أهل الحل والعقد من علماء المسلمين وثقاتهم او أخذ هو ذلك جاز له^(٢)، وقال: الامام الذي يجتمع قول أهل الحل والعقد عليه^(٣).

٢- ابو الحسن الاشعري (ت ٣٢٤هـ): قال: وثبتت إمامة علي عليه السلام بعد عثمان عليه السلام لعقد من عقدها له من الصحابة عليهم السلام من أهل الحل والعقد ولأنه لم يدعيها أحد من أهل الشورى غيره في وقته وقد اجتمع على فضله وعدله^(٤).

٣- الباقلاني (ت ٤٠٣هـ): يقول عنهم: انما يصير الامام اماما بعقد من يعقد له الامامة من افاضل المسلمين الذين هم أهل الحل والعقد، والمؤمنين على هذا الشأن^(٥).

(١) أهل الحل والعقد للطريقي، ص ٢٦-٢٧.

(٢) العقيدة رواية ابي بكر الخلال، احمد بن حنبل، تح: عبد العزيز السيروان، دار قتيبة، دمشق، ١٤٠٨، ص ١٢٤، واعتقاد الامام المبجل احمد بن حنبل، عبد الواحد التميمي، دار المعرفة، بيروت، ص ٣٠٥.

(٣) الاحكام السلطانية، لابي يعلى الفراء، ص ٢٦.

(٤) الابانة عن اصول الديانة، ابو الحسن الاشعري، تح د. فوقية حسين، القاهرة، دار الانصار، ط ١، ١٣٩٧، ص ٢٥٩.

(٥) تمهيد الاوائل وتلخيص الدلائل، أبو بكر محمد الباقلاني، تح: عماد الدين احمد حيدر، بيروت، دار الكتب الثقافية، ط ١/١٩٨٧، ١/٤٦٧.

٤ - الماوردي (ت ٤٥٠هـ) والفراء (ت ٤٥٨هـ): أشار الماوردي إلى المقصود بأهل الحل والعقد من خلال تقسيمه إياهم إلى صنفين من الناس، هم الموكل إليهم القيام بالأمر في المسائل العظام مثل: نصب الإمام، إذ قال: «وان لم يقم بها احد خرج من الناس فريقان: احدهما: أهل الاختيار حتى يختاروا أماما للأمة، والثاني: أهل الإمامة حتى ينصب احدهم للإمامة»، ويضيف: أهل الاختيار الذين تقوم بهم الحجة وبيعتهم تنعقد الخلافة^(١)، وقريب من ذلك ذهب أبو يعلى الفراء^(٢).

٥ - الامام الجويني (ت ٤٧٨هـ): يعرفهم بانهم: الافاضل المستقلون، الذين حنكتهم التجارب، وهذبتهم المذاهب، وعرفوا الصفات المرعية فيمن يناط به أمر الرعية^(٣).

٦ - الإمام النووي (ت ٦٧٦هـ): يقول في تعريف أهل الحل والعقد: «إنهم العلماء والرؤساء وسائر وجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم... حتى لو تعلق الحل والعقد بواحد مطاع كفت بيعته لانعقاد الامامة»^(٤). واختار هذا التعريف من المعاصرين الدكتور عبد الله الطريقي^(٥).

٧ - شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): يصف أهل الحل والعقد بأبرز ما يراه شرطا لازما لهم، وهو القدرة والشوكة بمعناها العلمي والعملية فيقول: «الإمامة عندهم -أي: أهل السنة- تثبت بموافقة أهل الشوكة عليها، ولا يصير الرجل إماما حتى يوافقه أهل الشوكة الذين يحصل بطاعتهم له مقصود الإمامة»،

(١) الأحكام السلطانية، للماوردي ص ٥٠.

(٢) الاحكام السلطانية، لابي يعلى الفراء، ص ٢٧.

(٣) غياث الامم في التياث الظلم، للجويني، ص ٦٤.

(٤) المنهاج مع مغني المحتاج للشربيني: ١٣٠/٤.

(٥) اهل الحل والعقد، للطريقي، ص ٣١.

ويقول عن بيعة ابي بكر رضي الله عنه: وانما صار اماما بمبايعة جمهور الصحابة الذين هم أهل القدرة والشوكة^(١).

٨- ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ): تنعقد الامامة الاختيارية بطريقتين... بيعة أهل الحل والعقد من الامراء والعلماء والرؤساء ووجوه الناس^(٢)، وقريب منه تعريف القلقشندي^(٣).

٩- الشيخ محمد عبده (ت ١٩٠٥م): «أهل الحل والعقد من المسلمين هم الأمراء والحكام والعلماء ورؤساء الجند وسائر الرؤساء والزعماء الذين يرجع إليهم الناس في الحاجات والمصالح». ويقول أيضا «إن أولي الأمر في زماننا هم كبار العلماء ورؤساء الجند، والقضاة، وكبار التجار، والزراع وأصحاب المصالح العامة ومديرو الجمعيات والشركات،....، ونابغو الكتاب والأطباء والمحامون الذين تثق بهم الأمة في مصالحها وترجع إليهم في مشكلاتها».

١٠- السيد محمد رشيد رضا (ت ١٩٣٥م): «الذين يمثلون سلطة الأمة والمراد بأولي الأمر، أهل الرأي والمكانة في الأمة وهم العلماء بمصالحها وطرق حفظها والمقبولة آراؤهم عند عامتها» فانهم زعماء الامة واولو المكانة، وموضع الثقة من سوادها الاعظم بحيث تتبعهم في طاعة من يولون عليها فينتظم به امرها، ويكون بمأمن من عصيانها وخروجها عليه^(٤).

١١- د. محمد رواس قلعةجي: يعرفهم بانهم: أهل الشوكة الذين التف الناس حولهم من العلماء والرؤساء ووجوه الناس، وهم اليوم نواب الامة الذين يتم

(١) منهاج السنة النبوية لابن تيمية ١/١٤١ و ١٤٣.

(٢) تحرير الاحكام في تدبير اهل الإسلام، ص ٥٢، نقلا عن اهل الحل والعقد لبلال صفي الدين، ص ٥٦.

(٣) مآثر الأنافة الى معالم الخلافة، احمد بن عبد الله القلقشندي: ١/٤٢.

(٤) الخلافة، للشيخ محمد رشيد رضا، ص ١٨.

انتخابهم من قبل الشعب - فيما ارى-^(١). وقارب هذا التعريف الدكتور وهبة الزحيلي^(٢).

١٢- اما الموسوعة الفقهية الكويتية فقد عرفتهم بأنهم: «أهل الشوكة من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يحصل بهم مقصود الولاية وهو القدرة والتمكن»^(٣).

١٣- ويعرفهم د. فوزي خليل: «هم اصحاب الولايات العامة، المسؤولون عن تدبير امور الامة الإسلامية دنيا ودينا»^(٤).

١٤- ويذهب د. عبد العزيز كامل الى تعريف جامع للصفات والوظائف التي أشاروا إليها، فيقول: إن أهل الحل والعقد: «هم الفئة المؤهلة علميا وعمليا للإبرام أو النقض في الأمور المهمة للأمة بحسب مقتضى الشريعة الإسلامية»^(٥).

١٥- ويصوغ الدكتور بلال صفي الدين التعريف الآتي: هم الجماعة المخصصة الذين تختارهم الأمة، من وجوهها المطاعين، ذوي العدالة والعلم بالأمر العام، وبخاصة العلماء المشهورين ورؤساء الناس، وتتبعهم فيما ينوبون فيه عنها، من إقامة مقصود الشرع في الإمامة، ورعاية أمور الأمة ومصالحها العامة، وأهمها اختيار الإمام^(٦).

وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نصوغ تعريفا اجرائيا شاملا مناسباً لطبيعة هذه الدراسة، ويراعي التطور التاريخي له والواقع المعاصر، من غير اختزال مغل ولا

(١) الموسوعة الفقهية الميسرة ١/٣٢٧.

(٢) الفقه الإسلامي وادلته ٦/٦٨٥.

(٣) الموسوعة الفقهية الكويتية ٧/١١٥.

(٤) دور اهل الحل والعقد في النموذج الإسلامي لنظام الحكم، ص ٤٢٤.

(٥) من مقال «مؤسسة الحل والعقد من أضعافها؟ ومن يعيدها، مجلة البيان العدد ٢٥١، ص ١٨-١٩.

(٦) في كتابه: أهل الحل والعقد في نظام الحكم الإسلامي ص ٧٥.

توسع مطل بأنهم^(١): «مؤسسة شرعية تضم نخبة من العلماء والزعماء والوجهاء ترجع إليها الامة في شؤون الامامة العظمى وحراسة الدين، وتعالج القضايا التشريعية والسياسية والاجتماعية الكبرى بمقتضى الشريعة والمصلحة، ولها شوكة لأجل مهابتهم وطاعتهم لاسيما عند غياب الحاكم الشرعي».

(١) هذا التعريف تم اعتماده مع الاخ الباحث علي نجم في رسالته العلمية.

المبحث الثاني خصائص أهل الحل والعقد

على ضوء تعريفنا لمؤسسة أهل الحل والعقد، ومن مجمل كلام علماء السياسة الشرعية يمكننا أن نقول: إنّ هذه المؤسسة خصائص بوصفها المرجعية العلمية والعملية للأمة، ولعل أبرزها:

- ١- انها عمل جماعي مؤسسي تعتمد القيادة الجماعية في ادارتها.
- ٢- ان هذه المؤسسة تستمد سلطتها من الشريعة الإسلامية مباشرة، إذ يستمد اعضاؤها منها مرجعيتهم ومشروعيتهم وشروط عملهم وضوابطه
- ٣- إن السيادة العملية تكون للامة تأسيسا على ما لديها من خبرة واحتكاك بالمجتهدين فيها والمبرزين من قادتها وزعمائها هي التي تختار اولي الحل والعقد بحسب ما تقتضيه تطورات الظروف الاجتماعية والاقتصادية^(١)، فتكون ارادتها ممثلة بواسطة هؤلاء العلماء والقادة الذين اختارتهم وقيدتهم بمبادئ الإسلام واحكامه وبالمصالح العامة فيما لا نص ولا إجماع فيه من الامور الدنيوية والقضايا الاجتماعية المتجددة او المتطورة^(٢).

٤- إن العلماء هم عماد هذه المؤسسة وجمهورها، الى جانب من يستعان بهم -بشروطهم- من أهل الاختصاص في الشؤون الاخرى، ومن هنا فان مرد السلطة التشريعية الى هذه المؤسسة لقدرتها على الاجتهاد في استنباط الاحكام من نصوص

(١) مقاصد الشريعة ومكارمها لعلال الفاسي (٢١٥).

(٢) (الفقه الإسلامي وادلته ٦/٦٥٨).

الشريعة^(١)، مع التأكيد ان التشريع هو من اختصاص المجتهدين في هذه المؤسسة لكونها تضم اختصاصات وقيادات في مجالات اخرى.

٥- وتمثل هذه المؤسسة مرجعية شاملة للامة بمفهومها العام وسلطتها اعلى سلطة بعد الحاكم الشرعي.

٦- وتقع عليها مسؤولية تحقيق امرين عظيمين للامة هما مدار قيام الخلافة في الارض والامامة في الامة وهما: حراسة الدين، وسياسية الناس به، فان كان للامة امام اعانتة على ذلك، وان فقد وجب عليها القيام بذلك حتى قيامه، كما ان لها ثلاث وظائف عظمى: سياسية وعلمية واجتماعية سنفصلها لاحقا، تقوم بأدائها على وفق مقتضى الشريعة ومقاصدها في تحقيق المصالح العامة للامة.

٧- لا بد ان تمتع هذه المؤسسة بالشوكة والتمكين، لتتمكن من انجاز مهامها العظمى ولا سيما السياسية في عقد البيعة للإمام وحلها والاحتساب عليه، كما تتأكد هذه الشوكة عند غياب الامام وفقده، لتقوم هذه المؤسسة بوظائف الامامة ومهامها ومنها حفظ بيضة المسلمين داخليا وخارجيا.

٨- لا يشترط في أهل الحل والعقد عدد محدد، ومستند الخلاف عند الفقهاء في تحديد عددهم لارتباطهم بعقد البيعة للإمام، ولأننا توسعنا في وظائف أهل الحل والعقد ومهامهم فنرى عدم تحديد العدد ويراعى فيه حالة الامة من الوحدة والتعدد على شكل بلدان مستقلة، وحال كل بلد والعصر الذي يمر فيه^(٢).

(١) الفقه الإسلامي وادلته ٦/٦٥٤، مع التنبيه الى ان التشريع الحقيقي هو لله عز وجل، واما اطلاق صفة التشريع على المجتهدين فهو من قبيل المجاز بمعنى الكشف عن احكام الله وابانتها للناس وتعريفهم بضوابطها وقيودها وتوضيح غاياتها، وافتائهم بما يستجد من القضايا، ولذا اطلق عليهم الامام ابن قيم الجوزية صفة التوقيع عن رب العالمين في كتابه القيم: اعلام الموقعين عن رب العالمين.

(٢) وقد اعتمد هذا القول عدد من الباحثين (منهم د. عبد الله الطريقي في كتابه أهل الحل والعقد (ص ١٦٤).

٩- ان مؤسسة أهل الحل والعقد لا تعد حزباً سياسياً، ولا مجمعا فقهياً، ولا منظمة اجتماعية، بل هي حلقة في النظام السياسي، ومن امتنها بعد الامام الشرعي، والا فهم يديرون امور الامة وفقاً لما تقتضيه الشريعة الإسلامية التي تهيمن على الوجود السياسي تأسيساً وحركة ومقصداً وعلى قمتهم رؤساء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والعسكرية.

إِضَاحُ الثَّانِي

الوظائف والحقوق

المبحث الاول

وظائف مؤسسة أهل الحل والعقد واعمالهم

لأهل الحل والعقد وظائف عظيمة واعمال جسيمة تتناسب وعظيم مكانتهم، وقد حظيت هذه المسألة باهتمام المؤلفين والباحثين، ولهم في تحديدها مناهج متنوعة من التفصيل او الاجمال ومن التوسع او التضييق، ومن الاتفاق على بعضها والاختلاف في بعضها الاخر^(١).

ويمكن ان نقسم وظائف هذه المؤسسة بحسب وجود الامام الشرعي او غيابه وعجزه الى قسمين: وظائفهم واعمالهم عند وجود الامام الشرعي، وعند غيابه، ولذا سنبحثها بالتفصيل في مطلين:

المطلب الاول

وظائف أهل الحل والعقد عند وجود الامام الشرعي

تتوزع اعمال مؤسسة أهل الحل والعقد على وفق ثلاث وظائف رئيسة وهي الوظائف: السياسية والعلمية والاجتماعية.

(١) ولعل من اوسع من تكلم في وظائف أهل الحل والعقد واعمالهم هو الدكتور الطريقي في كتابه «أهل الحل والعقد صفاتهم ووظائفهم»، ولكن فاته بعض الاعمال التي نرى اهمية قيام هذه المؤسسة بها لا سيما في زماننا هذا.

الوظائف السياسية

وهي اصل وظائفهم ومجمع اعمالهم ومقصد قيامهم ووجودهم، وقد اتفق على اكثرها الفقهاء السياسيون، بل يجمع العلماء الذين تعرضوا لموضوع أهل الحل والعقد أن هذه المؤسسة هي من توكل اليها مهمة بيعة الامام في الدولة الإسلامية^(١)، ومن ابرز الاعمال التي تدرج ضمن الوظيفة السياسية لمؤسسة أهل الحل والعقد:

اولا: تولية الخليفة:

باختياره من بين من يصلح للخلافة وتوليته ومبايعته وهذا إجماع لا خلاف فيه لاحد من أهل السنة والجماعة^(٢). وهذا العمل يتطلب من أهل الحل والعقد الاجراءات والمهام الاتية:

١- اختيار الخليفة: يقول الامام الماوردي: وَالْإِمَامَةُ تَنْعَقِدُ بِاخْتِيَارِ أَهْلِ الْعَقْدِ وَالْحَلِّ...^(٣).

وتأسيسا على ذلك فان على أهل الحل والعقد ان ينظروا فيمن توجد فيه الصفات والمؤهلات فيعرضوا عليه الامر ان كان واحدا ليس له منافس، وان كان اكثر من واحد فيوازنون بينهم، ويقدمون من يرون فيه مصلحة اكبر للمسلمين وذلك بحسب الامكان^(٤).

(١) أهل الحل والعقد لبلال صفي الدين، ص ٣٧٦.

(٢) الاحكام السلطانية للماوردي ص ٦ وللغزالي ص ٢٣، وغياث الامم للجويني ص ١٨، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٨/١٢٦، المقدمة لابن خلدون ص ١٩٣، اصول الدين للبغدادي ص ٢٧٩، نصوص الفكر السياسي الإسلامي ليوسف آيش ص ٤٨، التشريع الجنائي في الإسلام لعبد القادر عودة ٤/٢٤٤، الانظمة الإسلامية لمنير البياتي ص ٢٤٦، أهل الحل والعقد للطريقي ص ١٢٦، أهل الحل والعقد لبلال صفي الدين، ص ٣٧٦.

(٣) الاحكام السلطانية ص ٦-٧.

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية، ٢٨/٢٥٩.

٢- مبايعته: بعد ان يفرغ أهل الحل والعقد من مسألة اختيار الامام فانهم يسارعون الى بيعته، وتسمى بيعتهم البيعة الخاصة، وهي بيعة تنعقد بها الامامة على ما صرح به العلماء^(١).

٣- تجديد البيعة لمن عهد اليه بالإمامة عند وفاة الامام، واناية غيره ان كان المعهود اليه غائبا بعد العمل على استجلابه.

٤- عزل الامام عند وجود ما يقتضيه^(٢): ويقصد به قرار يصدره أهل الحل والعقد ينهون بموجبه صلاحيات الامام او ولي الامر إذا صدر عنه ما يستوجب حل العقد المبرم بينه وبين أهل الحل والعقد، ويفقد الامام او ولي الامر بموجب العزل منصبه ويعود فردا كسائر الافراد^(٣)، ولقد اتفق علماء الشريعة على مبدأ عزل الخليفة ان فعل ما يوجب ذلك، ولكنهم اختلفوا في الاسباب الموجبة لعزله، وان كان الخلاف متقاربا.

فأسباب العزل اما لذاته (كالردة والفسق)، او لمهامه (كعجزه عن القيام بها، والتنكر لها)، فيرى الشافعي ان يعزل بالفسق والجور وبوجود ما يوجب اختلال احوال المسلمين وانتكاس امور الدين^(٤)، ويقول الماوردي: جرح في عدالته وهو الفسق لشهوة او لشبهة او نقص في بدنه فهذه تمنع انعقاد الامامة ومن استدامتها ويخرج بحدوثه منها^(٥)، ويقول الجويني: وذهب طوائف من العلماء الى ان الفسق بنفسه لا يتضمن الانخلاع ولكن يجب على أهل الحل والعقد إذا تحقق خلعه^(٦).

(١) مصادر الهامش ٢ نفسها.

(٢) الموسوعة الفقهية الكويتية ١١٧/٧.

(٣) أهل الحل والعقد لبلال صفي الدين، ص ٤٥٠.

(٤) العقائد النسفية ص ٣٠.

(٥) الاحكام السلطانية للماوردي ص ١٧، وللغراء ص ١٢.

(٦) غياث الامم للجويني ص ١٠٠.

ويلحق بالعجز الاسر والقهر: بان يصير مأسورا في يد عدو قاهر، لا يقدر على الخلاص منه فيمنع ذلك عقد الامامة بعجزه عن النظر في امور المسلمين وللامة فسخه لذلك^(١).

ومن المهمات التي ينبغي على أهل الحل والعقد القيام بها لأداء هذا العمل:

الاولى: التحقق من توفر اسباب العزل في الامام؛ لان هذه المسائل مما يعترها من دسائس ومؤامرات فينبغي الحيطه فيها والدقة في تشخيصها، يقول الامام النووي: لا يجوز الخروج على الخلفاء بمجرد الظلم أو الفسق ما لم يغيروا شيئا من قواعد الاسلام^(٢).

الثانية: التحقق من عدم وجود المفسدة الاعظم من عزله بدراسة واقعية متقنة وعلمية للظروف المحيطة وتداعياتها المحتملة ضمن فقه المآلات.

وخلاصة ما عليه جمهور الفقهاء: انه لا يجوز عزل ولي الامر الظالم إن غلب على الظن أن عزله سيؤدي الى فتنة أكبر من فتنة ظلمه الواقع، وأنه يجوز عزله أن لم يؤد عزله الى فتنة أكبر، وكان في عزله إصلاح ما اختل من امور المسلمين^(٣).

٥- المتابعة والمراقبة لأعمال الخليفة: ان التكييف الشرعي لمركز الخليفة انه نائب عن الامة ووكيل عنها، ولذا فإن سلطانه مقيد في جميع تصرفاته في حدود وسلطان هذه الوكالة، ولا يصح من تصرفاته الا ما يدخل في حدودها وقوام ذلك «حراسة الدين وسياسة الدنيا به»، وازاء ذلك فان من حق الامة مراقبة الائمة، وتمارس هذا الحق نيابة عنها مؤسسة أهل الحل والعقد، ولأنها تولت عقد البيعة له، فكان لها ان تراقب حسن تطبيق ما اتفق عليه في عقد البيعة او من لوازمه، وذلك

(١) العقائد النسفية ص ٣٠.

(٢) شرح صحيح الامام مسلم، للنووي ١٢/٢٤٤.

(٣) اهل الحل والعقد لبلال صفي الدين، ص ٤٥٦.

من خلال النظر في اعمال الامام او ولي الامر في تطبيق احكام الشريعة والقيام بمصالح الناس، وسيأتي قريباً ان من مهام أهل الحل والعقد الحسبة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر على الولاة، وهذا لا يكون الا عن رقابة، وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب.

٦- القيام بأمر الحسبة في المجال السياسي: إن نصح الحاكم ومحاسبته ومساءلته على وفق الضوابط والمصالح، أحد أهم مهمات أهل الحل والعقد، وهو حق مستمد من نيابتهم عن الامة، وحق الامة في مساءلة الحاكم ثابت يبدأ بالنصح والارشاد وينتهي اذا لم ينفع ذلك بالخلع والابعاد، وقد أكد النبي ﷺ على حق الامة وأهل الحل والعقد في ذلك، وقرنه بأصل البيعة لحديث عبادة رضي الله عنه: «... وان نقول بالحق اينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم»^(١)، وعده جهاداً بل من أفضل لقوله رضي الله عنه: «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر»^(٢)، بل هي شهادة في سبيل الله لقوله رضي الله عنه: «أفضل الشهداء عند الله عز وجل رجل قام إلى والٍ جائر فأمره بالمعروف ونهاه عن المنكر فقتله»^(٣).

بل نجد الخلفاء الراشدين حريصين على أن يبين الناس لهم أخطاءهم ليعينوهم على إدراكها وتصحيحها، ويحثون الامة وأهل الحل والعقد على القيام بهذا الواجب، فقد قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه في أول خطبة له بعد مبايعته على الخلافة: أما بعد أيها الناس إني وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني^(٤). ويقول الخليفة عمر رضي الله عنه: أحب الناس إلي من رفع إلي عيوي،

(١) رواه مسلم في صحيحه ح ١٨٤٠.

(٢) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، ١٣٣٠/٢، حديث رقم ٤٠١٢، ينظر صحيح الجامع ١١٠٠.

(٣) رواه البزار في مسنده، ١١٠/٤، حديث رقم ١٢٨٥.

(٤) البداية والنهاية ٦/٣٠٦.

ويقول: إني أخاف أن أخطئ فلا يردني أحد منكم تبيهاً مني^(١)؛ ويمتحن المجتمع الإسلامي بذلك إذ خطب بالناس فقال: من رأى منكم في اعوجاجاً فليقومه، فقام رجل وقال: والله لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا، فقال عمر: الحمد لله الذي جعل في هذه الأمة من يقوم اعوجاج عمر بسيفه^(٢)، ويقول عثمان رضي الله عنه: فوالله إن ردني الحق عبداً ذليلاً لأذلنَّ ذل العبيد^(٣).

وخطب معاوية رضي الله عنه في ثلاث جمع: المال مالنا، والفيء فيئنا، فمن شئنا اعطيناه، ومن شئنا منعناه، فلم يجبه احد، فلما كان في الجمعة الثالثة قال مثل مقالته، فقام إليه رجل ممن حضر المسجد، فقال: كلا، انما المال مالنا، والفيء فيئنا، فمن حال بيننا وبينه حاكمناه الى الله بأسيافنا... فقال معاوية: إن هذا احياي أحياء الله، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: سيكون من بعدي امراء يقولون ولا يرد عليهم، يتقاهون في النار كما تتقاهم القرودة^(٤).

ويقرر الفقهاء هذا الحق عندما يتكلمون عن مسألة أخذ السلطان مال احدهم غضباً: لان العلماء وهم أهل الحل والعقد ينكرون عليه ذلك، ويأخذون عليه^(٥). ويقول الشوكاني وهو يتحدث عن مهمة أهل الحل والعقد: «فعليلهم ان يأخذوا عليه بأعمال العادلين، والسلوك مسالك المتقين، ثم اذا لم يثبت على ذلك كان عليهم أمره بما هو معروف، ونهيه عما هو منكر، ولا يجوز لهم أن يطيعوه في معصية الله، ولا يجوز لهم أيضا الخروج عليه ومحاكمته الى السيف»^(٦).

(١) سيرة عمر بن الخطاب للصلابي ص ١٠٦. عن أخبار عمر ص ٣٣١.

(٢) سيرة عمر بن الخطاب للصلابي ص ١٠٧. عن أخبار عمر ص ٣٣١.

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ٣-٦٧.

(٤) رواه الطبراني في الكبير ٣٩٣/١٩، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: ورجاله ثقات، ٤/٤٢٥.

(٥) حاشية الدسوقي ٤/٣٤٨.

(٦) السيل الجرار ٤/٥٠٨.

الوظائف العلمية

لا يخفى ان من اولى الناس بعضوية مؤسسة أهل الحل والعقد هم العلماء والفقهاء، ومن هنا تكون لهذه المؤسسة وظائف علمية عظمى تتناسب مع مكانة هذه المؤسسة في الامة وفي هيكلية الدولة الإسلامية، ومن ابرز المهام العلمية^(١):

اولا: دراسة الامور العامة للمسلمين من الناحية الفقهية واصدار الحكم الشرعي بشأنها ولا سيما النوازل والحوادث، وتعريف الناس بها.

ثانيا: وضع التشريعات والنظم التي تدير عمل الدولة الإسلامية من دستور ونظام الحكم او اقرارها بحيث لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية ومداومة الاشراف عليها وعلى الالتزام بها.

ثالثا: الحفاظ على هوية الامة بكشف الشبهات الفكرية الخطيرة التي يثيرها الاعداء نحو اصول الدين او كيان الدولة وردّها.

رابعا: جمع كلمة المسلمين على الحق.

ان الحاجة الى اجتماع كلمة أهل الحل والعقد تصل الى حد الضرورة. ولهذا جاء الاقتران بين (اولى الامر) في القرآن، وبين (استنباط العلم)، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ

(١) ان بعض الباحثين يرى ان هذه الوظيفة مناطة باهل الشورى سواء من اهل الحل والعقد، او كانوا غيرهم، يقول د. بلال صفي الدين: ان اهل الشورى باشتغالهم على ذوي الاختصاصات في الشريعة وغيرها، هم المخولون بإعداد القوانين والتشريعات اليوم، لانهم القادرون على استنباط الحكم الشرعي من النص، بسبب توافر خيرة العلماء فيهم، ولأنهم القادرون على ضمان مراعاته للزمان والمكان، بسبب توافر الاختصاصات المتعددة ضمن مجلسهم... فاذا صدر عن أهل الشورى تشريع من التشريعات بعد دراسة واستنباط واعداد وصياغة، فإن مهمة اصداره على شكل قانون هي مهمة ولي الامر الذي لا يقتصر هنا على الامام، بل يشمل ايضا اهل الحل والعقد، ينظر اهل الحل والعقد ص ٤٧١.

الشَّيْطَانِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾ [النساء: ٨٣] وهذا يستلزم أن يكون بين اولي الامر علماء، بل راسخون في العلم، قادرون على الاستنباط، وهؤلاء هم المسمون بأهل الذكر في آيات اخرى، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِيَ إِلَيْهِمْ فَتَسَلَوْا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [النحل: ٤٣].

الوظائف الاجتماعية

وهي الوظائف التي تعالج ظواهر تقع في المجتمع، او تتبنى قضايا يعود نفعها واثرها على ابناء المجتمع والامة، ومن ابرز الاعمال التي تؤدي الى تحقق هذه الوظائف:

اولا: الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وتأييد القائمين عليه^(١)

فقد انكر الله تعالى على علماء بني اسرائيل تركهم القيام بالحسبة على شعبهم، فقال سبحانه: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْآثِمَ وَأَكْلِهِمُ السَّحْتِ لَلَيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [المائدة: ٦٣]. وفريضة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر تجب على الامة باسرها، فلاجل اقامتها هذه الفريضة تستحق وصف الخيرية، كما قال سبحانه: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

يقول الشوكاني - رحمه الله - عن اقامة شعيرة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر: «فاذا قام بذلك الامام، فهو راس الامة وصاحب الولاية العامة، وكان قيامه مسقطا للوجوب على غيره، وان لم يقم فالخطاب بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر باق على كل مكلف يقدر على ذلك، والعلماء والرؤساء لهم مزيد خصوصية في هذا،

(١) في الوظائف السياسية تكلمنا عن الحسبة والانكار على الامام نفسه، وهنا نكملها بالانكار على من دون الامام، او انكار المنكرات العظيمة التي تحدث في الامة وان لم تقع من الامام او الولاة.

لانهم رؤوس الناس والمميزون بينهم بعلو القدر ورفعة الشأن^(١)، ويستفاد من هذا الكلام ان مسؤولية الاصلاح الاجتماعي عن طريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر تنصرف الى أهل الحل والعقد اذا فرط فيها الحكام، وهي اكثر اختصاصا بهم في حال غياب الحكام.

ثانيا: الاصلاح بين الفئات المتنازعة

الاصلاح بين الناس المتخاصمين، او المتنازعين، لاسيما ان كانت بين جماعتين او اكثر، او كان طرفاها من ذوي الشوكة، لقول الله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصِدْقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١٤].

ثالثا: النظر في المظالم والمنازعات ولا سيما بين الولاة انفسهم او بينهم وبين الرعية:

ويدخل كل ذلك في الاصلاح الاجتماعي المناط بأهل الحل والعقد ولا شك انهم الاقدر على الاصلاح بين المسلمين - افرادا وجماعات ومجتمعات - لما لهم من علم وقبول وقدرة على الخطاب الاصلاح^(٢).

رابعا: تشجيع التكافل الاجتماعي وتبني مشاريعه عند حدوث الكوارث والازمات.

فان في الازمات والكوارث ولا سيما الطبيعية يحتاج الناس الى اناس موثوقين، لتولي ادارتها، ولحفظها بشوكتهم من أي انفلات امني او فتنة تزيد الوضع سوءا.

(١) السيل الجرار، للشوكاني، (٤/٥١٨).

(٢) مقال: أهل الحل والعقد لعبد العزيز كامل، مصدر سابق، ص ٢٠-٢١.

المطلب الثاني وظائف أهل الحل والعقد عند غياب الامام او عجزه

يمكن ان نحدد اهم وظائف أهل الحل والعقد عند غياب الامام او فقده او عجزه بالآتي^(١):

اولا: الوظيفة العظمى هي القيام مقام الامام وتسير امور الرعية، حتى يكون للأمة إمام يسوسها.

في الصحيحين عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٌّ فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ قَالَ « نَعَمْ » فَقُلْتُ هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ قَالَ « نَعَمْ وَفِيهِ دَخْنٌ ». قُلْتُ وَمَا دَخْنُهُ قَالَ « قَوْمٌ يَسْتَنُونَ بِغَيْرِ سُنَّتِي وَيَهْدُونَ بِغَيْرِ هُدْيِي تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ ». فَقُلْتُ هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ قَالَ: نَعَمْ دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ صِفْهُمْ لَنَا، قَالَ: نَعَمْ قَوْمٌ مِنْ جِلْدَتِنَا وَيَتَكَلَّمُونَ بِالسِّتِنَا، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَا تَرَى إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ، فَقُلْتُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ قَالَ: فَاعْتَرِلْ تِلْكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا وَلَوْ أَنْ تَعْصَى عَلَى أَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ^(٢)؛ وقد بوب له الامام مسلم في صحيحه: باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر.

(١) لأخينا الدكتور أحمد محي الدين صالح، اطروحة دكتوراه، طبعها في كتاب بعنوان « السياسة الشرعية حالة غياب حكم إسلامي عن ديار المسلمين، القاهرة، دار السلام، ط ١/ ٢٠١١، وهو جهد علمي نافع في بابه.

(٢) رواه البخاري (ح ٣٤١١)، ومسلم (ح ٤٨٩٠).

كما نقل ابن بطلال في شرحه^(١) عن الطبري في المقصود بالجماعة في هذا الحديث: وقال آخرون: الجماعة التي أمر النبي ﷺ بلزومها هي جماعة أئمة العلماء، وذلك أن الله جعلهم حجة على خلقه، وإليهم تفزع العامة في دينها، وهي تبع لها، وهم المعنيون بقوله ﷺ: «إن الله لن يجمع أمتي على ضلالة»^(٢).

ونقل ابن حجر في شرحه اقوال أهل العلم في معنى الجماعة، وقال قوم: المراد بهم أهل العلم لأن الله جعلهم حجة على الخلق والناس تبع لهم في أمر الدين^(٣).

واستدل له الخطابي بقضية خالد بن الوليد رضي الله عنه وأخذة الراية (في غزوة مؤتة) من غير أمره لما أصيب الذين أمرهم رضي الله عنه زيد فجعفر فأبن رواحة رضي الله عنه قال انها تصدى خالد للأمرة لأنه خاف ضياع الامر فرضي به رضي الله عنه ووافق الحق فصار ذلك اصلاً في الضرورات اذا وقعت في قيام امر الدين^(٤).

وعلى ضوء ذلك يقرر فقهاء السياسة الشرعية أهلية العلماء في تولي امر المسلمين عند فقد الامام، يقول إمام الحرمين: فاذا شغل الزمان عن الامام وخلا عن سلطان ذي نجدة وكفاءة ودراية، فالأمور موكولة الى العلماء، وحق على الخلائق على اختلاف طبقاتهم أن يرجعوا الى علمائهم ويصدروا في جميع قضايا الولايات عن رأيهم، فإن فعلوا ذلك فقد هدوا الى سواء السبيل، وصار علماء البلاد ولاة العباد^(٥).

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطلال (٣٩/١٩) قال الطبري: والصواب أن المراد من الخبر لزوم الجماعة الذين في طاعة من اجتمعوا على تأميره، فمن نكث بيعته خرج عن الجماعة، قال: وفي الحديث أنه متى لم يكن للناس إمام فافترق الناس أحزاباً فلا يتبع أحداً في الفرقة ويعتزل الجميع إن استطاع ذلك خشية من الوقوع في الشر.

(٢) رواه الترمذي ح (٢١٦٧)، وصححه الالباني. وقال الترمذي: وتفسير الجماعة عند أهل العلم هو أهل الفقه والعلم والحديث.

(٣) فتح الباري (٣٥/١٣).

(٤) تحفة المحتاج في شرح المنهاج للإمام النووي ج ٣٠ ص ٢٨.

(٥) غياث الامم ص ٣٩١.

ويقول الفقهاء: إذا عدم السلطان بمحل لزم أهل الشوكة الذين هم أهل الحل والعقد ثم أن ينصبوا قاضيا، وتنفذ احكامه للضرورة الملجئة لذلك^(١).

يقول ابن عابدين: وأما بلاد عليها ولاية كفار فيجوز للمسلمين إقامة الجمع والأعياد ويصير القاضي قاضيا بتراضي المسلمين، فيجب عليهم أن يلتمسوا واليا مسلما منهم^(٢).

ويقول أبو جعفر أحمد الداودي المالكي: كل بلد لا سلطان فيه فعدول البلد وأهل العلم يقومون مقامه في إقامة الأحكام^(٣). وقال ابن يونس: إن جماعة العدول تقوم مقام الإمام^(٤).

ويذكر الماوردي الشافعي مسائل تتعلق بصفة غياب الامام ودور أهل الحل والعقد في مدة الغياب: اذا عهد الامام الى غائب وهو مجهول الحياة لم يصح عهده وان كان معلوم الحياة وكان موقوفاً على قدومه فإن مات المستخلف وولي العهد على غيبته استقدمه أهل الاختيار فإن بعدت واستضر المسلمون بتأخير النظر في امورهم استتاب أهل الاختيار عنه ببايعونه بالنيابة دون الخلافة فإن قدم الخليفة الغائب انعزل المستخلف النائب وكان نظره قبل قدوم الخليفة ماضيا وبعد قدومه مردوداً^(٥).

ولذا يتعين على العلماء من أهل الحل والعقد في حال شغور الزمان والمكان من قيادة شرعية، ان يعلموا الناس ما يجب عليهم في تلك الظروف الاستثنائية، حتى لا يقفز الى قيادتهم من ليس منهم، ويجب عليهم ان يستقروا سريعا على رأي

(١) تحفة المحتاج ١٠/١٠٥. حاشية البجيرمي على شرح المنهاج ٣/٣٤١.

(٢) حاشية ابن عابدين ٥/٣٦٩.

(٣) المعيار العرب ١٠/١٠٢.

(٤) مواهب الجليل ٤/١٩٩.

(٥) الاحكام السلطانية للماوردي ١٥.

علمي في القضايا المختلف فيها، ومسؤوليتهم هنا تعظم في ملء فراغ المكان وشغل المكانة التي لهم، حتى لا يشغلها غيرهم من غير العلماء او غير الامناء او حتى غير المسلمين.

ثانيا: اقامة احكام الشريعة ولاسيما الحدود والحقوق:

وهي فرع عن سابقتها ولكننا افردناها لأهميتها وحاجة الامة اليها، والقول بانتقال مهمة اقامة احكام الشريعة الى العلماء وأهل الحل والعقد في حال عدم وجود الحاكم او عجزه، قال به جمع من أهل العلم، فقد قال الامام ابن تيمية: لو فرض عجز بعض الامراء عن اقامة الحدود والحقوق، او اضاعته لذلك، لكان ذلك الفرض على القادر عليه؛ وقول من قال: لا يقيم الحدود الا السلطان ونوابه، فذلك اذا كانوا قادرين فاعلين بالعدل كما يقول الفقهاء، والامر الى الحاكم، انما هو العادل القادر، فاذا كان مضيعا لأموال اليتامى او عاجزا عنها، لم يجب تسليمها اليه مع امكان حفظها بدونه، وكذلك الامير اذا كان مضيعا للحدود او عاجزا عنها، لم يجب تفويضها اليه مع امكان اقامتها بدونه، والاصل ان هذه الواجبات تقام على احسن الوجوه، فمتى امكن اقامتها من امير لم يحتج الى اثنين، ومتى لم يقدرا الا بعدد ومن غير ذي سلطان اقيمت اذا لم يكن في اقامتها فساد يزيد على اضاعتها، فإنها من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر^(١).

وقال في تحفة المحتاج: المولى للقاضي الامام أو نائبه، نعم الناحية الخارجة عن حكمه يوليه بها من يرجع أمرهم اليه، اتحد او تعدد، فإن فقد فأهل الحل والعقد منهم، وقد يؤخذ من ذلك أن السلطان -أو نائبه- لو عزل قاضيا من بلد بعيدة عنه ولم يول غير، أو ولى من لم يصل للبلد لتعويقه في الطريق أو مات القاضي فتعطلت أمور الناس بانتظاره إنَّ لأهل الحل والعقد تولية من يقوم بذلك إلى حضور المتولي

(١) مجموع الفتاوى (١٧٥/٣٤-١٧٦)

وينفذ حكمه ظاهرا، أو باطنا للضرورة^(١). ومن باب اولى ان يؤدى هذا الامر عن شغور البلاد من السلطان.

ويقول الامام ابو يعلى الحنبلي: ولو اتفق أهل بلد قد خلا من قاضي على أن يقلدوا عليهم قاضيا نظرت، فإن كان الإمام موجودا بطل التقليد، وإن كان مفقودا صح التقليد ونفذت أحكامه^(٢).

ويقول ابن عابدين: وإن لم يكن سلطان ولا من يجوز التقليد منه كما هو الحال في بعض بلاد المسلمين كقرطبة الآن -أي في زمنه- يجب على المسلمين أن يتفقوا على واحد منهم فيجعلوه واليا، فيولي قاضيا، ويكون هو الذي يقضي بينهم، وكذا ينصبوا إماما يصلي بهم الجمعة^(٣).

ويقول الامام الشوكاني ردا على من قال: ان تطبيق الاحكام موقوف على الائمة في كل الاحوال: هذا مبني على ان الحدود الى الائمة، وانه لا يقيمها غيرهم على من وجبت عليه، وليس على هذا اثاره من علم، وما استدلوا به من المروي بلفظ (واربعة الى الائمة)، فلا اصل له، ولا يثبت بوجه من الوجوه، بل هو مروي من قول بعض السلف، ولا شك ان الامام ومن يليه من جهته هم اولى من غيرهم، واما انه لا يقيمها الا الائمة، وانها ساقطة اذا وقعت في غير زمن امام، او في غير مكان يليه، فباطل، واسقاط لما اوجبه الله من الحدود في كتابه، والإسلام موجود، والكتاب والسنة موجودان، وأهل الصلاح والعلم موجودون، فكيف تهمل حدود الشرع بمجرد عدم وجود واحد من المسلمين^(٤).

(١) تحفة المحتاج الى شرح المنهاج، ١٠/١٠٦.

(٢) الاحكام السلطانية، للقراء ص ٧٣.

(٣) حاشية ابن عابدين، مصدر سابق، ٤/٣٠٨.

(٤) السيل الجرار للإمام الشوكاني (٤/٣١١).

وقد ذكر جمع من أهل العلم ان اقامة الشريعة ليست محصورة بشخص الحاكم اذا تعمد تعطيلها او عجز عن اقامتها، بل هي واجبة على المسلمين جميعاً^(١)، وقال الامام ابن حزم: فان لم يقدر عليها الامام، فكل من قام بشيء من الحق حينئذ نفذ، لأمر الله -تعالى- لنا بان نكون قوامين بالقسط، ولا خلاف بين احد من الامة اذا كان الامام حاضراً متمكناً، او اميره او واليه، فان من بادر الى تنفيذ حكم هو الى الامام، فإنه إما مظلمة ترد، وإما عزل لا ينفذ^(٢).

وجاء في الموسوعة الفقهية الكويتية: وقال الشافعية: اذا خلا البلد من قاضي فقلد اهله على انفسهم قاضيا منهم كان تقليدهم باطلاً اذا كان في العصر أمام ويجوز في هذه الحالة ان ينظر بينهم متوسطاً مع التراخي -لا ملزماً- وان خلا العصر من امام فأن كان يرجى ان يتجدد امام بعد زمان قريب كان تقليد القاضي باطلاً وان لم يرجح تجديد امام قريب وامكنهم ان يتحاكموا الى قاضي أقرب البلاد اليهم كان تقليدهم للقاضي باطلاً ويكون تقليدهم للقاضي جائزاً اذا اجتمع على التقليد جميع أهل الحل والعقد منهم وامكنهم نصره وتقوية يده اذا لم يمكنهم التحاكم الى غيره فأن قلده بعضهم نظر في باقيهم ان ظهر الرضا منهم صح التقليد وصاروا كالمجتمعين عليه وان ظهر منهم الانكار بطل التقليد فأن كان للبلد جانبان فرضي بتقليده احد الجانبين دون الآخر صح تقليده في ذلك الجانب وبطل في الجانب الآخر لأن تميز الجانبين كتمييز البلدين فأن صحت ولايته نفذت احكامه ولزمت طوعاً وجبراً لانعقاد ولايته.

وذهب الحنابلة الى انه اذا خلا البلد من قاض فاجتمع أهل البلد وقلدوا قاضيا عليهم فإن كان الامام مفقوداً صح ونفذت احكامه عليهم وان كان موجوداً

(١) تفسير القرطبي (١٢/١٦١)، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣٤/١٧٥-١٧٦).

(٢) الفصل في الملل والنحل (٤/١٧٨).

لم يصح فإن لم يكن فتجدد بعد ذلك لم يستدم هذا القاضي النظر لا بعد اذنه ولا ينقض ما تقدم من حكمه^(١).

ويقول الدكتور صلاح الصاوي: إذا شغر منصب الامام عاد السلطان الى الامة ممثلة في أهل الحل والعقد منها^(٢).

ويقول الدكتور عبد العزيز كامل: وعند انعدام وجود الحاكم الشرعي، فلا ينبغي ان يظل ذلك المنصب شاغراً، حتى لا تقع الفتن وتزداد الخطوب، وهنا لا بد من قيام أهل الحل والعقد - وعلى رأسهم أهل العلم - بتنظيم اوضاع مؤقتة، حتى تستقر الامور على وجه مشروع مقبول^(٣).

وذهب الى هذا الرأي د. عبد الله الطريقي مع تنبيهه الى مسائل منها: ان الحدود لا تستوفى الا بعد ثبوتها قضائياً، فاذا ثبتت الحدود قضائياً، ولم يكن ثمة سلطة تنفذها، كان على أهل الحل والعقد وفي مقدمتهم أهل العلم ان يقوموا بذلك، وقد ساق مثلاً معاصراً، ان بعض الدول التي تأخذ بنظام الانتخابات إذ قد يستغرق تعيين الرئيس مدة طويلة، فيبقى الناس في حال شبه مستقرة، ولكن بدون رئيس ومن غير المعقول أن يقال بتأجيل تنفيذ الاحكام القضائية حتى يتولى الرئيس، ففي ذلك ضياع للحقوق وفسحة سانحة لأهل الفساد والاجرام ان يسعوا في الارض فسادا واجراما^(٤).

فإذا تخلى الحاكم الذي نصبته الأمة، أو نصب نفسه للقيام بمصالحها عن إقامة الحدود، او عجز عنها، -ومن باب اولى في حال فقدته وغيابه- فإن الأمة كلها تأثم بعدم إقامتها، إلا من كان عاجزاً عن ذلك، وعلى هذا فإنه بناءً على هذه القاعدة

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية، مصدر سابق ٢٩٦/٣٣.

(٢) جماعة المسلمين، د. صلاح الصاوي ص ٥٥.

(٣) مقال أهل الحل والعقد خير قيادة لخير امة، مصدر سابق، ص ١٨-٢٠.

(٤) أهل الحل والعقد للطريقي ص ١٥٩.

يتحتم على القادرين من الأمة وهم بلا شك أهل الحل والعقد أن يدفعوا عنها الإثم بإقامة الحدود وقد أصل المالكية قاعدة في ذلك نصها (قيام الجماعة المسلمين مقام القاضي)^(١).

ومنها إذا شغل الزمان من السلطان الشرعي في بلد لانعدامه حسا أو لبطلان ولايته شرعا، لسبب يقتضيه، رجعت الولاية الى أهل الحل والعقد في هذا البلد ، وهم الثقات العدول من أهل العلم وأهل القدرة، الذين يفرع إليهم في المهيات والمصالح العامة ، ويتبعهم سائر الناس، ووجه ذلك أن أهل الحل والعقد هم أولو الأمر ابتداء ، لما في فقه السياسة الشرعية من أن السلطان للأمة^(٢)، وان الإمام نائب عنها يتولى بنظرها، ولا يصح إماما إلا من مبايعتها له وتفويضها الأمر إليه، فإذا شغل منصب الامام عاد السلطان إلى الأمة ممثلة في أهل الحل والعقد منها، ولأنه إذا وجبت الطاعة للإمام بالنص والإجماع وهو وكيل ومستتاب فإن وجوبها للأصيل المستنيب من باب أولى، وأهل الحل والعقد هم الممثلون للأمة ، فانقال الولاية إليهم ووجوب الطاعة لهم هو الأصل لا معدل عنه^(٣).

ومن الشواهد على أن السلطان للأمة ، قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : .. من يبايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي يبايعه تغرة أن يقتلا^(٤)، وقوله رضي الله عنه : لوددت أني وإياكم في سفينة في لجة البحر تذهب بنا شرقا وغربا، فلن يعجز الناس أن يولوا رجلا عنهم، فإن إستقام اتبعوه، وإن جنف

(١) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، لابي عبدالله محمد المغربي ١٩٩/٤ .

(٢) السلطان الذي تقرره الشريعة للأمة لا علاقة له بقضية السيادة والتشريع المطلق ، فإن هذا التشريع حق خالص لله جل وعلا، ولكن هذا السلطان يدور في فلك التنفيذ ، ويتمثل في حق الامة في تولية حكامها -على شروطهم الشرعية- وفي مراقبتهم في أداء أعمالهم، وحقها في عزلهم عند الاقتضاء ومن هنا يمكن القول بأن السيادة للشريعة والسلطان للأمة.

(٣) السياسة الشرعية حالة غياب حكم اسلامي عن ديار المسلمين، د. احمد محي الدين، مصدر سابق،

ص ٢٧١ .

(٤) ينظر فتح الباري ١٢/١٤٤ .

قتلوه، فقال طلحة : وما عليك لو قلت: وإن اعوج عزلوه، فقال عمر: لا! القتل أنكل لمن بعده^(١).

وخطب الزبير رضي الله عنه في بيعة علي رضي الله عنه قام فحمد الله تعالى وأثنى عليه ثم قال: أيها الناس... إن الله قد رضي لكم الشورى فأذهب بها الهوى، وقد تشاورنا فرضينا عليا فبايعوه...، فقام الناس فأتوا عليا في داره فقالوا: نبايعك فمد يدك، لا بد من أمير، فأنت أحق بها، فقال: ليس ذلك اليكم، إنما هو لأهل الشورى وأهل بدر، فمن رضي به أهل الشورى، وأهل بدر فهو الخليفة^(٢).

وعلى ضوء ذلك قال عبد القاهر البغدادي: قال الجمهور الأعظم من أصحابنا - يقصد أهل السنة - ومن المعتزلة، والخوارج والنجارية: أن طريق ثبوتها - أي الامامة - الإختيار من الأمة^(٣).

وقال الإيجي: وللامة خلع الإمام وعزله، بسبب يوجبه^(٤).

وقال الماوردي: للإمام ان يستعفي الأمة من الإمامة، وليس ذلك للوزير^(٥).

ثالثا: حفظ الامامة وحراسة الثغور برباط أو جهاد

ومن المهام المنوطة بأهل الحل والعقد في حال عدم وجود الامام الشرعي، او عند تغلب الامام الكافر، ولعلها من ابرزها بعد القيام بمقام الامام: مجاهدة الكافر المتغلب بخلاف الظالم^(٦) والتصدي لأمر حراسة الثغور من العدو الخارجي،

(١) تاريخ الطبري ٢٠٨/٤.

(٢) الامامة والسياسة، لابن قتيبة، ٤٦/١.

(٣) أصول الدين، للبغدادي، مصدر سابق، ص ٢٧٩.

(٤) المواقف للإيجي (٢٥٣/٨).

(٥) الاحكام السلطانية للماوردي، مصدر سابق ص ٢٨.

(٦) ونقل إجماع العلماء على ذلك النووي في شرحه لصحيح مسلم (٤٦٨/١٢) اذ يقول: اجمع العلماء

على ان الامامة لا تتعقد لكافر، وانه لو طرأ عليه الكفر انعزل... وسقطت طاعته ووجب على =

والاستعانة في ذلك بأهل القدرة والكفاءة والشجاعة من المسلمين، إذ ان العدو المتربص لا بد ان يتحرش بالمسلمين الذين لا ولاية سياسية تجمعهم، ومع عظم هذه الوظيفة وشدة المسؤولية الا ان أهل الحل والعقد اذا لم يتصدروا لها ويقوموا بمسؤوليتهم حيالها بقدر الوسع والطاقة، يوشك ان تجتاح او تستباح حرمان المسلمين كلها من قبل الكفار المتربصين والصائلين، كما تكرر كثيرا في التاريخ القديم والمعاصر^(١).

رابعاً: التأكيد على اداء الوظائف المنوطة بهم

والتي وردت في القسم الاول أي عند وجود الامام، مع الحرص على ادائها والتأكيد على القيام بها، لان المسؤولية السياسية والعلمية والاجتماعية العظمى في هذه الحالة اعظم واشد لتقيدها بهم دون سواهم حتى يكون للامة امام او حاكم؛ ومن ذلك التصدي لتوجيه الناس وارشادهم الى الحق وما ينبغي ان يقوموا به، والتصدي للفتوى في النوازل والحوادث، والاصلاح بين الجماعات المتنازعة، حتى

= المسلمين القيام عليه وخلعه، ونصب امام عادل ان امكنهم ذلك، فإن لم يقع ذلك الا لطائفة وجب عليهم القيام بخلع الكافر،.... ويضيف بخصوص الائمة الظالمين: واما الخروج عليهم وقتلهم فحرام بإجماع المسلمين، وان كانوا فسقة ظالمين، وقال البجيرمي في حاشيته (٣٦٩/١٢): يَحْرُمُ الْخُرُوجُ عَلَى الْجَائِرِ إِجْمَاعًا.، وقال ابن تيمية (منهاج السنة ٣/٣٧٢): فقد أخبر النبي ﷺ أن الأمراء يظلمون ويفعلون أموراً منكراً، ومع هذا فأمرنا أن نؤتيهم الحق الذي لهم ونسأل الله الحق الذي لنا، ولم يأذن في أخذ الحق بالقتال، ولم يُرخص في ترك الحق الذي لهم. وعليه فالرأي الراجح في المذاهب الأربعة والزيدية هو تحريم الخروج على الإمام الفاسق الفاجر، وقد انكر ابن حزم من ادعى الإجماع على ان لا يخرج على أئمة الجور ويؤكد أن أفاضل الصحابة وأكابر التابعين وخيار المسلمين خرجوا على الظالم فقال: وقد علم أن أفاضل الصحابة وبقية الناس يوم الحرة خرجوا على يزيد بن معاوية، وان ابن الزبير ومن تبعه من خيار المسلمين خرجوا عليه أيضاً، وان الحسن البصري وأكابر التابعين خرجوا على الحجاج بسببهم، (مراتب الإجماع ص ١٧٨). لدينا كتاب لا يزال مخطوطاً يتناول ضمن مباحثه هذه المسألة بالتفصيل سيصدر لاحقاً بإذن الله تعالى.

(١) مقال أهل الحل والعقد خير قيادة لخير امة، د. عبد العزيز كامل، مصدر سابق، ص ١٨-٢٠.

لا تهرق دماء المسلمين وتنهب اموالهم وتنتهك اعراضهم، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويفصل الامام الشوكاني هذا الامر تفصيلا دقيقا اذ يقول: أن نصيب الأئمة الثابت في هذه الشريعة ثبوتا لا ينكره من يعرفها من أقواله عليه السلام ثم وقوعه بالفعل بعد موته عليه السلام من الصحابة فمن بعدهم ليس فيه ما ينفي وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على أفراد المسلمين وإن كان الأئمة هم المقدمون في ذلك والأحقون به لكن إذا فعلوا كان ذلك مسقطا لهذا الفرض المعلوم بالأدلة القطعية من الكتاب والسنة والمجمع عليه من جميع الأمة وإن لم يفعلوا أو لم يطلعوا على ذلك فالخطاب باق على أفراد المسلمين لا سيما على العلماء فإن الله سبحانه قد أخذ عليهم البيان للناس فقال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَوْا بِهِ مِمَّا قَلِيلًا فِيمَا بَشَرُوا لَكُم بِهِ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، وقال في الآية التي بعدها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، فإذا كان البيان لا يتم إلا بإيقاع حكم الله بالحكم مع التمكن من ذلك فما لا يتم الواجب إلا به واجب كوجوبه.

والحاصل أن الغرض المقصود للشارع من نصيب الأئمة هو أمر أولهما وأهمهما إقامة منار الدين وتثبيت العباد على صراطه المستقيم ودفعهم عن مخالفته والوقوع في مناهيه طوعا وكرها وثانيها تدبير المسلمين في جلب مصالحهم ودفع المفاسد عنهم وقسمة أموال الله فيهم وأخذها ممن هي عليه وردها فيمن هي له وتجنيد الجنود وإعداد العدة لدفع من أراد أن يسعى في الأرض فسادا من بغاة المسلمين وأهل الجسارة منهم من التسلط على ضعفاء الرعية ونهب أموالهم وهتك حرمتهم وقطع سبلهم ثم القيام بوجه عدوهم من الطوائف الكفرية إن قصدوا ديار الإسلام وغزوهم إلى ديار الكفر إن أطاق المسلمون ذلك ووجدوا من العدد والعدة ما يقوم به فهذا هو موضوع الإمام الذي ورد الشرع بنصبه وعلى المسلمين

إخلاص الطاعة له في غير معصية الله وامتنال أوامره ونواهيه في المعروف غير المنكر وعدم منازعته وتحريم نزع أيديهم من طاعته إلا أن يروا كفرا بواحا كما وردت بذلك الأدلة المتواترة التي لا يشك في تواترها إلا من لا يعرف السنة المطهرة وإذا كان الأمر هكذا فليس ها هنا ما يسقط وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقيام ببيان حجج الله والإرشاد إلى فرائضه والزجر عن مناهيه ولا يصلح وجود الإمام مسقطا لذلك لكنه إذا قام بشيء منه وجب على المسلمين معاضدته ومناصرته وإن لم يتم به فالخطابات المقتضية لوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على المسلمين على العموم باقية في أعناقهم معدودة في أهم تكليفاتهم لا خلوص لهم عنها إلا بالقيام بها على الوجه الذي أمر الله به وشرعه لعباده وهكذا العلماء فإنه بعد دخولهم في هذا التكليف دخولا أوليا مخاطبون بتكليف البيان على الوجه الذي ذكرناه^(١).

ويعلق الدكتور عبد الله الطريقي على ذلك بقوله: ان الامام إذا قصر بواجبه كان على العلماء أن يقوموا بهذا الواجب إذا قدروا، فكيف إذا لم يوجد إمام، وهذا امر في غاية الوضوح، فان النصوص في هذه المسألة عامة، وتتوجه بالدرجة الاولى الى أهل العلم والقدرة، قال الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [الحج: ٤١]، ونقل عن القرطبي قوله: أهل الحل والعقد هم من أهل التمكين اما بالقوة أو بالفعل^(٢).

(١) السيل الجرار (١/٦٤٦-٦٤٧).

(٢) أهل الحل والعقد ص ١٤٩، ينقله عن القرطبي في تفسيره ٤/١٦٥ ولم اجده فيه بواسطة المكتبة الالكترونية الشاملة ومكتبة التفسير فضلا عن الرجوع الى بعض النسخ المطبوعة.

المبحث الثاني حقوق أهل الحل والعقد على الولاة وعلى الامّة

اولا: حقوقهم على الولاة

١- الرضا بما يتوصلون اليه سواء في العقد او العزل او الحسبة.

٢- تقديمهم واتخاذهم بطانة ومشاورتهم:

كان الخلفاء يحرصون على ان تكون بطانتهم من أهل الذكر فأبو بكر رضي الله عنه كان اذا نزل به أمر يريد فيه مشاورة أهل الرأي والفقہ دعا رجلاً من المهاجرين ورجالاً من الانصار ودعا عمر وعثمان وعلياً وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وابي بن كعب وزيد بن ثابت^(١)، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه كان القراء -اي أهل العلم- اصحاب مشورته كهولاً كانوا او شباباً كما ذكر ذلك ابن عباس رضي الله عنهما^(٢).

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قَالَ: مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ، وَلَا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ إِلَّا كَانَتْ لَهُ بَطَانَتَانِ: بَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ، وَبَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ، وَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ^(٣). وفي رواية ابي هريرة رضي الله عنه: إن الله لم يبعث نبياً ولا خليفة، إلا وله بطانتان: بطانة تأمره بالمعروف وتنهاه عن المنكر، وبطانة لا تألوه خبالاً، ومن يوق بطانة السوء فقد وقى^(٤).

(١) طبقات ابن سعد ٣/٤٢٨، وتاريخ الطبري ٣/١٩٩.

(٢) رواه البخاري ح ٧٢٨٦.

(٣) رواه البخاري ح ٦٧٧٣.

(٤) رواه البخاري في الادب المفرد ح ٢٥٦، والترمذي ح ٢٣٦٩، وقال حسن صحيح، وصححه

الالباني.

وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِالْأَمِيرِ خَيْرًا، جَعَلَ لَهُ وَزِيرَ صَدِيقٍ، إِنْ نَسِيَ ذِكْرَهُ، وَإِنْ ذَكَرَ أَعَانَهُ، وَإِذَا أَرَادَ بِهِ غَيْرَ ذَلِكَ جَعَلَ لَهُ وَزِيرَ سُوءٍ، إِنْ نَسِيَ لَمْ يُذَكَّرْهُ، وَإِنْ ذَكَرَ لَمْ يُعْنَهُ^(١)، وفي رواية: مَنْ وُلَّاهُ اللَّهُ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا، فَأَرَادَ بِهِ خَيْرًا^(٢).

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَكْثَرَ مُشَاوَرَةً لِأَصْحَابِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٣).

قال عبد الملك بن مروان: لان أخطئ وقد استشرت احب الي من ان أصيب من غير مشورة، وقال قتبية بن مسلم: الخطأ من الجماعة احب الي من الصواب مع الفرقة وان كانت الجماعة لا تخطئ والفرقة لا تصيب^(٤).

واهم ما يجب على الامام المشاورة فيه كل ما لا نص فيه عن الله ورسوله ولا إجماعاً صحيحاً يحتج به او ما فيه نص إجتهادي غير قطعي ولا سيما في أمور السياسة والحرب المبنية على اساس المصلحة العامة وكذا طرق تنفيذ النصوص في هذه الامور اذ هي تختلف باختلاف الزمان والمكان^(٥).

ثانياً: حقوقهم على الأمة

١- رجوع الامة اليهم وطاعتهم في تولية الامام -الحاكم.

يقول الماوردي: فإذا اجتمع أهل الحل والعقد للاختيار وتصفحوا احوال أهل الامة الموجودة فيهم شروطها فقدموا للبيعة منهم اكثرهم فضلاً واكملهم شروطاً ومن يسرع الناس الى طاعته ولا يتوقفون عن بيعته فإذا تعين لهم من بين

(١) رواه ابو داود ح ٢٩٣٤، وقال الالباني صحيح.

(٢) رواه احمد في مسنده ٢٤٤١٤.

(٣) رواه البيهقي في الكبرى ح ١٣٦٨٤.

(٤) الآداب الشرعية، ١/٣٤٨.

(٥) ينظر تفصيل ذلك، فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٣/٣٤٠.

الجماعة من اداهم الإجتهااد الى اختياره عرضوها عليه فاذا اليها بايعوه عليها وانعددت بيعتهم له الامامة فلزم كافة الامة الدخول في بيعته والانقياد لطاعته^(١).

ويضيف موضحا: اذا استقرت الخلافة لمن تقلدها اما بعهد او اختيار لزم كافة الامة ان يعرفوا أفضاء الخلافة الى مستحقها ولا يلزم ان يعرفوه بعينه واسمه الا أهل الاختيار الذين تقوم بهم الحجة وبيعتهم تنعقد الخلافة^(٢)، وبمثله قال ابو يعلى الفراء^(٣)، والى هذا ذهب جمهور الفقهاء^(٤).

قال القرطبي: اذا انعددت الامامة باتفاق أهل الحل والعقد أو بواحد وجب على الناس كافة مبايعته على السمع والطاعة واقامة كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ومن تأبى لغير عذر جبر وقهر^(٥).

٢- السمع والطاعة لهم ونصرتهم عند فقد الحاكم لزوال او اسر او غياب ونحو ذلك، لانهم يقومون مقامه فيستحقون واجبات الامة تجاهه ما لم يكن مقتصرًا على الامام.

(١) الاحكام السلطانية، للهاوردي ص ٩.

(٢) الاحكام السلطانية، مصدر سابق، ص ٢٤.

(٣) الاحكام السلطانية للفراء تعليق محمد حامد الفقي، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠، ص ٢٧.

(٤) الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، دار السلاسل ط ٢، ٦/٢١٨.

(٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي.

الفصل الثالث

مقومات مؤسسة أهل الحل والعقد

إن العمل على تشكيل مرجعية أهل الحل والعقد في الأمة الإسلامية يقتضي في البدء اعتماد مقومات محددة لقيامها ولن يتصدر لهذه المرجعية، وهذه المقومات في الأصل شروط ومعايير لنصل بها إلى ما ينبغي أن يكون في أي مشروع لإعادة مؤسسة أهل الحل والعقد، لتشكل مرجعية شرعية للمسلمين.

المبحث الأول

مقومات أهل الحل والعقد (الشروط والصفات)

اعتنى كل من كتب في السياسة الشرعية او بحث في موضوع أهل الحل والعقد ببيان مقوماتهم وشروطهم وصفاتهم، وعلى الاجمال فقد اشترط الماوردي وابو يعلى ثلاثة شروط هي: العدالة الجامعة لشروطها، والعلم الذي يتوصل به الى معرفة من يستحق الإمامة، والرأي والحكمة المؤديان الى معرفة الاصلح للإمامة^(١).

واضاف اليها كثير من الفقهاء شروطا اخرى وهي: (الإسلام والتكليف والمروءة)، واما (الإجتهد) فقد اشترطه بعض الفقهاء، ويذهب اخرون الى اشتراط (الذكورية والحرية)^(٢)، واشترط الجويني والغزالي وابن تيمية؛ (الشوكة) وعبر عنها

(١) الاحكام السلطانية للماوردي ص ٦، والاحكام السلطانية لابي يعلى الفراء ص ١٩.

(٢) غياث الامم ص ٦٢.

ابن خلدون (بالعصبية) لان الحل والعقد لا تكون الا لصاحب عصبية يقتدر بها على حل او عقد او فعل او ترك، واما من لا عصبية له ولا يملك من امر نفسه شيئا ولا من حمايتها وانما هو عيال على غيره^(١)، ويشترط ابو الاعلى المودودي (سكنى دار الإسلام)^(٢)، في حين يضع الدكتور محمد رواس اربعة شروط لهم وهي: (الإسلام والعلم والشوكة والتقوى)^(٣)، واما الموسوعة الفقهية الكويتية^(٤): فتحددها بخمس صفات وهي: (العدالة، والعلم، والرأي والحكمة، والشوكة، والاخلاص والنصيحة)، ويعبر بعض العلماء عن الشروط الواجب توافرها في أهل الحل والعقد بصفات الشهود وهي: (الإسلام والبلوغ والعدالة ونفي التهمة)^(٥).

اما الدكتور عبد الله الطريقي فيقسم الشروط على قسمين: شروط اساسية: (العقل والبلوغ، والإسلام، والعدالة، والعلم، والرأي والحكمة، والشوكة، والذكورية)، وشروط تكميلية: وهي شروط بل صفات تحسينية ومنها (الإجتهد في الشريعة الإسلامية، الخبرة والتجربة، المواطنة، الورع)^(٦).

وقبل ان نفصل في تبين مقومات أهل الحل والعقد هنالك مسائل لها تأثير في تحديدها:

الاولى: ما طبيعة مؤسسة أهل الحل والعقد، هل هي احدى الولايات ام ماذا؟.

والثانية: ما مدى الاتفاق على الوظائف التي تقوم بها هذه المؤسسة؟.

(١) المقدمة ٢٢٤.

(٢) نظرية الإسلام وهدية ص ٢٩٨.

(٣) الموسوعة الفقهية الميسرة ١/٣٢٨.

(٤) ١١٦/٧

(٥) ينظر: مآثر الأنافة للقلقشندي، ١/٤٢، وبداية المجتهد لابن رشد ٢/٣٤٦.

(٦) اهل الحل والعقد للطريقي، ص ٥٠-٨٤.

والثالثة: طبيعة البيئة التي تتشكل فيها، فهل يقتصر وجودها في ظل الخلافة او الدولة الإسلامية الشاملة، ام يعمل على تشكيلها في ظل الانظمة السياسية المعاصرة في البلدان الإسلامية، وان لم تحكم بالشرية كلياً او جزئياً؟. ومن هنا تنوعت عبارات من تكلم في مقومات أهل الحل والعقد وشروطهم.

فمن يرى انها ولاية فيشترط في اهلها ما يشترط في أهل الولاية، ومن لا يرى انها ولاية، فانه يتوسع في دائرة المتتمين لأهل الحل والعقد، هذا اولاً؛ ثم ان الذي لا يتوسع في وظائف أهل الحل والعقد ويقتصرها على ابرام العقد للإمام وحله، فانه يضيق دائرة الشروط معتمداً أدق شروط أهل الولاية، ومن يتوسع في وظائفهم يتوسع في دائرة شروطهم، وكذلك من يقيد وجودها بالخلافة والدولة الإسلامية فانه يضيق في الشروط، ومن يرى امكانية او ضرورة تشكيلها في ظل الانظمة المعاصرة فانه يتوسع في الشروط لتتلاءم مع طبيعة تطور الدولة ونظمها.

ونرى من خلال مفهومنا لأهل الحل والعقد، وكونها مؤسسة تتولى وظائف عدة، منها ما تحمل معنى الولاية (كالاختيار)، وبعضها لا تحمل معناها (مثل الشورى والرأي والتدبير)، وفي ظل رؤيتنا لقيامها وتشكيلها في ظل الخلافة الإسلامية او تمهد لها، وانها تعمل على معالجة الازمة السياسية التي تحيط بدول العالم الإسلامي فانه يمكن ان نقسم المتتمين الى مؤسسة أهل الحل والعقد الى قسمين: من تناط بهم الوظيفة السياسية فضلاً عن الوظائف الاخرى، ومن يقتصر دورهم على الوظائف العلمية والاجتماعية^(١)، فهؤلاء لا يشترط ان تتوافر فيهم شروط الولاية جميعها، واما من يتولى الوظيفة السياسية (أهل الاختيار) فلا بد ان

(١) نجد بعض الانظمة الديمقراطية المعاصرة تتبع هذا التقسيم بالتوصيف العام، ففي مجلس الكونغرس الامريكي يختار اعضاء منهم (١٠٠ عضو) يشكلون مجلس الشيوخ، وفي مجلس العموم البريطاني يختار منهم اعضاء ليشكلوا مجلس الامة.

يشترط فيهم شروط الولاية، وهذا ما اشارت اليه الموسوعة الفقهية الكويتية عندما تحدثت عن أهل الاختيار: الأصل أن أهل الحل والعقد هم كل من تتوافر فيه الصفات السابقة، إلا أن من يباشر الاختيار منهم هم فئة منهم في الغالب يطلق عليها أهل الاختيار (وهم مجموعة من أهل الحل والعقد)^(١)، وعلى ضوء ذلك يمكن ان نقسم مقومات أهل الحل والعقد الى قسمين رئيسين: شروط لأهل الاختيار، وصفات لأهل الشورى والتدبير.

اولا: شروط أهل الاختيار في مؤسسة أهل الحل والعقد:

١- الإسلام:

قال الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةَ مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وُدًّا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِن أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١١٨﴾﴾ [آل عمران: ١١٨]، يقول ابن كثير في تفسيره: يقول تبارك وتعالى ناهياً عباده المؤمنين عن اتخاذ المنافقين بطانة، أي: يُطلعونهم على سرائرهم وما يضمرونه لأعدائهم، والمنافقون بجهدهم وطاقاتهم لا يألون المؤمنين خبالاً أي: يسعون في مخالفتهم وما يضرهم بكل ممكن، وبما يستطيعونه من المكر والخديعة، ويودون ما يُعنتُ المؤمنين ويخرجهم ويشق عليهم. وقوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةَ مِّن دُونِكُمْ﴾ أي: من غيركم من أهل الأديان، وبطانة الرجل: هم خاصة أهله الذين يطلعون على داخل أمره^(٢).

قال الرازي: المراد به جميع أصناف الكفار، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿بِطَانَةَ مِّن دُونِكُمْ﴾ فمنع المؤمنين أن يتخذوا بطانة من غير المؤمنين فيكون ذلك نهياً عن جميع الكفار^(٣).

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية ١١٦/٧.

(٢) تفسير ابن كثير ١٠٦/٢.

(٣) تفسير الفخر الرازي ٣٩٥/٤.

وقال البيضاوي: ﴿مِن دُونِكُمْ﴾ من دون المسلمين، وهو متعلق بلا تتخذوا^(١).

وقد قال الله: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

فقوله تعالى: ﴿مِنكُمْ﴾ معناه «من جنسكم ومن ملتكم أيها المسلمون!»^(٢).

وقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِن دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِجَنَّةٍ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٦].

وليجئة: أي بطانة وصاحب سر كما قال ابن عباس^(٣).

يقول الطبري: وإنما عنى بها في هذا الموضع: البطانة من المشركين. نهى الله المؤمنين أن يتخذوا من عدوهم من المشركين أولياء، يفشون إليهم أسرارهم^(٤).

ويقول البيضاوي: بطانة يوالونهم ويفشون إليهم أسرارهم^(٥).

فالآيات الثلاث المتقدمة توجب ان يكون من يتولى أمر المسلمين منهم، ليعملوا على تطبيق شرع الله، وتحقيق ما يؤمنون به من الاهداف المستقاة من هذا الشرع^(٦).

(١) تفسير البيضاوي ١/ ٣٨١.

(٢) انظر: الاستقامة، للإمام ابن تيمية (٢/ ٢٩٥).

(٣) تفسير الالوسي ٧/ ١٧٨.

(٤) تفسير الطبري ١٤/ ١٦٣.

(٥) تفسير البيضاوي ٢/ ٤٢٥.

(٦) اهل الحل والعقد لبلال صفي الدين، ص ٢٤٣.

ومن السنة: استدلووا بعدم استعانة النبي ﷺ بغير المسلمين في الامور الدينية كالقتال وغيره، ومنصب أهل الحل والعقد من الامور الدينية ومن ذلك:

• قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ^(١).

• وَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مُقَنَّعٌ بِالْحَدِيدِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقَاتِلْ أَوْ أُسَلِّمْ؟ قَالَ: لَا بَلْ أُسَلِّمْ ثُمَّ قَاتِلْ، فَأَسْلَمَ فَقَاتَلَ فَقُتِلَ فَقَالَ: هَذَا عَمَلٌ قَلِيلًا وَأُجْرٌ كَثِيرًا^(٢).

• وَقَالَ قَوْمٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّا نَسْتَحْيِي أَنْ يَشْهَدَ قَوْمًا مَشْهَدًا لَا نَشْهَدُهُ مَعَهُمْ، قَالَ: أَوْ أُسَلِّمْتُمْ؟ قُلْنَا: لَا، قَالَ: فَإِنَّا لَا نَسْتَعِينَ بِالْمُشْرِكِينَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، قَالَ فَأَسْلَمْنَا وَشَهِدْنَا مَعَهُ^(٣)؛ وفي رواية خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا خَلَفَ نَبِيَّةَ الْوَدَاعِ إِذَا كَتَبَتْهُ قَالَ: مَنْ هُوَ لَاءٍ؟ قَالُوا: بَنَى قَيْنُقَاعَ وَهُوَ رَهْطُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، قَالَ: وَأَسْلَمُوا؟ قَالُوا: لَا بَلْ هُمْ عَلَى دِينِهِمْ، قَالَ: قُلْ لَهُمْ فَلْيَرْجِعُوا فَإِنَّا لَا نَسْتَعِينَ بِالْمُشْرِكِينَ^(٤).

ومن الاثار:

• عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ: أَنَّ عُمَرَ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَرْفَعَ إِلَيْهِ مَا أَخَذَ وَمَا أُعْطِيَ فِي أَدِيمٍ وَاحِدٍ وَكَانَ لِأَبِي مُوسَى كَاتِبٌ نَضْرَائِيٌّ يَرْفَعُ إِلَيْهِ ذَلِكَ فَعَجِبَ عُمَرُ ﷺ وَقَالَ إِنَّ هَذَا لِحَافِظٌ وَقَالَ إِنَّ لَنَا كِتَابًا فِي الْمَسْجِدِ وَكَانَ جَاءَ مِنَ الشَّامِ فَادْعُهُ فَلْيَقْرَأْ قَالَ أَبُو مُوسَى: إِنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ. فَقَالَ عُمَرُ ﷺ: أَجُنُبٌ هُوَ؟ قَالَ

(١) رواه مسلم (ح ٤٨٠٣).

(٢) رواه البخاري (ح ٢٦٥٣).

(٣) رواه احمد ١٥٧٣٣، والحاكم في المستدرک (٢٥٦٣) وقال حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وصححه الشيخ الالباني في السلسلة الصحيحة (ح ١١٠١) وفي صحيح الجامع (٢٢٩٢).

(٤) رواه البيهقي في الكبرى (١٨٣٣٥) وقال هَذَا الْإِسْنَادُ أَصَحُّ.

لَا بَلَّ نَصْرَانِيٌّ قَالَ فَانْتَهَرَنِي وَصَرَبَ فِخْذِي وَقَالَ أَخْرِجْهُ وَقَرَأَ ﴿يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ آمَنُوا
لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصْرَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَإِنَّهُ مِنَّهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي
الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥١﴾﴾ [المائدة: ٥١] قَالَ أَبُو مُوسَى وَاللَّهِ مَا تَوَلَّيْتُهُ إِنَّمَا كَانَ يَكْتُبُ قَالَ أَمَا
وَجَدْتَنِي فِي أَهْلِ الْإِسْلَامِ مَنْ يَكْتُبُ لَكَ لَا تُدْنِيهِمْ إِذْ أَقْصَاهُمْ اللَّهُ وَلَا تَأْمَنُهُمْ إِذْ
أَخَانَهُمُ اللَّهُ وَلَا تَعَزَّهُمْ بَعْدَ إِذْ أَدَّاهُمْ اللَّهُ فَأَخْرَجَهُ^(١).

يقول الجويني: ولا مدخل لأهل الذمة في نصب الائمة، فخرج هؤلاء من منصب الحل والعقد ليس به خفاء^(٢)، ومن يتصفح تاريخ الخلافة والدولة الإسلامية لا يجد لغير المسلمين مدخلا في هذا الامر، حتى تقسمت وتبنت القوانين الوضعية فتصدر لرئاسة المسلمين وليس للحل والعقد من ليس منهم.

٢- العدالة:

العدالة أمر مهم لا بد أن يتوفر في أهل الحل والعقد، حتى يؤتمنوا على مصالح المسلمين فضلا عن الإسلام.

والعدالة في مجملها هي الاستقامة الدينية التي تجعل صاحبها ملتزما بما يمليه عليه دينه في كل شيء، أقواله وأفعاله، واعتقاده، فهي بمعنى آخر التقوى والورع والامانة، وبذلك عبر عنها بعض من اشترطها، فإذا تحققت هذه العدالة في أي إنسان فإنها ستحيط جميع أقواله وأفعاله بسياج من الطهارة والوضوح، فيلتزم بما يمليه عليه ضميره الديني وورعه وتقاه.

وقد اشترط العدالة في أهل الحل والعقد جمع غفير من أهل العلم منهم^(٣):
الماوردي وأبو يعلى والنووي وابن تيمية وابن القيم وابن حجر وغيرهم كثير.

(١) رواه البيهقي في الكبرى ٢٠٩١١.

(٢) غياث الامم ص ٦٢.

(٣) من مقال مؤسسة الحل والعقد، ص ٢١.

وهو من الواضحات لعظم المهمة والوظائف المنوطة بأهل الحل والعقد، ومن الخطر أن توضع مقادير الامة بيد جماعة لا يؤتمنون على ما هو أقل خطرا من هذه الوظيفة، وفي هذا يقول الامام الجويني: ولم نغفل عن ذكر الورع صدرا في الفصل عن ذهول، بل رأيناه اوضح من ان يحتاج الى الاهتمام بالتنصيب عليه، فمن لا يوثق به في باقة بقل، كيف يرى اهلا للحل والعقد، ومن لم يتق الله لم تؤمن غوائله^(١)؛ ولذا نجد الامامين الماوردي و ابا يعلى الفراء يجعلان العدالة الجامعة لشروطها اول الشروط فيهم^(٢)، وسبقهما الى ذلك القاضي عبد الجبار بقوله: ولا بد ان يكون من أهل السير والصلاح؛ ليوثق باختياره، ولان الإمامة أعظم من غيرها من الولايات، فاذا قدح الفسق في جميعها، وقدح في الشهادة والقضاء فبأن يقدح في اختيار الامام اولى^(٣).

ومن الادلة على مراعاة العدالة في أهل الولاية (اختيارا وامامة):

- قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [الطلاق: ٢].
- وقوله تعالى: ﴿مِمَّن رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

قال ابن كثير: فيه دلالة على اشتراط العدالة في الشهود، وهذا مقيد، حكّم به الشافعي على كل مطلق في القرآن، من الأمر بالإشهاد من غير اشتراط، وقد استدل من رد المستور بهذه الآية الدالة على أن يكون الشاهد عدلا مرضياً^(٤).

(١) غياث الامم ٦٦.

(٢) الاحكام السلطانية للماوردي ٣١، والاحكام السلطانية للفراء ٢١.

(٣) المغني في ابواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار، ٢٠ / ٢٦٧.

(٤) تفسير ابن كثير ١ / ٧٢٤.

وقال السعدي: اشترط العدالة في الشاهد لقوله: ﴿مَمَّن رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾... وأن العدالة يشترط فيها العرف في كل مكان وزمان، فكل من كان مرضيا معتبرا عند الناس قبلت شهادته^(١).

واشترطها في الشهود على عقد بين طرفين (اسرة او متبايعين)، فاشترطها فيمن يمثل الرعية، ويختارون امامها شاهدين على صلاحه لهذا المنصب اولى كما لا يخفى، والعدالة مشروطة في كل صاحب ولاية. وولاية أهل الحل والعقد اكثر اهمية من كثير من الولايات الاخرى، فكان احرى ان تشترط هذه الصفة فيهم^(٢).

• ويقول سبحانه: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].

• ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨].

يقول ابن كثير: أمر منه تعالى بالحكم بالعدل بين الناس؛ ولهذا قال محمد بن كعب وزيد بن أسلم وشهر بن حوشب: إنما نزلت في الأمراء، يعني الحكام بين الناس^(٣).

يقول الالوسي: والمراد بالحكم ما كان عن ولاية عامة أو خاصة، وأدخلوا في ذلك ما كان عن تحكيم^(٤).

(١) تفسير السعدي ١١٨.

(٢) أهل الحل والعقد لبلال صفي الدين ص ٢٦٩.

(٣) تفسير ابن كثير ٢/٣٤٢.

(٤) تفسير الالوسي ١/١٠٣.

وعن ابن عباس، قال: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (١٢٤) قال: ليس للظالمين عهد، وإن عاهدته فانتقضه (١).

قال البيضاوي: وأن الفاسق لا يصلح للإمامة (٢).

ونستدل من الآيات ان ابراهيم عليه السلام وقد زكى الله امامته بالعدل، حينما كان في مقام الترشيح المستقبلي لذريته للإمامة (أي موضع الاختيار وهو عمل أهل الحل والعقد): اشترط عليه رب العزة ان لا يكونوا ظالمين غير عادلين، ومنه نستنبط ان المرشح والمرشح لا بد ان يجمعا صفة العدل.

• قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا ضُبِعَتِ الْأَمَانَةُ، فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ، قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: إِذَا أُسْنِدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ، فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ (٣).

• وقوله ﷺ: لا تقوم الساعة حتى يظهر الفحش والبخل ويخون الامين ويؤتمن الخائن، وتهلك الوعول، وتظهر التحوت، قالوا: يا رسول الله وما التحوت والوعول؟ قال: الوعول وجوه الناس واشرافهم، والتحوت الذين كانوا تحت اقدام الناس، ليس يعلم بهم (٤).

• ويقول رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِتْمَا سَتَاتِي عَلَى النَّاسِ سِنُونَ خَدَاعَةٌ، يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: السَّفِيهَةُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ، وَفِي رِوَايَةٍ: الْفُؤَيْسِقُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ، وَفِي رِوَايَةٍ: مَنْ لَا يَأْبَهُ بِهِ (٥).

(١) تفسير ابن كثير ٤١١/١.

(٢) تفسير البيضاوي ١/١٦٢.

(٣) رواه البخاري ح ٦١٣١.

(٤) رواه الحاكم في المستدرک (ح ٨٦٤٤)، والطبراني في الاوسط (٣٧٦٧) وصححه الالباني في السلسلة الصحيحة (٣٢١١).

(٥) رواه الامام احمد (٧٩١٢ و ١٣٢٩٨) وابن ماجه (٤٠٣٦) وصححه الشيخ الالباني في السلسلة الصحيحة (١٨٨٧).

قال العيني: إذا أسند الأمر إلى غير أهله والمراد من الأمر جنس الأمور التي تتعلق بالدين كالخلافة والسلطنة والإمارة والقضاء والإفتاء وقال الكرمانى أسند الأمر أي فوض المناصب إلى غير مستحقيها كتفويض القضاء إلى غير العالم بالأحكام كما هو في زماننا^(١).

وعن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: (مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَظْهَرَ الْقَوْلُ، وَيُخْزَنَ الْعَمَلُ وَيَرْتَفَعَ الْأَشْرَارُ، وَيُوضَعَ الْأَخْيَارُ، وَتُقْرَأُ الْمَثَانِي عَلَيْهِمْ، فَلَا يَعْيبُهَا أَحَدٌ مِنْهُمْ، قَالَ: قُلْتُ: مَا الْمَثَانِي، قَالَ: كُلُّ كِتَابٍ سِوَى كِتَابِ اللَّهِ)^(٢).

فالنبي ﷺ يجذر ان يتصدر الولاية ويتولى شؤون الناس، غير المؤهل من حيث العدالة والصلاح فضلاً عن العلم.

٣- العلم بشؤون الإمامة والولاية :

وقد اولى فقهاء السياسة الشرعية اهتماماً بهذا الشرط، لان ملابسات الحياة السياسية وظروفها اقتضت مزيد اهمية في الاعتناء بهذا الشرط ولذا نص عليه اكثر السابقين واعتمده المعاصرون، يقول القاضي عبد الجبار: لا بد من كون العاقدین من أهل العلم بمن يصلح للإمامة، ومن لا يصلح لها، وبجملة من الدين، فهو لأن من لا يعرف جملة الدين لا يعرف من يصلح للإمامة، فلا بد من ان يكون عارفاً بذلك^(٣)، ويقول ابو يعلى: اما أهل الاختيار، فيعتبر فيهم ثلاثة شروط:....، والثاني: العلم الذي يتوصل به الى معرفة من يستحق الإمامة^(٤).

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٢٧٧/٣٣.

(٢) رواه الحاكم في المستدرك (٨٦٦١) وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، ورواه ابن ابي شيبه في مصنفه (٣٨٧٠٤)، وصححه الالباني في السلسلة الصحيحة (٢٨٢١).

(٣) المغني في ابواب التوحيد والعدل ٢٠/٢٦٧، نقلا عن رئاسة الدولة في الفقه الإسلامي، د. محمد رأفت عثمان ص ٢٦٠.

(٤) الاحكام السلطانية للفراء، ص ٢١.

ويستدل على العلم في الولاية ومن يختارهم بالاتي:

• قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مَلَكَهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

قال ابن كثير: ينبغي أن يكون الملك ذا علم وشكل حسن وقوة شديدة في بدنه ونفسه^(١).

قال الالوسي: رد عليهم بأبلغ وجه وأكمله كأنه قيل: لا تستبعدوا تملكه عليكم لفقره وانحطاط نسبه عنكم، أما أولاً: فلأن ملاك الأمر هو اصطفاء الله تعالى وقد اصطفاه واختاره وهو سبحانه أعلم بالمصالح منكم، وأما ثانياً: فلأن العمدة وفور العلم ليتمكن به من معرفة الأمور السياسية، وجسامة البدن ليكون أعظم خطراً في القلوب وأقوى على كفاح الأعداء ومكابدة الحروب لا ما ذكرتم وقد خصه الله تعالى بحظ وافر منها، وأما ثالثاً: فلأنه تعالى مالك الملك على الإطلاق وللمالك أن يمكن من شاء من التصرف في ملكه بإذنه، وأما رابعاً: فلأنه سبحانه واسع الفضل يوسع على الفقير فيغنيه عليم بما يليق بالملك من النسب وغيره، وفي تقديم البسطة في العلم على البسطة في الجسم إيحاء إلى أن الفضائل النفسانية أعلى وأشرف من الفضائل الجسمانية^(٢).

وقال الرازي: أنهم طعنوا في استحقاقه للملك بأمرين أحدهما: أنه ليس من أهل بيت الملك الثاني: أنه فقير، والله تعالى بين أنه أهل للملك وقرر ذلك بأنه حصل له وصفان أحدهما: العلم والثاني: القدرة، وهذان الوصفان أشد مناسبة

(١) تفسير ابن كثير ١/٦٦٦.

(٢) تفسير الالوسي ٢/٢٩١.

لاستحقاقه الملك من الوصفين الأولين... لأن العلم بأمر الحروب، والقوي الشديد على المحاربة يكون الانتفاع به في حفظ مصلحة البلد، وفي دفع شر الأعداء أتم من الانتفاع بالرجل النسيب الغني إذا لم يكن له علم بضبط المصالح، وقدرة على دفع الأعداء، فثبت بما ذكرنا أن إسناد الملك إلى العالم القادر، أولى من إسناده إلى النسيب الغني^(١).

وقال ابو السعود: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ﴾ أي العلم المتعلّق بالملك أو به وبالديانات أيضاً... ﴿وَالْجِسْمِ﴾ قيل: بالقوة^(٢).

• قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتِي بِهِ أَسْتَخْلِصُهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ ﴿٥٤﴾ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْكُمْ ﴿٥٥﴾ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [يوسف: ٥٤-٥٦].

قال ابن كثير: وذكر أنه ﴿حَفِيظٌ﴾ أي: خازن أمين، ﴿عَلِيمٌ﴾ ذو علم وبصر بما يتولاه^(٣).

وقال البغوي: وقيل: حفيظ لما استودعته، عليم بما وليتني^(٤).

قال السعدي^(٥): ﴿إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْكُمْ﴾ أي: حفيظ للذي أتولاه، فلا يضيع منه شيء في غير محله، وضابط للداخل والخارج، عليم بكيفية التدبير والإعطاء والمنع، والتصرف في جميع أنواع التصرفات، وليس ذلك حرصاً من يوسف على

(١) تفسير الرازي ٤٠٦/٣.

(٢) تفسير ابو السعود ٣٠١/١.

(٣) تفسير ابن كثير ٣٩٥/٤.

(٤) معالم التنزيل للبغوي ٢٥١/٤.

(٥) تفسير السعدي ص ٤٠٠.

الولاية، وإنما هو رغبة منه في النفع العام، وقد عرف من نفسه من الكفاءة والأمانة والحفظ ما لم يكونوا يعرفونه، فلذلك طلب من الملك أن يجعله على خزائن الأرض، فجعله الملك على خزائن الأرض وولاه إياها،... قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ﴾ أي: بهذه الأسباب والمقدمات المذكورة، ﴿مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُوا مِنْهَا حَيْثُ شَاءَ﴾.

• قال تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ أَفَضَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَا تَبَعْتُمْ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (النساء: ٨٣).

قال البيضاوي: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ﴾ أي ولو ردوا ذلك الخبر. ﴿إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ إلى رأيه ورأي كبار أصحابه البصراء بالأمور، أو الأمراء، ﴿لَعَلِمَهُ﴾ لعلم ما أخبروا به على أي وجه يذكر، ﴿الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ يستخرجون تدابيره بتجارهم وأنظارهم^(١).

وقال الشوكاني: قوله: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ وهم أهل العلم والعقول الراجحة الذين يرجعون إليهم في أمورهم أو هم الولاة عليهم ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ أي: يستخرجونه بتدبيرهم وصحة عقولهم^(٢).

• وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ^(٣).

(١) تفسير البيضاوي (١/٤٧٩).

(٢) فتح القدير للشوكاني، ٢/١٨٠.

(٣) رواه البخاري (٦٩١٩) ومسلم (٤٥٨٤).

• وَقَالَ عليه السلام: الْقُضَاءُ ثَلَاثَةٌ قَاضِيَانِ فِي النَّارِ وَقَاضٍ فِي الْجَنَّةِ قَاضٍ قَضَى
بِغَيْرِ الْحَقِّ وَهُوَ يَعْلَمُ فَذَلِكَ فِي النَّارِ وَقَاضٍ قَضَى وَهُوَ لَا يَعْلَمُ فَأَهْلَكَ حُقُوقَ النَّاسِ
فَذَلِكَ فِي النَّارِ وَقَاضٍ قَضَى بِالْحَقِّ فَذَلِكَ فِي الْجَنَّةِ (١).

قال النووي في شرحه: ... حاكم عالم أهل للحكم فإن أصاب فله أجران أجر
باجتهاده وأجر بإصابته وإن أخطأ فله أجر باجتهاده وفي الحديث محذوف تقديره إذا
أراد الحاكم فاجتهد قالوا فأما من ليس بأهل للحكم فلا يحل له الحكم فإن حكم
فلا أجر له بل هو آثم ولا ينفذ حكمه سواء وافق الحق أم لا لأن إصابته اتفاقه
ليست صادرة عن أصل شرعي فهو عاص في جميع أحكامه سواء وافق الصواب أم
لا وهي مردودة كلها ولا يعذر في شيء من ذلك وقد جاء في الحديث في السنن
القضاة ثلاثة.. (٢).

ويقول ابن تيمية: والقاضي اسم لكل من قضى بين اثنين، وحكم بينهما، سواء
أكان خليفة، أم سلطانا، أم نائبا، أم واليا، أم من كان منصوبا ليقضي بالشرع، أو نائبا
له، حتى يحكم بين الصبيان في الخطوط إذا تخايروا (٣).

• وَقَالَ عليه السلام: إِنْ اللَّهُ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ النَّاسِ وَلَكِنْ
يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا فَسُئِلُوا
فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا (٤).

(١) رواه الترمذي (ح ١٣٢٢)، وأبو داود (ح ٣٥٧٥) وابن ماجه (ح ٢٣١٥) والنسائي (ح ٥٩٢٢)،
وصححه الألباني في صحيح الجامع (٤٤٤٧).

(٢) شرح صحيح مسلم ١٤/١٢.

(٣) السياسة الشرعية لابن تيمية، ص ١٤، وتخيروا أي احتكموا الى الرجل ليرى ايمهم خير واحسن
خطا.

(٤) رواه البخاري (ح ١٠٠)، ومسلم (ح ٦٩٧١).

في هذا الحديث يحذر النبي ﷺ من تولية الجهلة، وانه من علامات الساعة التي عاقبتها شر، ومنه لا بد من اشتراط العلم لمن يتصدر لأية ولاية على الناس كالإفتاء والقضاء والامامة والحل والعقد.

• ويقول رسول الله ﷺ: ... وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَاراً وَلَا دِرْهماً وَإِنَّمَا وَرَّثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطِّ وَافِرٍ^(١).

فاذا كانت الإمامة خلافة النبي ﷺ في الامة كما يقول فقهاء السياسة الشرعية، فينبغي على من يتصدر لها ومن يعقد لهم البيعة ان يكونوا من ورثة النبوة.

وهنا لدينا مسائل:

١- ان المقصود بالعلم هو العلم بمعناه الواسع، فيدخل فيه علم الدين وعلم السياسة وغيرهما من العلوم ذات العلاقة، ولا يشترط أن يكون العالم منهم ملماً بكل العلوم، بل يكفي أن يكون ملماً بفرع من العلوم^(٢).

يقول الله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّكُمْ عَلِيمِينَ كَمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ (آل عمران: ٧٩).

يقول الامام الطبري في تفسيره: فالربانيون: هم عماد الناس في الفقه والعلم وامور الدين والدنيا، ولذلك قال مجاهد: هم فوق الاحبار، لان الاحبار هم العلماء، والرباني: الجامع الى العلم والفقه البصر بالسياسة والتدبير والقيام بأمر الرعية، وما يصلحهم في دنياهم ودينهم^(٣).

(١) رواه الترمذي (٢٦٨٢)، وابو داود (٣٦٤٣) وابن ماجه (٢٢٣)، وقال الالباني صحيح.

(٢) الأحكام السلطانية، للإمام الماوردي، ص ١٨.

(٣) تفسير الطبري، ٥٤٤ / ٦.

فالعلم مطلوب في الحكم وأهل الحل والعقد وهو نوعان: فقه بالأحكام الشرعية، وعلم بالمبادئ الأساسية للسياسة^(١).

٢- الواجب توافره في أهل الحل والعقد هو العلم بأمر الإمامة، كما يقول الماوردي وأبو يعلى وغيرهما، وهذا منطقي، إذ العلم في كل شيء بحسبه، وكل من انيط به أمر يشترط فيه أن يكون ذا علم في هذا الأمر، ولما كان القصد من أهل الحل والعقد إقامة الوظائف المنوطة بهم، من اختيار الإمام، ورعاية تحقيق مقاصد الشرع في أمر الإمامة، كان من المناسب أن يشترط فيهم توافر العلم بأمر الإمامة والسياسة^(٢).

٣- ولا يقصد بالعلم هنا بلوغ الإجتهد المطلق، وإنما الإجتهد في العلوم المتعلقة بالإمامة، وما جاء مطلقاً في عبارات بعض العلماء فمقيد بأمر الإمامة، وأكد الجويني ذلك بقوله: أنا لا نشترط بلوغ العاقد مبلغ المجتهدين، بل يكفي أن يكون ذا عقل وكيس وفضل، وتهد إلى عظام الأمور، وبصيرة متقدمة بمن يصلح للإمامة، وبما يشترط استجماع الإمام له من الصفات^(٣).

وقد صرح بعض الفقهاء المتأخرين بأن معنى الإجتهد المشترط فيمن يبائع الإمام ليس المقصود به الإجتهد المطلق: وأن المراد بالمجتهد هنا، المجتهد بشروط الإمامة، لا أن يكون مجتهداً مطلقاً^(٤).

(١) الإسلام وأوضاعنا السياسية، عبد القادر عودة، ٢١٠، والخلافة للشيخ محمد رشيد رضا ٢٤.

(٢) أهل الحل والعقد لبلال صفي الدين، ص ٢٦٣.

(٣) غياث الأمم ٦٣.

(٤) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ٧٦/٩، وحاشية البجيرمي على شرح المنهج ٤/٢٠٤، نقلاً عن

أهل الحل والعقد لبلال صفي الدين، ص ٢٦٦.

والامر لا يخلو من نظر، فاشتراط الاجتهاد هنا فيه حرج على الامة بلا شك، وهو مطلب عسير وشاق، ومن قواعد الشريعة ان المشقة تجلب التيسير^(١).

ومن التيسير ما يراه بعض العلماء من ضرورة تكاملية الاجتهاد في مجموع أهل الحل والعقد، وله صورتان:

الاولى: كما يقول الماوردي: وليس من الضروري أن يكون العلماء جميعا مجتهدين فيكفي أن يتوفر الاجتهاد في مجموعهم لا في كل فرد منهم^(٢).

والثانية: انه وإن كان لا يشترط الاجتهاد في كل واحد منهم الا انه لا بد أن يكون فيهم مجتهد، يقول الشافعي: ان يكون مجتهداً في احكام الإمامة ان كان الاختيار من واحد وان يكون فيهم مجتهد ان كان أهل الاختيار جماعة^(٣)، وقال به النووي وبعض أهل العلم^(٤).

٤- يقول الشيخ رشيد رضا: وتقييده شرط العلم بما قيده به يدل على أنه يختلف باختلاف الزمان، فإن استحقاق الإمامة في هذا العصر يتوقف على علوم لم يكن يتوقف عليها في العصور القديمة، وقد ذكر بعض العلماء أن من مرجحات اختيار الصحابة لأبي بكر رضي الله عنه أنه كان أعلمهم بأنساب العرب وبأحوالهم وقواتهم، ولأجل هذا لم يهب من قتال أهل الردة ما هابه عمر، ولا بد الآن للإمام وجماعة الشورى (أهل الحل والعقد) الذين هم قوام إمامته وأركان حكومته من العلم بالقوانين الدولية والمعاهدات العامة، وبأحوال الأمم والدول المجاورة لبلاد

(١) غياث الامم للجويني ٦٤، واهل الحل والعقد للطريقي ص ٦٢.

(٢) الأحكام السلطانية، للإمام الماوردي، ص ١٨.

(٣) الموسوعة الفقهية الكويتية مصدر سابق، ج ٦ ص ٢٢٢.

(٤) روضة الطالبين ٤٣/١٠، والخلافة للشيخ رشيد رضا ٢٤.

الإسلام وذات العلاقات السياسية والتجارية بها من حيث سياستها وقوتها وما يخاف ويرجى منها وما يحتاج إليه لاتقاء ضررها والانتفاع بها^(١).

٥- والعلم -الذي هو مصدر تشريف الله للعلماء- علما ينبغي ان يجتمعا في العالم، وكذلك العمل، فعلم بواقعه الذي يعايشه، وعلم بحكم الله الواجب فيه، وكذلك العمل يجب ان يكون عملا بمقتضى العلمين، وجامع ذلك كله الخشية. يقول ابن تيمية: فمن كان جاهلاً بما أمر الله به وما نهاه عنه لم يكن من أولياء الله، وإن كان فيه زهادة وعبادة لم يأمر الله بهما ورسوله، كالزهد والعبادة التي كانت في الخوارج والرهبان، كما أن من كان عالماً بأمر الله ونهيه ولم يكن عاملاً بذلك لم يكن من أولياء الله بل قد يكون فاسقاً فاجراً.

ولذلك فان من الاهمية بمكان التأكيد على ان من يجتهد فيما يطيق من العمل الصالح، ونفع الامة بما معه من العلم هو في اشرف المنازل واسناها، حتى ولو لم يكن من المتبحرين في علوم الشريعة او الخائضين في لجتها، ولهذا لما ذكر معروف الكرخي في مجلس الامام احمد « فقال بعض من حضر: هو قصير العلم، فقال له احمد: امسك عافك الله! وهل يراد من العلم الا ما وصل اليه معروف؟! »^(٢).

ولعل اهم صفات العلماء الربانيين -الذين هم أهل الحل والعقد على الحقيقة- الذين ينتظر منهم ان يقودوا الامة -ولا سيما عند الاختلاف والاضطراب- هي صفة « الخشية »، والتي جعلها الله من اخص صفاتهم، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ [فاطر: ٢٨]، ولذلك قال الامام احمد لابنه عبد الله لما سأله عن معروف هل معه من العلم شيء؟ قال: معه رأس العلم: الخشية^(٣).

(١) مجلة المنار، ٢٣/٧٢٩.

(٢) الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/٢٣٥-٢٣٦)

(٣) الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/٢٣٦).

ومرد ذلك ان أهل الخشية من العلماء هم الذين يصدون فيما يقولون ويفعلون عما اذاه اليه إجتهادهم، دون مداهنة لاحد او خوف من احد، ومن غير ان يتطلعوا الى عرض زائل مهما بلغ، فان مقتضى خشية الله في قلوبهم ان لا يلتفتوا الى اهوائهم ولا اهواء غيرهم من الخاصة او العامة. ومتى كانت مواقف العالم كذلك كانت اقرب الى الصدق والثبات، واحرى ان تطمئن لها النفوس وتجتمع عليها القلوب^(١).

٤ - الرجولة أو الذكورية:

وهي شرط مستمد من معنى القوامة التي أسندت إلى الرجال في الأسر الصغيرة، فما الحال في الأمة الكبيرة؟ وشأن أهل الحل والعقد لا يقل عن شأن الإمامة أو القيادة العامة، لان أهل الحل والعقد هم الذين يحلون ويربطون ويوجهون ويؤثرون في الزعماء والقادة، وقد نص جمع من أهل العلم صراحة على استبعاد النساء من مجالس الحل والعقد، لان النساء وان استؤنس برأيهن في بعض القضايا، إلا إن وضعهن في مقام من يرجع إليه في الأمور العظام ليس من المعروف، قال الجويني -رحمه الله- «فما نعلمه قطعاً إن النسوة لا مدخل لهن في هذا الأمر، ولو استُشرت في هذا الأمر يقصد اختيار من يصلح للإمامة أو الولاية العامة لكان أحرى النساء وأجدرهن بهذا الأمر فاطمة، ثم نسوة رسول الله ﷺ أمهات المؤمنين، ونحن بابتداء الأذهان نعلم انه ما كان لهن في هذا المجال مخاض في منقرض العصور وبكر الدهور»^(٢).

ويستدل لقصر هذا الامر على الرجال ومنع دخول المرأة في الوظائف السياسية لأهل الحل والعقد بالاتي:

(١) دور العلماء في قيادة الامة / مصدر سابق.

(٢) غياث الأمم، للجويني، ص (٦٢).

• قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾

[النساء: ٣٤].

عن ابن عباس قوله: «الرجال قوامون على النساء»، يعني: أمراء، عليها أن تطيعه فيها أمرها الله به من طاعته^(١).

قال ابن كثير: أي: الرجل قِيم على المرأة، أي هو رئيسها وكبيرها والحاكم عليها ومؤدبها إذا اءوجت ﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ أي: لأن الرجال أفضل من النساء، والرجل خير من المرأة؛ ولهذا كانت النبوة مختصة بالرجال وكذلك الملك الأعظم^(٢).

وقال البغوي: ﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ يعني: فضل الرجال على النساء بزيادة العقل والدين والولاية^(٣).

وقال الرازي: أن فضل الرجل على النساء حاصل من وجوه كثيرة، بعضها صفات حقيقية، وبعضها أحكام شرعية، أما الصفات الحقيقية فاعلم أن الفضائل الحقيقية يرجع حاصلها الى أمرين: إلى العلم، وإلى القدرة، ولا شك أن عقول الرجال وعلومهم أكثر، ولا شك أن قدرتهم على الأعمال الشاقة أكمل، فلهذين السببين حصلت الفضيلة للرجال على النساء في العقل والحزم والقوة، والكتابة في الغالب والفروسية والرمي، وأن منهم الأنبياء والعلماء، وفيهم الإمامة الكبرى والصغرى والجهاد^(٤).

(١) تفسير الطبري ٨/ ٢٩٠.

(٢) تفسير ابن كثير ٢/ ٢٩٢.

(٣) معالم التنزيل ٢/ ٢٠٧.

(٤) تفسير الرازي ٥/ ١٩٢.

وقال البيضاوي: يقومون عليهن قيام الولاية على الرعية، وعلل ذلك بأمرين وهبي وكسبي فقال: ﴿يَمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ بسبب تفضيله تعالى الرجال على النساء بكمال العقل وحسن التدبير، ومزيد القوة في الأعمال والطاعات، ولذلك خصوا بالنبوة والإمامة والولاية وإقامة الشعائر^(١).

قال الالوسي: أي شأنهم القيام عليهن قيام الولاية على الرعية بالأمر والنهي ونحو ذلك. واختيار الجملة الإسمية مع صيغة المبالغة للإيدان بعراقتهم ورسوخهم في الاتصاف بما أسند إليهم... ولذا خصوا بالرسالة والنبوة على الأشهر، وبالإمامة الكبرى والصغرى^(٢).

• وقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

ومعنى «الدرجة»: الرتبة والمنزلة^(٣). وقال زيد بن أسلم قال: الإمارة^(٤).

فالآية تبين قوامة الرجل على المرأة، والقوامة تنافي كون المرأة قائدة لا مقودة باشتراكها في عملية صنع القرار السياسي، ثم اذا كانت القوامة والولاية في اصغر وحدة مكونة للمجتمع (وهي الاسرة) هي للرجل فكيف تكون الولاية والامامة العظمى عن طريق المرأة.

• عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: لَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَهْلَ فَارِسَ قَدْ مَلَكَوا عَلَيْهِمْ بِنْتُ كِسْرَى قَالَ: لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ^(٥).

(١) تفسير البيضاوي ١/ ٤٥٢.

(٢) تفسير الالوسي ٤/ ٤١.

(٣) تفسير الطبري ٤/ ٥٣٦.

(٤) فتح القدير (١/ ٣١٨).

(٥) رواه البخاري ح (٤١٦٣) و (٦٦٨٦).

(ولوا أمرهم امرأة) جعلوا لها ولاية عامة من رئاسة أو وزارة أو إدارة أو قضاء وهو نص صريح في إن المرأة لا تتولى الولايات العظمى^(١)، وهو ما انعقد عليه الإجماع^(٢).

قال البغوي: اتفقوا على أن المرأة لا تصلح أن تكون إماماً ولا قاضياً^(٣).

قال الخطابي في معالم السنن: في الحديث أن المرأة لا تلي الإمارة ولا القضاء، وقال الشوكاني: فيه دليل على أن المرأة ليست من أهل الولايات ولا يحل لقوم توليتها لأن تجنب الأمر الموجب لعدم الفلاح واجب^(٤)، وقال الصنعاني: فيه دليل على عدم جواز تولية المرأة شيئاً من الأحكام العامة بين المسلمين^(٥).

وإذا كان المقصود بالأمر في الحديث الرئاسة العليا، فإن شأن أهل الحل والعقد مثله أو أكبر^(٦).

ونقل العلماء الإجماع على أنه لم يرد عن رسول الله ﷺ توليته المرأة الإمارة أو غيرها من المناصب، كما لم يرد أن لها ذكراً في أهل الحل والعقد زمن الصحابة ومن بعدهم.

(١) التعريف الاصطلاحي للولاية هي: حق تنفيذ القول على الغير، شاء الغير أم أبى، ومنه الولاية الخاصة: وهي الولاية على اشخاص معينين، والولاية العامة؛ وهي الولاية على اشخاص غير معينين، كالإمامة العظمى، والقضاء والإمارة. (التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تح محمد الداية ص ٧٣٤، ومعجم لغة الفقهاء، دأحمد رواس قلنجي وآخرون ص ٥١٠).

(٢) نقل الإجماع على ذلك في: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تفسير الآية ٢٣ من سورة النمل. والفصل في الملل والنحل، لابن حزم ٤/ ١١٠.

(٣) شرح السنة (٧٧/١٠).

(٤) نيل الأوطار (١٣٧/٩).

(٥) سبل السلام (١٢٣/٤).

(٦) أهل الحل والعقد للطريقي ص ٧٠.

٥- الرأي والتدبير والحكمة والخبرة:

يقال رجل ذو رأي: أي بصيرة وحذق بالأمر^(١).

والرأي إجمالة الخاطر في رؤية ما يريده، والحكمة: هي معرفة حقائق الاشياء على ما هي عليه بقدر الاستطاعة، وقيل وضع الشيء في موضعه، او انها اقتباس للعلوم واكتساب للملكات^(٢).

والرأي والحكمة والتدبير والخبرة امر زائد على العلم، ويمكن تلخيص الوصف الجامع لهذه الصفات بأنه يشترط في أهل الحل والعقد زيادة على العلم النظري بصفات الامام، ومصالح الرعية، أن تتوافر فيهم الخبرة او الحنكة او التجربة في مجال الإمامة والحكم والسياسة^(٣).

ولأهمية هاتين الصفتين نجد تأكيد فقهاء السياسة الشرعية على اشتراطهما في أهل الحل والعقد، فهما الشرط الثالث عند الماوردي والفراء، يقول الماوردي: والشرط الثالث: الرأي والحكمة المؤديان الى اختيار من هو للإمامة اصلح، وبتدبير المصالح اقوم واعرف^(٤)، ويقول الفراء: الشرط الثالث: ان يكون من أهل الرأي والتدبير، المؤديين الى اختيار من هو للإمامة اصلح^(٥). وقريب من ذلك شرط الامام الجويني.

ويمكن الاستدلال لاعتبار الرأي والحكمة بالأدلة الآتية:

• قوله تعالى: ﴿وَشَدَدًا مُّلْكَهُ، وَءَاتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٠].

(١) المصباح المنير ص ٢٤٧.

(٢) الكليات للكفوي ص ٣٨٢.

(٣) اهل الحل والعقد لبلال صفي الدين: ص ٢٧٢.

(٤) الاحكام السلطانية للماوردي ص ٦.

(٥) الاحكام السلطانية لابي يعلى الفراء ص ١٩.

قوله تعالى: ﴿ وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ ﴾ أي قويناه،... وأما الأسباب الدينية الموجبة لهذا الشد فهي الصبر والتأمل التام والاحتياط الكامل.. قوله: ﴿ وَءَاتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ ﴾ واعلم أنه تعالى قال: ﴿ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [البقرة: ٢٦٩] واعلم أن الفضائل على ثلاثة أقسام النفسانية والبدنية والخارجية، والفضائل النفسانية محصورة في قسمين العلم والعمل، أما العلم فهو أن تصير النفس بالتصورات الحقيقية والتصديقات النفسانية بمقتضى الطاقة البشرية، وأما العمل فهو أن يكون الإنسان آتياً بالعمل الأصلح الأصوب بمصالح الدنيا والآخرة، فهذا هو الحكمة وإنما سمي هذا بالحكمة لأن اشتقاق الحكمة من إحكام الأمور وتقويتها وتبعيدها عن أسباب الرخاوة والضعف... لأن فصل الخطاب عبارة عن كونه قادراً على التعبير عن كل ما يخطر بالبال ويحضر في الخيال، بحيث لا يختلط شيء بشيء، وبحيث يفصل كل مقام عن مقام، وهذا معنى عام يتناول جميع الأقسام^(١).

وعن ابن عباس ﴿ وَءَاتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخُطَابِ ﴾ قال: أعطي الفهم، وعن مجاهد ﴿ وَفَصَّلَ الْخُطَابِ ﴾ قال: إصابة القضاء وفهمه، وعن ابن زيد، في قوله: ﴿ وَءَاتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخُطَابِ ﴾ قال: الخصومات التي يخاصم الناس إليه فصل ذلك الخطاب، الكلام الفهم، وإصابة القضاء والبيئات^(٢).

وقوله: ﴿ وَءَاتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ ﴾ قال مجاهد: يعني: الفهم والعقل والفتنة. وقال مرة: العدل والصواب. وقيل: كل كلام وافق الحق فهو حكمة^(٣).

قال البيضاوي: ﴿ وَءَاتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ ﴾ النبوة أو كمال العلم واتقان العمل. ﴿ وَفَصَّلَ الْخُطَابِ ﴾ وفصل الخصام بتمييز الحق عن الباطل، أو الكلام المخلص

(١) تفسير الرازي ١٣/١٧١.

(٢) تفسير الطبري ٢١/١٧٣.

(٣) تفسير ابن كثير ٧/٥٩.

الذي ينبه المخاطب على المقصود من غير التباس يراعى فيه مزان الفصل والوصل والعطف والاستئناف، والإيضاح والحذف والتكرار ونحوها^(١).

• وقوله سبحانه: ﴿فَسئَلْ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩].

• وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَيْرٍ﴾ [فاطر: ١٤].

قال الكلبي معناه فاسأل خيراً به^(٢)، وقال ابن كثير: أي: استعلم عنه من هو خير به عالم به فاتبعه واقتد به^(٣)؛ وقوله: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَيْرٍ﴾ [١٤] أي: ولا يخبرك بعواقب الأمور ومآلها وما تصير إليه، مثل خير بها^(٤).

قال ابو السعود: ﴿خَيْرٍ﴾ [١٤] عظيم الشأن محيطاً بطواهر الأمور وبواطنها^(٥).

قال الشوكاني: والخير: المطلع على الأمور بحيث لا يخفى عليه منها شيء^(٦).

• قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَسَلَّطَهُ عَلَى هَلَكْتِهِ فِي الْحَقِّ وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا^(٧)، ومدح النبي ﷺ صاحب الحكمة حين يقضي بها ويعلمها.

(١) تفسير البيضاوي ٩٠/٥.

(٢) تفسير الرازي ٤٤٥/١١.

(٣) تفسير ابن كثير ١١٩/٦.

(٤) تفسير ابن كثير ٥٤١/٦.

(٥) ارشاد العقل السليم ١٢٠/٥.

(٦) فتح القدير ٢٨٧/٥.

(٧) رواه البخاري (ح ٦٨٨٦) ومسلم (ح ١٩٣٣).

والحكمة المتبعة ما كانت عن خبرة وتجربة، لما روي عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَا حَلِيمَ إِلَّا ذُو عَثْرَةٍ، وَلَا حَكِيمَ إِلَّا ذُو تَجْرِبَةٍ^(١). وفي معناه قوله ﷺ: لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرِ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ^(٢).

يقول ابن بطال: وقول معاوية: لا حلم إلا لذي تجربة، يريد أن من جرب الأمور وعرف عواقبها وما يؤول إليه أمر من ترك الحلم وركب السفه والسباب من سوء الانتصار منه؛ أثر الحلم وصبر على قليل من الأذى ليدفع به ما هو أكثر منه... وقال ضمرة: الحلم أنفع من العقل؛ لأن الله تسمى به^(٣).

وقال الخطابي: أن المرء لا يوصف بالحلم ولا يترقى إلى درجته حتى يركب الأمور ويجربها فيعثر مرة بعد أخرى فيعتبر بها ويستبين مواضع الخطأ فيجتنبها وهكذا معنى قوله لا حكيم إلا ذو تجربة^(٤). وقال المناوي: لا يحذق ويمهر الا اذا جرب^(٥).

هذا في شأن المؤمن المسلم، فلا ريب أن يكون اولى واوكد واشد في شأن من يتصدر للأمر العظيمة وإمامة المسلمين او لاختيارهم وعقد البيعة لهم، لا سيما عند فساد النفوس وضعف الوازع الديني، والحرص على الامارة بشتى واخبث اساليب السياسة، وتغلغل الاعداء في مؤسسات الدولة وتحكمهم في مقدرات الامة وتسلطهم على رقاب المسلمين وصناعتهم القادة والزعماء على عينهم.

(١) رواه البخاري في الادب المفرد (ح ٥٦٥) والترمذي (ح ٢٠٣٣) وقال حسن غريب، والحاكم (ح ٧٧٩٩) وصححه ووافقه الذهبي، واحد (ح ١١٠٥٦)، وضعفه الالباني في سلسلة الاحاديث الضعيفة (ح ٥٦٤٦) وضعيف الجامع (ح ٦٢٨٣) وشعيب الارناؤوط (ح ١٨٣) صحيح ابن حبان، ورواه البخاري في صحيحه معلقا وموقوفا على معاوية ﷺ.

(٢) رواه البخاري (ح ٥٧٨٢) ومسلم (ح ٧٦٩٠).

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال ١٧/٣٧٦.

(٤) غريب الحديث للخطابي ١/٦١٨.

(٥) التيسير شرح الجامع الصغير لعبد الرؤوف المناوي ٢/٩٦٣.

يقول د. الطريقي: ولذا فإن من المستحسن ان تتوافر هذه الصفة في عضو أهل الحل والعقد لتضفي عليهم بهاء وجمالا، وتكسبهم ثقة الناس واحترامهم^(١).

٦ - امتلاك الشوكة:

ان كل من استعمل مصطلح أهل الحل والعقد، فانه يرى شرط الشوكة فيهم، لان مفهومه يتضمنه، فكلمة أهل الحل والعقد يتبادر منها أن اهلها قادرون على ابرام الامور وانفاذها، والقادر على الحل والعقد لا بد ان تكون لديه (شوكة) او قدرة بها يحل الامور ويعقدها، والشوكة التي يشترط توافرها في أهل الحل والعقد هي ثقة الناس بهم، ورضاهم بما يتخذونه من قرارات بصفتهم ممثلين لهم، ولتبعية العامة لهم وعدم منازعتهم أو الخروج عما يرونه^(٢).

ومعنى ذلك إن يكون أهل الحل والعقد في مجموعهم قادرين على إنفاذ ما يخلصون إليه من رأي، حتى إذا احتاجوا إلى حشد القوى في قضية مصيرية، حشدوها باقتدار، وبعض مهمات أهل الحل والعقد تقتضي ذلك، كنصب الإمام المناسب أو خلعه إذا لم يكن مناسبا.

وقد ورد في القرآن الكريم ذكرها وبصيغ متنوعة كالشوكة والأيد والقوة، يقول الله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَوَدُّوا أَنْ غَيَّرَ ذَاتَ الشُّوكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ ۗ ﴾ [الأنفال: ٧]، واستعملها الفقهاء لاسيما في مسألة نبد الامان للإمام وفي البغاة، وفرقوا بين من له شوكة ومن ليست له^(٣).

(١) أهل الحل والعقد للطريقي ص ٨٠.

(٢) أهل الحل والعقد لبلال صفي الدين ص ٢٧٣.

(٣) ينظر: السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني (١/٢٦٤)، والتشريع الجنائي في الإسلام، ١/١١١

و٢٠٢/٤ و٢٤٨.

ومن اوائل من استعملها في وصف أهل الحل والعقد ووقف عندها الامام الجويني (ت ٤٧٨ هـ) اذ يقول: إن أبا بكر لما بايعه عمر، لو لم يرض تلك البيعة من الاتباع والانصار من تحصل بهم شوكة لما استقرت البيعة لأبي بكر، ولكنهم لما مالوا الى ما ابتدأه عمر من البيعة، استقرت الإمامة لا ببيعة عمر، بل بتتابع الايدي على هذه البيعة، ومن ثمّ فالشوكة هي الاساس في استقرار الإمامة^(١). ويقول الغزالي (ت ٥٠٥ هـ): الولاية الآن لا تتبع إلا الشوكة، فمن بايعه صاحب الشوكة فهو الخليفة^(٢).

وشدد ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) على هذا الشرط، حتى انه وصف أهل الاختيار بأهل الشوكة في مواضع عدة في مؤلفاته^(٣)، ولأهمية هذا الشرط عده ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) من ابرز الصفات المطلوبة في أهل الحل والعقد، وقال: «إن الشورى والحل والعقد لا تكون إلا لصاحب عصبية يقتدر بها على حل أو عقد أو فعل أو ترك، وأما من لا عصبية له، ولا يملك من أمر نفسه شيئاً، ولا من حمايتها، وإنما هو عيال على غيره، فأبي مدخل له في الشورى؟»^(٤).

ويمكن الاستدلال على هذا الشرط بالآتي:

• قول الله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ

وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مَلَكُهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

يقول ابن تيمية: والمراد بتعظيم الجسم: فضل القوة؛ إذ العادة أن من كان أعظم جسماً كان أكثر قوة^(٥)؛ ويقول الكيا الهراسي: وذكر الجسم هاهنا، كناية عن

(١) غياث الامم ٧٠.

(٢) احياء علوم الدين للغزالي ٢/ ١٤١.

(٣) منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٨٨، ٤٠٧، ٤٦٥)، و(٨/ ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٥٦).

(٤) مقدمة ابن خلدون، ص ٢٢٤.

(٥) منهاج السنة النبوية (٥/ ٣١٦).

فضل قوته، لاقران فضل القوة بزيادة الجسم غالباً^(١)، وسبق ذكر اقوال العلماء في شرط العلم.

• وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَجِرَّ بِكَ خَيْرَ مَنْ اسْتَجَرَّتِ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [القصص: ٢٦].

قال ابن كثير: يعني: خير من استعملت من قوي على العمل وأدى الأمانة^(٢).

قال السعدي: وخير أجير استؤجر، من جمعها، أي: القوة والقدرة على ما استؤجر عليه، والأمانة فيه بعدم الخيانة، وهذان الوصفان، ينبغي اعتبارهما في كل من يتولى للإنسان عملاً بإجارة أو غيرها^(٣).

• وقوله تعالى: ﴿أَصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ١٧].

ونقل الطبري عن ابن عباس ﴿دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ﴾ قال: ذا القوّة، وعن مجاهد، قوله ﴿ذَا الْأَيْدِ﴾ قال ذا القوّة في طاعة الله^(٤).

وقال ابن كثير: يذكر تعالى عن عبده ورسوله داود عليه السلام: أنه كان ذا أيدٍ والأيد: القوة في العلم والعمل^(٥).

• قال تعالى: ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِی بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْءَاوِیَ إِلَىٰ رُكْنِ شَدِيدٍ﴾ [هود: ٨٠].

(١) احكام القرآن للکيا المراسي ص ١٦٣.

(٢) تفسير ابن كثير ٦/٢٠٢.

(٣) تفسير السعدي ٦١٥.

(٤) تفسير الطبري ٢١/١٦٦.

(٥) تفسير ابن كثير ٧/٥٧.

﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ﴾ أراد قوة البدن، أو القوة بالاتباع، ﴿أَوْ آوِيَ إِلَيَّ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ (٨٠) أي: أنضم إلى عشيرة مانعة.... قال أبو هريرة: ما بعث الله بعده نبيا إلا في منعة من عشيرته (١).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ... وَيَرْحَمُ اللَّهُ لَوْ طَا لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَيَّ رُكْنٍ شَدِيدٍ (٢)، وفي رواية: وَرَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى لَوْ طٍ إِنْ كَانَ لِيَأْوِي إِلَيَّ رُكْنٍ شَدِيدٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَيَّ رُكْنٍ شَدِيدٍ وَمَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا فِي ثُرُوءَةٍ مِنْ قَوْمِهِ، قال محمد بن عمرو (أحد رواة الحديث): الثروة الكثرة والمنعة (٣). وَقَالَ أَبُو عَمَرَ الضَّرِيرُ: فَمَا بَعَثَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَبِيًّا بَعْدَهُ، إِلَّا فِي مَنَعَةٍ مِنْ قَوْمِهِ (٤).

ونقل ابن حجر (٥): وزاد ابن مردويه من هذا الوجه: «ألم تر إلى قول شعيب: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾».

أي قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَدْعُبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرِيكَ فِينَا ضَعِيفًا ط وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ ط وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ (١١) [هود: ٩١].

قال الطبري: وقوله: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾ أي يقولون: ولولا أنك في عشيرتك وقومك ﴿لَرَجَمْنَاكَ﴾، يعنون: لسبينك، وقال بعضهم: معناه لقتلناك (٦).

(١) تفسير البغوي ٤/١٩٢.

(٢) رواه البخاري (٣١٩٢) ومسلم (٦٢٩١).

(٣) رواه البخاري في الادب المفرد (٦٠٥)، والترمذي (٣١١٦)، وقال حديث حسن، وقال الالباني حسن صحيح.

(٤) مسند الامام احمد ح ١٠٩٠٣.

(٥) فتح الباري ٦/٤١٦.

(٦) تفسير الطبري ١٥/٤٥٨.

وقال البغوي^(١): ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ﴾ عشيرتك وكان في منعة من قومه، ﴿لَرَجَمْنَاكَ﴾ لقتلناك، والرجم: أقيح القتل. ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا﴾ عندنا ﴿بِعَزِيزٍ﴾^(١١).

وقال الشوكاني: وإنما جعلوا رهطه مانعاً من إنزال الضرر به مع كونهم في قلة، والكفار أوف مؤلفة؛ لأنهم كانوا على دينهم، فتركوه احتراماً لهم لا خوفاً منهم، ثم أكدوا ما وصفوه به من الضعف بقولهم: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾^(١١) حتى نكفّ عنك لأجل عزتك عندنا، بل تركنا رجمك لعزة رهطك علينا^(٢).

وقال الشنقيطي: بين تعالى في هذه الآية الكريمة: أن نبيه شعبياً عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام منعه الله من الكفار، وأعز جانبه بسبب العواطف العصبية، والأواصر النسبية من قومه الذين هم كفار،... ومن ثمرات تلك العصبية النسبية قول أبي طالب:

ونمنعه حتى نصرع حوله ونذهل عن أبنائنا والحلائل
ولهذا لما كان نبي الله لوط عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ليس له عصابة في قومه الذين أرسل إليهم، ظهر فيه أثر عدم العصبية، بدليل قوله تعالى عنه: ﴿قَالَ لَوْ أَنِّي لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْءَاوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾^(٨٠) [هود: ٨٠]، وهذه الآيات القرآنية تدل على أن المسلمين قد تنفعهم عصبية إخوانهم الكافرين^(٣).

ولذا كان رسول الله ﷺ في منعة من قومه وعمه لا يصل إليه شيء مما يكره مما ينال أصحابه^(٤)؛ وأكد عمه العباس قبل إسلامه هذه المنعة لوفد يثرب الذين

(١) في تفسيره معالم التنزيل ١٩٧/٤.

(٢) فتح القدير (٣/٤٧٧).

(٣) أضواء البيان ٣١١/٢.

(٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٨١٩٠) ورواه أحمد في «المستد» (١/٢٠١ و٢٩٠/٥) من طريق ابن إسحاق به، وقال الهيثمي -عقب عزوه لأحمد (٦/٢٧)-: «ورجاله رجال «الصحيح» غير [ابن] إسحاق، وقد صرح بالسباع». وقال الالباني: إسناده جيد، (السلسلة الصحيحة ح ٣١٩٠).

جاءوا لبيعته في الهجرة اليهم، بقوله لهم: يا معشر الخزرج أن محمداً منا بحيث قد علمتم وهو في منعة من قومه وبلاده وقد منعناه ممن على مثل رأينا فيه وقد أبى الا انقطاعنا إليكم وإلى ما دعوتموه إليه فان كنتم ترون أنكم وافون له بما واعدتموه إليه فأنتم وما علمتم وإن كنتم تحشون من أنفسكم خذلانا فاتركوه في قومه فإنه في منعة من عشيرته وقومه^(١).

ورغب النبي ﷺ بمثل هذه المنعة وهو في المدينة، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ أَرَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَالَ: لَيْتَ رَجُلًا صَالِحًا مِنْ أَصْحَابِي يَخْرُسُنِي اللَّيْلَةَ، قَالَتْ وَسَمِعْنَا صَوْتَ السَّلَاحِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُ أَحْرُسُكَ، قَالَتْ عَائِشَةُ فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيظَهُ^(٢).

واستمرت هذه المنعة حتى تكفل الله تعالى بها، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخْرُسُ حَتَّى نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ) فَأَخْرَجَ النَّبِيُّ ﷺ رَأْسَهُ مِنَ الْقُبَّةِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ انصَرَفُوا فَقَدْ عَصَمَنِي اللَّهُ^(٣).

قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٤): يَعْصِمُكَ مِنْ قَتْلِهِمْ أَنْ يَقْتُلُوكَ حَتَّى تُبَلِّغَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ فَبَلِّغْ مَا أُمِرَ بِهِ فَاسْتَهْزَأَ بِهِ قَوْمٌ فَنَزَلَ عَلَيْهِ (فَاصْذَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ).

(١) (رواه الطبراني في الكبير ح ١٧٤).

(٢) (رواه البخاري ح ٢٧٢٩) ومسلم ح (٦٣٨٣).

(٣) (رواه الترمذي ح ٣٠٤٦) وقال الالباني: حديث حسن، والحاكم في المستدرک ح (٣٢٢١) وقال

هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي: صحيح.

(٤) (رواه البيهقي في السنن الكبرى ح ١٨١٨٦).

وقال ابن بطال^(١): وكان معصوما من ضرر الأعداء قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧] وغيره من الناس بخلافه فهذا الفرق بينه وبين غيره ﷺ، وأضاف: ويمكن أن يفعله ﷺ بعد نزول الآية عليه ليستن به الأمراء، ولا يضيعوا حرس أنفسهم في أوقات الغرة والغفلة، والله أعلم^(٢).

وقال ابن حجر: وأن على الناس أن يجرسوا سلطانهم خشية القتل^(٣).

والادلة القرآنية وما جاء في السنة تبين ان هذه المسألة من شرع ما قبلنا معتبرة في شرعنا، والشاهد فيها ان الامام وأهل الولايات اذا بلغوا منزلة ان يتفرغ لهم من يمنعهم ويجرسهم وان كانوا على غير منهمجهم فهي الشوكة بعينها، ومن فقدها فانه يكون اضعف من ان يفرض رأيه على الاخرين بل يكون مستضعفا، لا تليق به الولاية، فالمنعة ان كانت عن خوف او مهابة او احترام فهي شوكة.

• عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي؟ قَالَ: فَضْرَبَ بِيَدِهِ عَلَى مَنْكِبِي ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ إِنَّكَ ضَعِيفٌ وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا؛ وفي رواية قال له: يا أبا ذَرٍّ، إني أراك ضَعِيفًا، وإني أحبُّ لك ما أحبُّ لنفسي، لا تأمرنَّ على اثنين، ولا تولينَّ مالَ يتيمٍ^(٤).

قال الطحاوي مبينا ان علة النهي هي القوة: فيه نهيه أبا ذر عما نهاه عنه، وفي الأحاديث التي رويتها بعده مما فيه نفي ذلك النهي عن سواه ممن به القوة على ما يتولاه من ذلك^(٥).

(١) شرح البخاري ٦٣/١٨.

(٢) شرح البخاري لابن بطال ٣٧٨/١٩.

(٣) فتح الباري ٨٣/٦.

(٤) رواه مسلم (ح ٤٨٢٣) و(ح ٤٨٢٤).

(٥) مشكل الآثار ٥٠/١.

ويوضح ابن علان: قوله: يا أبا ذر إنك ضعيف، أي عن القيام بالإمارة ووظائف العمل، قال القرطبي: ووجه ضعفه عنها أن الغالب عليه كان الزهادة واحتقار الدنيا والإعراض عنها، ومن كان كذلك لم يعتن بمصالح الدنيا ولا بأموالها، وبمراعاتها تنظم مصالح الدين ويتم أمره، وقد أفرط أبو ذر في الزهد حتى أفنى بتحريم جمع المال وإن أدت زكاته^(١).

وقال الملا علي القاري: إنك ضعيف أي عن تحمل العمل وإنها أي الإمارة أمانة يعني ومراعاة الأمانة لكونها ثقيلة صعبة لا يخرج عن عهدتها إلا كل قوي^(٢).

ويبين ابن عثيمين: أن النبي ﷺ نهاه أن يكون أميراً لأنه ضعيف والإمارة تحتاج إلى إنسان قوي أمين قوي بحيث تكون له سلطة وكلمة حادة وإذا قال فعل لا يكون ضعيفاً أمام الناس لأن الناس إذا استضعفوا الشخص لم يبق له حرمة عندهم وتجراً عليه لكع بن لكع وصار الإنسان ليس بشيء لكن إذا كان قويا حادا في ذات الله لا يتجاوز حدود الله عز وجل ولا يقصر عن السلطة التي جعلها الله له فهذا هو الأمير حقيقة^(٣).

وهنا لا بد من التوضيح فان الامر وسط بين من شدد في هذا الشرط حتى انتقص من العلماء وقوة تأثيرهم ان لم يكن لهم شوكة، ومن غفل عنه واهمله، فقد شدد ابن خلدون حتى ازرى بالعلماء في موضع السياسة ان لم يكونوا من أهل العصبية، يقول متحدثا عن العالم: الا شوراها فيما يعلمه من الاحكام الشرعية فموجودة في الاستفتاء خاصة، واما شوراها في السياسة فهو بعيد عنها لفقدانه العصبية والقيام على معرفة احوالها واحكامها^(٤).

(١) دليل الفالحين ١٥٨/٥.

(٢) مرقاة المفاتيح ٣١٨/١١.

(٣) شرح رياض الصالحين ١/٧٢٥.

(٤) المقدمة لابن خلدون ٢٢٤.

ويرد على ذلك الدكتور عبد الله الطريقي قائلاً: ان مقتضى ذلك ان العلماء ليس من حقهم التدخل في امور المسلمين العامة والتي تحتاج الى حل وعقد ما داموا ليست لهم عصبية، بل يبقون في معزل عنها حتى يستفتوا فيها، وهذا لعمر الله ما ينادي به في هذا العصر من اصحاب الفكر العلماني من سياسيين ومفكرين، الذين يرون فصل الدين عن الدولة، بل عن شؤون الحياة كلها،.. وهذا ما اوقع البلدان الإسلامية في بودقة العلمانية والعمل بها في حياتهم السياسية والثقافية والاعلامية والقانونية والقضائية وغيرها، حتى اصبحت ديناً وعقيدة^(١).

والحق الذي لا مرء فيه أن أهل العلم أتى وجدوا فلهم مكان الصدارة في الامة، ويدهم الحل والعقد، واليهم تعود أمور المسلمين، بل هم أولو الامر على الحقيقة، لانهم حكام على ذوي السلطان، بل على الناس كلهم إذا كانوا عاملين ناصحين^(٢).

يقول الإمام ابن قيم الجوزية: **وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الأَمْرَاءَ إِنَّمَا يُطَاعُونَ إِذَا أَمَرُوا بِمُقْتَضَى العِلْمِ فَطَاعَتُهُمْ تَبِعَ لِطَاعَةِ العُلَمَاءِ فَإِنِ الطَّاعَةَ إِنَّمَا تَكُونُ فِي المَعْرُوفِ وَمَا أَوْجَبَهُ العِلْمُ فَكَمَا أَنَّ طَاعَةَ العُلَمَاءِ تَبِعَ لِطَاعَةِ الرَّسُولِ فَطَاعَةُ الأَمْرَاءِ تَبِعَ لِطَاعَةِ العُلَمَاءِ**^(٣).

ثانياً: من صفات أهل الشورى والرأي والتدبير من أهل الحل والعقد

وهي تتعلق بصفات الذين يؤدون الوظائف العلمية والاجتماعية في مؤسسة أهل الحل والعقد، ويمكن لأهل الاختيار من أهل الحل والعقد ان يستشيروا من شاءوا منهم في الوظائف السياسية، على وفق ضوابط محددة، ولعل ابرز الصفات المطلوبة فيهم:

(١) أهل الحل والعقد للطريقي ص ٦٨.

(٢) جماعة المسلمين للصاوي ص ٦٤.

(٣) إعلام الموقعين ١ / ٤٩.

١ - الإجتهداد في علوم الشريعة

لا بد ان يكون في هذا القسم من يتحلّى بصفة الإجتهداد في العلوم الشرعية، وقد مر بنا في القسم الاول وضمن شرط العلم، ان يكون فيهم ولو مجتهد واحد او يحصل بمجموعهم الإجتهداد، فهنا من باب اولى لاسيما فيما يتعلق بالوظائف العلمية ومسألة الشورى فهي تتطلب من توفرت فيه اهلية الإجتهداد.

فالعلماء المجتهدون هم الجماعة والامة الوسط والطائفة المنصورة، كما ترجم البخاري - رحمه الله - في كتاب (الاعتصام بالكتاب والسنة)، باب: قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، وما امر النبي ﷺ بلزوم الجماعة، وهم أهل العلم. وروى رحمه الله في الباب: قول النبي ﷺ: لَنْ يَزَالَ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى النَّاسِ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ^(١)، وفي رواية: طائفة من امتي، فلا خير اعظم من العلم والفقّه في الدين، كما روى معاوية رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ^(٢).

ويمكن الافادة من النساء اللواتي بلغن رتبة الإجتهداد وضمنهن الى أهل الشورى والرأي، فالاعتبار هنا هو بلوغ الإجتهداد لا جنس المجتهد مع وجود النص، فاذا لم يكن للمرأة دور في الولاية واختيار الامام وعزله، عند جمهور العلماء، فان الوظائف العلمية والاجتماعية والشورى لا تلزم الرجولة، بل ان بعض المسائل وبعض الاحتساب لا يمكن البت بها الا من قبل النساء او بالرجوع اليهن، وهنا تتأكد الحاجة الى وجود المجتهدات لاسيما في المسائل المتعلقة بالمرأة.

ونرى ان هذا القول وسط بين من شدد وبالغ بإنكار دورها بالكلية ومن تعسف وسوف وبالغ حتى قال بولايتها، وقبل ذلك فانه يجمع بين الادلة التي مرت بنا في شرط الذكورية والادلة الاتية:

(١) رواه البخاري ح ٤٣٣١، ومسلم ح ٥٠٦٠.

(٢) رواه البخاري ح ٧١، ومسلم ح ٢٤٣٦.

• قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ٧١].

قال الطبري: وأما «المؤمنون والمؤمنات»، وهم المصدقون بالله ورسوله وآيات كتابه، فإن صفتهم: أن بعضهم أنصارُ بعض وأعدائهم يأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ^(١).
ويبين الفخر الرازي^(٢): انه لما وصف المؤمنين بكون بعضهم أولياء بعض، ذكر بعده ما يجري مجرى التفسير والشرح له فقال: ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾.

ويقول سيد قطب: وتحقيق الخير ودفع الشر يحتاج إلى الولاية والتضامن والتعاون. ومن هنا تقف الأمة المؤمنة صفاً واحداً. لا تدخل بينها عوامل الفرقة..
﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾... يتجهون بهذه الولاية إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإعلاء كلمة الله، وتحقيق الوصاية لهذه الأمة في الأرض^(٣).

وإذا كانت الآية تشير الى ولاية بعض المؤمنين والمؤمنات لبعض، فإنها انتفت عن المؤمنات بأدلة أخرى، ولكن بقيت بعض معانيها ومنها الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، والشورى.

وجاء في حديث صلح الحديبية أن: رسول الله ﷺ قال لأصحابه: قُومُوا فأنحروا، ثم اخلقوا، قال: فوالله ما قام منهم رجل حتى قال ذلك ثلاث مرات، فلما لم يَقُمْ منهم أحد دخل على أمِّ سَلَمَةَ، فذكر لها ما لقي من الناس، قالت أمُّ سلمة: يا نبيَّ الله، أَتُحِبُّ ذلك؟ اخرج، ولا تكلم أحدا منهم كلمة حتى تنحر بُدْنَكَ، وتدعو حَالِقَكَ فيحلقك، فخرج فلم يكلم أحدا منهم حتى فعل ذلك، نحر بُدْنَهُ، ودعا

(١) تفسير الطبري ١٤/٣٤٧.

(٢) تفسير الرازي ٨/٩٣.

(٣) في ظلال القرآن (٤/٤٨).

حالقه فحلقه، فلما رأوا ذلك، قاموا فنحروا، وجعل بعضهم يَحْلِقُ بعضا، حتى كاد بعضهم يقتل بعضا عمًا^(١).

ويستأنس بحديث وافدة النساء، أسماء بنت يزيد الأنصارية من بني عبد الأشهل أنها أتت النبي ﷺ وهو بين أصحابه، فقالت: بأبي أنت وأمي أنا وافدة النساء إليك، واعلم، نفسي لك الفداء، أنه ما من امرأة كائنة في شرق ولا غرب سمعت بمخرجي هذا أو لم تسمع إلا وهي على مثل رأيي،.....^(٢)، وقال عنها ابن حجر: وكان يقال لها خطيبة النساء^(٣)، ونعتها ابن الاثير بانها: رسالة النساء إلى النبي ﷺ^(٤).

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يستشير المرأة^(٥)، وقد استشار عبد الرحمن بن عوف النساء في مسألة تولية عثمان بن عفان رضي الله عنه.

وقد خرجت السيدة عائشة رضي الله عنها بدافع من بعض كبار الصحابة للإصلاح بين الناس بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، ولما بلغت مياة بني عامر ليلا نبحت الكلاب قالت أي ماء هذا قالوا ماء الحوآب قالت ما أظنني إلا أنني راجعة فقال بعض من كان معها بل تقدمين فيراك المسلمون فيصلح الله عز وجل ذات بينهم قالت إن رسول الله ﷺ قال لنا ذات يوم كيف بإحداكن تنبئ عليها كلاب الحوآب^(٦)، وروي ندمها على ذلك لما ذكر لها يوم الجمل قالت: والناس يقولون يوم الجمل؟

(١) رواه البخاري ح ٢٥٨١.

(٢) رواه البيهقي في شعب الايمان (ح ٨٧٤٣) وضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/٣٠٦، ٣٠٥)، وضعفه الالباني في السلسلة الضعيفة (٥٣٤٠ و ٦٢٤٢).

(٣) الاصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر ٣/٤٣٨.

(٤) اسد الغابة ١/١٣١٣.

(٥) رواه البيهقي في الكبرى ١٠/١١٣.

(٦) رواه احمد (٢٤٢٥٤) وابن ابي شيبه في مصنفه (ح ٣٧٧٧١)، والحاكم (٤٦١٣) وهو صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجه، قاله الذهبي وابن كثير وابن حجر، وصححه الشيخ الالباني (السلسلة الصحيحة ٤٧٤)، وصححه شعيب الأرنؤوط في صحيح ابن حبان (٦٧٣٢).

قالوا: نعم، قالت: وددت أني جلست كما جلس غيري فكان أحب إليّ من أن أكون ولدت من رسول الله ﷺ عشرة كلهم مثل عبد الرحمن بن الحارث بن هشام^(١)؛ وقالت ﷺ لابن عمر ﷺ: فقالت: يا أبا عبد الرحمن ما منعك أن تنهاني عن مسيري؟ قال: رأيت رجلاً قد غلب عليك، وظننت أنك لا تخالفينه يعني ابن الزبير، قالت: أما إنك لو نهيتني ما خرجت^(٢).

وكانت ﷺ تحدث نفسها أن تدفن في بيتها مع رسول الله ﷺ وأبي بكر ﷺ فقالت: إني أحدثُ بعد رسول الله ﷺ حدثاً أدفوني مع أزواجه فدفنت بالبقيع^(٣).

وهذا يعزز نهي النبي ﷺ عن تولي المرأة مهما أوتيت من العلم والمكانة (كالسيدة عائشة ﷺ) الولاية أو منازعة أهلها أو تكون من أهل الاختيار وان ظنوا بذلك الاصلاح، كما ان السيدة عائشة رأت فيه امرا محدثا، وهي تدرك خطورة ذلك لأنها روت عن رسول الله ﷺ قوله: مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ^(٤).

ويرى بعض الباحثين أن أهل الحل والعقد هم من وجوه الامة المتبوعون فيها لاسيما في أهل الشورى والتدبير، فاذا تسنى لامرأة ان تصل هذه المرتبة، وان تحوز رضا الناس وقبولهم، فأطاعوها فيما تراه فهي من أهل الحل والعقد، كما لا يوجد

(١) (فتح الباري ١٣/٥٥، وعزاه الى الطبراني وضعفه).

(٢) (الاستيعاب لابن عبد البر ١/٢٧٥، والذهبي في سير اعلام النبلاء ٢/١٩٣).

(٣) (رواه الحاكم ٦٧١٧) وقال صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وقال الالباني: تعني بالحدث مسيرها يوم الجمل، فإنها ندمت ندامة كلية، وتابت من ذلك، على أنها ما فعلت ذلك إلا متأولة قاصدة للخير، السلسلة الصحيحة ١/٤٧٣).

(٤) (رواه البخاري (ح ٢٥٥٠) ومسلم (ح ٤٥٨٩)).

من دليل صحيح صريح ينص على جواز اشتراك المرأة في أهل الحل والعقد، كما لا يوجد بين الأدلة ما يحظره فيبقى الحكم على الأصل وهو الإباحة^(١).

ومع تسليمنا بما ذهبوا ولكننا نتحفظ ونمتنع عن توليها مهمة سياسية أو ولاية دينية للأدلة التي مرت في شرط الذكورية.

ويخلص الطريقي الى: انه لا مانع من استشارة المرأة في بعض الشؤون - لاسيما المتعلقة بالنساء -، ويجوز لأهل الحل والعقد أن يرجعوا اليها في مثل هذه الشؤون، على ان لا يترتب عليه مشاركة فعلية مع الرجال بحيث تجتمع معهم وتخلو ببعضهم وتحل وتعقد في عظام الامور^(٢).

٢- اتقان التخصص:

ان توسع مجالات الحياة وقيام الدول والامم على علوم متعددة، يستلزم وجود المختصين والخبراء في العلوم الضرورية في بناء الدولة داخليا وخارجيا، ولكون أهل الحل والعقد مؤسسة تقوم بوظائف عدة يستلزم تحقيقها على اكمل وجه الاعتماد على ذوي الخبرة والدراية كما مر سابقا، وفي هذا القسم يكون الاعتماد اوسع لسعة دائرة أهل الرأي والتدبير، ولان عملهم لا يقتصر على مدة محدودة او حالة معينة مقيدة بأمر متعين كما في اختيار الامام او عزله، بل انهم ممن يرجع اليهم الامام في مشاورتهم في قضايا معينة تتعلق عادة باختصاصهم، او بمزية لهم فيه وان شاركهم غيرهم فيه.

(١) خصائص الشورى ومقوماتها، د. محمد سعيد رمضان البوطي، عن أهل الحل والعقد لبلال صفي الدين ص ٢٦١، ويرى الدكتور بلال صفي الدين جواز اشتراك المرأة في أهل الحل والعقد وتدخلك في اختيار الامام.

(٢) ولكنه شدد في منع مشاركتها في أهل الحل والعقد بقوله: انه ليس للمرأة مدخل في الحل والعقد، وانه لا يجوز ان تشترك في العضوية، (أهل الحل والعقد للطريقي ص ٧١).

• وقد ارشد رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الأمة الى مراعاة التخصص واعتماد أهل كل فن في بابه: أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ وَأَشَدُّهُمْ فِي دِينِ اللَّهِ عُمَرُ وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءُ عُثْمَانُ وَأَقْضَاهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَأَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ أَبِي بَنْ كَعْبٍ وَأَعْلَمُهُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَفْرَضُهُمْ زَيْدُ بْنُ نَابِتٍ أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا وَأَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ^(١). ومن لطائف الحديث المتعلقة بطبيعة دراستنا ان الثلاثة الذين توجهوا الى سقيفة بني ساعدة حرصا على سلامة الامة من التنازع والفتنة بعد وفاة النبي ﷺ هم (ابو بكر وعمر وابو عبيدة) رضي الله عنهم اجمعين وثلاثتهم خصهم النبي في هذا الحديث بما يتعلق بشأن الامة من الرحمة بها والشدة معهم في دين الله وفي الحق، ومن حمل امانة الامة.

قال العيني: والأمانة مشتركة بين أبي عبيدة وغيره من الصحابة لكن المقصود بيان زيادتها في أبي عبيدة والنبي خص كل واحد من كبار الصحابة بفضيلة واحدة وصفه بها فأشعر بقدر زائد فيها على غيره^(٢).

ويمكن ان يندرج في هذا الباب الاصناف الآتية:

العلماء المختصون: إذ إن مجموع أهل الحل والعقد يدخل في جملتهم من ليس من العلماء ولا من طلاب العلم، بل هناك اختصاصات أخرى تتطلب علوماً وتخصصات أخرى، يكونون أهل الذكر فيها، ولو لم يكونوا من أهل العلم الشرعي؛ كالفقهين في أمور السياسة والاقتصاد والاجتماع والشؤون العسكرية والإعلامية، ونحو ذلك^(٣).

(١) رواه الترمذي (ح ٣٧٩١) وقال حسن صحيح، والنسائي (٨٢٤٢) وابن ماجه (١٥٤) واللفظ له، وقال الالباني: صحيح.

(٢) عمدة القاري ٢٤ / ٣٨٠.

(٣) دراسة لعبد العزيز كامل: مجلة البيان، العدد [٢٥١] رجب ١٤٢٩، يوليو ٢٠٠٨ ص ١٤.

أهل الذمة: لاستشارتهم بل الاستعانة بهم في القضايا التي يبرعون فيها ان كانت مهنية وحرفية عامة او متعلقة بشؤون أهل الذمة في الدولة والامة ولا سيما في الازمات، ونقل عن أبي حنيفة والشافعي واحمد جواز ذلك ولكنه ليس على إطلاقه، أما بالنسبة لأبي حنيفة رحمه الله؛ فقد قال أبو جعفر الطحاوي^(١): «ولا ينبغي للإمام أن يستعين بأهل الذمة في قتال العدو؛ إلا أن يكون الإسلام هو الغالب»، وقال النووي^(٢): «باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر إلا الحاجة (أو كونه حسن الرأي في المسلمين)، وقال الشافعي وآخرون: إن كان الكافر حسن الرأي في المسلمين، ودعت الحاجة إلى الاستعانة به استعين به؛ وإلا فيكرهه، وقال ابن عبد البر: وقال الشافعي والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابهم لا بأس بالاستعانة بأهل الشرك على قتال المشركين إذا كان حكم الإسلام هو الغالب عليهم وإنما تكره الاستعانة بهم إذا كان حكم الشرك هو الظاهر^(٣)»، وقال ابن قدامة^(٤): «وعند احمد: «ويشترط أن يكون من يستعان به حسن الرأي في المسلمين، فإن كان غير مأمون عليهم، لم تجز الاستعانة به؛ لأننا إذا منعنا الاستعانة بمن لا يؤمن من المسلمين -مثل المخذِلِ والمُرْجِفِ-؛ فالكافر أولى».

ومن الادلة التي يستدل بها على جواز ذلك:

• قوله ﷺ: سَتُصَالِحُونَ الرُّومَ صُلْحًا أَمِنًا فَتَغْزُونَ أَنْتُمْ وَهُمْ عَدُوًّا مِنْ وِرَائِكُمْ فَتُنْصَرُونَ وَتَغْنَمُونَ وَتَسْلَمُونَ^(٥).

(١) في «مختصره» (ص ١٦٧).

(٢) شرح صحيح مسلم (١٢/١٩٩).

(٣) التمهيد ٣٦/١٢.

(٤) المغني لابن قدامة (١٠/٤٢٧).

(٥) رواه احمد (١٦٨٢٦) وابو داود (٤٢٩٤) وابن ماجه (٤٠٨٩)، وقال في الزوائد اسناده حسن،

وصححه الالباني وشعيب الارناؤوط.

• وقوله ﷺ: وَإِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ^(١)، وفي رواية: إن الله ليؤيد الإسلام برجال ما هم من أهله^(٢).

• وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ سَيَمْنَعُ الدِّينَ بِنَصَارَى مِنْ رَبِيعَةَ عَلَى شَطِّ الْفُرَاتِ، مَا تَرَكْتُ بِهَا عَرَبِيًّا إِلَّا قَتَلْتُهُ، أَوْ يُسْلِمُ^(٣).

قال ابن بطال: يشتمل على المسلم والكافر، فيصح أن قوله: « لا نستعين بمشرك » خاص في ذلك الوقت، والله أعلم^(٤)؛ ونقل ابن حجر قول المهلب وغيره: لا يعارض هذا قوله رضي الله عنه: « لا نستعين بمشرك » لأنه إما خاص بذلك الوقت، وإما أن يكون المراد به الفاجر غير المشرك، قلت: الحديث أخرجه مسلم، وأجاب عنه الشافعي بالأول، وحجة النسخ شهود صفوان بن أمية حيننا مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو مشرك وقصته مشهورة في المغازي^(٥).

قال ابن عثيمين: من تسخير الله سبحانه وتعالى لعباده المؤمنين أن يسخر لهم كفارا يذودون عنهم كما جاء في الحديث إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر فيجب علينا أن لا ننسى فضل الله الذي سخرهم لنا^(٦).

• وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا صَفْوَانُ هَلْ عِنْدَكَ سِلَاحٌ». قَالَ: عَارِيَةٌ أَمْ غَضَبًا. قَالَ: « بَلْ عَارِيَةٌ ». قَالَ فَأَعَارَهُ مَا بَيْنَ الثَّلَاثَيْنِ إِلَى الْأَرْبَعِينَ دِرْعًا وَغَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُنَيْنًا فَلَمَّا هَزَمَ الْمُشْرِكِينَ جُمِعَتْ دُرُوعُ صَفْوَانَ فَفَقَدَ مِنْهَا أَدْرَاعًا

(١) رواه البخاري (٢٨٩٧) ومسلم (٣١٩).

(٢) أخرجه الطبراني (٢٨/١٣) رقم (٥٦) قال الهيثمي (٣٠٣/٥) فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم وهو ضعيف من غير كذب، وضعفه الالباني (ضعيف الجامع ح١٦٤٧).

(٣) رواه البيهقي في الكبرى (١٩١١٨)، والنسائي في الكبرى (٨٧٧٠).

(٤) شرح صحيح البخاري ٢٨٧/٩.

(٥) فتح الباري لابن حجر ١٧٩/٦.

(٦) (شرح رياض الصالحين ٧٠/١).

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِصَفْوَانَ: «إِنَّا قَدْ فَقَدْنَا مِنْ أَدْرَاعِكَ أَدْرَاعًا فَهَلْ نَعْرَمُ لَكَ؟». قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ لِأَنَّ فِي قَلْبِي الْيَوْمَ مَا لَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ.. قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَكَانَ أَعَارَهُ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ ثُمَّ أَسْلَمَ^(١). وجاء في السيرة أن صفوان شهد مع النبي ﷺ حرب حنين وهو مشرك^(٢).

ومن الآثار

- ان سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه غزا بقوم من اليهود، فرضخ لهم^(٣)، والرضخ: اعطاء مال من الغنيمة لمن ليس له سهم من الغنيمة.
- وسئل الشعبي: عن المسلمين يغزون بأهل الكتاب، فقال: ادركت الائمة الفقيه منهم وغير الفقيه، يغزون بأهل الذمة فيقسمون لهم، ويضعون عنهم جزيتهم، فذلك لهم نفل حسن^(٤).
- وقد استعمل بعض الصحابة ومنهم الخلفاء بعض أهل الكتاب في دواوينهم^(٥).

(١) رواه ابو داود (٣٥٦٥) وصححه الالباني.

(٢) هَذَا الْحَدِيثُ ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ هَكَذَا وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: أَنَّهُ مَعْرُوفٌ فِيمَا بَيْنَ أَهْلِ الْمَغَارِيزِ، وَرَوَاهُ أَبُو يَعْلَى وَابْنُ بَزَّازٍ، قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ، وَفِيهِ ابْنُ اسْحَقَ وَقَدْ صَرَّحَ بِالسَّمَاعِ فِي رِوَايَةِ أَبِي يَعْلَى، وَعِنْدَ ابْنِ عَسَاكِرَ (١١٣/٢٤) وَيَنْظُرُ السِّيْرَةَ النَّبَوِيَّةَ لِابْنِ هِشَامَ ٦٧/٤. وَرَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعَانَ بِنَاسٍ مِنَ الْيَهُودِ فِي حَرْبِهِ فَأَسْهَمَهُمْ لَهُمْ، وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَشْهَمَ لِيَهُودٍ كَانُوا (غَزَوْا) مَعَهُ مِثْلَ سِهَامِ الْمُسْلِمِينَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ عَنِ الزُّهْرِيِّ (ح ٢٨١ و ٢٨٢) وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلًا ضَمِنَ الْحَدِيثَ (١٥٥٨). وَقَدْ بَوَّبَ لَهُ: مَا جَاءَ فِي أَهْلِ الذَّمَّةِ يَغْزُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ هَلْ يَسْهَمُ لَهُمْ، وَمُرَاسِيلَ الزُّهْرِيِّ صَعِيفَةً، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هَذَا مُنْقَطِعٌ، وَقَالَ الْإِلْبَانِيُّ: ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ.

(٣) رواه ابن ابي شيبة (ح ٣٣٨٣٨) والبيهقي في الكبرى (١٨٣٣٧).

(٤) رواه ابن ابي شيبة في مصنفه (٣٣٨٣٩).

(٥) ينظر: احكام الذميين والمستأمنين، د. عبد الكريم زيدان ص ٨٢.

وهذه مسألة فقهية وقع الخلاف فيها، وعلى الرغم من اجازة بعض المعاصرين عضوية أهل الذمة في مؤسسة أهل الحل والعقد، إلا أنهم وضعوا قيوداً تلتقي مع ما ذهبنا إليه ومنها: أن يكونوا ممن يقرون بالإسلام هوية للدولة وأساساً لنظام الحكم فيها، وأن يفصل في اختصاصهم، فلا يجوز لهم الاشتراك في القرارات المتعلقة بالمسائل الدينية الإسلامية، ويجوز لهم أن يشتركوا في القرارات المتعلقة بالأمور الدنيوية من سياسة واقتصاد وغيرها بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأن يكونوا ممثلين لجماعة من غير المسلمين موجودة فعلاً في الدولة الإسلامية، والثقة بهم وعدم التهمة وعدم ارتباطهم بدولة أو جهة خارجية معادية للدولة الإسلامية^(١).

ولذا ينبغي مراعاة الآتي عند اشتراكهم في مؤسسة أهل الحل والعقد:

- ١- في الاختصاصات العامة: انعدام أو عدم كفاية المختصين من المسلمين في هذه العلوم، وإلا فالافتقار بهم أولى.
- ٢- أن يتمتعوا بقدر كبير من الثقة والأمانة والمصداقية، وأخذ الحيطة في التثبت منها وعدم اهتزازها.
- ٣- التأثير الكبير والمقبولية في أهل اختصاصهم أو من يمثلونهم.
- ٤- عدم التوسع في وجودهم أو في دائرة المسائل التي يرجع اليهم في الرأي والتدبير، فالحاجة تقدر بقدرها، فلا يكون وجودهم في أهل الشورى والتدبير هو الغالب مما قد يؤثر على اتخاذ القرارات أو التأثير المبطن على أعضاء أهل الحل والعقد.
- ٥- عدم التأييد في عضويتهم.

(١) أهل الحل والعقد، د. بلال صفي الدين ص ٢٥٥.

النساء: ويمكن ضم النساء في هذا الشأن، ولا سيما في الاختصاصات التي تنسجم مع طبيعتهن وتتلاءم مع قدراتهن، ويراعى فيهن اغلب الضوابط أنفة الذكر لأهل الذمة.

٣- الإقامة (المواطنة)

يذهب كثير من المعاصرين الى اشتراط صفة المواطنة في أهل الحل والعقد^(١)، سواء للامة او الدولة، بأن يكونوا من المواطنين المقيمين او المسجلين ضمن اقليمها على خلاف نظرتهم لمفهوم المواطنة. والاستيطان: الإقامة في المكان، او الإقامة الدائمة في مكان ما^(٢).

ونقول ان المعبر هو الإقامة، ولذا عرف بعض المعاصرين المواطنة بانها الإقامة في دار الإسلام^(٣)، بغض النظر عن جنسيته وقد عبر عنها بعض الفقهاء بالبلدي كما سيأتي.

وفي هذه المسألة فإن حال الامة الإسلامية لا يخلو من امرين:

- ١- وجود الدولة الإسلامية بصورتها في عصور الخلافة، فالمعتبر بأهل الحل والعقد وجودهم في مقر الخلافة وعاصمة الدولة الإسلامية.
- ٢- وجود دول إسلامية منفصلة وقائمة بذاتها، فالمعتبر بأهل الحل والعقد وجودهم واقامتهم في تلك الدولة بشكل عام وفي عاصمتها على وجه التخصيص.

(١) منهم: الطريقي في كتابه اهل الحل والعقد ص ٨٠، ود. بلال صفي الدين في كتابه اهل الحل والعقد ص ٢٥٦.

(٢) ينظر: معجم لغة الفقهاء ١/٦٦.

(٣) اهل الحل والعقد للطريقي ص ٨١.

ويمكن الاستدلال على ذلك:

• قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾

[ابراهيم: ٤].

• وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ

عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١﴾ ﴾ [نوح: ١].

• وقوله تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ

غَيْرُهُ ۗ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾ [الاعراف: ٦٥]... ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا

اللَّهِ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ۗ ﴾ [الاعراف: ٧٣]... ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ

اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ۗ ﴾ [الاعراف: ٨٥].

قال ابن كثير: هذا من لطفه تعالى بخلقه: أنه يرسل إليهم رسلا منهم بلغاتهم ليفهموا عنهم ما يريدون وما أرسلوا به إليهم، كما قال رسول الله ﷺ: لَمْ يَنْعَثِ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا بِلُغَةِ قَوْمِهِ^(١)، وقد كانت هذه سنة الله في خلقه: أنه ما بعث نبيا في أمة إلا أن يكون بلغتهم، فاختص كل نبي بإبلاغ رسالته إلى أمته دون غيرهم، واختص محمد بن عبد الله رسول الله بعموم الرسالة إلى سائر الناس^(٢).

قال الرازي: المراد من ﴿ قَوْمِهِ ﴾ أهل بلده^(٣).

وقال البيضاوي: إلا بلغة قومه الذي هو منهم وبعث فيهم، ﴿ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾

ما أمروا به فيفقهوه عنه بيسر وسرعة، ثم ينقلوه ويترجموه إلى غيرهم فإنهم أولى

(١) رواه احمد (ح ٢١٤١٠) وصححه الالباني في صحيح الجامع (٥١٩٧) والسلسلة الصحيحة (٣٥٦١).

(٢) تفسير ابن كثير ٤/٤٧٧.

(٣) تفسير الرازي ٩/٢٠٦.

الناس إليه بأن يدعوهم وأحق بأن ينذرهم، ولذلك أمر النبي ﷺ بإنذار عشيرته أولاً^(١). ويقول: وإنما جعل منهم لأنهم أفهم لقوله وأعرف بحاله وأرغب في اقتفائه^(٢).

وقال ابو السعود: وإنما جعل منهم لأنهم أفهم لكلامه وأعرف بحاله في صدقه وأمانته وأقرب إلى اتباعه^(٣).

وقال الشنقيطي: يبين الله تعالى في هذه الآية الكريمة أنه لم يرسل رسولا إلى بلغة قومه لأنه لم يرسل رسولا إلا إلى قومه دون غيرهم ولكنه بين في مواضع آخر أن نبينا ﷺ أرسل إلى جميع الخلائق دون اختصاص بقومه ولا بغيرهم^(٤).

وقال الالوسي: وحكمة كون النبي يبعث إلى القوم منهم أنهم أفهم لقوله من قول غيره وأعرف بحاله في صدقه وأمانته وشرف أصله^(٥).

• قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أُعْطِيَتْ حَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي؛ نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتَهُ الصَّلَاةُ فَلْيَصِلْ، وَأُحِلَّتْ لِي الْمَغَانِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيَتْ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً^(٦).

قال ابن الجوزي: كان النبي إذا بعث في الزمان الأول إلى قوم بعث غيره إلى آخرين وكان يجتمع في الزمن الواحد جماعة من الرسل فأما نبينا ﷺ فإنه انفرد بالبعث فصار نذيرا لكل من غير أن يزاخمه أحد^(٧).

(١) تفسير البيضاوي ٢٤٦/٣.

(٢) تفسير البيضاوي ٢٧٤/٢.

(٣) ارشاد العقل السليم ٤٩٩/٢.

(٤) اضواء البيان ٣٥٥/٢.

(٥) تفسير الالوسي ٢٢٣/٦.

(٦) رواه البخاري (ح ٣٢٨)، ومسلم (ح ١١٩١).

(٧) كشف المشكل ٧٠٦/١.

كان النبي ﷺ يقول: اشيروا عليّ ايها الناس.. والخطاب لمن يحضره، ولذا فان أهل الرأي والشورى في عصر النبي كانوا من الصحابة الذين يحيطون به في المدينة سواء من كان من اهلها او من هاجر اليها وقام فيها، وكان الخلفاء يطلبون من في المدينة او من يحضرهم عن الشورى والفتيا^(١).

كما ان أهل الحل والعقد في زمن الخلفاء الراشدين هم من أهل المدينة المنورة حصراً، وان البيعة العامة تنعقد للخليفة والامام من أهل المدينة، ثم يأخذها الولاية كل من أهل مصره بصورة السمع والطاعة، وهكذا كانت الشام مقر الدولة الاموية وبغداد مقر الدولة العباسية (وهما مقر اقامة أهل الحل والعقد في كل دولة).

وذهب جمهور الفقهاء: الى انه يكفي سائر الناس ان يعتقدوا انهم تحت امر الامام المبايع وانهم ملتزمون بالطاعة له، وقال المازري: يكفي في بيعة الإمام أن يقع من أهل الحل والعقد ولا يجب الاستيعاب، ولا يلزم كل أحد أن يحضر عنده ويضع يده في يده، بل يكفي التزام طاعته والانقياد له بأن لا يخالفه ولا يشق العصا عليه، وفي جميع حالات انتخاب الخليفة والامام فإنها جمعت بين البيعتين الخاصة لأهل الحل والعقد ومن ثم البيعة العامة التي يبائع فيها جمهور المسلمين الموجودين في عاصمة الخلافة اذ يبائعون الخليفة في المسجد الجامع، او يبائع بمقتضاها بقية المسلمين الموجودين في الامصار الإسلامية، وهذا الجمع بين الطريقتين من اجل تأكيد البيعة، والالتزام بمقتضاها وآثارها، من قبل الحاكم تجاه جميع افراد الامة، ومن قبل الامة تجاه الحاكم.

ولعل شرط الاقامة او المواطنة يلتقي -جزئياً- مع ما شرطه بعض العلماء المتأخرين في شروط القاضي -المستحبة- أن يكون بلدياً، أي من أهل البلد، قال الخرشبي: يُسْتَحَبُّ فِي حَقِّ الْقَاضِي أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ وَرِعًا أَيْ تَارِكًا لِلشُّبُهَاتِ خَوْفَ الْوُقُوعِ فِي الْمَحْرَمَاتِ وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ بَلَدِيًّا لِعِلْمِهِ

(١) يراجع النصوص في مبحث الشورى.

بِأَحْوَالِ الشُّهُودِ عَلَى الرَّاجِحِ^(١)، ليعرف عاداتهم، ويألف السكن معهم، وتسهل عليه الإقامة بينهم، ويدرك المعاني التي يريدونها في دعواهم، ومخاصمتهم، ودفاعهم، وشهاداتهم^(٢).

ولذا تشترط الأنظمة المعاصرة أن يكون القاضي من مواطني الدولة التي يعمل فيها، لأن القضاء مظهر لسيادة الدولة، فينحصر بمواطنيها، ويعترض عليه الدكتور محمد الزحيلي بقوله: فيه تكريس للإقليمية، وتقديس للمواطنة والحدود المصطنعة بين البلاد العربية والإسلامية، وتقيد لمبدأ «الأخوة الإسلامية» ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠] ومبدأ «المساواة بين المسلمين» «المسلمون سواسية كأسنان المشط» وأن العبرة للكفاءة والأهلية والخبرة، وليس لمجرد المواطنة، وأن العالم المسلم كان يتولى الأعمال والوظائف في ديار الإسلام والمسلمين متى توفرت فيه الشروط العلمية، سواء كان من الشرق أم من الغرب، والتاريخ الإسلامي مشحون بقضاة في مصر والشام والعراق وقد قدموا من الأندلس والمغرب، والعكس بالعكس^(٣).

ونرى اعتماد صفة الإقامة لأنها تجمع بين ان يحسن لغتهم وان يتقن عاداتهم وطبائعهم، ويكون اوثق لديهم، ولتجنب الركون الى المواطنة التي تحجم من افادة الامة من كفاءاتها بسبب التقسيمات المصطنعة والتي فرضتها القوى الاستعمارية وتبناها من صنعتهم على عينها.

(١) (شرح مختصر خليل ٢١/٢٢٣) (منح الجليل ١٧/٣٠٩) (مواهب الجليل ٨/٨٧) (تبصرة الحكام، في أصول الأقضية، إبراهيم بن علي بن فرحون المالكي (٧٩٩هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠/٢١-٢١).

(٢) فقه القضاء ص ١٥٧.

(٣) فقه القضاء والدعوى والإثبات، الدكتور محمد الزحيلي، نشر جامعة الشارقة، الشارقة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ص ١٥٧، التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي، الدكتور محمد الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م ص ١٦٤.

المبحث الثاني مقومات تشكيل مؤسسة أهل الحل والعقد

من المسائل التي شغلت كل من كتب في السياسة الشرعية او نظام الحكم في الإسلام، ولاسيما المعاصرين بعد سقوط الدولة العثمانية، وظهور الدول الإسلامية التي خضعت لأنظمة استبدلت الدساتير الوضعية العلمانية بالشرعية، وفي مقدمتها نظام الحكم، كيف يتم تشكيل مؤسسة أهل الحل والعقد؟ وما هي طرق تعيينهم واختيارهم؟.

ولو عدنا الى المدونات السياسية لوجدنا الفقهاء والمنظرين يسلكون في معالجة هذا الامر مسلكين رئيسين هما:

المسلك الاول: اعتماد طرق محددة ومعينة

ولعل من ابرز طرقه:

١ - طريقة الانتخاب:

وذلك بان يشترك ابناء الامة او المواطنون باختيارهم عن طريق الانتخاب بصورته المعاصرة ليكونوا نوابا عنهم^(١).

وعلل اصحاب هذه الطريقة: ان الشريعة الاسلامية تتسع لنظام الانتخاب لاختيار اهل الحل والعقد، لان مقصود الشرع ايجاد اهل الحل والعقد، فما يوصل

(١) ومنهم: الشيخ محمد عبده (تفسير المنار ٤/٣٧)، عبد الوهاب خلاف (السياسة الشرعية ص ٢٩)، وابو الاعلى المودودي (نظرية الإسلام السياسية ص ٣٠) ود. عبد الكريم زيدان (اصول الدعوة ص ٢١٠)، وعبد الكريم عثمان (معالم الثقافة الإسلامية ص ١٨٦)، ومحمد اسد (منهاج الإسلام في الحكم ص ٨٩)، وعبد الرحمن عبد الخالق (الشورى في ظل نظام الحكم الإسلامي ص ٩٥) ود. بلال صفي الدين (اهل الحل والعقد ص ٣١٥).

الى هذا المقصود يكون مندوبا أو واجبا، والذي يوصل اليه هو نظام الانتخاب الذي ينتخب بمقتضاه اهل الحل والعقد، بشرط ان يوضع نظام للانتخاب يتفق مع ما جاء في الشرع من تجنب التزيف والتضليل والكذب والغش والخداع وشراء الاصوات وما الى ذلك، وبشرط توافر الشروط التي اشترطها الفقهاء في اهل الحل والعقد ليكونوا مرشحين لتمثيل الامة^(١).

ودافعوا عنها بقولهم: ان الانتقادات التي يمكن ان توجه لطريقة الانتخاب اقل بكثير من الانتقادات الموجهة للوسائل او الطرائق الاخرى، وبخاصة التعيين، وينبغي على من ينتقد طريقة الانتخاب ان يقترح بديلا عنه، قابلا للتطبيق، ومحققا للمقاصد، وقادرا على الصمود في وجه الانتقادات الموجهة اليه^(٢).

٢- طريقة التعيين:

بان يقوم الامام او من يقوم مقامه (كالملك او الرئيس او الحاكم) بتعيين اهل الحل والعقد، بصفته اعرف الناس بهم، ولأنه بمراسته في السياسة والحكم، وعلمه بالصفات التي ان توافرت في المرء اعانته على اداء مهام منصب الحل والعقد خير قيام، ولقدرته على تمييز خير من يصلح لها، يستطيع بذلك أن يرشد الى اهل الحل والعقد^(٣)، وهي احدى الطريقتين التي اعتمدها الموسوعة الفقهية الكويتية بل هي الاصل فيها وجاء فيها: **تَعَيَّنُ الْخَلِيفَةُ لَهُمْ: كَمَا فَعَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِتَعْيِينِ سِتَّةٍ مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ لِيَخْتَارُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ خَلِيفَةً لِلْمُسْلِمِينَ بَعْدَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ دُونَ نِزَاعٍ**^(٤).

(١) الدولة القانونية ص ٣٥٢.

(٢) اهل الحل والعقد د. بلال صفي الدين ص ٣١٥.

(٣) ومن قال بذلك د. محمد رأفت عثمان (رياسة الدولة في الفقه الإسلامي ص ٣٦١).

(٤) ينظر الموسوعة الفقهية الكويتية (١١٦/٧)، وينظر (اهل الحل والعقد للطريقي ص ٨٦، واهل

الحل والعقد لبلال صفي الدين ص ٣٠٢).

٣- طريقة الجمع بين التعيين والانتخاب

ولها صور^(١)، منها:

- ان تحصر الكفاءات المؤهلة للحل والعقد من قبل الامام ثم يجري الانتخاب من هذه المجموعة، بحيث ينتخب عدد منهم من قبل الامة^(٢).
- ان يختار الحاكم جماعة تأسيسية، وتتلقى هذه الجماعة ترشيحات من يستشعرون انفسهم الاهلية، وتقر الجماعة بعد المناقشة من يستأهل الترشيح بالفعل، ومن هؤلاء ينتخب الناس بالاقتراع السري العام، ومن الفائزين يتكون اهل الحل والعقد^(٣).
- أن ينتخب الشعب عضوا عن كل دائرة انتخابية يمثل الشعب في مجلس اهل الحل والعقد، وتختار المؤسسات المهنية والفنية من يمثلونهم في المجلس وبنفس عدد المنتخبين، وبذلك يشكل المجلس ويكون عدد اعضائه ضعف عدد الدوائر^(٤).
- أن ينتخب الشعب اهل الحل والعقد، ثم يعين الامام من يخطئه الانتخاب من اهل الاختصاصات، بغرض ادخال اهل الاختصاصات في اهل الحل والعقد، لاشتراط توافرهم فيهم^(٥).

(١) الإسلامي في السياسة والحكم، د. فتحي الدريني ص ٤٣٦.

(٢) ذكرها الطريقي في كتابه اهل الحل والعقد ص ٨٨.

(٣) ينظر التشريع بين الفكرين الاسلامي والدستوري، هاني احمد الدرديري ص ٨٣، نقلا عن اهل الحل والعقد لبلال صفي الدين ص ٣٠٩.

(٤) ينظر القرآن والدولة، د. محمد احمد خلف الله ص ٧٤، نقلا عن اهل الحل والعقد لبلال صفي الدين ص ٣١٠.

(٥) ينظر خصائص التشريع الاسلامي في السياسة والحكم، د. فتحي الدريني ص ٤٣٦.

المسلك الثاني: اعتماد طرق غير مقيدة ولا محددة

ومن أبرزها:

١ - طريقة التدرج الاجتماعي

ويقصد بها ان بعض الافراد يتدرجون صعودا بحسب الصفات التأهيلية، وبحسب نظرة كل مجتمع حتى يصلوا الى درجة الريادة والسيادة في المجتمع، فمن توافرت فيه تلك الصفات اصبح تلقائيا من أهل الحل والعقد، يتحمل مسؤوليته ويقوم بها بدون تكليف من أي جهة كانت، فظاهرة التدرج الاجتماعي هي التي تميز هذه الجماعة^(١)، وفي الموسوعة الكويتية هي الطريقة الثانية البديلة عن التعيين ان لم يحصل واطلقت عليها: التَّعْيِينُ بِالْحُضُورِ: إِذَا لَمْ يُعَيَّنِ الْخَلِيفَةُ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ فَإِنَّ مَنْ يَتَسَرَّرُ حُضُورَهُ مِنْهُمْ تَنَعَّدُ بِهِ الْبَيْعَةُ، وَيَقُومُ الْحُضُورُ مَقَامَ التَّعْيِينِ^(٢)، وقد مال اليه الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، وهو وان رجع عن حصره بالمجتهدين في احكام الشريعة الإسلامية وقيدته بالإجتهد في احكام الامامة، الا انه لم يترجع عن هذه الطريقة في تميزهم^(٣).

ويرى اصحاب هذه الطريقة ان الحجة في ذلك ما كان عليه الواقع السياسي في القرون المفضلة، فقد كان التركيب الاجتماعي والسياسي يبرز اهل الحل والعقد في يسر، فقد كان رؤساء الاسر ووجهاء القوم معروفين بأعيانهم في المجتمع المحدود لكل حاضرة كبيرة في الاقطار الاسلامية، كما كان الكبراء معروفين بالشرق والغرب في شتى المجتمعات القديمة والوسطى والحديثة الى ما قبل شيوع النظام

(١) ينظر: النظام الدستوري في الإسلام، د. مصطفى كمال وصفي ص ٢٠١، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ لظافر القاسمي ص ٢٣٦، والشورى واثرها في الديمقراطية للدكتور عبد الحميد الانصاري ص ٢٥٢.

(٢) الموسوعة الفقهية الكويتية (١١٦/٧) وينظر ايضا: اهل الحل والعقد للدكتور الطريقي ص ٨٥.

(٣) ينظر: اهل الحل والعقد لبلال صفي الدين ص ٣٠٣.

البرلماني، ويضاف من المبرزين الى هؤلاء كبار الموظفين، ثم المثقفين من الفقهاء والادباء والمشتغلين بشتى فروع المعرفة، وقد يضاف اليهم الاثرياء أحياناً^(١).

ويعلل الدكتور محمد بن شاكر الشريف اختيار هذه الطريقة ويفصلها بعد ان اعتمدها: في كثير من الأحيان يظن كثير من الناس أن تحديد الصفات ونحوها ليس كافياً في انضباط الأمور، وإنما لا بد من وجود نظام محدد مرتب بخطوات محددة، ومثل هذا التنظيم والترتيب هو الذي يعوّل عليه في تحقيق الأمور من غير تلاعب بها أو تحايل عليها، وقد يبدو هذا في ظاهره صواباً، ولكن المشكلة الحقيقية ليست في عدم التنظيم، وإنما تكمن في عدم الرغبة في العمل والتقيد بالصفات أو الضوابط التي تذكر في مثل هذه الأمور، وعند وجود الرغبة في ذلك؛ فإن الأمور ستمضي على النحو المرغوب حتى من غير وجود نظام مكتوب مسطور، وكلما ضعفت الرغبة احتيج إلى التنظيم، وكلما قويت لم يحتج إليه، وهذا يفسر أن أموراً كثيرة كانت تجري في الصدر الأول بدون هذا التنظيم على وجه أحسن وأفضل مما جرى تنظيمه فيما بعد، على أنه ليس هناك ما يمنع شرعاً من تحديد طريق عملي يتم من خلاله التوصل إلى تحديد أهل الحل والعقد، كأن يقال إن الصفات التي ورد ذكرها في حق أهل الحل والعقد ممكن تحقيقها في الواقع؛ بأن نقول إن درجة العلم تتحقق بالحصول مثلاً على درجة الأستاذية أو ما يناظرها، وإن أمراء الأجناد حالياً هم ولاة الأقاليم والعواصم وقادة أفرع الجيش، وإن وجوه الناس هم رؤساء القبائل الكبرى، والقضاة، والدعاة المشهورون، ورؤساء الجامعات، ومديرو الشركات الكبرى، والتميزون في تخصصاتهم التجريبية والإنسانية من أساتذة الجامعات ومن في حكمهم، (والعدالة شرط لا بد من تحققه في الجميع).. وهكذا، وبموجب هذا النظام أمكن تحديد أهل الحل والعقد^(٢).

(١) اصول الفكر السياسي الاسلامي، د. محمد فتحي عثمان ص ٣٨٨.

(٢) مقدمة في فقه النظام السياسي الاسلامي، د. محمد بن شاكر الشريف، ينظر التقرير الاستراتيجي السنوي لمجلة البيان.

ويشير الدكتور عبد الله الطريقي الى: أن التدرج والصعود يبدأ بالتقوى والخلق والعلم، ثم رجاحة العقل وسداد الرأي، ثم الخبرة، ثم الشوكة، وهكذا، كما يؤكد على ضرورة تقديم العلماء والفقهاء على سائر الفئات الاخرى، فالعلماء كانوا هم المرجع في القضايا الكبرى، وما جرى في عهد الخلفاء الراشدين من قيام كبار الصحابة بالحل والعقد أكبر دليل على ذلك^(١).

وبعد ترجيحه لهذا الاسلوب وأنه بنظره الاقرب الى روح الشريعة والاكثر انسجاما مع اصولها العامة، فانه يدعو الى مراعاة حالين للامة المسلمة:

• اولاهما: حالة وجود الامام فلا بأس أن يشارك الامام في تعيين اهل الحل والعقد، واهل الشورى.

• والثانية: حالة عدم وجود الامام، او حالة حصول الاضطرابات والفتن مع ضعف الامام، فلا مناص من اتباع ظاهرة التدرج الاجتماعي^(٢).

ويبدو عدم النظام والعفوية طاغية على هذا الاسلوب، وهو لا ينسجم مع الواقعية والتطور والتعقيد التي تشهدها المجتمعات، ولذا نجد الدكتور مصطفى كمال وصفي وهو من اوائل من اعتمد هذه الطريقة يدعو الى ضرورة التدخل في تنظيم هذا الاسلوب بحيث لا يبقى سائبا، ويحدد بيوت الله لتكون ميادين تميز هذه الجماعة لان: هذه الفئة تخرجت من المساجد والجوامع في عهد النبي ﷺ وعهدي الصحابة والتابعين ويضيف معللا ومتفائلا: أما تنظيم الامة على اساس تقسيمها الى مساجد وجوامع، فهو حقيق بالنجاح في الدولة الاسلامية، لان الشعب يدين

(١) ينظر نظرية الاسلام وهدية للمودودي ص ٢٨٩، واهل الحل والعقد للطريقي ص ٨٦.

(٢) اهل الحل والعقد للطريقي ص ٩٨ بتصرف يسير.

فيها بالإسلام، وهو عقيدته العامة، ومذهبيته ومشروعيته العليا، وبهذه الطريقة نحصل على ممثلين شرعيين للامة، ارتضتهم بالمعاشرة والمعرفة الاكيدة^(١).

٢- الطريقة الإجتهدية المعاصرة

تقوم على الإجتهد باعتقاد الاسلوب الذي يواكب كل عصر ومصر ويراعي احوال الناس وظروفهم بما يتناسب مع روح الإسلام ومقاصد الشريعة في حفظ الضروريات ورفع الحرج عن الامة وتحقيق المصالح المعتبرة لأبنائها، فالإسلام كما يقول معتمدو هذه الطريقة: بأصوله العامة وبما فرضه من الشورى في امور الامة قابل تماما لكل نظام يؤدي الى تبين أهل الرأي والبصر بما فيه الخير للامة وما يحقق المصلحة العامة في جميع امورها، ولكل أهل عصر من العصور ان يتخذوا النظام الذي يروونه كفيلا بتحقيق تلك الغاية الجليلة، معتمدين على إجتهدهم ومستلهمين روح الإسلام وشريعته^(٢).

٣- الطريقة التوافقية في تشكيل مؤسسة أهل الحل والعقد^(٣)

وهي الطريقة التي توصلنا اليها في هذه الدراسة، وقبل ان نحدد الطريقة، ننف اولاً عند الاساليب الواردة في النصوص الشرعية، المأثورة والمتبعة في مثل هذه الحالات ومنها:

(١) النظام الدستوري في الاسلام، د. مصطفى كمال وصفي ص ٦٩، المشروعية في النظام الاسلامي ص ٦٣، نقلا عن الشورى واثرها في الديمقراطية ص ٢٥٢، واهل الحل والعقد لبلال صفي الدين ص ٣٠٤.

(٢) نظام الحكم في الإسلام، د. محمد يوسف موسى ص ١٣٠) وينظر النظريات السياسية ص ٢٢٣، ونظام الإسلام.. الحكم والدولة، محمد المبارك ص ٧٤، والإسلام واوضاعنا السياسية، عبد القادر عودة ص ٢٠٩، واهل الحل والعقد للطريقي ص ٨٨

(٣) هذه الطريقة تمت صياغتها بالاشتراك مع الباحث علي نجم في اثناء الاشراف على رسالته العلمية.

• قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ

نَقِيبًا ﴾ [المائدة: ١٢].

قال الطبري: «وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا» يعني بذلك: وبعثنا منهم اثني عشر كفيلا كفلوا عليهم بالوفاء لله بما واثقوه عليه من العهود فيما أمرهم به وفيما نهاهم عنه. وكان بعض أهل العلم بالعربية يقول: هو الأمين الضامن على القوم... وأخذ موسى منهم اثني عشر نقيبا اختارهم من الأسباط كفلاء على قومهم بما هم فيه، على الوفاء بعهده وميثاقه. وأخذ من كل سبط منهم خيرهم وأوفاهم رجلاً^(١).

وقال ابن كثير: يعني: عُرِّفَاء على قبائلهم بالمبايعة والسمع، والطاعة لله ولرسوله ولكتابه^(٢).

وقال البغوي: فاختار موسى النقباء.. من كل سبط نقيبا، يكون كفيلا على قومه بالوفاء منهم على ما أمروا به^(٣).

وقال الرازي: وقال الأصم: هم المنظور إليهم والمسند إليهم أمور القوم وتديير مصالحهم... وأن بني إسرائيل كانوا اثني عشر سبطاً، فاختار الله تعالى من كل سبط رجلاً يكون نقيباً لهم وحاكماً فيهم^(٤).

وقال الالوسي: وأمر جل شأنه موسى عليه السلام أن يأخذ من كل سبط كفيلاً عليهم بالوفاء فيما أمروا به فأخذ عليهم الميثاق، واختار منهم النقباء وسار بهم... والنقيب قيل: فعيل بمعنى فاعل مشتقاً من النقب بمعنى التفتيش، ومنه ﴿فَنَقَّبُوا فِي

(١) تفسير الطبري ١٠ / ١١٢.

(٢) تفسير ابن كثير ٣ / ٦٤.

(٣) تفسير البغوي ٣ / ٢٩.

(٤) تفسير الرازي ٦ / ١١.

أَيْلِدِ ﴿ [٣٦:٤] وسمي بذلك لتفتيشه عن أحوال القوم وأسرارهم، وقيل: بمعنى مفعول كأن القوم اختاروه على علم منهم، وتفتيش على أحوالهم^(١).

وهو المقدم عليهم الذي يتعرف أخبارهم ويُنقب عن أحوالهم: أي يُفتش. وكان النبي ﷺ قد جعل ليلة العقبة كُلاً واحداً من الجماعة الذين بايعوه بها نقيبا على قومه وجماعته ليأخذوا عليهم الإسلام ويُعرفوهم شرائطه^(٢).

وحكى الشوكاني: إجماع المفسرين على أن النقيب كبير القوم العالم بأمرهم الذي ينقب عنها وعن مصالحهم فيها^(٣).

تبين هذه الآيات ان الله حدد لموسى ﷺ عدد النقباء (١٢ نقيبا) وان يكون تمثيلهم من كل سبط من اسباط بني اسرائيل، واما اختيارهم فقد كان بتعيين من موسى ﷺ، وكانوا من اشرافهم المقدمين فيهم المطاعين من قبلهم.

• قوله تعالى: ﴿ ﴿ فَلَمَّا أَحَسَّ عَيْسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾ [آل عمران:٥٢].

• وقوله تعالى: ﴿ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَىٰ ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ فَتَأَمَّنَتْ طَّائِفَةٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَفَرَت طَّائِفَةٌ ؕ فَأَيُّدْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَىٰ عُدُوِّهِمْ فَاصْبِرُوا لَظِهْرِيْنَ ﴿١٤﴾ ﴾ [الصف:١٤].

قال الطبري: فلما وجد عيسى - من بني إسرائيل الذين أرسله الله إليهم - جحوداً لنبوته، وتكذيباً لقوله، وصدداً عما دعاهم إليه من أمر الله، قال: مَنْ أَنْصَارِي

(١) تفسير الالوسي ٤/٤١٢

(٢) النهاية في غريب الحديث، لابن الاثير ٥/٢١٣

(٣) فتح القدير ٢/٢٨٢.

إلى الله؟»، يعني بذلك: قال عيسى: من أعواني على المكذبين بحجة الله، والمولّين عن دينه، والجاحدين نبوة نبيه، «إلى الله» عز وجل؟ مع الله.. وقال آخرون: (الحواريون) هم خاصّة الأنبياء وصفوتهم، عن قتادة ذكر رجلا من أصحاب النبي ﷺ فقال: كان من الحواريين. فقليل له: من الحواريون؟ قال: الذين تصلح لهم الخلافة^(١)، ويضيف الطبري: وهذا خبر من الله عز وجل عن الحواريين أنهم قالوا: «ربنا آمنا»، أي: صدّقنا «بما أنزلت»، يعني: بما أنزلت على نبيك عيسى من كتابك «واتبعنا الرسول»، يعني بذلك: صرنا أتباع عيسى على دينك الذي ابتعثته به، وأعوانه على الحق الذي أرسلته به إلى عبادك وقوله: «فاكتبنا مع الشاهدين»، يقول: فأثبت أسماءنا مع أسماء الذين شهدوا بالحق، وأقرأوا لك بالتوحيد، وصدّقوا رسلك، واتبعوا أمرك ونهيك، فاجعلنا في عدادهم ومعهم فيما تكرمهم به من كرامتك، وأحلّنا محلهم، ولا تجعلنا من كفر بك، وصدّد عن سبيلك، وخالف أمرك ونهيك^(٢).

قال الرازي: كانوا الحواريون إثني عشر رجلاً اتبعوا عيسى ﷺ^(٣).

واما الاخبار والاثار:

• عن كعب بن مالك رضي الله عنه قال: خرجنا في الحجة التي بايعنا بها رسول الله ﷺ العقبة مع مشركي قومنا ومعنا البراء بن معرور كبيرنا وسيدنا... وخرجنا إلى الحجّ، فواعدنا رسول الله ﷺ العقبة من أوّسط أيام التشريق، فلما فرغنا من الحجّ، وكانت الليلة التي وعدنا رسول الله ﷺ، ومعنا عبد الله بن عمرو بن حرام أبو جابر سيّد من سادتنا، وكنا نكتم من معنا من قومنا من المشركين أمرنا فكلمناه، وقُلنا له: يا أبا جابر، إنك سيّد من سادتنا، وشريف من أشرفنا، وإننا نرغب بك عمّا أنت فيه أن تكون خطباً للنار غداً، ثمّ دعوته إلى الإسلام، وأخبرته بميعاد

(١) تفسير الطبري ٦ / ٤٥٠.

(٢) تفسير الطبري ٦ / ٤٥٢.

(٣) تفسير الرازي ٤ / ٢٢٢.

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَسْلَمَ وَشَهِدَ مَعَنَا الْعَقَبَةَ، وَكَانَ نَقِيًّا، قَالَ: فَنِمْنَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ مَعَ قَوْمِنَا فِي رِحَالِنَا حَتَّى إِذَا مَضَى ثُلُثُ اللَّيْلِ خَرَجْنَا مِنْ رِحَالِنَا لِمِعَادِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، نَتَسَلَّلُ مُسْتَخْفِينَ نَسَلُّ الْقَطَا حَتَّى اجْتَمَعْنَا فِي الشُّعْبِ عِنْدَ الْعَقَبَةِ، وَنَحْنُ سَبْعُونَ رَجُلًا، وَمَعَنَا امْرَأَتَانِ مِنْ نِسَائِهِمْ نَسِيْبَةُ بِنْتُ كَعْبٍ أُمُّ عِمَارَةَ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي مَازِنِ ابْنِ النَّجَّارِ، وَأَسْمَاءُ بِنْتُ عَمْرِو بْنِ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتِ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي سَلِمَةَ، وَهِيَ أُمُّ مَنِيعٍ، قَالَ: فَاجْتَمَعْنَا بِالشُّعْبِ نَنْتَظِرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى جَاءَنَا وَمَعَهُ يَوْمِيذُ عَمَّةِ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَهُوَ يَوْمِيذُ عَلِيِّ بْنِ قَوْمِهِ، إِلَّا أَنَّهُ أَحَبَّ أَنْ يَخْضَرَ أَمْرَ ابْنِ أَخِيهِ، وَيَتَوَقَّئَ لَهُ، فَلَمَّا جَلَسْنَا كَانَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَوَّلَ مُتَكَلِّمٍ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْخَزْرَجِ،... إِنْ مُحَمَّدًا مِنَّا حَيْثُ قَدْ عَلِمْتُمْ، وَقَدْ مَنَعْنَاهُ مِنْ قَوْمِنَا مِمَّنْ هُوَ عَلَى مِثْلِ رَأِينَا فِيهِ، وَهُوَ فِي عِزٍّ مِنْ قَوْمِهِ، وَمَنَعَةٍ فِي بَلَدِهِ، قَالَ: فَقُلْنَا: قَدْ سَمِعْنَا مَا قُلْتَ، فَتَكَلَّمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَخَذَ لِنَفْسِكَ، وَلِرَبِّكَ مَا أَحْبَبْتَ، قَالَ: فَتَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَتَلَا وَدَعَا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَغَبَ فِي الْإِسْلَامِ، قَالَ: أَبَايَعُكُمْ عَلَى أَنْ تَمْنَعُونِي مِمَّا تَمْنَعُونَ مِنْهُ نِسَاءَكُمْ، وَأَبْنَاءَكُمْ قَالَ: فَأَخَذَ الْبَرَاءُ بْنُ مَعْرُورٍ بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ: نَعَمْ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَنَمْنَعَنَّكَ مِمَّا نَمْنَعُ مِنْهُ أُرْرْنَا، فَبَايَعْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَنَحْنُ أَهْلُ الْخُرُوبِ، وَأَهْلُ الْحَلْقَةِ، وَرِثَاهَا كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ، قَالَ: فَاعْتَرَضَ الْقَوْلَ، وَالْبَرَاءُ يُكَلِّمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبُو الْهَيْثَمِ بْنُ التَّيْهَانِ حَلِيفُ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الرَّجَالِ جِبَالًا، وَإِنَّا قَاطِعُوهَا -يَعْنِي الْعُهُودَ- فَهَلْ عَسَيْتَ إِنْ نَحْنُ فَعَلْنَا ذَلِكَ، ثُمَّ أَظْهَرَكَ اللَّهُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى قَوْمِكَ، وَتَدْعَنَا؟ قَالَ: فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: بَلِ الدَّمُ الدَّمُ، وَالْهَدَمُ الْهَدَمُ أَنَا مِنْكُمْ، وَأَنْتُمْ مِنِّي أَحَارِبُ مَنْ حَارَبْتُمْ، وَأَسَالِمُ مَنْ سَأَلْتُمْ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَخْرَجُوا إِلَيَّ مِنْكُمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيًّا يَكُونُونَ عَلَى قَوْمِهِمْ، فَأَخْرَجُوا مِنْهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيًّا مِنْهُمْ تِسْعَةٌ مِنَ الْخَزْرَجِ، وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوْسِ (١).

(١) رواه احمد ١٥٧٩٨، قال الشيخ شعيب الأرنؤوط: حديث قوي، وهذا إسناد حسن.

• قال ابن إسحاق: حدثني عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن رسول الله ﷺ قال لأسعد بن زرارة أنت على قومك بما فيهم، وأنا على باقي قومي كفالة ككفالة الحواريين لعيسى ابن مريم عليه السلام ^(١)، وفي رواية ابن سعد: أنتم كفلاء على قومكم ككفالة الحواريين لعيسى ابن مريم وأنا كفيل قومي ^(٢).

والنقباء كانوا: مِنْ بَنِي سَلَمَةَ: الْبَرَاءُ بْنُ مَعْرُورٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَرَامٍ، وَمِنْ بَنِي عَوْفٍ بْنِ الْحُزْرَجِ: عَبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، وَمِنْ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْحُزْرَجِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ، وَسَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَمِنْ بَنِي سَاعِدَةَ: سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ، وَالْمُنْدِرُ بْنُ عَمْرٍو، وَمِنْ بَنِي النَّجَّارِ: أَبَا أُمَامَةَ أَسْعَدَ بْنَ زُرَّارَةَ، وَمِنْ بَنِي زُرَيْقٍ: رَافِعُ بْنُ مَالِكٍ، وَفِي الْأَوْسِ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ: أَبُو الْهَيْثَمِ بْنُ التَّيْهَانِ وَأَسِيدُ بْنُ حُضَيْرٍ، وَمِنْ بَنِي عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ: سَعْدُ بْنُ خَيْثَمَةَ.

• وجاءت بنو النجار إلى رسول الله ﷺ فقالوا: قد مات نقيبنا فنقب علينا فقال رسول الله ﷺ: أنا نقيبكم ^(٣).

• وخطب عمر رضي الله عنه قائلا: وإنه قد كان من خبرنا حين توفي الله نبيه ﷺ أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة وخالف عنا علي والزبير ومن معها واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر فقلت لأبي بكر يا أبا بكر انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار فانطلقنا نريدهم فلما دنونا منهم لقينا منهم رجلا صالحا فذكر ما تمألا عليه القوم فقالا أين تريدون يا معشر المهاجرين؟ فقلت نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار فقالا لا عليكم أن لا تقربوهم اقضوا أمركم فقلت والله لنأتينهم فانطلقنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة فإذا رجل مزمل بين ظهرائهم فقلت من هذا؟ فقالوا هذا سعد بن عبادة فقلت ما له؟ قالوا يوعك فلما جلسنا

(١) دلائل النبوة ٢/٣١٥ (ح ٧١٠).

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ٣/٦٠٢.

(٣) رواه الحاكم في المستدرک ٤٨٥٧.

قليلًا تشهد خطيئهم فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد فنحن أنصار الله وكتيبة الإسلام وأنتم معشر المهاجرين رهط وقد دفت دافة من قومكم فإذا هم يريدون أن يختزلونا من أصلنا وأن يحضنونا من الأمر. فلما سكت أردت أن أتكلم وكنت قد زورت مقالة أعجبتني أردت أن أقدمها بين يدي أبي بكر وكنت أداري منه بعض الحد فلما أردت أن أتكلم قال أبو بكر على رسلك فكرهت أن أغضبه فتكلم أبو بكر فكان هو أحلم مني وأوقر والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلا قال في بديته مثلها أو أفضل منها حتى سكت فقال ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له أهل ولن يعرف هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش هم أوسط العرب نسبا ودارا وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين فبايعوا أيها شتمت فأخذ بيدي وبيد أبي عبيدة بن الجراح وهو جالس بيننا فلم أكره مما قال غيرها كان والله أن أقدم فتضرب عنقي لا يقربني ذلك من إثم أحب إلي من أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر اللهم إلا أن تسول لي نفسي عند الموت شيئا لا أجده الآن. فقال قائل من الأنصار أنا جديتها المحكك وعذيقها المرجب منا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش، فكثرت اللغظ وارتفعت الأصوات حتى فرقت من الاختلاف فقلت أبسط يدك يا أبا بكر فبسط يده فبايعته وبايعه المهاجرون ثم بايعته الأنصار،... قال عمر: وإنا والله ما وجدنا فيما حضرنا من أمر أقوى من مبايعة أبي بكر خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلا منهم بعدنا فإما بايعناهم على ما لا نرضى وإما نخالفهم فيكون فساد فمن بايع رجلا على غير مشورة من المسلمين فلا يتابع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا^(١).

• أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه لما استعز به دعا عبد الرحمن بن عوف وقال أخبرني عن عمر بن الخطاب، فقال عبد الرحمن: ما تسألني عن أمر إلا وأنت أعلم به مني، فقال أبو بكر وإن، فقال عبد الرحمن: هو والله أفضل من رأيك فيه، ثم دعا

(١) رواه البخاري ح ٦٤٤٢.

عثمان بن عفان فقال: أخبرني عن عمر؟ فقال: أنت أخبرنا به، فقال: على ذلك يا أبا عبد الله فقال عثمان: اللهم علمي به أن سريرته خير من علانيته وأنه ليس فينا مثله، فقال أبو بكر: يرحمك الله، والله لو تركته لما عدوتك، وشاور معها سعيد بن يزيد وأسيد بن الحضير وغيرهما من المهاجرين والأنصار، فقال أسيد: اللهم أعلمه الخيرة بعدك يرضى للرضى ويسخط للسخط الذى يسر خير من الذى يعلن ولم يل هذا الأمر أحدا أقوى عليه منه، وسمع بعض أصحاب النبي ﷺ، بدخول عبدالرحمن وعثمان على أبي بكر وخلوتهما به، فدخلوا على أبي بكر، فقال له قائل منهم: ما أنت قائل لربك إذا سألك عن استخلافك عمر علينا وقد ترى غلظته؟ فقال أبو بكر: أجلسوني، أبالله تخوفوني خاب من تزود من أمركم بظلم، أقول اللهم استخلفت عليهم خير أهلك أبلغ عنى ما قلت لك من وراءك، ثم اضطجع ودعا عثمان بن عفان فقال: اكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر بن أبي قحافة في آخر عهده بالدنيا خارجا منها وعند أول عهده بالآخرة داخلها فيها حيث يؤمن الكافر ويوقن الفاجر ويصدق الكاذب إني استخلفت عليكم بعدى عمر بن الخطاب فاسمعوا له وأطيعوا وإني لم آل الله ورسوله ودينه ونفسى وإياكم خيرا قال فإن عدل فذلك ظني به وعلمي فيه وإن بدل فلكل امرئ ما اكتسب من الإثم والخير أردت ولا أعلم الغيب ﴿وَسِعَلُمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَىٰ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] والسلام عليكم ورحمة الله ثم أمر بالكتاب فختمه ثم أمره فخرج بالكتاب محتوما ومعه عمر ابن الخطاب وأسيد بن سعيد القرظي فقال عثمان للناس أتبايعون لمن في هذا الكتاب قالوا نعم فأقروا بذلك جميعا ورضوا به وبايعوا ثم دعا أبو بكر عمر خاليا وأوصاه بما أوصاه به ثم خرج من عنده فرفع أبو بكر يديه مدا فقال اللهم إني لم أرد بذلك إلا صلاحهم وخفت عليهم الفتنة فعلمت فيهم ما أنت أعلم به واجتهدت لهم رأبي فوليت عليهم خيرهم وأقواهم عليهم وأحرصه على ما أرشدهم وقد حضرني من أمرك ما حضر فاخلفني فيهم فهم عبادك ونواصيهم بيدك أصلح لهم

واليهم واجعله من خلفائك الراشدين يتبع هدى نبي الرحمة وهدى الصالحين بعده وأصلح له رعيته^(١).

• عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال عمر: ادعوا لي إخواني، قالوا: ومن؟ قال: عثمان وعلي وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص، فأرسل إليهم ثم وضع رأسه في حجرني فلما جاؤوا قلت هؤلاء قد حضروا فقال نعم نظرت في أمر المسلمين فوجدتكم أيها الستة رؤوس الناس وقادتهم ولا يكون هذا الأمر إلا فيكم ما استقمتم يستقيم أمر الناس وإن يكن اختلاف يكن فيكم، فلما سمعت ذكر الاختلاف والشقاق ظننت أنه كائن لأنه قل ما قال شيئا إلا رأيته، ثم نزع الدم فهمسوا بينهم حتى خشيت أن يبائعوا رجلا منهم، فقلت: إن أمير المؤمنين حي بعد ولا يكون خليفتان ينظر أحدهما إلى الآخر، فقال: احملوني، فحملناه، فقال: تشاوروا ثلاثا ويصلي بالناس صهيب، قال من نشاور يا أمير المؤمنين فقال شاوروا المهاجرين والأنصار وسراة من هنا من الأجناد^(٢).

• وقال علي رضي الله عنه لمن جاء يبائعه من عامة الناس بعد مقتل عثمان رضي الله عنه: ان هذا الامر ليس لكم، إنه لأهل بدر، أين طلحة والزبير وسعد^(٣).

من النصوص السابقة نستنبط الآتي:

• ان الله تعالى حدد لموسى عليه السلام عدد النقباء وكان متوافقا مع عدد اسباط بني اسرائيل، كما ان النبي صلى الله عليه وسلم حدد للأنصار عدد النقباء، وكان متوافقا مع عدد نقباء بني اسرائيل، ومع حواربي عيسى عليه السلام.

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/ ١٩٩).

(٢) رواه الطبراني في الاوسط ح ٥٧٩.

(٣) ينظر اهل الحل والعقد لبلال صفي الدين ص ٤٠١، نقلا عن تاريخ الطبري بمعناه ٦٦٩ / ٢.

• ان نبي الله موسى عليه السلام هو من اختار النقباء وعينهم من بني اسرائيل، وان عيسى عليه السلام خص مجموعة ودعاهم ليكونوا انصار الله، وان النبي محمدا عليه السلام ترك مهمة اختيار النقباء للأنصار، كما عين لهم بعضهم.

• رشح ابو بكر رضي الله عنه من يخلفه، وعين عمر بن الخطاب رضي الله عنه اهل الحل والعقد واهل الامامة.

• حدد علي رضي الله عنه من هم احق باختيار الخليفة ومبايعته.

• ان الاختيار يقع على العلماء والاشراف ورؤوس الناس واهل الشوكة من الاجناد.

• ان المشاورة امر معتمد في اثناء الترشيح والاختيار.

صفة الطريقة التوافقية

من خلال النصوص والاستنباطات السابقة، ومن مراعاة طبيعة المجتمعات المعاصرة يمكن ان نحدد طريقة في تشكيل مؤسسة أهل الحل والعقد تتوافق مع متطلبات هذا العصر، وتقوم على الخطوات الآتية:

• يعين الامام او من يقوم مقامه مجموعة محددة (وتسمى المجموعة الضابطة) تتولى مهمة الاشراف التام على عملية اختيار أهل الحل والعقد ومراقبتها، ولا سيما مسألة انطباق الشروط والصفات على المرشحين، ولا يحق لهم الترشيح (سواء من قبلهم او من قبل الآخرين) لعضوية مؤسسة أهل الحل والعقد ما داموا فيها.

• يكون الترشيح لعضوية مؤسسة أهل الحل والعقد حصريا فيمن تنطبق عليه شروط وصفات العضوية في المرشحين، ولا سيما كونهم من المبرزين المقدمين في الامة والمجتمع، ويتم الترشيح بطريقتين: إما أن يرشح نفسه، او يرشحه الآخرون، ولا يثبت الترشيح بصورة نهائية الا بالموافقة الخطية من قبله.

- تدقق المجموعة الضابطة في انطباق الشروط والصفات على المرشحين ويكون قرارها في الترشيح والاستبعاد ملزما ومفسرا.
- يختار المكلفون من ابناء الامة او الدولة اعضاء مؤسسة أهل الحل والعقد عن طريق الانتخاب ويفضل أن تكون مقرات الانتخاب في المساجد الكبيرة (الجوامع).
- ترشح المجموعة الضابطة من بين الاعضاء الفائزين من تنطبق عليهم شروط أهل الاختيار.
- يختار منهم الامام الشرعي نصف عدد أهل الاختيار، ويتتخب اعضاء أهل الحل والعقد النصف الاخر.

الخاتمة

١- ان من اهم اسباب الاستبداد السياسي ومن ثم الفوضى السياسية التي تعاني منها البلدان العربية والإسلامية هو غياب مؤسسة أهل الحل والعقد، وان وجدت نظائرها فهي تفتقر الى المقومات الشرعية التي وضعت اصولها الشريعة الإسلامية، وأصل فروعها وجلى حوادثها فقهاء الامة على مدار العصور.

٢- لعل من ابرز الادلة العملية على عناية الشريعة الإسلامية بمسألة تنظيم الحكم هي الوثيقة التي كتبها النبي ﷺ عند وصوله الى المدينة، وقد تضمنت جملة من الاحكام السياسية والدستورية والقضائية المتعلقة بنظام الحكم في المدينة وجعلت هذه الوثيقة من المدينة وحدة سياسية إسلامية.

٣- أدخل الغزو الفكري الذي ابتليت به الأمة في القرون الأخيرة في فكر المسلمين الفصل بين الدين والسياسة، وأخذت الأصوات تنادي بأن على علماء الدين الإسلامي الابتعاد عن مجال السياسة أو لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة حتى أصبحت السياسة حكراً على طبقة من السياسيين المحترفين، الذين جروا الويلات على الامة وابتائها وقبل ذلك على الشريعة الإسلامية.

٤- ان مفهوم أهل الحل والعقد محاط بمصطلحات سبقت ظهوره، وباستحقاقات تقدمت على بروزه في دائرة فقهاء السياسة وقد استعملته طائفتان من أهل العلم: الأصوليون وأهل الفقه السياسي، وعنهم أخذه كثير من أهل الاختصاصات في العلوم الأخرى، ومن المصطلحات ذات الصلة هي: أولو الأمر وأهل الشورى وأهل الاختيار وأهل الإجتهد وأهل الشوكة والعصية وأهل الرأي والتدبير.

٥- يمكن ان نعرف أهل الحل والعقد بما يتناسب مع التطور التاريخي له والواقع المعاصر، بانهم: مؤسسة شرعية تضم نخبة من العلماء والزعماء والوجهاء ترجع اليها الامة في شؤون الامامة العظمى وحراسة الدين، وتعالج القضايا التشريعية والسياسية والاجتماعية الكبرى بمقتضى الشريعة والمصلحة، ولها شوكة لأجل مهابتهم وطاعتهم لاسيما عند غياب الحاكم الشرعي.

٦- تستمد مؤسسة أهل الحل والعقد سلطتها من الشريعة الإسلامية مباشرة، واما السيادة العملية فتكون للامة وارادتها ممثلة بواسطة هؤلاء العلماء والقادة الذين اختارتهم وقيدتهم بمبادئ الإسلام واحكامه وبالمصالح العامة.

٧- إن العلماء هم عماد هذه المؤسسة وجمهورها، وبهم تمثل هذه المؤسسة مرجعية شاملة للامة بمفهومها العام وسلطتها اعلى سلطة في الامة بعد الحاكم الشرعي.

٨- تقع عليها مسؤولية تحقيق امرين عظيمين للامة هما مدار قيام الخلافة في الارض والامامة في الامة وهما: حراسة الدين، وسياسية الناس به، فان كان للامة امام اعانتة على ذلك، وان فقد وجب عليها القيام بذلك حتى قيامه.

٩- لا بد ان تمتع هذه المؤسسة بالشوكة والتمكين، لتتمكن من انجاز مهماتها العظمى ولا سيما السياسية، كما تتأكد هذه الشوكة عند غياب الامام وفقده، لتقوم هذه المؤسسة بوظائف الامامة ومهماتها ومنها حفظ بيضة المسلمين داخليا وخارجيا.

١٠- ان مؤسسة أهل الحل والعقد لا تعد حزبا سياسيا، ولا مجمعا فقها، ولا منظمة اجتماعية، بل هي حلقة في النظام السياسي، ومن امتنها بعد الامام الشرعي، والا فهم يديرون امور الامة وفقاً لما تقتضيه الشريعة الإسلامية التي تهيمن على الوجود السياسي تأسيساً وحركة ومقصداً وعلى قمتهم رؤساء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والعسكرية.

١١ - تقسم وظائف هذه المؤسسة بحسب وجود الامام الشرعي او غيابه وعجزه الى قسمين: وظائفهم واعمالهم عند وجود الامام الشرعي، وعند غيابه.

اما وظائفهم عند وجود الامام الشرعي فهي:

• الوظائف السياسية وهي اصل وظائفهم ومجمع اعمالهم ومقصد قيامهم ووجودهم، ومن ابرز الاعمال التي تندرج ضمن الوظيفة السياسية: تولية الامام باختياره ومبايعته، والمتابعة والمراقبة لأعماله وعزله عند وجود ما يقتضيه، واخيرا القيام بأمر الحسبة في المجال السياسي.

• واما الوظائف العلمية فتتمثل بدراسة الامور العامة للمسلمين من الناحية الفقهية واصدار الحكم الشرعي بشأنها ولا سيما النوازل والحوادث، وتعريف الناس بها، ووضع التشريعات والنظم التي تسير عمل الدولة الإسلامية من دستور ونظام الحكم او اقرارها بحيث لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية ومداومة الاشراف عليها وعلى الالتزام بها، والحفاظ على هوية الامة بكشف الشبهات الفكرية الخطيرة التي يثيرها الاعداء نحو اصول الدين او كيان الدولة وردّها، وجمع كلمة المسلمين على الحق.

• واما الوظائف الاجتماعية: التي يعود نفعها واثرها على ابناء المجتمع والامة، فتتجلى بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتأييد القائمين عليه، والاصلاح بين الفئات المتنازعة، والنظر في المظالم والمنازعات ولا سيما بين الولاة انفسهم او بينهم وبين الرعية، وتشجيع التكافل الاجتماعي وتبني مشاريعه عند حدوث الكوارث والازمات.

واما وظائفهم عند غياب الامام او عجزه، فتتجلى بالقيام مقامه حتى يكون للامة إمام يسوسها وتسير امور الرعية بإقامة احكام الشريعة ولاسيما الحدود والحقوق وحفظ الامة وحراسة الثغور برباط أو جهاد، والتأكيد على اداء الوظائف المنوطة بهم التي وردت عند وجود الامام.

١٢- ان لأهل الحل والعقد حقوقا على الولاية وعلى الأمة: فأما حقوقهم على الولاية فتتمثل بالرضا لما يتوصلون اليه سواء في العقد او العزل او الحسبة، وتقديمهم واتخاذهم بطانة ومشاورتهم، واما حقوقهم على الأمة فتكون بالرجوع اليهم وطاعتهم في تولية الامام، والسمع والطاعة لهم ونصرتهم عند فقد الامام، لانهم يقومون مقامه فيستحقون واجبات الامة تجاهه.

١٣- من خلال مفهومنا لمؤسسة أهل الحل والعقد، وكونها تتولى وظائف عدة، منها ما تحمل معنى الولاية (كالاختيار)، وبعضها لا تحمل معناها (مثل الشورى والرأي والتدبير)، وفي ظل رؤيتنا لقيامها وتشكيلها في ظل الخلافة الإسلامية او تمهد لها، وانها تعمل على معالجة الازمة السياسية التي تحيط بدول العالم الإسلامي فانه يمكن ان نقسم المتتمين الى مؤسسة أهل الحل والعقد الى قسمين: من تناط بهم الوظيفة السياسية فضلا عن الوظائف الاخرى، ومن يقتصر دورهم على الوظائف العلمية والاجتماعية، فهؤلاء لا يشترط ان تتوفر فيهم شروط الولاية جميعها، واما من يتولى الوظيفة السياسية (أهل الاختيار) فلا بد ان يشترط فيهم شروط الولاية، وعلى ضوء ذلك يمكن ان نقسم مقومات أهل الحل والعقد الى شروط لأهل الاختيار، وصفات لأهل الشورى والتدبير.

١٤- ان شروط أهل الاختيار: هي الإسلام والعدالة والعلم بشؤون الإمامة والولاية، والرجولة أو الذكورية، والرأي والتدبير والحكمة والشوكة.

ولا يقصد بالعلم هنا بلوغ الإجتهد المطلق، وانما الإجتهد في العلوم المتعلقة بالإمامة، ومن التيسير ضرورة تكاملية الإجتهد في مجموع أهل الحل والعقد، وله صورتان: أن يتوفر الإجتهد في مجموعهم لا في كل فرد منهم، أو أن يكون فيهم مجتهد.

واما الذكورية فهي شرط مستمد من معنى القوامة التي أسندت إلى الرجال في الأُسُر الصغيرة، فما الحال في الأمة الكبيرة؟

واما الشوكة التي يشترط امتلاكها هي ثقة الناس بهم، ورضاهم بما يتخذونه من قرارات بصفتهم ممثلين لهم، ولتبعية العامة لهم وعدم منازعتهم أو الخروج عما يرونه.

١٥- واما صفات أهل الشورى والرأي والتدبير من أهل الحل والعقد،

فهي:

• الإجتهد في علوم الشريعة، ويمكن الافادة هنا من النساء اللواتي بلغن رتبة الإجتهد، فالمعتبر هنا بلوغ الإجتهد لا جنس المجتهد، فاذا لم يكن للمرأة دور في الولاية واختيار الامام وعزله، عند جمهور العلماء، فان الوظائف العلمية والاجتماعية والشورى لا تلزم الذكورية.

• اتقان التخصص، فان توسع مجالات الحياة وقيام الدول والامم على علوم متعددة، يستلزم وجود المختصين والخبراء في العلوم الضرورية في بناء الدولة داخليا وخارجيا، ولكون أهل الحل والعقد مؤسسة تقوم بوظائف عدة يستلزم تحقيقها على اكمل وجه الاعتماد على ذوي الخبرة والدراية، ويمكن ان يندرج في هذا الباب الاصناف الاتية: العلماء المختصون في أمور السياسة والاقتصاد والاجتماع والشؤون العسكرية والإعلامية، ونحو ذلك، وأهل الذمة: لاستشارتهم بل الاستعانة بهم في القضايا التي يبرعون فيها ان كانت مهنية وحرفية عامة او متعلقة بشؤون أهل الذمة في الدولة والامة ولا سيما في الازمات، مع مراعاة ان يكونوا ممن يقرون بالإسلام هوية للدولة واساسا لنظام الحكم فيها، وانعدام او عدم كفاية المختصين من المسلمين في هذه العلوم، والا فالافتقار بهم اولى، وان يتمتعوا بقدر كبير من الثقة والامانة والمصداقية، ولهم تأثير كبير ومقبولية في أهل اختصاصهم او من يمثلونهم، وعدم التوسع في وجودهم او في دائرة المسائل التي يرجع اليهم في الرأي والتدبير، فالحاجة تقدر بقدرها، فلا يكون وجودهم في أهل الشورى والتدبير هو الغالب مما قد يؤثر على اتخاذ القرارات او التأثير المبطن على اعضاء أهل

الحل والعقد، ويمكن ضم النساء في هذا الشأن، ولا سيما في الاختصاصات التي تنسجم مع طبيعتهن وتلاءم مع قدراتهن.

• ومن الصفات المعتمدة في أهل الحل والعقد الإقامة وهي أولى من المواطنة، لأنها تجمع بين ان يحسن لغتهم وان يتقن عاداتهم وطبائعهم، ويكون اوثق لديهم، ولتجنب الركون الى المواطنة التي تحجم من افادة الامة من كفاءتها بسبب التقسيمات المصطنعة التي فرضتها القوى الاستعمارية وتبناها من صنعتهم على عينها.

١٦- بالعودة الى المدونات السياسية نجد الفقهاء والمنظرين يذكرون بعض الطرق لتحديد أهل الحل والعقد منها: طريقة الانتخاب وطريقة التعيين، والجمع بين التعيين والانتخاب، وطريقة التدرج الاجتماعي ويقصد بها ان بعض الافراد يتدرجون صعودا بحسب الصفات التأهيلية، وبحسب نظرة كل مجتمع حتى يصلوا الى درجة الريادة والسيادة في المجتمع، والطريقة الإجتهدية المعاصرة التي تواكب كل عصر ومصر وتراعي احوال الناس وظروفهم بما يتناسب مع روح الإسلام ومقاصد الشريعة في حفظ الضروريات ورفع الحرج عن الامة وتحقيق المصالح المعبرة لأبنائها.

وتوصلنا في هذه الدراسة الى اعتماد الطريقة التوافقية في تشكيل مؤسسة أهل الحل والعقد، وتقوم على الخطوات الآتية:

• يعين الامام او من يقوم مقامه مجموعة محددة (وتسمى المجموعة الضابطة) تتولى مهمة الاشراف التام على عملية اختيار أهل الحل والعقد ومراقبتها، ولا سيما مسألة انطباق الشروط والصفات على المرشحين، ولا يحق لهم الترشيح (سواء من قبلهم او من قبل الاخرين) لعضوية مؤسسة أهل الحل والعقد ما داموا فيها، ويكون قرارها في الترشيح والاستبعاد ملزما ومفسرا، ثم يختار المكلفون من ابناء الامة او الدولة اعضاء مؤسسة أهل الحل والعقد عن طريق الانتخاب

ومقرات الانتخاب تكون في المساجد الكبيرة (الجامع)، بعدها ترشح المجموعة الضابطة من بين الاعضاء الفائزين من تنطبق عليهم شروط أهل الاختيار، ثم يختار منهم الامام الشرعي نصف عدد أهل الاختيار، ويختب أعضاء أهل الحل والعقد النصف الاخر.

قائمة المصنّاور

بعد كتاب الله تعالى

أولاً: الكتب المطبوعة

- ١- الابانة عن اصول الديانة، ابو الحسن الاشعري، تح د. فوقية حسين، القاهرة، دار الانصار، ط١، ١٣٩٧.
- ٢- الابهاج في شرح المنهاج، علي عبد الكافي السبكي، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٣- تحاف الغربان الخلاف شر، د. امين المصلح، بغداد، دار الفجر، ط١، ٢٠١٠.
- ٤- إتمام الإعلام، د. نزار أباطة ومحمد رياض المالح، دمشق، دار الفكر، ط٢، ٢٠٠٣.
- ٥- الإجتهد الجماعي، د. شعبان محمد إسماعيل، بيروت، دار البشائر الإسلامية وحلب، دار الصابوني، ط١، ١٩٩٨.
- ٦- الإجتهد الجماعي المنشود، د. قطب مصطفى سانو، بيروت، دار النفائس، ط١، ٢٠٠٦.
- ٧- الإجتهد الجماعي في التشريع الإسلامي، وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية، قطر.
- ٨- الاجتهد الجماعي في الفقه الاسلامي، د. خالد حسين الخالد، دبي، مركز جمعة الماجد، ط١، ٢٠٠٩.
- ٩- الإجتهد في الشريعة الإسلامية، د. يوسف القرضاوي، الكويت دار القلم، ط١، ١٩٨٠.
- ١٠- الإجتهد والتقليد في الإسلام، د. نادية شريف العمري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٤م.
- ١١- الإجتهد والتقليد في الشريعة الإسلامية، د. محمد الدسوقي، قطر، دار الثقافة، ط١.
- ١٢- الأحاديث المختارة، محمد بن عبد الواحد المقدسي، تح: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكة المكرمة، مكتبة النهضة الحديثة، ط١، ١٤١٠.
- ١٣- احكام الذميين والمستأمنين، د. عبد الكريم زيدان
- ١٤- الاحكام السلطانية لابي يعلى الفراء، تح: محمد حامد الفقي، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠.
- ١٥- الاحكام السلطانية والولايات الدينية، ابو الحسن الماوردي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٤، ٢٠١١.
- ١٦- الاحكام في اصول الاحكام، علي بن محمد الأمدي، تح: محمد احمد، بيروت، دار احياء التراث، ط١، ٢٠٠٢.

- ١٧- الإسلام والحياة، د. محمد يوسف، القاهرة، مكتبة وهبة، ط١، ١٩٦١
- ١٨- الإسلام واوضاعنا السياسية، عبد القادر عودة، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ١٩- الإسلاميون المسترقلون، القاهرة، مكتبة الاسرة، ط١، ٢٠٠٥.
- ٢٠- أصول الفقه، محمد الخضري، القاهرة، مطبعة الاستقامة، ط٣.
- ٢١- أصول الفقه الإسلامي، زكي الدين شعبان، القاهرة، دار التأليف، ط١.
- ٢٢- أصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي، دمشق، دار الفكر، ط١.
- ٢٣- أصول الفقه في نسجه الجديد، د. مصطفى إبراهيم الزلمي، بغداد، شركة الخنساء، ط١١، ٢٠٠٢.
- ٢٤- اعتقاد الامام الميجل احمد بن حنبل، عبد الواحد التميمي، دار المعرفة، بيروت.
- ٢٥- الإعلام، خير الدين الزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، ط١٧، ٢٠٠٧.
- ٢٦- إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، تح: طه عبد الرؤوف سعد، بيروت، دار الجليل، ١٩٧٣.
- ٢٧- اغتيال العقل، د. برهان غليون
- ٢٨- أفاق الإبداع ومرجعته في عصر المعلوماتية، د. حسام الخطيب، دمشق، دار الفكر المعاصر، ط١، ٢٠٠٥.
- ٢٩- الامام أبي حنيفة، لمحمد أبي زهرة، القاهرة، دار الفكر العربي، ط٥.
- ٣٠- الامام محمد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه الإسلامي، للدكتور محمد الدسوقي، قطر، دار الثقافة، ط١/١٩٨٧.
- ٣١- أهل الحل والعقد.. صفاتهم ووظائفهم، د. عبد الله الطريقي، اصدارات رابطة العالم الإسلامي ط١٨٥، ١٤١٩.
- ٣٢- اهل الحل والعقد في الفقه الاسلامي، د. بلال صفي الدين، دمشق، دار النوادر، ط١/٢٠٠٨.
- ٣٣- البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، د. رجاء وحيد دويدري، دمشق، دار الفكر، بيروت، دار الفكر المعاصر، ط٣، ٢٠٠٥.
- ٣٤- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تأليف: علاء الدين الكاساني، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٨٢.
- ٣٥- البداية والنهاية، الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير، بيروت، مكتبة المعارف، ط١، ١٩٨٨.
- ٣٦- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- ٣٧- تاريخ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار سويدان، ١٣٨٤.
- ٣٨- تاريخ علماء الاندلس، لابن الفرضي، تح: د. ابراهيم الايباري، بيروت، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، ط١

- ٣٩- تاريخ قضاة الاندلس، للمالقي، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٤، ١٩٨١.
- ٤٠- تامة الإعلام للزركلي، محمد خير يوسف، بيروت، دار ابن حزم، ط٢، ٢٠٠٢.
- ٤١- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة اعلام مذهب مالك، للقاضي عياض، طبعة وزارة الاوقاف المغربية
- ٤٢- التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، د. فتحي الدريني
- ٤٣- التشريع الجنائي الاسلامي، عبد القادر عودة، بيروت، دار الكتاب العربي.
- ٤٤- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي، تح: حسان الجبالي، الرياض، بيت الأفكار الدولية، ١٩٩٩.
- ٤٥- تفسير الألوسي (روح المعاني تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني)، شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤، ١٩٩٣.
- ٤٦- تفسير البغوي (معالم التنزيل)، الحسين بن مسعود الفراء البغوي، ضبطه: محمد علي شاهين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥.
- ٤٧- تفسير الجلالين، جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٤، ٢٠٠٣.
- ٤٨- تفسير الزمخشري (حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥.
- ٤٩- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، محمد بن جرير الطبري، ضبط وتعليق: محمود شاكر، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١.
- ٥٠- تفسير القاسمي (محاسن التأويل)، محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٩٤.
- ٥١- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، القرطبي، راجعه: د. محمد إبراهيم الحفناوي ود. محمود حامد عثمان، مصر، دار الحديث، ٢٠٠٢.
- ٥٢- التقرير الاستراتيجي لمجلة البيان، الجزء ٢، ط١/ ٢٠٠٥.
- ٥٣- التقرير والتحرير، ابن أمير الحاج، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٣.
- ٥٤- تمهيد الاوائل وتلخيص الدلائل، أبو بكر محمد الباقلاني، تح: عماد الدين احمد حيدر، بيروت، دار الكتب الثقافية، ط١/ ١٩٨٧
- ٥٥- التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي، الدكتور محمد الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- ٥٦- تهذيب اللغة، تأليف: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م.
- ٥٧- التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تح محمد الداية، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤١٠.

- ٥٨- التيسير شرح الجامع الصغير لعبد الرؤوف المناوي.
- ٥٩- جامع بيان العلم وفضله، يوسف بن عبد البر، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٦٠- جامع الدروس العربية، عبد الله الغلاييني، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨.
- ٦١- الجامع في الحديث، عبد الله بن وهب المصري، تحقيق: د. مصطفى حسن حسين أبو الخير، السعودية، دار ابن الجوزي، ط١، ١٩٩٦.
- ٦٢- جغرافية العالم الإسلامي وإقتصادياته، د. محمود أبو العلا، الكويت، مكتبة الفلاح، ط٦، ٢٠٠٠.
- ٦٣- جمع الجوامع
- ٦٤- جامع المسانيد لأبي حنيفة، الهند، ط١
- ٦٥- حاشية ابن عابدين، محمد امين بن عابدين، بيروت، دار الفكر، ط١، ١٤٢١.
- ٦٦- حاشية البيجرمي على منهج الطلاب، سليمان بن عمر البجيرمي، ديار بكر، المكتبة الاسلامية.
- ٦٧- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد عرفة الدسوقي، بيروت، دار الفكر.
- ٦٨- حاشية السندي على سنن ابن ماجه.
- ٦٩- الحاوي الكبير، علي بن محمد الماوردي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩.
- ٧٠- حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة، د. جميل عبد الله المصري. الرياض، مكتبة العبيكان، ط٨، ٢٠٠٢.
- ٧١- الحسبة في الإسلام، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، دمشق، دار البيان.
- ٧٢- الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الإسلامية، د. رحيل محمد غرايبة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن، ١٩٨٤.
- ٧٣- الحوار مع الذات، تحرير ومراجعة: د. صالح أبو أصبع ود. عز الدين المناصرة ود. محمد عبيدالله، عمان، دار مجدلاوي، ٢٠٠٤.
- ٧٤- الخلافة، للشيخ محمد رشيد رضا، القاهرة، دار الزهراء للاعلام.
- ٧٥- دراسات في السياسة الشرعية عند فقهاء اهل السنة والجماعة، د. احمد المبارك البغدادي، الكويت، مكتبة الفلاح، ط١، ١٩٨٧.
- ٧٦- الدر المنثور في التفسير المأثور، جلال الدين السيوطي، بيروت، دار الفكر.
- ٧٧- دور أهل الحل والعقد في النموذج الاسلامي لنظام الحكم، د. فوزي خليل، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ط١، ١٩٩٦.
- ٧٨- الرسالة، الإمام محمد بن إدريس الشافعي، شرح د. عبد الفتاح كباره، بيروت، دار النفائس، ط١، ١٩٩٩.
- ٧٩- رسالة في السياسة الشرعية، للشيخ محمد بن حسين بيرم، تحقيق: محمد الصالح العسلي، دبي، مركز جمعة الماجد، ط١، ٢٠٠٢.
- ٨٠- روح الدين، د. طه عبد الرحمن، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط١، ٢٠١٢.

- ٨١- روضة الطالبين وعمدة المفتين، شرف الدين بن يحيى النووي، بيروت، المكتب الاسلامي، ط٢، ١٤٠٥.
- ٨٢- روضة الناظر وجنة الناظر، ابن قدامة المقدسي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٣/.
- ٨٣- الروضة الندية، تأليف: صديق حسن خان، تحقيق: علي حسين الحلبي، القاهرة، دار ابن عفان، ط١، ١٩٩٩م.
- ٨٤- رياسة الدولة في الفقه الإسلامي، محمد رأفت عثمان
- ٨٥- زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠٠٢.
- ٨٦- سبل السلام
- ٨٧- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر.
- ٨٨- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر.
- ٨٩- سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- ٩٠- سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧.
- ٩١- سنن النسائي (المجتبى)، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٩٨٦.
- ٩٢- السياسة الشرعية، عبد الوهاب خلاف، الكويت، دار القلم، ط١، ١٩٨٨.
- ٩٣- السياسة الشرعية حالة غياب حكم إسلامي عن ديار المسلمين، أحمد محي الدين صالح، القاهرة، دار السلام، ط١، ٢٠١١.
- ٩٤- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، بيروت، دار الكتب العربية، ١٣٨٦.
- ٩٥- السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني، بيروت، الدار المتحدة للنشر، ط١، ١٩٧٥.
- ٩٦- السيرة النبوية، لابن هشام، تح: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، بيروت، دار الفكر.
- ٩٧- السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث، د. علي محمد الصلابي، بيروت، دار المعرفة، ط٣، ٢٠٠٥.
- ٩٨- السيل الجرار، محمد بن علي الشوكاني، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥.
- ٩٩- شرح صحيح البخاري، علي بن خلف بن بطال، الرياض، مكتبة الرشد، ط٢، ٢٠٠٣.
- ١٠٠- شرح صحيح مسلم، ابو زكريا النووي، بيروت، دار احياء التراث العربي، ط٢.

- ١٠١- شرح الاسنوي على المنهاج للبيضاوي
- ١٠٢- شرح العقائد النسفية، سعد الدين التفتازاني، مصر، دار إحياء الكتب العربية.
- ١٠٣- الشرع واللغة، أحمد محمد شاكر، القاهرة، مكتبة المعارف، ط١.
- ١٠٤- الشورى في ظل نظام الحكم الإسلامي عبد الرحمن عبد الخالق، الدار السلفية، ١٩٧٥.
- ١٠٥- الشورى وأثرها في الديمقراطية للدكتور عبد الحميد الأنصاري، بيروت، المكتبة العصرية.
- ١٠٦- صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٣.
- ١٠٧- صحيح البخاري، محمد بن إساعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، بيروت، دار ابن كثير، اليمامة، ط٣، ١٩٨٧.
- ١٠٨- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- ١٠٩- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، تأليف: أحمد بن حمدان النمري الحراني أبو عبد الله، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٣٩٧.
- ١١٠- صناعة الفتوى وفقه الاقليات، عبد الله بن بيه، دار المنهاج، بيروت، ط١، ٢٠٠٧.
- ١١١- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لابن قيم الجوزية، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٦.
- ١١٢- طلبة الطلبة لعمر بن محمد النسفي، القاهرة، دار الكتب العامرة.
- ١١٣- العقيدة رواية ابي بكر الخلال، احمد بن حنبل، تح: عبد العزيز السيروان، دار قتيبة، دمشق، ١٤٠٨.
- ١١٤- علم النفس الاجتماعي، حلمي ساري ومحمد حسن، القاهرة، الشركة العربية المتحدة، ط١، ٢٠١٠.
- ١١٥- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، بيروت، دار احياء التراث العربي.
- ١١٦- العمل المؤسسي، د. محمد أكرم العدلوني، الكويت، الإبداع الخليجي، ط٢، ٢٠٠٤.
- ١١٧- غريب الحديث، احمد بن محمد الخطابي، مكة المكرمة، جامعة ام القرى، ط١، ١٤٠٢.
- ١١٨- الغياثي.. غياث الامم في التياث الظلم، ابو المعالي الجويني، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠٠٣.
- ١١٩- الفتاوى الكبرى، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، القاهرة، دار الريان، ط١، ١٤٠٨.
- ١٢٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري، الحافظ ابن حجر العسقلاني، صححه محب الدين الخطيب، رقم أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار الريان، ط١، ١٤٠٧.
- ١٢١- الفروق، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٧.
- ١٢٢- الفقه الاسلامي وادلته، د. وهبة الزحيلي، دمشق، دار الفكر،
- ١٢٣- فقه الشورى والاستشارة، د. توفيق الشاوي، المنصورة، دار الوفاء، ط٢، ١٩٩٢.

- ١٢٤- فقه القضاء والدعوى والإثبات، الدكتور محمد الزحيلي، نشر جامعة الشارقة، الشارقة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م
- ١٢٥- فقه النوازل في العبادات، الدكتور: خالد بن علي المشيقح، النسخة الالكترونية.
- ١٢٦- فوضى الإفناء، د. أسامة عمر الأشقر، عمان، دار النفائس، ط١، ١٤٢٩.
- ١٢٧- في ظلال القرآن، سيد قطب، القاهرة، دار الشروق، ط٣٤، ٢٠٠٤.
- ١٢٨- القاموس السياسي، أحمد عطية الله، مصر، دار النهضة العربية، ط٣، ١٩٦٨م.
- ١٢٩- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٨، ٢٠٠٥.
- ١٣٠- قواطع الأدلة في الأصول، تأليف: منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م
- ١٣١- القواعد والأصول الجامعة، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٦.
- ١٣٢- كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، تأليف: أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤١٦.
- ١٣٣- الكليات، لابي البقاء الكفوي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٨.
- ١٣٤- لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، بيروت، دار صادر، ط١.
- ١٣٥- اللمع في أصول الفقه، ابو اسحق الشيرازي، مصر، مطبعة محمد علي صبيح.
- ١٣٦- مآثر الأئمة في معالم الخلافة، احمد بن عبد الله القلقشندي، تح: عبد الستار احمد، بيروت، عالم الكتب.
- ١٣٧- ماهية المعاصرة، د. طارق البشري، القاهرة، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٥.
- ١٣٨- مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه، مكة المكرمة، دار النهضة الحديثة، ١٤٠٤.
- ١٣٩- مجموع فتاوى اللجنة الدائمة، عدة علماء، الرياض.
- ١٤٠- مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، محمد حميد الله، بيروت، دار النفائس، ط٧، ٢٠٠١.
- ١٤١- المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام، تحقيق د. محمد مظهر، الرياض جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٠.
- ١٤٢- المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: علي بن محمد بن علي البعلي أبو الحسن، تحقيق: د. محمد مظهر بقا، مكة المكرمة، جامعة الملك عبد العزيز.
- ١٤٣- المدخل الفقهي العام، مصطفى أحمد الزرقا، دمشق، دار القلم، ط٢، ٢٠٠٤.
- ١٤٤- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: عبد القادر بن بدران الدمشقي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠١.
- ١٤٥- مراتب الإجماع، ان حزم الاندلسي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢.

- ١٤٦- المرجعية الاعلامية في الإسلام، د. طه احمد الزيدي، عيان، دار النفائس، ط ١، ٢٠١٠.
- ١٤٧- المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة، د. يوسف القرضاوي، القاهرة، مكتبة وهبة، ط ٢، ٢٠٠١.
- ١٤٨- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ملا علي القاري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٢.
- ١٤٩- المسألة الثقافية في العالم العربي والإسلامي، د. رضوان السيد ود.أحمد برقاوي، دمشق، دار الفكر، بيروت، دار الفكر المعاصر، ط ٢، ٢٠٠١.
- ١٥٠- المستدرک علی الصحیحین، محمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية ط ١، ١٤١١، ١٩٩٠ م.
- ١٥١- المستصفي في علم الأصول، تأليف: محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٣.
- ١٥٢- مسند الإمام أحمد، أحمد بن حنبل الشيباني، مصر، مؤسسة قرطبة.
- ١٥٣- مسند الشاميين، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٨٤.
- ١٥٤- مسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، بيروت، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، مؤسسة علوم القرآن، ط ١، ١٤٠٩.
- ١٥٥- مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه، عبد الوهاب خلاف، الكويت، دار القلم، .
- ١٥٦- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي، اعتنى به عادل مرشد، بيروت، مؤسسة الرسالة ودار المؤيد، ط ١، ٢٠٠٥.
- ١٥٧- مصنف بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق كمال يوسف الحوت، الرياض مكتبة الرشيد، ط ١، ١٤٠٩.
- ١٥٨- معالم الثقافة الإسلامية عبد الكريم عثمان
- ١٥٩- معجم الرموز الإسلامية: مالك شبل، بيروت، دار النفائس.
- ١٦٠- معجم اللغة العربية المعاصرة، د. احمد مختار، القاهرة عالم الكتب، ط ١، ٢٠٠٨.
- ١٦١- معجم مصطلحات أصول الفقه، د. قطب مصطفى سانو، دمشق، دار الفكر ط ١، ٢٠٠٠ م.
- ١٦٢- معجم مقاييس اللغة، احمد بن فارس، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩ ..
- ١٦٣- المعجم الوسيط، تأليف: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، دار الدعوة.
- ١٦٤- معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام، لعلاء الدين الطرابلسي، بيروت، دار الفكر.
- ١٦٥- المغني، ابن قدامة المقدسي، بيروت، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٥.
- ١٦٦- المغني في ابواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار، النسخة الالكترونية.
- ١٦٧- مفردات ألفاظ القرآن، العلامة الراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دمشق، دار القلم، ط ٣، ٢٠٠٢.

- ١٦٨- مقاصد الشريعة الإسلامية، لابن عاشور، تح: محمد الطاهر الميساري، عمان، دار النفائس، ط٢، ٢٠٠١.
- ١٦٩- مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، علال الفاسي، تونس، دار الغرب الإسلامي، ط٥، ١٩٩٣.
- ١٧٠- مقدمات للنهوض بالعمل الدعوي، الدكتور عبد الكريم البكار، دمشق، دار القلم، ط١.
- ١٧١- المقدمة، عبد الرحمن بن خلدون، بيروت، دار الكتاب العربي.
- ١٧٢- منتهى الوصول والامل الى علمي الاصول والجدل، دار الكتب العلمية ١٩٨٥.
- ١٧٣- منهاج الإسلام في الحكم، محمد أسد، بيروت، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٧٥.
- ١٧٤- منهاج السنة النبوية، احمد بن تيمية، مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤٠٦.
- ١٧٥- المنهاج مع مغني المحتاج، محمد الخطيب الشربيني، بيروت، دار الفكر.
- ١٧٦- منهج استنباط احكام النوازل الفقهية المعاصرة، د. مسفر بن علي القحطاني، دار الاندلس الخضراء، ط١، ٢٠٠٣.
- ١٧٧- منهج البحث الأدبي، د. جواد علي الطاهر، بغداد، المكتبة العالمية، ط٧، ١٩٨٦.
- ١٧٨- المهذب في فقه الإمام الشافعي، تأليف: إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو إسحاق، بيروت، دار الفكر.
- ١٧٩- الموازنة بين المصالح، د. احمد عليوي، عمان، دار النفائس، ط١، ٢٠٠٧.
- ١٨٠- الموافقات في أصول الفقه، ابراهيم بن موسى الشاطبي، بيروت، دار المعرفة.
- ١٨١- الموافق، عضد الدين الإيجي، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٩٩٧.
- ١٨٢- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، تأليف: محمد بن عبد الرحمن المغربي أبو عبد الله، بيروت، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٨.
- ١٨٣- موسوعة علم السياسة، د. ناظم الجاسور، عمان، دار المجدلوي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٩.
- ١٨٤- الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، دار السلاسل ط٢.
- ١٨٥- الموسوعة الفقهية الميسرة
- ١٨٦- موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، عبد الوهاب المسيري، القاهرة، دار الشروق، ط٢، ٢٠٠٥.
- ١٨٧- الميسر في القراءات الأربع عشرة
- ١٨٨- نزهة الناظر شرح روضة الناظر لابن قدامة المقدسي، عبد القادر بن أحمد بن بدران، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٣٤٢.
- ١٨٩- نظام الإسلام.. الحكم والدولة، محمد المبارك، بيروت، دار الفكر، ط٢، ١٩٧٤.
- ١٩٠- نظام الحكم في الإسلام، دأ محمد فاروق النبهان، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت.
- ١٩١- نظام الحكم في الإسلام، د. محمد يوسف موسى، القاهرة، دار الكتاب العربي،

- ١٩٢- نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الاسلامي، ظافر القاسمي، دمشق، ط٣، ١٩٨٠.
- ١٩٣- النظام الدستوري في الإسلام، د. مصطفى كمال وصفي،
- ١٩٤- النظام السياسي في الإسلام، د. محمد عبد القادر ابو فارس، عمان، دار الفرقان، ط٢، ١٩٨٦.
- ١٩٥- نظرية الإسلام السياسية، ابو الاعلى المودودي، بيروت، دار الفكر.
- ١٩٦- النظم السياسية، د. ثروت بدوي، القاهرة، دار النهضة العربية (١٩٨٩م)
- ١٩٧- نقد السياسة: الدولة والدين، د. برهان غليون، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط٣، ٢٠٠٤
- ١٩٨- نهج البلاغة، شرح الإمام محمد عبده، القاهرة دار الحديث، ٢٠٠٤.
- ١٩٩- نيل الاوطار، محمد بن علي الشوكاني، بيروت، دار الجليل، ط١، ١٩٧٣.
- ٢٠٠- الوجيز في أصول الفقه، د. عبد الكريم زيدان، دمشق، مؤسسة الرسالة ١٩٩٦.

ثانياً: الكتب الالكترونية:

- ١- الجامع في أصول العمل الإسلامي، د. صلاح الصاوي.
- ٢- جماعة المسلمين، د. صلاح الصاوي.
- ٣- الحرمات والحقوق الإنسانية في خطبة الوداع، د. صلاح الصاوي.

ثالثاً: المجلات:

- ٤- عدد خاص بأبحاث ندوة الإجتهد الجماعي في العالم الإسلامي، كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة عام ١٤١٧ الموافق ١٩٩٦.
- ١- مجلة البحوث الإسلامية العدد الثامن للأشهر الربيعين والجمادين عام ١٤٠٤ هـ.
- ٢- مجلة البيان، العدد [٢٥١] رجب ١٤٢٩، يوليو ٢٠٠٨، والعدد ٢٥٤.
- ٣- مجلة دراسات التي تصدرها الجامعة الاردنية، العدد العاشر لسنة ١٩٨٧.
- ٤- مجلة السياسة الدولية العدد ٣٦ نيسان ١٩٧٤.
- ٥- مجلة الفكر العربي، العدد ٢٢، ١٩٨١.
- ٦- مجلدات مجلة المنار، محمد رشيد رضا.

خامساً: المواقع الالكترونية:

- ١- موقع إسلام اون لاين.
- ٢- موقع الاتحاد.
- ٣- موقع الجزيرة نت.
- ٤- موقع الشبكة الإسلامية.
- ٥- موقع د. صلاح الصاوي.

- ٦- موقع العربية، نت.
- ٧- موقع القرضاوي.
- ٨- موقع الوحدة الإسلامية.
- ٩- موقع صحيفة عكاظ.
- ١٠- موقع مجلة العصر.
- ١١- موقع مجلس الافتاء الاوربي.
- ١٢- موقع مجمع الفقه الإسلامي بالهند.
- ١٣- موقع المجمع الفقهي العراقي www.fc-iq.org
- ١٤- موقع مجمع علماء الشريعة في امريكا.
- ١٥- موقع محيط الالكتروني.
- ١٦- موقع موسوعة ويكيبيديا الالكترونية.

فهرس

٧ مادة تعريفية
٩ تقديم
١٣ مقدمة
١٩ مدخل إلى السياسة الشرعية
٢١ أولاً: مفهوم السياسة الشرعية
٢٦ ثانياً: مفهوم النظام السياسي
٢٩ ثالثاً: قراءة منهجية لمفهوم السياسة الشرعية

الجزء الأول

المرجعية الفقهية في ضوء السياسة الشرعية

٤٥ الفصل الأول: مفهوم المرجعية الفقهية
٤٥ المبحث الأول: تعريف المرجعية الفقهية
٤٥ أولاً: تعريف المرجعية
٤٨ ثانياً: تعريف الفقه
٤٩ ثالثاً: تعريف المرجعية الفقهية
٥٤ المبحث الثاني: المرجعية في الإسلام
٥٥ أولاً: المرجعية في القرآن والسنة
٦١ ثانياً: المرجعية عند أهل السنة والجماعة
٧٧ الفصل الثاني: المرجعية الفقهية.. تأصيل وتشكيل
٧٩ المبحث الأول: الاجتهاد الجماعي
٨٠ أولاً: تعريف الاجتهاد الجماعي
٨٣ ثانياً: حجية الاجتهاد الجماعي
١٠٠ المبحث الثاني: تشكيل المرجعية الفقهية
١٠٧ خطة لتنظيم الاجتهاد الجماعي أول عمل المجامع الفقهية
١٣١ الفصل الثالث: مقومات المرجعية الفقهية
١٣١ المبحث الأول: مقومات أعضاء المرجعية الفقهية
١٤٥ المبحث الثاني: مقومات المرجعية الفقهية

الجزء الثاني
مرجعية أهل الحل والعقد في ضوء السياسة الشرعية

١٦١	الفصل الأول: مفهوم أهل الحل والعقد
١٦٢	المبحث الأول: التعريف بأهل الحل والعقد مع المقاربة الاصطلاحية
١٧١	المبحث الثاني: خصائص أهل الحل والعقد
١٧٥	الفصل الثاني: الوظائف والحقوق
١٧٥	المبحث الأول: وظائف مؤسسة أهل الحل والعقد وأعمالهم
١٧٥	المطلب الأول: وظائف أهل الحل والعقد عند وجود الإمام الشرعي
١٨٤	المطلب الثاني: وظائف أهل الحل والعقد عند غياب الإمام أو عجزه
١٩٦	المبحث الثاني: حقوق أهل الحل والعقد على الولاية وعلى الأمة
١٩٦	أولاً: حقوقهم على الولاية
١٩٧	ثانياً: حقوقهم على الأمة
١٩٩	الفصل الثالث: مقومات مؤسسة أهل الحل والعقد
١٩٩	المبحث الأول: مقومات أهل الحل والعقد (الشروط والصفات)
٢٠٢	أولاً: شروط أهل الاختيار في مؤسسة أهل الحل والعقد
٢٣٤	ثانياً: من صفات أهل الشورى والرأي والتدبير من أهل الحل والعقد
٢٥٠	المبحث الثاني: مقومات تشكيل مؤسسة أهل الحل والعقد
٢٥٠	المسلك الأول: اعتماد طرق محددة ومعينة
٢٥٣	المسلك الثاني: اعتماد طرق غير مقيدة ولا محددة
٢٦٧	الخاتمة
٢٧٥	قائمة المصادر